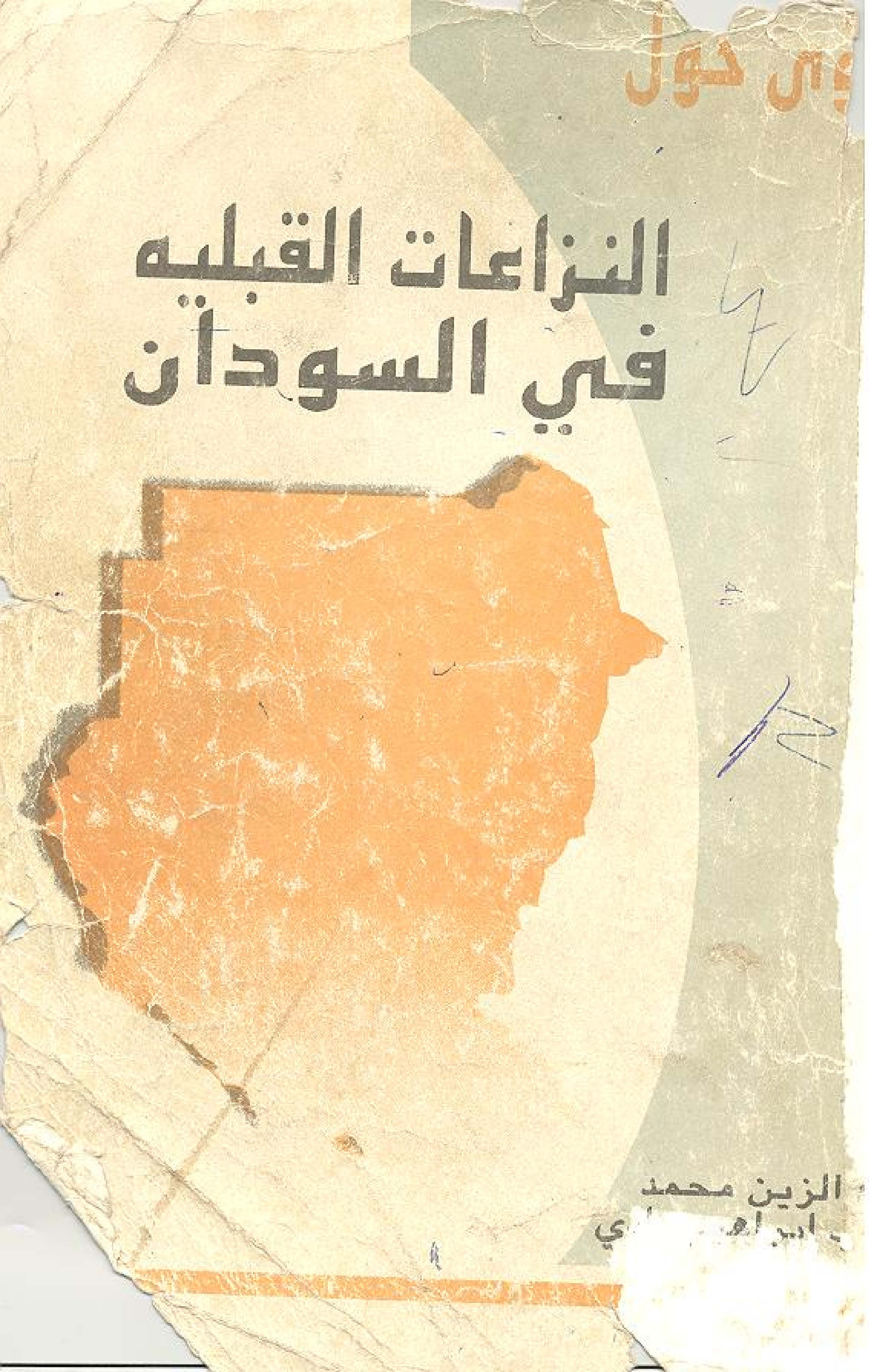

النزاعات القبليه
في السودان
الزين محمد

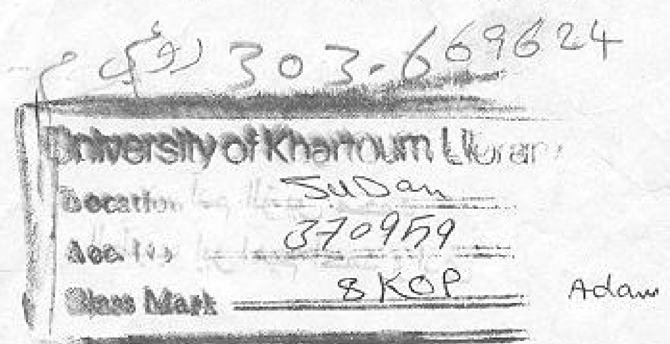
رؤى حول النزاعات القبلية فى السودان

تحرير
د. آدم الزين محمد
الطيب إبراهيم أحمد وادى

الناشر:
معهد الدراسات الافريقية والآسيوية
١٩٩٨م
قام بتمويل الطباعة : منظمة فريد ريش آيبرت الالمانية

الطبعة الأولى ١٩٩٨

الناشر : معهد الدراسات الافريقية والآسيوية



الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأى معهد الدراسات الافريقية والآسيوية

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم
ص . ب.٣١٢، الخرطوم - السودان

الصفحة	الموضوع

الموضوع | الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

نشأت فكرة هذا الكتاب من الاهتمام الذي ظل يوليه معهد الدراسات الأفريقية بمختلف الموضوعات والقضايا المتعلقة بالحياة في السودان في مختلف جوانبها. ومن بين تلك القضايا ما يتعلق بالنزاعات القومية والمحلية والإثنية وأثر ذلك على الوحدة الوطنية في السودان. ففي عام ١٩٨٨ نظم المعهد مؤتمراً حول العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان منذ اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م. وقد نشرت أوراق مختارة مما قدم ذلك المؤتمر في كتاب باللغة الإنجليزية يحمل نفس العنوان. وفي عام ١٩٨٩م نشر المعهد كتاباً حول الاثنية،النزاع والوحدة الوطنية في السودان باللغة الإنجليزية أيضا. وكان محتوى الكتاب هو مجموعة أوراق لندوة حول الموضوع نظمت في عام ١٩٨٥.

ومن خلال متابعات المعهد لمسار القضايا المشار إليها تلاحظ أن المسألة الاثنية أو القبلية وخلال عقد التسعينات قد بدأت تكتسب أبعادا ينعكس أثرها سلباً على وحدة وتماسك المجتمع السوداني. فقد صارت أخبار النزاعات القبلية التي تصل إلى حد الاقتتال تتواتر بصورة ملفتة للنظر وتسير في اتجاه بث عدم الطمأنينة وتضييق مساحة التعايش السلمي بين المجموعات القبلية التي يتشكل منها نسيج الوجود السوداني. ومن هنا فقد توجه اهتمام معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية البحثي نحو هذه المسألة فأنشأ مشروع " النزاع القبلي في السودان" وعين له منسقاً من أعضاء هيئة التدريس هو الدكتور آدم الزين محمد. وكان من بين أهداف هذا المشروع توفير المادة البحثية وتحليلها وصولاً إلى مسببات النزاع ومعرفة تبعاته وتقويم وسائل احتوائه السابقة تمكيناً لمتخذي القرار من الوصول إلى القرارات التي تقود إلى وقف مثل هذا النشاط لينعم المواطن السوداني بحياة مفعمة بالمحبة والوئام والعيش في سلام لتسهل بالتالي عملية التنمية والنهوض بمعدلاتها .

وتمشيا مع هذا الهدف نظم المعهد بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية ندوة علمية بعنوان "رؤى حول النزاع القبلي في السودان " في الفترة ١١-١٢ مايو ١٩٩٨م . وقد شارك في أعمال تلك الندوة بالإضافة إلى الأكاديميين الذين يمثلون تخصصات مختلفة ومراكز

البحوث العلمية عدد من المهنيين الذين أتاحت لهم طبيعة عملهم الإلمام بالكثير من جوانب النزاع القبلي , خاصة في دارفور . وهذا الكتاب هو ثمرة أعمال تلك الندوة .

لقد كان عدد من المؤسسات والأفراد وراء التنظيم الناجح والمثمر للندوة ونشر مداولاتها . ولابد أولا من شكر جامعة الخرطوم لوقوفها مع المعهد واعترافها بدوره وهو يؤدي رسالته نحو الوطن الكبير . والشكر لمؤسسة فريد ريش ايبرت الألمانية ولمديرها بالسودان الدكتور عبد الرحيم بلال للتكرم بتمويل الندوة ونشر مداولاتها . والشكر للجنة التي تولت أمر التسيير : الدكتور أدم الزين محمد ومساعديه الأستاذ الطيب وادي والأستاذة انتصار أبو الحسن حميدان الذين كان لمجهوداتهم الضخمة دورا كبيرا في إنجاح الندوة . والشكر أيضا لمحرري الكتاب : الدكتور أدم الزين محمد والأستاذ الطيب إبراهيم وادي.

د. شرف الدين الأمين عبد السلام

مدير معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية

الخرطوم . أبريل ٢٠٠١م .

مقدمـــة

مني السودان، مؤخراً ، بثلاثة أنواع من النزاع المسلح: (١) الحـروب الأهلية في جنوب السودان والتي دامت على مدى سني الاستقلال السياسـي، باستثناء توقف دام حوالي العشرة أعوام (١٩٧٢-١٩٨٣)، (٢) النزاع المسـلح بين المعارضة الشمالية والحكومة المركزية والـــذي بـــرز إبـــان الفـترة (١٩٦٩-١٩٨٥) والفترة الحالية (١٩٨٩إلى الآن)، (٣) النزاع المســلح بيــن المجموعات القبلية أو الإثنية داخل الأقاليم المختلفة.

لقد حظي النوعان الأول والثاني من النزاع المسلح بنصيب وافر من التناول البحثي والإعلامي وبخاصة الحرب الأهلية في الجنوب. أما الاقتتـــال القبلي والإثني فهو لا زال أقل حظاً في الإعلام. فـــلا يتناولـــه الطـــلاب أو الباحثون أو الإعلاميون إلا لماماً رغم أنه قد أكتسب مؤخراً أبعاداً جديدة تنذر بالمخاطر، وقد تطور إلى مزيد من التعقيد. فالاقتتال القبلي الذي عرفه السودان على مدى تاريخه الطويل أخذ يتخذ بعداً إثنياً كما قد حدث في إقليم دارفـور مؤخراً في معارك اتخذت محور العروبة وغير العروبة أساساً للقتال. حـــدث ذلك في الاقتتال بين قبيلة الفور ومجموعة من القبائل العربية (١٩٨١-١٩٨٩) وحدث أيضاً في الاقتتال بين قبيلة المساليت ومجموعة مـــن القبـــائل العربيـــة (١٩٩٦ - ١٩٩٩م). ومن المعلوم أن كلاً من قبيلتي الفور والمساليت تنتميان لمجموعة القبائل غير العربية. ويعد هذا التطور ظاهرة جديدة لأن التعـــايش السلمي بين المجموعات العرقية(عرب/غير عرب) ظل سائداً في ذلك الإقليـم رغم الاقتتال القبلي من حين لآخر حتى بين مجموعات العرق الواحد.

من جانب آخر، فإن الحرب الأهلية في جنوب السودان أفـــرز هـــو الآخر بعداً جديداً يتمثل في الاقتتال بين القبائل، بل داخل القبيلـــة الواحـــدة، متخذاً من نزاعات القيادات القبلية محاور للخلاف السياسي وبالتالي الاقتتـــال القبلي. فمنذ أن انشقت بعض الفصائل الجنوبية في عام ١٩٩١ عـــن حركـــة

التمرد الرئيسية (الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) فإن البعـ
القبلي في ذلك الانشقاق أصبح واضحاً وقاد إلى تصاعد الاقتتال القبلي فـ
ذلك الإقليم وبخاصة بين القبيلتين الرئيستين في الجنوب (الدينكا والنوير). بـ
انتشر داخل القبيلتين الرئيستين لتدور المعارك القبلية داخل قبيلة الدينكا بيـ
فصائلها المتعددة وداخل قبيلة النوير بين فصائلها المتعددة، فضلاً عن الصدا
القبلي بين الدينكا من جانب ومجموعات من قبائل الاستوائية وبحر الغزال مـ
جانب آخر.

والاقتتال القبلي أو الاثني لا تنحصر مضاره في تهديد السلا
الاجتماعي بين القبائل المتحاربة، بل تتعداه لتلحق الضرر بالموارد الماديـ
والبشرية. يحدث ذلك لأن القبائل المتحاربة، سواء أكانت في الشمال أ
الجنوب، كونت ما يعرف بالمليشيات القبلية ودربتها على فنون القتال ومدتها
بالأسلحة الفتاكة. فصار الاقتتال القبلي أو الاثني، والذي كان محدود الأثر في
الماضي القريب، صار الآن، يحصد الأرواح بالآلاف ويبيد الثروة الحيوانيـ
والزراعية ويشعل الحرائق في القرى الآمنة فيزيلها ويزيل معها مدخرات
العمر والسنين. ومن ينجو من ويل الاقتتال القبلي يصبح معدماً، نازحاً
وأحياناً لاجئاً، كما حدث مؤخراً في الاقتتال بين العرب والمساليت إذ لجأت
بعض المجموعات إلى داخل دولة تشاد المجاورة كلاجئين من ويل الحرب.

معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية معني بدارسة ظاهرة الاقتتال في
مستوياتها الثلاثة: الأهلية، القومية والمحلية. ولكنه يولي مرحلياً إهتماماً خاصاً
بالاقتتال القبلي والإثني لأنه أقل حظاً في الدراسات المنهجية كما سبقت
الإشارة. ويشكل مشروع "*الصراع القبلي في السودان*" واحداً من مشروعات
البحث على المدى الطويل التي يتبناها المعهد عادة. ويمثل هذا الكتاب حلقـ
في سلسلة حلقات البحث التي يقوم بها المعهد (أساتذة وطلاباً) في إطار
المشروع. وهو عبارة عن محتويات أوراق قدمت في الندوة العلمية التي أقامها

المعهد بالتعاون مع منظمة فريدريش إيبرت الألمانية في الفترة: ١١-١٢ مايو، ١٩٩٨، بقاعة الشارقة تحت عنوان: *رؤى حول الصراع القبلي في السودان*.

وفي الندوة تم استكتاب عدد من المهتمين بقضايا الصراع القبلي من الأكاديميين والمهنيين الذين جعلتهم طبيعة عملهم ذوي دراية بظاهرة الاقتتال القبلي. أما الهدف الأكبر من الندوة ومن هذا الكتاب فقد كان توفير مادة عن النزاع القبلي في مجلد أكاديمي يوفر البنية الأساسية للطلاب والباحثين في مجال النزاعات القبلية بعد أن أخذ عددهم يتزايد بين طلاب الدراسات الجامعية وفوق الجامعية وتقابلهم مشكلة ندرة المصادر حول الموضوع. والأوراق التي قدمت في الندوة روعي فيها أن تغطي أربعة جوانب من موضوع النزاع القبلي هي: (١) الجانب النظري للظاهرة (٢) مسببات الاقتتال القبلي (٣) تبعات الاقتتال القبلي و (٤) آليات التصدي للنزاع القبلي. وأخضعت الأوراق للتقييم الأكاديمي قبل تضمينها في الكتاب.

وبالنظر إلى أن بعض الأوراق قد أعد باللغة العربية وبعضها الآخر باللغة الإنجليزية، فقد تم ترجمة الأوراق التي قدمت باللغة الإنجليزية إلي العربية لتوحيد لغة الكتاب ليستفيد منه أكبر عدد من القراء.

وسوف يلاحظ القارئ أمرين: **أولاً**: أن الورقة الواحدة تتناول محور محدد ولكنها لا تقتصر على ذلك المحور. فنجدها تتناول، أحياناً، المحاور الأربعة مجتمعة ولكنها تركز على المحور المحدد لها. بمعنى أن القارئ المهتم بمحور معين في الصراع القبلي سيجد ضالته في كل الأوراق تقريباً وبتناول مختلف بين كاتب وآخر. **ثانياً**: سيجد القارئ أن غالبية الأوراق قد ركزت على إقليم دارفور وذلك لعدة عوامل منها: أنه بالمقارنة إلى الأقاليم الشمالية يكاد ينفرد بتنامي الظاهرة في مقابل انحسارها في الأقاليم الأخرى. لقد بلغ هذا التنامي حداً جعل الحكومة المركزية تعين قائداً عسكرياً برتبة الفريق لاحتواء الاضطراب الأمني في ولاية غرب دارفور. أما بالنسبة إلى الإحتراب القبلي

في الأقاليم الجنوبية، فإن عدم استتباب الأمن هناك يحول بين الباحثين ودراسته في الوقت الراهن. وقد يتسنى ذلك مستقبلاً لأساتذة وطلاب المعهد في إطـــار مشروع الصراع القبلي في السودان.

إن محاولة تلخيص الأوراق التي يتضمنها هذا الكتاب لا تغني عـــن قراءة الأوراق نفسها بل لا تغني قراءة الورقة الواحدة عن قــراءة كـــل أو مجموعة الأوراق الأخري، خاصة بالنسبة إلى الطلاب الراغبين في البحـــث حول ظاهرة الاقتتال القبلي دون أن يكون لهم الإلمام بأساسياتها. فيمـــا يلـــي موجز للأوراق بحسب ترتيب المحاور التي تتناولها.

ورقة **د.قيصر موسى الزين**، ***ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة: مدخل نظري بالإشارة إلى السودان:***

تتعرض الورقة لمناقشة ثلاثة مفاهيم هي البدويـــة والقبليـــة والدولـــة وعلاقتها بالحرب وثقافة الحرب وبثقافة الوئام، مستصحبة مداخل الأنثروبولوجيين وأساتذة العلوم السياسية. يتوقف معد الورقة عند مفهوم البداوة ويربطها بالأولية والفطرة والطبيعة. ثم يفرق بين ما هو قروي وما هو بدوي مشـــيدا بالمنـــهج الخلدوني الذي يري في البداوة توحشا وشجاعة جنبا إلي جنب مع فضـــائل الخير والكرم والصدق، متجنبا مسايرة الغربيين وهم يقســمون المجتمعـــات البشرية إلي حضرية وريفية.

وتنوه الورقة إلي أن البداوة لا تقترن في كل الحالات بثقافة الحرب. ففي السودان مجتمعات بدوية مسالمة مثل بعض قبائل النوبة والانقسنا ولكـــن معظمها محارب مثل قبائل الدينكا والنوير واللاتوكا في جنوب السودان ومثل قبائل الكبابيش وعموم البقارة في الشمال. ويلاحظ أثر الحضارة الشرق أوسطية في ثقافة الحرب عند البدو، تحديدا الحضارة الإسلامية المزكية لروح الغزو من جانب والتحضر من جانب أخر.

وظاهرة البدو الغزاة لا تقتصر علي السودان إذ نجد نماذج لها في الهند عند الآريين كما نجدها عند الجرمانيين. وفي السودان لاحظ معد الورقة أن الغزو البدوي إنما ينشط في فترات انحسار نفوذ السلطة المركزية (الدولة). كما يلاحظ أن السلطة المركزية نفسها توظف ثقافة الحرب عند البدو لأغراضها هي. يعود ذلك إلى استخدام الدولة في السودان للجهادية وهم فصيل من المحاربين ينتمون لقبائل بدوية مثل الدينكا والنوير والجوامعة. استفاد الحكم التركي من التقاليد الحربية المتوفرة لديهم مع إبعاد القبلية منهم ما أمكن ذلك. على أن العنصرية قد تطغى أحيانا مثلما حدث في ثورة ١٩٢٤.

والدولة الحديثة أيضاً وظفت الروح القتالية عند البدو: لدي النوبة ولدي البقارة ومؤخراً لدي القبائل الوافدة من غرب أفريقيا مستفيدة من تقمصها لروح الجهاد، كما هو الحال في المجموعات التي استقرت بجنوب النيل الأزرق. تتكامل هذه الورقة مع ورقة **دكتور شرف الدين الأمين: *من تبعات الصراع القبلي في السودان***، والتي ركزت على ثقافة الحرب عند بدو شمال السودان ذوي الارتباط المباشر ببداوة الجزيرة العربية.

ورقة **دكتور آدم الزين محمد، *التغير في المجتمع وأثره علي الصراع القبلي في السودان: بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور***. الورقة تتناول النزاع القبلي كظاهرة اجتماعية بحاجة إلى نظرية اجتماعية لتفسيرها. وقد أتخذ معد الورقة نظرية التقليدية والحداثة كمفسر للظاهرة. وتم عرض الورقة في ثلاثة أجزاء. الجزء الأول تناول مفهوم وتطبيقات نظرية التقليدية والحداثة، والثاني التحول الاجتماعي في السودان وعلاقته بالنزاع القبلي، والثالث دراسة للمجتمع والنزاع القبلي في إقليم دارفور بغرب السودان.

لنظرية التقليدية سمات عامة هي أنها إطار نظري خيالي يستند إلى مقولة أن كل المجتمعات البشرية قد مرت أو تمر بأطوار التقليدية والانتقالية والحداثة. وكل مرحلة لها خواصها المميزة وظواهرها الاجتماعية المميزة ولكن

على وجه العموم فإن صفات المجتمع التقليدي تتقابل وتتناقض مع سمات المجتمع الحديث. ولكن التعرف على سمات المجتمع التقليدي يفيد في التعرف على سمات المجتمع الانتقالي لأن كثيراً من تلك السمات تبقى حتى بعد زوال الظواهر المادية للمجتمع التقليدي. من سمات المجتمع التقليدي ذات الصلة بالإحتراب والتي تبقى حتى في المجتمع الانتقالي: الريبة والتوجس، العصبية القبلية والعشائرية، الإحباط النفسي، ثقافة الحرب والصراع القبلي حول السلطة.

ولكن المجتمع التقليدي هش وتسهل خلخلة بنيانه. وفي السودان أثرت أنماط الحكم المتعاقبة على بنية المجتمع التقليدي. وهذه الأنماط والعهود هي: السلطنات الإسلامية، الحكم التركي - المصري، المهدية، الاستعمار الإنجليزي-المصري، الحكم الوطني. كل من هذه الأنماط ترك بصماته على تركيبة المجتمع التقليدي الذي كان سائداً في السودان وأثر على تركيبته بدرجات متفاوتة.

واتخذت الورقة إقليم دارفور دراسة حالة للاقتتال القبلي لتفاقم الاقتتال في ذلك الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى. وعزت الورقة مبررات ذلك الاقتتال إلى ثلاثة عوامل هي: شح الموارد والتنافس عليها، الحيازة القبلية للأرض، التدخل المركزي في الشأن القبلي. واختتمت الورقة بمقترحات وحلول أهمها استقرار الرحل والتنمية الريفية.

ورقة **منزول عبد الله منزول، *القبيلة والقبلية والنزاع في السودان: إشكالية المفاهيم والسياسات*** تثير الورقة تساؤلات فقهية حول مفاهيم القبيلة والقبلية والتعامل السياسي مع الكيان القبلي، طبيعة النزاع المنسوب إلى القبيلة وآليات فض النزاع القبلي. ويرى معد الورقة أن هناك إشكاليات فقهية حول كل هذه المفاهيم التي تبدو كأن هناك تسليماً بها. والأنثروبولوجيون هم الذين أوجدوا التعريف لمفهوم القبيلة ككيان بشري يتواجد في المجتمعات المتخلفة أو البدائية في مقابل كيان المجتمع الحديث. فالكيان القبلي لا يخلو من وجود

زعيم عشائري، ومن البدائية، ومن حيازة رقعة أرضية، ومن استقلالية ودعوة الأصل الواحد .ويلاحظ أن هناك إشكاليات تكتنف كل أحد من عناصر الكيان القبلي وبخاصة ما يتعلق بالاستقلالية والأرض لأن الحكم الأجنبي قد لعب دوراً هاماً في تشكيلها فهو قد أقام إدارات لمجموعات من القرى لا يعود قاطنوها لأصل واحد.

والتدخل السياسي في الشأن القبلي أخذ منحى الإخضاع في حقبة الحكم الأجنبي والاستقطاب في مراحل الحكم الوطني. وهذا الاستقطاب أثر على آلية فض النزاعات بين هذه الكيانات لأن النظر إلى المشكلات الناشئة بين هذه المجموعات على أساس أنها قبلية أثر على التحليل غير العلمي لظاهرة النزاع نفسها. فالنزاع قد يعود إلى عوامل غير قبلية وبالتالي فإن العلاج لا يكون قبلياً.

يقترح معد الورقة إعادة صياغة مفهومنا للقبيلة والقبلية مثل دراسة الناس في الإطار الجغرافي لا القبلي أو في إطار نمط الحياة بدل الاعتماد على السمات القبلية والمؤسسة القبلية. ويمكن استخدام منهج التخصصات المتداخلة في دراسة ظاهرة مثل هذا النزاع (مثال ذلك يقوم بالدراسة فريق من الأنثروبولوجيين وأساتذة العلوم السياسية والاقتصادية .. الخ). كما يقترح تجاوز النمط التقليدي لفض النزاع في الغوص في المسببات الحقيقية للنزاع بدل من معالجة أعراض المشكلة. على سبيل المثال فإن معد الورقة يدعو لإعادة النظر في ربط الأرض بالقبيلة ويرى ضرورة اعتبارها ملكاً للدولة وتخضع للتنافس المتساوي بين المواطنين.

ولا يرى معد الورقة ضرورة الحنين إلى الماضي وتوهم دور حيوي للقيادة العشائرية (الإدارة الأهلية). لأن هذه القيادة ربما تجاوزها الزمن وصارت معيقة في التعايش القبلي. ويختتم بأن تجاوز عوامل الصراع يكمن في التنمية الشاملة لمثل هذه المجتمعات.

مجملاً فإن ورقة الأستاذ منزول قد أثارت التساؤلات حول المفاهيم الوارد ذكرها أكثر من محاولة الإجابة عليها فكانت بحق واحدة من الأوراق التي أثرت النقاش بين المتخصصين في مجال الأنثربولوجيا والنزاع وفض النزاع.

ورقة **دكتور التجانى مصطفى محمد صالح، *مسببات الصراع القبلي في السودان*.** الدكتور التجانى مصطفى محمد صالح تخصص في علم الاجتماع وأسهم في شتى مجالات ذلك العلم بما في ذلك علم الاجتماع الريفي وتحديداً ظاهرة النزاع القبلي في غرب السودان. وكان تركيزه في هذه الورقة على "**مسببات الصراع القبلي في السودان**"، وقد قسمها لمجموعتين، مجموعة الأسباب المباشرة ومجموعة الأسباب غير المباشرة.

في المجموعة الأولى ناقشت الورقة **أولاً:** المراحيل أو مسارات الماشية وما يتمخض عن فتح المسارات من حقوق وواجبات لكل من شريحتي المزارعين والرعاة. وكثيراً ما ينشأ الاقتتال القبلي من عدم مراعاة أحد الأطراف لمقتضيات اتفاقيات استخدام مسارات الماشية. **ثانياً:** ناقشت الورقة كذلك دور التعصب القبلي والصراع حول السلطة كمسبب للصراع. **ثالثاً:** تأتي ملكية القبائل للأرض وما ينشأ عن ذلك من تعارض مصالح أهل الديار والمواطنين الآخرين. **رابعاً:** الدور السلبي الذي لعبته الأحزاب السياسية في الشأن القبلي. **خامساً:** البعد الخارجي وبخاصة للأقاليم الطرفية مثل إقليم دارفور. **سادساً، أخيراً:** ظاهرة الصراع بين قبائل التماس في حدود ولايات غرب السودان وإقليم بحر الغزال.

أما الأسباب غير المباشرة فقد أجملتها الورقة في ثلاثة عناصر هي (١) غياب التنمية الريفية (٢) القصور الإداري والتنفيذي و (٣) غياب هيبة الدولة وممارسة السلطة.

والصراع القبلي، بطبيعة الحال، تترتب عليه آثار سالبة، تعرضت الورقة لنماذج منها. وأختتمت الورقة بمقترحات الحلول لظاهرة الصراع القبلي استهدفت تسعة مجالات هي: التنمية، المسارات، الأرض والحواكير القبلية، التعصب القبلي، البعد الخارجي، القصور الإداري، هيبة السلطة، التماس القبلي، ومقتضيات التغيير الثقافي عن طريق الدعوة الشاملة.

ورقة **نازك الطيب رباح**، ***أسباب النزاعات القبلية التقليدية المستحدثة.***

حصلت نازك الطيب رباح علي ماجستير العلوم السياسية من جامعة الخرطوم (١٩٩٨م) بأعداد رسالتها عن دور الحكومة وأجهزة الإدارة الأهلية في النزاع القبلي متخذة من قتال المساليت وبعض القبائل العربية كدراسة حالة. وكان من نصيبها في الندوة أعداد ورقة عن مسببات النزاع القبلي عامة. وقامت بتصنيف المسببات إلي نوعين: (١) التقليدية و (٢) المستحدثة. أما التقليدية فإنها تشتمل علي خمسة عناصر هي (١) التنافس حول المرعي ومصادر المياه (٢) تنازع القبائل حول الوحدات الإدارية المحلية عندما يصطدم التقسيم الإداري بمفهوم ديار القبائل (٣) رغبة قبائل الأقليات في الاستقلال الإداري من هيمنة قبائل الأكثرية (٤) حوادث النهب المسلح والتي تري معدة الورقة أن من مسبباتها وبخاصة في دارفور ظروف الجفاف والتصحر وإفقارها لبعض المواطنين، عبور عناصر الحرب التشادية بأسلحتهم إلي الإقليم، غياب تنمية الموارد في الإقليم. أما في جنوب السودان فإن ظاهرة سطو الأبقار بين القبائل يعتبر من أهم مسببات الاقتتال بين القبائل في ذلك الإقليم. (٥) الصيد وهي حالة في نظر معدة الورقة: تنفرد بها منطقة الشلك بجنوب السودان إذ يكون الشلك محمية للصيد كثيراً ما تسطو عليها القبائل الأخرى وبخاصة قبائل النوير فتنشأ المعارك القبلية بينهم وقبيلة الشلك.

أما الأسباب المستجدة للاقتتال القبلي فتجملها الباحثة في جنوح السلطة المركزية للتسييس القبلي. وتجعل من واقعة الاقتتال بين القبائل العربية من

جهة وقبيلة المساليت من جهة أخرى دراسة حالة لتوضيح ما تعنيـه بـالتدخل المركزي في الشأن القبلي، وتعود بسبب الاقتتال إلي قرار والي ولاية غرب دارفور بإعادة تنظيم الإدارة الأهلية وفق مسميات وإجراءات غـير معـهودة قادت إلي اقتتال القبائل المذكورة.

ورقة دكتور حامد البشير، ***الإخفاق التنموي والتدهور البيئـي:إعـادة تحليل وتفسير لعوامل الحرب الأهلية في جبال النوبة.*** الحيثية الأساسية للورقة هي إبعاد الانطباع العام بأن الحرب الأهلية في جبال النوبة هي إثنية أو قبلية بطبعها. يري معد الورقة أن سبب الحرب هو مجمل سياسات الدولة بالمنطقة. وتبدأ بإدخال مشاريع التنمية الريفية التي لم تأخذ في الاعتبـار بـالموروث الاجتماعي والثقافي والبيئي فكانت النتيجة التدهور البيئي والتفكك الاجتمـاعي وبروز الطبقية الاجتماعية -الاقتصادية- الإثنية. ثم جاء التدخل في التنظيـم الإداري ليطيح بما تبقي من التماثل الاجتماعي بالمنطقة.

تستعرض الورقة مدلول جبال النوبة وجنوب كردفان ومجموعة النوبة من جانب ومجموعة الحوازمة من جانب آخر وتبرز كونهم الأصدقاء الدائمين ولكنهم حالياً الأعداء المحتربون. وتعود الورقة إلي تفصيل ما أجملته حـول سياسات الدولة التي قادت إلي الإحتراب في المنطقة لأنها أدت إلي محوريـة: (جلابة- بقارة- نوبة) معبرة عن الطبقية الاجتماعية الإثنية بذلك الترتيب. وبدأ التدخل المركزي عام ١٩٢٥ بإدخال زراعة القطن كمحصول نقدي والذي لم يستفد منه النوبة بل شتت جهدهم بين زراعة المحصولات النقدية وبين العمل الموسمي في مزارع القطن التي يمتلكها غيرهم. وفي عام ١٩٧٠ أدخلت ميكنة الزراعة فأدت إلي إفقار من ارتبطوا بزراعة محصول القطن. وفي عام ١٩٨٥ والذي كان أفضل مواسم الإنتاج بالنسبة لأصحاب مشاريع القطن، كان بالنسبة إلي النوبة عام مجاعة حصدت أرواح حوالي ألفي (٢,٠٠٠) نسـمة دون أن يكون لذلـك صـدي إعلامـي محلـي أو عـالمي. وعلـي كـل فـإن الفـترة

(١٩٧٠-١٩٨٠) شهدت خلخلة التركيبة الاجتماعية وأجهضت الموروث والتقاليد المحلية وأعادت توزيع الأدوار بين الرجال والنساء وأخرجت التنشئة من مسئولية الأسرة إلي مسئولية المدرسة.

ولكن التأثير علي البيئة الاجتماعية يعود إلي ما قبل ذلك التاريخ، تحديداً إلي الفترة (١٩٠٠-١٩٢٥) عندما اعتبرت منطقة جبال النوبة من المناطق المقفولة، تلتها فترة (١٩٢٥-١٩٤٧) وهي فترة إدخال المحاصيل النقدية وفي الفترة (١٩٤٨-١٩٥٥) ألغيت سياسة المناطق المقفولة لتبدأ المنطقة مشوار الانصهار في الوطن الأكبر. وعهد إلي الإدارة الأهلية في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٩) في إلحاق المنطقة بالركب الثقافي والاجتماعي ولكن الإدارة الأهلية ألغيت فيما بعد (١٩٧١) لتترك فراغاً لم تستطع مؤسسات الدولة الحديثة ملأه.

وأخيراً جاءت فترة التسييس العقدي للدولة في عام ١٩٨٩ وقفز الولاء فوق الكفاءة ووجدت الإثنية سبيلها إلي الصراع السياسي العقدي وتحول النزاع إلي صراع محلي بين النوبة والعناصر العربية من جلابة وبقارة.

ورقة **دكتور شرف الدين الأمين عبد السلام،** ***بعض تبعات الصراع القبلي في السودان.*** تربط الورقة بين البداوة وثقافة الحرب مثلما تفعل ورقة دكتور قيصر موسى الزين. ولكنها تركز علي البداوة العربية في الشمال والتي تمثل امتداداً لسمات البداوة وثقافة الحرب التي كانت سائدة في الجزيرة العربية من حيث قدم بدو السودان. وتلاحظ الورقة حقيقة كون القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في الجزيرة العربية يتدافع أفرادها للدفاع عنها وتستنفر هي للدفاع عنهم حتى نمت ظاهرة العصبية القبلية والتي كانت وراء حروب الجاهلية المتمثلة في مثل حرب البسوس وحرب داحس والغبراء والتي خلدتها الأشعار وسار بها الركبان. كثير من الشعر العربي الجيد ارتبط بتمجيد فضائل الشجاعة القبلية والأصرة القبلية.

علي أن هناك نوعاً من الشعراء خرجوا علي العرف القبلي وعرفوا بالصعاليك وهم من خلدوا شعر السلب والنهب والغزو. ولما جاء الإسلام، استفاد من روح الغزو عند المجموعات العربية البدوية ولكنه وظفها لأهداف نشر الدين والحضارة الإسلامية.

وجاء العرب إلي السودان وتأثرت حياتهم بالترحال، طلباً للكلأ والماء فتجزرت حياة البداوة التي تمخضت عن ثلاثة أنواع من الإحتراب القبلي: (١)غارات القبائل علي بعضها البعض للسيطرة والكسب والانتقام، (٢) غارات فرسان القبائل والتي عرفت (بالقيمان) في بعض أجزاء بوادي السودان (٣) غارات السلب والنهب والتي اشتهرت (بالهمبته) وبمسميات أخري أحياناً. وتورد الورقة نماذج لكل من الأنواع الثلاثة. ومثلما فعل الشعراء العرب بتخليد غزواتهم، فإن البدو السودانيين قد خلدوا هم كذلك غزواتهم شعراً ونثراً وغناء.

ويري معد الورقة أن من أهم أسباب ارتباط الغزو بالبداوة في السودان:

(١) الرغبة في التفوق القبلي

(٢) البادية تشكل المناخ الأمثل لظاهرة الهمبتة

(٣) تفرق الغزاة في خلاء البادية يضعف فرص السيطرة عليهم،

(٤) انحسار سبل كسب العيش في الرعي يخلق مشكلة الفراغ الذي يملأه البدوي بالغزو.

(٥) في البادية أيضاً أثرياء وفقراء ويعمد الفقراء إلي الغزو لزيادة ثرائهم.

وتقترح الورقة استقرار الرحل لعلاج ظاهرة البداوة وظاهرة الغزو المتجذرة فيها.

ورقة **يوسف تكنه**، ***الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدارفور.*** يوسف تكنه يجمع بين الصفة الأكاديمية والعملية، فهو قد حصل علي درجة

الماجستير في العلوم الاجتماعية ودرس في معهد الإدارة العامة (الآن أكاديمية السودان للعلوم الإدارية). ومن جانب آخر فهو قد مارس العمل الإداري كضابط إداري بوحدات الحكم المحلي، ثم تقلد منصب وزير الزراعة بإقليم دارفور الأكبر (٨١-١٩٨٢) وأخيراً محافظاً لشمال دارفور والتي كانت تضم ما يعرف الآن بولايتي غرب دارفور (الجنينة) وشمال دارفور (الفاشر). فضلاً عن ذلك، فهو من مواطني الإقليم، وعلي دراية تامة بالمشكلات القبلية فيه. وقد اعد أوراقاً متخصصة في الشأن القبلي في ذلك الإقليم.

في هذه الورقة طلب منه الكتابة حول تبعات الصراع القبلي في السودان فآثر هو التركيز علي حالة إقليم دارفور الذي خبره. وشملت الورقة خلفية تاريخية للصراع القبلي بالإقليم في إطار العلاقة التاريخية للإقليم بالسلطة المركزية من جانب ومن جانب آخر في إطار الصراع داخل الإقليم نفسه. ونوه إلي ظاهرة تفاقم الصراع في عهود الحكم الوطني ولاسيما في الفترات الأخيرة. للفترة (١٩٦٨-١٩٩٨) مثلاً قام معد الورقة برصد ٢٩ نموذج للصراع بين القبائل كما أبان القبائل الرئيسية التي اشتركت في تلك النزاعات. كان هذا هو الجزء الأول من ورقته.

أما الجزء الثاني فقد ركز علي بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع القبلي وذلك من خلال الجداول التي استخرجها من الوثائق الرسمية. فالجداول من الأول إلي السادس تناقش نصيب الخدمات الأمنية من مجمل الموازنة العامة للإقليم في الوحدات المحلية، مقارناً بأنصبة بنود الصرف الأخرى. أما الجداول من السابع إلي الحادي عشر، فهي تعكس حجم الخسائر في الأنفس والأموال والمترتبة علي نماذج من حالات الاقتتال القبلي.

والجزء الأخير من الورقة يُمثل ظاهرة تفاقم حالات الاقتتال القبلي في الإقليم ويردها معد الورقة إلي ثلاثة عوامل: (١) لجوء القبائل إلي تنظيم

مليشيات قبلية تتخذ مختلف المسميات (٢) امتلاك القبائل للسلاح الفتاك (٣) ظهور العرقية والقبلية التي عظم من شأنها الاستقطاب السياسي القبلي.

ورقة ***حسن إبراهيم علي فضل ، من تبعات الصراع القبلي.*** عندما قام السيد حسن إبراهيم علي فضل بإعداد هذه الورقة كان يشغل وظيفة قيادية بديوان الحكم الاتحادي، الأمر الذي جعله ملماً بالإحتراب القبلي في الولايات ومشاركاً في بعض الأحيان في مؤتمرات فض النزاعات القبلية. فضلاً عن ذلك فقد كان موظفاً بمشروع جبل مرة إبان أحداث الاقتتال بين الفور وبعض القبائل العربية فكان يرقب عن كثب مختلف الآثار المترتبة علي ذلك الاقتتال.

تجمل الورقة تبعات الاقتتال القبلي في ستة محاور أساسية هي الإدارية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والبيئية. في مجال التبعات الإدارية، فإن الورقة تربط بين تفتيت إدارة قبيلة المسيرية في غرب كردفان إلي ١٣ أمارة بعد أن كانت ثلاث نظارات فقط وبين فشل التجربة في ولاية غرب دارفور. ويعود ذلك إلي الاقتتال الذي نشب بين العجايرة والفلايتة (من أفخاذ قبيلة المسيرية) مما حدا بالمسوولين إلي تفتيت النظارات الثلاث إلي وحدات إدارية أصغر. وقد ساعد ذلك علي وضع حد للنزاع) ولكن الورقة تلاحظ أن مبدأ تفتيت الإدارات الكبيرة لا يعود بالضرورة إلي التعايش السلمي القبلي لأن محاولة تكرار تجربة المسيرية في ولاية غرب دارفور أدت إلي تفاقم الاقتتال القبلي بين قبيلة المساليت من جانب ومجموعة من القبائل العربية من جانب آخر.

وتلاحظ الورقة في الآثار الاجتماعية أن الاقتتال القبلي يقود إلي النزوح من الريف (مكان الاقتتال) إلي المدن التي يجد النازحون أنفسهم غرباء فيها غير مدربين علي سبل كسب العيش فيها. كما يقود الاقتتال إلي خلخلة البنية التعليمية والصحية وإلي انتشار الأسلحة في أيدي الفرقاء.

أما الآثار النفسية فتورد أمثلة لتوتر الحالة النفسية وسوء العلاقة بين قبائل الفرتيت والدينكا في بحر الغزال والعرب والفور في دارفور وأن الحساسيات بين المجموعات أدت إلي تخليدها في الأمثال الشعبية والتندر الشعبي.

وفي مجال الآثار الاقتصادية، تشهد الورقة بأرقام بعدد وحجم الخسائر في الأموال والممتلكات في نزاع المساليت وبعض القبائل العربية. ويري معد الورقة أن الاقتتال القبلي يؤدي إلي الاستقطاب القبلي السياسي مثلما حدث في التنافس القبلي علي منصب حاكم إقليم دارفور الكبرى سابقا. وتختتم الورقة بمناقشة الآثار السالبة علي البيئة جراء الاقتتال القبلي من إحراق وإبادة للغطاء النباتي وهجرة الثروة الحيوانية البرية.

ورقة بروفيسور/ خالد سر الختم آلية فض النزاعات في الإسلام. علي عكس ما يروجه الإعلام الغربي أو أفعال المسلمين أنفسهم من أن الإسلام يقترن بالعنف، فإن ورقة بروفيسور خالد سر الختم تثبت العكس تماما ألا وهو أن فض النزاع بين الناس أمر رباني يتوجب علي المسلمين القيام به. فالأمر يهون بينهم لأن مرجع الفرقاء هو الاعتصام بالله سبحانه وتعالي. حتى حاكم المسلمين يفقد طاعة اتباعه له إن هو ترك اعتصامه بالله. هذه المرجعية هي المفارقة البينة بين النهج الإسلامي في النزاع والنهج الغربي الذي استنبط أدبيات التفاوض والحلول الوسطي.

والمفكر العربي ابن خلدون يبين ضرورة هذا الاعتصام الذي يجمع القلوب بعد أن تفرقها العصبية القبلية العشائرية. والله سبحانه وتعالي هو الذي يعين علي هذا الاعتصام.

ثم إنه تعالي يأمر عباده بفض النزاع ما أن ينشأ بين الناس. أما في الفكر الغربي فإنهم طوروا أدبيات تنظيم العلاقات الصناعية، بالآليات المعروفة، الحوار والتحكيم ونحوهما. ثم إن الحروب قد أفضت بالمجتمعات الغربية إلي دبلوماسية التفاوض ودبلوماسية الخلاف وفي خاتمة المطاف طور المجتمع الغربي

استراتيجيات معالجة الصراع وإدارته وفضه مثل الإهمال والسكوت عن فعل الغير والفصل بين الفرقاء أو استخدام العصا الغليظة في التفريق بين المتنازعين.

أما في أدبيات الإسلام فإننا نجد شخصية المحتسب أو يتعارف عليه الناس اليوم باسم المفتش العام (الامبودزمان). كما نجد أن أدب التفاوض والحوار هو جزء من السياسة الشرعية (أي الإدارة في الإسلام). ويقوم بهذا الواجب الفرد المسلم أو الاثنان من المسلمين أو الجماعة منهم. وتورد الورقة نمازج لكيفية قيام الفرد أو الاثنان أو الجماعة في فض النزاع.

رغم أن الورقة مقتضبة إلا أنها ما قل ودل فهي غنية بشمولية الطرح ومسنودة بالآيات والأحاديث والأثر.

ورقة اللواء (شرطة) الطيب عبد الرحمن مختار، ***حول النزاع القبلي في دارفور: أسبابه ومؤتمرات فضه وآليات تنفيذ قرارات المؤتمرات*** (تقرير).

اللواء (شرطة) الطيب عبدالرحمن مختار يعتبر مصدراً هاماً من مصادر معرفة النزاع القبلي(Resource Person). فهو قد قضي جزءا كبيرا من سني عمله الرسمي في إقليم دارفور. واشترك في مختلف المؤتمرات التي عقدت لفض النزاع القبلي. وبحكم منصبه كان منوطاً به، في أغلب الأحيان، منع حدوث النزاع القبلي واحتواءه عندما ينشب. وعين مؤخراً (١٩٩٧) رئيساً لآلية تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح بين قبيلتي الزغاوة والرزيقات. وبذلك فإن الورقة التي أعدها لم تستمد مادتها من المصادر المكتوبة حول الموضوع وإنما شكلت التجربة الشخصية لمعد الورقة أساساً لإعداد الورقة (تقرير).

تبدأ الورقة بمقدمة عن مؤتمرات الصلح القبلي في إقليم دارفور، عن التواجد والتنظيم القبلي في ذلك الإقليم. ثم يعدد بعد ذلك، ما يعتبره مسببات النزاع القبلي في ذلك الإقليم فيرى التقليدية منها تعود إلي ١٢ سبباً بينما ترتكز المسببات الحديثة(السياسية) علي ٤محاور هي : (١) التنافس علي السلطة، واستخدام الضعف السياسي لإبعاد الآخرين عن الأرض (٢) التنافس السياسي

لنيل المناصب السياسية، (٣) اتجاه القبائل للهيمنة علي الموارد الطبيعية ولاسيما المورد المائي (٤) تجاهل المسئولين لخلق آليات لتنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح.

وتنتقل الورقة إلي رصد ما يترتب علي الاقتتال القبلي فيجملها في عشرة أنواع تتراوح بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتدخل الأجنبي الخ. وتناقش الورقة بعد ذلك ظاهرة مؤتمرات الصلح التي تعقب الاقتتال القبلي وتذكر الورقة ٣٠ مؤتمراً عقد في الفترة (١٩٣٢-١٩٩٧)، منوهة إلي أن غياب الآلية لتنفيذ قرارات المؤتمر تسبب في تكرار الاقتتال مرات ومرات.

وبالنظر إلي أن معد الورقة قد تم تعيينه بقرار جمهوري ليكون رئيساً لآلية تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة (١٩٩٧) فقد جعل من هذه الآلية نموذجاً لما تعنيه الآلية. ونوه إلي أن اللجوء إلي تكوين مثل هذه الآلية جاء مؤخراً نسبياً إذ كونت الآلية لمؤتمرين آخرين فقط هما مؤتمر الصلح بين العرب والزغاوة (٩٤-١٩٩٥) ومؤتمر العرب والمساليت (١٩٩٦) وتختتم الورقة بتوصيات ومقترحات تستهدف أيجاد الحلول لظاهرة النزاع القبلي منها ما يتصل بالصعيد الخارجي وما يتصل بالصعيد الداخلي.

ورقة اللواء شرطة/ محمد الفضل عبدالكريم دور الشرطة في منع واحتواء الإحتراب القبلي. جهاز الشرطة هو بلا شك آلية الدولة الرئيسة لأداء رسالتها الأساسية ألا وهي حماية أموال وأرواح مواطنيها. تعالج الورقة مفهوم المنع والاحتواء بمنظور الشرع الحنيف والدستور والقانون. ثم تعرض الورقة للتكييف القانوني لدور الشرطة في هذا المجال، وتختتم بتحديد الإجراءات التي تتبعها الشرطة لمنع الإحتراب والنتائج المترتبة علي ذلك. ثم تعرض الورقة من بعد ذلك إلي إجراءات المنع وتتلخص في تحديد وسائل الرصد الذي تقوم به الشرطة فتسنده إلي فئة متخصصة من رجال الشرطة ثم تعرض الورقة بشيء من

لتفصيل الإجراءات التي تتبعها الشرطة لتمنع وقوع الإحتراب والنتائج التي تتمخض عنها، وتختتم بإعطاء أمثلة لمحاولات الشرطة في المنع وما قد يترتب علي ذلك.

ورغم كل التحوطات التي تتخذها الشرطة وأجهزة الدولة الأخرى، الرسمية والطوعية، فإن الإحتراب قد يقع مما ينقل دور الشرطة إلي تدابير يقصد بها احتواء الموقف. تتدخل الشرطة مباشرة في إيقاف الإحتراب مستخدمة في ذلك القوة إذا دعا الداعي. ثم تبدأ في الترتيبات الإدارية والقضائية للمنع والسيطرة علي الموقف.

كما تتحدث الورقة عن الردع القانوني حتى لا يتجدد الإحتراب ويتحمل الأفراد مسئولية إقدامهم علي التسبب أو الاشتراك في الإحتراب. وتسعي الشرطة للتمهيد للقاءات الصلح التي تنظمها أجهزة الدولة بتحضير الوقائع والبيانات عن أحداث الإحتراب ونتائجها، فتمكن بذلك أجهزة الدولة والأجهزة الشعبية (الأجاويد) من التوصل إلي الصلح بين أطراف النزاع. وأخيراً فإن الدولة تسند إلي الشرطة في كثير من الأحيان مسئولية تنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح فتناقش الورقة الآلية التي تقوم بهذا التنفيذ.

وتختتم الورقة بالتقدم بمقترحات من رأي معد الورقة أنها تجعل جهاز الشرطة أكثر تمكيناً للقيام برسالتهم فتوجزها في ضرورة تطوير القانون الجنائي وضرورة توفير المعينات للشرطة وهي تقوم بدورها وضرورة تفعيل جهاز الإدارة الأهلية وضرورة تفعيل آلية متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح.

ورقة **الطيب إبراهيم وادي**، ***الصراع القبلي وآليات التصدي لمشاكل الأسر المتضررة: دراسة حالة من إقليم دارفور***. تستعرض الورقة التنوع القبلي في السودان المفضي إلي الاقتتال أحيانا وتلاحظ أن قبضة الحكم الأجنبي القوية ساعدت علي سيادة السلام القبلي في فترة الحكم الأجنبي. وتناقش الورقة

تركيبة السكان الريفية (٧٥%) من السكان مضافاً إليها التباين الثقافي والإثني والتنافس علي الموارد كعوامل ساعدت علي الإحتراب القبلي.

في إقليم دارفور -كما هو في أغلب الأقاليم -فإن القبيلة هي جماع الأسر والأسر الممتدة. كما يعرج معد الورقة لإحصاء الوفيات في بعض المعارك القبلية (الرزيقات-المعاليا، العرب-الفور، العرب-المساليت، الرزيقات-الزغاوة) ويقدمها في جدول (١) أما الجدول (٢) فهو يحصي الأطفال الذين فقدوا أسرهم، والأفراد الذين صاروا معدمين جراء الاقتتال. والبيانات آخذت من الاقتتال بين الزغاوة والرزيقات.

أما مترتبات الاقتتال القبلي فتبرزها الورقة في النزوح وتبعاته السالبة، الانهيار الاقتصادي للأسر، الآثار النفسية للأفراد والجماعات المتأثرة بالحرب، التفكك الأسري، تبدل العلاقات والصلات الأسرية. وتطرح الورقة تساؤلاً حول إمكانية احتواء الاقتتال القبلي.

تناقش الورقة ظاهرة مؤتمرات الصلح التي تعقد لاحتواء الاقتتال القبلي ورغم أن أموالاً للديات والتعويضات للمتضررين تقرر في هذه المؤتمرات إلا أن مفعولها محدود. بل أن المؤتمرات نفسها تقف عوامل متعددة في التقليل من فاعليتها.

المحرران

الخرطوم يناير ٢٠٠١م

ثقافة الحرب عند البدو والقبيلة والدولة
مدخل نظري بالإشارة إلى السودان

د. قيصر موسى الزين

تسعى هذه الدراسة الموجزة إلى توجيه إضاءات خاطفة لمحاور ومفاصل في واقع المجتمع الإنسان المعقد، بصفة عامة والسوداني بصفة خاصة، حين تتلاقى ظواهر مثل" البدوية"، " القبيلة"،" الدولة "في مسرح الصراع والوئام في إطار الوطن القطر. وهي وإن استعانت بالإشارات التاريخية إلا أن هدفها هو إلقاء بعض الضوء على الواقع الراهن بهدف فهمه، باعتبار أن ذلك من أول المداخل لرسم أسس المعالجات للمشاكل العملية على أساس من العلمية. وقد اقتضى نظر الدراسة إلى الواقع المعاصر تناول الارتباط بين ما هو متزامن ومتجاور ومتشابك من ظواهر، رغم تباين أصولها التاريخية وتدرج مراتبها الاجتماعية في سلم التطور، ففي الإطار القطري السوداني توجد جنباً إلى جنب الدولة الحديثة، والقبيلة التقليدية المتطورة المعقدة والقبيلة البسيطة نسبياً، كذلك يوجد تداخل نطاقات الحضارات المختلفة مثل الإسلامية وامتداد آثار ما قبل الإسلامية وثقافات نطاقات جنوب الصحراء الإفريقية بتنوعاتها العديدة غرب وشرق ووسط أفريقية.

إن الدراسة معنية بتتبع علاقة ما هو انثربولوجي بما هو سياسي في سياق ديناميكية لا تفصل بين الاثنين، كذلك هي مهتمة بإبراز الجوانب الوظيفية مما يعنى ترشيد المنحى الواقعي في معالجات الاشكالات، وذلك لا يرد إلا إيماءً فهو يقع خارج نطاق حدودها المرسومة.

إذا نظرنا إلى واقع النزاع بأشكاله المتنوعة في السودان لرأينا أنه، بالرغم من تعدد بؤره وتشتت اتجاهاته، لا يخلو من اتجاهات مركزية ونواظم تدخل أجزاء كبيرة منه دائرة محصلة القوي القومية. ومن اشد أشكال النزاع: استقطابا

للقوي القاعدية هنا هو النزاع المسلح. وعند تحليل مصادر القوي الواقعيـــة التـــي تخلق هذا النزاع المسلح علينا أن نفرق بين القـــوي الناظمـــة: المحرضـــة والمنظمة والمضاعفة والحافظة والموجهة في المحصلة المذكورة وبين القوى الأولية «والأولية هنا مفهوم مختلط بالثانوية»[1] التي هي مادة التنظيم والتوجيه.

يتصل مفهوم البداوة بالأولية هنا -حتى لغوياً نلاحظ في العربية- أنه يقوم على كلمة بدأ التي تتصل بمعنى الأول وأحياناً بمعنى الأصل. والأول أو الأصل متعلق إلى حدٍ كبير بمعاني مثل الطبيعة والفطرة... الخ ... غير أن كل هذه المصطلحات والمعاني والمفاهيم تدل على نسبيات غير محددة تماماً، ولا يمكننا أن نتعامل معها إلا في إطاراتـــها الفضفاضـــة غـــير المقيـــدة أو المحكمة.

ونجد في علم الاجتماع الغربي إهتماماً ضعيفاً بالتفرقة بين ما هـــو قروي وبين ما هو بدوي، وكلاهما يوضع كثيراً بمعنى واحد كمقابل لما هو حضري، الذي ينسب إلى المدينة. والواقع أن التفرقة بين ما هو بدوي وما هو قروي مهمة جدا، فالهوة بين الاثنين لا تقل في حالات عديدة عن الهوة بين ما هو حضري وما هو ريفي بمعنى (Rural) وهى الكلمة المتجذرة في علـــم الاجتماع الغربي ولابد هنا من الاشاره إلى ابن خلدون ذي النزعة المختلفـــة في إحساسه القوى بمعاني البداوة.

إن أكثر ما يخصنا هنا في المنحى الخلدوني هو تلمس القوة السياسية وديناميتها الكامنة أو المتولدة عن الظاهرة البدوية، وابن خلدون يجمع هنا في وصفه لتولد هذه القوة الفاعلة بين مفاهيم التوحش والشجاعة ويقربها إلى مفهوم الطبيعة - التي هي بالطبع منبع القوة الكونية - «يقول اعلم أنه لمـــا كـــانت البداوة سببا في الشجاعة كما قلناه في المقدمة الثالثة لا جرم كان هذا الجيـــل الوحشي أشد شجاعة من الجيل الآخر فهم أقدر على التغلب وانتزاع ما فـــي

---

[1] عن معني أولي أنظر : Cooloye

أيدي سواهم من الأمم بل الجيل الواحد تختلف أحوالـه فـي ذلـك بـاختلاف الأعصار فكلما نزلوا الأرياف وتفنكوا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش والنعيم نقص من شجاعتهم بمقدار ما نقص من توحشهم وبداوتهم واعتبر ذلك في الحيوانات العجم بدواجن الظباء والبقر الوحشية والحمر إذا زال توحشها بمخالطة الأدميين وأخصب عيشها كيف يختلف حالها في الانتهاض والشـدة حتى في مشيتها وحسن أديمها وكذلك الآدمي المتوحش إذا آنس وآلف»[٢].

وواضح هنا أن ابن خلدون يربط بين القوة المعنوية المتمثلـة فـي "الشجاعة" مثلاً وبين القوة الجسدية المستمدة من أثر البيئة وما فيها من شـدة في حياة البدو. غير أن الصورة الخلدونية هنا لا تكتمل إلا إذا أخذنـا فـي الاعتبار ما يقرنه بمفهوم البداوة من معاني الخير والكرم والصدق... الخ[٣]. التي تجعل من قربهم ابن خلدون إلى وحشية الحيوانات أعلي مـن غيرهم بمعايير الخصال الإنسانية المتباعدة عن درك الحيوانية - بمقاييس أخـرى - ولا تختلف هنا فكرة ابن خلدون كثيراً عن فكرة "النبيل المتوحش" التي قـال بها بعض الأنثروبولوجيين في القرن الماضي عند وصفهم لما اعتبروه جماعات إنسانية متخلفة في سلم الرقى الاجتماع، ذلك مع اختلاف المرامي والسياق بين ابن خلدون الظاهراتي الدقيق وبين أولئك "المؤدلجين"[٤]، من أصحاب النزعات العرقية الاستعلائية من الأوربيين. بالطبع لا تهمنا الاعتبارات القيمية، الأخلاقية وإنما يهمنا فقط تتبع منابع القوة الإجتماعية وتصعيدها من قاعدة المجتمع الأفقيـة نحو هرمه السياسي حيث تشتد قبضة النواظم الموجهة. فهي في نظر الباحث أكـثر ارتباطا بالجماعات الصوفية ذات المرتكــز الحضـري والمسـافة بيـن التولـد «الطبيعي» للقوة من مستوى التوحش الإنساني حتى مستوى التوظيـف السياسـي

---

(٢) ابن خلدون، ص ١٣٢. ص ص ١٠٩-١١٠، في نسخة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) نفس المصدر، ص ١٣٢ وما بعدها.

(٤) أنظر العروي، مفهوم الأيدلوجيا ومغزى أبعاد الاستخدام هنا للفظ "مؤدلجين".

المركزي لهي مسافة طويلة ومعقدة تتضافر فيها الأيديولوجيات والمؤسسات الكثيرة حتى تصل إلى التعبير الأخير أو المحصلة النهائية بمفهوم الديناميكا الاجتماعية - السياسية - إذا جاز التعبير. ومن أهم المؤسسات هنا القبيلة والدولة. ونراهما في الحالة السودانية هنا اقرب إلى وجهي العملة الواحدة. لكن القبيلة درجات، كما البداوة درجات كذلك الدولة درجات، تختلط فيها جميعا مفاهيم الكمية بالنوعية ويصعب التمييز.

إن النظرة الخاطفة لجغرافية السودان الثقافية تستطيع أن تميز لنا بين بداوة مجموعات مسالمة جداً، خرجت قبل قليل فقط من مرحلة الجمع والالتقاط (أو الصيد) في مناطق مثل بعض جبال النوبة وبصورة أوضح في جنوب النيل الأزرق (مثل البرتا والانقسنا) وبين بداوة مجموعات محاربة شديدة المراس مثل قبائل النيليين كالدينكا والنوير وبعض الاستوائيين مثل اللاتوكا في الجنوب، كذلك كثير من قبائل جبال النوبة. وكذلك بين بداوة الكبابيش مثلاً من ناحية وبين بداوة المسيرية والرزيقات من ناحية أخرى في الشمال المستعرب نسبياً ...وهكذا (٥).

لا يمكن كما هو واضح هنا، الربط الآلي والمضطرد لمفهوم البداوة أو حتى شدة المراس بالحرب، خاصة إذا أدخلنا تحت مظلة البداوة الفضفاضة المجموعات القروية الأكثر بساطة والتي تمتهن الزراعة البسيطة والرعي. وفي الأمثلة المشار إليها سابقاً تبدو آثار الفوارق الثقافية الناجمة من تأثير الحضارات الكبرى - الشرق أوسطية - على التركيب السوداني، ومن عواملها الإسلام ومتعلقاته الاجتماعية والثقافية العديدة. ولا شك أن العامل الإسلامي قام في الماضي بدور مزدوج. فهو قد أجج روح الغزو المتأصلة أساسا في بدو شبه الجزيرة ومن ناحية أخرى دفعهم بقوة نحو التحضر. وهذه الازدواجية تفعل فعلها في الواقع السوداني حتى اليوم. ولا يمكن هنا استبعاد هذه العوامل

---

(٥) حول التطور القبلي وتبايناته أنظر زكي البحيري، ص ٣١٥.

"الحضارية" من حالة المجموعات النيلية التي تتأثر نزعتها نحو الغزو والانتشار بمفاهيم حضارية ودينية، ظاهرة أو مستترة، تشابه ما هو موجود في مناخ الشرق الأوسط الثقافي، ففي الأدبيات الشفاهية للدينكا والنوير والشلك... إلخ ... توجد مفاهيم قوية عن الأصل الإنساني والغاية المركزية النابعة من الإله الأعظم – وثيق الصلة بالجد الأعظم – وذلكم من التنزيل الإنساني في القالب العشائري. هذه الأفكار المعقدة التي كونت في النهاية نظاماً ملوكيا معقداً، مثلما في حالة الشلك، لا تشبه الأفكار الأكثر بساطة عند مجتمعات قروية عديدة في جنوب السودان أو جنوب النيل الأزرق أو جبال النوبة. وذلك هو نفس الحال بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، والتفرقة واضحة فيها بين جماعات البانتيو المحاربة وبين أقزام البُشمن والهتنتوت الذين تقهقروا جنوباً حتى كلهارى تحت وطأة غزو القبائل المقاتلة وبالتأثير السلبي لثقافتهم المسالمة والأكثر بساطة.

إن مفهوم "الأمة" أو "الشعب" لهو من المفاهيم وثيقة الصلة بثقافة الحرب عند الجماعات القبلية التي قد تبدو لنا على قدرٍ كبير من البساطة أو البداوة. وهذا المفهوم يتصل بالبحث عن أشكال أعلى للقوة الإجتماعية – السياسية – لا يمكن إدراكها عادة دون وسيلتين، الأولى معنوية وتتمثل في التوحيد الثقافي بأبعاده الوجدانية العقلية والثانية هي القوة المادية وبالتحديد القوة العسكرية. وقد يبدو أن ذلك الأمر يمثل تطوراً معتاداً في التاريخ للجماعات الإنسانية حين يكثر عددها وتكثر مواردها، أو تزداد حاجتها للموارد، فتبدأ بالخروج من إطارات المحلية إلى إطارات أوسع إقليمية. وفى هذا السبيل تقوم بتطوير وتعديل نظمها الثقافية وأدواتها الإجتماعية التنظيمية وأساليبها التقنية، ذلك جائز.

لكن لابد هنا من ملاحظة سياق التطور الاقتصادي – الاجتماعي – الذي يحكم جزئيا تطور هذه الظاهرة. ويمكن أن نلاحظ هنا كيف أن نمط

الإنتاج الرعوي يؤدى كثيراً إلى ظهور الدولة الخراجية، حين تقوى النزعة العسكرية عند الرعاة فيسيطرون على القرويين المجاورين لهم – وأحياناً البعيدين عنهم - فارضين عليهم الإتاوات ثم يتقدمون بالتدريج خطوات نحو إدماج الكيانات ذات الأصول القروية المسالمة في ثقافتهم على أساس الاستعباد أو على أساس درجات أقل من الاستغلال تحقق التوظيف الإقتصادى الاجتماعي المطلوب من وجهة نظر الرعاة أو البدو الغزاة، لكن لا يقوم بهذا الدور كل البدو، لأنه يحتاج إلى إمكانيات ثقافية، حضارية عالية هناك حاجة لحد أدنى منها في البداية. ثم قد يستعير هؤلاء الغزاة من المقهورين ما يكملون به ذلك في إطار عمليات التسويات الثقافية الكبرى المعروفة تاريخياً، وجانب كبير منها مستمر حتى اليوم في مناطق كثيرة من المعمورة. حدث هذا ويحدث في شبه القارة الهندية عندما سيطر الغزاة الآريون على سكان الهند الأصليين، ولازال المجتمع الهندي يشهد التعايش القائم على الازدواج في التركيب بين الاثنين: أحفاد الآريين وأحفاد السكان المستقرين قبل قدوم الآريين. وهذه الاستمرارية تقوم دون شك على دعائم من بينها نظام الفصل العرقي المتمثل في نظام الطوائف الهندي المشهور (caste system) وحدث مثل ذلك في أوروبا، لكن باختلافات عديدة، حين غزتها من الشرق القبائل الرعوية التي وصفت بالتبربر مثل القبائل الجرمانية. وحدث ذلك أيضا في حالة موجات الغزو العربي مع الإسلام لمناطق عديدة، من بينها شمال أفريقيا والسودان. وفي الحقيقة فان السودان منذ قرون قليلة قد تعرض لغزو مزدوج: العرب– والمستعربين بعدهم – من الشمال، وقبائل اللو –ومن بينها الشلك– من الجنوب من منطقة بحيرة فكتوريا. وكانت هذه الظاهرة من أقوى الأسس القاعدية لحروب عديدة في عهود سلطنة سنار، التركية، المهدية واليوم في إطار الحرب بين الشمال والجنوب؛ بالطبع بعد حدوث تعقيدات كثيرة وتدخل عوامل مختلفة وهو تداخل متصاعد باتجاه الحاضر.

إذا فحصنا بصورة أكثر دقة خريطة النزاع السياسي الاجتماعي الديناميكي في سودان اليوم، من منظور اهتمام هذه الدراسة يمكن أن نرى بوضوح مستوى تنافر القوى الطبيعي، أكثره مستمد من تقاليد وثقافة الجماعات البدوية بالمفهوم الواسع. ويزداد هذا التنافر كلما قلت سطوة النواظم المركزية، ومعظمها ينبع من الدولة. ويبدو لنا ذلك واضحاً في حالات الاقتتال القبلي الكثيرة والمنتشرة، وهي تصبح الطابع السائد للحياة السياسية في الفترات الانتقالية بين سقوط دولة مركزية وقيام أخرى - حدث هذا عندما كانت مصر الفرعونية تبتعد عن ممارسة دورها الخارجي في بلاد النوبة السودانية -عندما تنكمش نحو الداخل بسبب الضعف أحياناً. وحدث ذلك أيضاً عند انهيار الممالك النوبية المسيحية. وحدث ذلك عند انحسار سنار وقبل قدوم الغزو التركي المصري. وحدث ذلك عندما أخفقت الدولة المصرية في أداء كافة وظائف مؤسسة الدولة. ويحدث ذلك اليوم بسبب الفراغات في التكوين الاجتماعي المؤسسي العريض الذي كان ينبغي أن ينتظم في كل أجزائه حول محور الدولة الحديثة. ولكن لم يكتمل ذلك الانتظام بسبب عدم اكتمال تأسيس هذه الدولة وبسبب تداخل المراحل التقليدية العشائرية البدوية بالمراحل الحديثة، التي تنزع نحو اتجاه التحضر وتقنين الكيانات التقليدية وزوال قيمتها المصاحبة.

إن فهمنا لما يحدث هنا لا بد أن يكون ناقصاً إذا لم نضع في الاعتبار الأدوار الوظيفية لظاهرة الحرب نفسها ومؤسساتها المتجذرة في كل من القبيلة، بمستوياتها القروية والبدوية وفي الدولة. ولا شك أن الواقع السوداني الحالي يجعل من التزامن والتجاور والتواضع بين الكيانات والمؤسسات ذات الدرجات المختلفة من التطور التاريخي وذات التباينات الثقافية والبيئية العميقة عاملاً من أهم العوامل التي تقف خلف ظاهرة الحرب وعلاقتها بظاهرة البداوة في المجتمع. وبالرغم مما يقال عادة عن محاربة الدولة الحديثة للقبيلة، خاصة لأشكال تعبيراتها العنيفة، إلا أن هذه الدولة تعيش جزئيا على أساس تطوير وتوظيف تلك

التغييرات العنيفة وجذورها لمحصلة القوى التي تدخل في عملية الدفاع عن نفسها وتوسيع دائرة سلطانها.

لننظر مثلاً إلى قوة دفاع السودان التي أسسها الحكم الاستعماري البريطاني على أساس فرق الجهادية السود، التي تمتد جذورها إلى التركية. هذه القوى العسكرية النظامية الحديثة ذات الولاء للدولة الأجنبية التي كونتها كانت في حقيقتها ذات تركيب قبلي واضح، فهي مكونة من قبائل تمتلك تقاليد حربية بدوية: نوبة، دينكا، نوير، جوامعة ..... الخ لكن جانباً أساسياً من عناصرها انتمى إلى فئات تم استرقاقها وترويضها دون استئصال خصالها القتالية وذلك بهدف إعادة توظيفها في أدوار جديدة تحت إمرة الدولة الأجنبية وذلك عين ما كان يحاول محمد على باشا عمله في السودان وسبقه في ذلك بادي أبو دقن الذي جلب الرقيق من جبال النوبة ليكونوا نواة لجانب مهم من جيشه حول سنار. وكذلك سلطان الفور تيراب الذي جلب معه نفس عناصر جبال النوبة لتوظيفها كرقيق في أغراض شتى، من أهمها الجانب العسكري.

وفي حالة قوة دفاع السودان المشار إليها، كان كل جندي يدخل مؤسسة الدولة العسكرية - فرداً - فلا يكون ممثلاً لقبيلة ولا تكون القبيلة ممثلة في تلك المؤسسة رسمياً. وكل ما في الأمر أن تكوينه النفساني والجسماني الملائم للحرب والقتال والذي أورثته له بيئته القبلية ومؤسستها الحربية التقليدية، كان هو سبب ترشيحه لأداء دور جديد لا يتم إلا بعد إعادة الصياغة النفسية والثقافية التي تجعله مناسباً لأداء هذا الدور؛ وتصبح بعد ذلك قبيلته هي (الجيش).

غير أن الأمور لم تكن تسير دائماً على هذا المنوال، ففي فترات الاضطراب عندما يهتز نفوذ الدولة يتصرف الأفراد، وكذلك الجماعات من المنطلق القبلي التقليدي ومن المحاور التي أدت إلى تمرد الفرقة (١١) في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ هو تحرك عناصر النوبة في الخرطوم بصفة قبلية كرد فعل

لقمع الإنجليز لتمرد حدث في تلودي تلك الأيام. ولعل صورة طغيان الأساس البدوي القبلي للجيوش القومية التابعة لمستوى الدولة يظهر بصورة أكبر عندما مكنت عناصر البقارة العسكرية سلطة الخليفة التعايشي من إدارة البلاد لحسابها، جزئياً دون تغيير الإطار المهدوي البعيد عن الصفة القبلية.

غير أن الخليفة التعايشي كان ذا صفة مزدوجة فبالإضافة إلى ارتباطاته القبلية، والتي لم يكن يستطيع أن يستغني عنها حتى لو أراد ذلك، وكان رجل دولة. وقد وظف العامل القبلي العسكري لتحقيق مرامي دولته وسلطتها التي كان هو ممثلها الأوحد. أما الحكومات الوطنية، وارثة قوة دفاع السودان، فقد وظفت – لردح طويل من الزمن ولا زالت – (توحش) قبائل التماس العربية لمواجهة (توحش) تنظيمات شبه قبلية وفوق قبلية مثل الأنانيا (الثعبان السام) والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يستخدم – على نطاق واسع – مؤسسة الحرب التقليدية في قاعدة مجموعات قبيلة الدينكا الكبيرة. أما في جبال النوبة فقد دفعت الروح القتالية القبلية،(ونجدها مثلاً متجسدة في ظواهر ثقافية مثل لعبة الصراع)، كثيراً من أفراد القبيلة إلى الالتحاق بمؤسسة الدولة العسكرية، ولكن عندما تزعزعت سلطة الدولة في الإقليم وتزايدت المواجهات القبلية بين المجموعات الرعوية المستعربة ومجموعات النوبة المستقرة أخذ دور النخبة العسكرية والمدنية من أبناء النوبة، ذات المرتكز الحضري، يقوى في اتجاه توجيه النزعة العسكرية سواء في القاعدة القبلية التقليدية أو وسط عناصر القبيلة في الجيش، في إتجاه مضاد للدولة نحو التمرد الذي يرمي إلى إقامة دولة جديدة.

وقد أدت هذه العسكرة الجديدة وإعادة توجيه الروح البدوية وسط النوبة إلى تطورات مضادة داخل المجموعات القبلية المنافسة من المستعربين – مثل المسيرية ، الحوازمة، الرزيقات ... الخ – فتطورت في داخلها المؤسسات التقليدية العسكرية واتصلت بمحاور سياسية مركزية في الأحزاب أو

الحكومات الخرطومية المرتكز، وهكذا تم رفع مستوى الصراع القبلـــي إلـــى مستويات أشمل وأكثر ارتباطاً بمؤسسة الدولة.

ومع ذلك لا بد من ملاحظة جوانب التباين والتناقض بيـــن طبيعـــة "الدولة" وطبيعة "القبيلة" واختلاف مصالحها. وقد أدى ذلك ضمن ما أدى إليه، إلى إخفاق مشاريع تعبوية عسكرية هامة للدولة مثل جر قبائل التماس إلـــى حرب شاملة ضد النوبة والجنوبيين المتمردين. ومن الخطأ الاعتقاد بأن هـــذه القبائل مهما بلغت "بدويتها" أو "توحشها" أو "ولعها بالحرب" تحـــارب بـــدون أهداف عقلانية لا تخرج من دائرة حماية مصالح أفرادها المباشرة في الرعي والممتلكات وما إلى ذلك. كذلك من الخطأ الاعتقاد بأن فكرة التعايش السلمي – بما تجلبه من منافع اقتصادية وأمنية... الخ – لا تؤثر على هذه القبـــائل المقاتلة وتدفعهم باتجاه الوفاق القبلي – أحياناً – رغم أنف مؤسسات ما فوق القبيلة، مثل مؤسسات التمرد أو الدولة المركزية في الخرطوم.

إن فحص العلاقة بين "الدولة" وممثليها المحليين وبين "القبيلة" لهو من أهم مداخل فهم واقع الاقتتال القبلي – الذي هو دون شك – يمثل جانباً وظيفياً يعكس اختلال توازن القوى وطبيعة مرحلة التطور التـــاريخي والاجتمـــاعي والاقتصادي ومتعلقات ذلك الثقافية.

والروح القتالية هنا تمثل أحياناً مستوى الضرورة المتعلق بالدفاع عن الوجود والمصالح الحيوية للقبيلة في حالة غياب الدولة أو لعبها لأدوار سالبة بالنسبة لأمن المجموعة المحلية التقليدية. والدولة لا تفعل ذلك كما يعتقد البعـــض بسبب القصور أو الغباء أو الانحياز أو العنصرية...إلخ.. لكنها تفعل ذلك كثـــيراً بسبب حسابات قاهرة تفرضها مسارات التحالفات الإقليمية (الولائيـــة) والقطريـــة وربما الدولية. ومن أوضح الأمثلة هنا ما يحدث اليوم في دارفور، حيث تختلـــط ظواهر النزاع القبلي البسيط حول المراعي بسبب هجرة القبائل المستعربة من تشاد باتجاه إقليم جبل مرة الخصب ومحاولتها لإقصاء قبائل الفور وغيرها من

المجموعات غير المستعربة، كل ذلك بتحالف سلطة الخرطوم مع المستعربين ضد المجموعات المتمردة وما يمكن أن يمثل بالنسبة لها سنداً قبلياً وأوضح الأمثلة هنا حركة داوود بولاد التي استخدمت الحكومة في قمعها أسلحة شتى مثل الأيديولوجية الدينية والقوة المسلحة للجيش القوى والقوة المسلحة لمجموعات الفرسان البقارة من ذوى الأصول التشادية أو السودانية.

كذلك فان الدولة تستخدم اليوم مزيج الروح البدوية والعقلية الجهادية الوافدة من شمال نيجريا وسط مجموعات الفلاتة في جنوب النيل الأزرق وذلك لمواجهة تحالف بعض العناصر المحلية من البرتا والانقسنا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكل ذلك يؤدى إلى إعادة رسم الأدوار والوظائف لما هو في الأساس بدوي أو قبلي تقليدي وتصعيده ودمجه في منظومة مشروع الحرب الشاملة -الذي يتقدم بإضطراد في سودان اليوم - ويؤدى ذلك ضمن ما يؤدى إليه، إلي مد روح القبلية البدوية وثقافة الحرب عندها بعمرٍ جديد ولكن في إطار ودورٍ جديد.

في الختام يمكن القول إن تطوير ثقافة الحرب عند البدو قد أصبح من صميم واجبات الدولة الحديثة وما يوازيها من مؤسسات تسعى لإيجاد دولة حديثة أخرى بديلة لها. لذلك فإن حل مشكلة النزاع القبلي لا يتم بالتحديث أو بالمزيد من التحضر (urbanization) فقط، بل قد لا يتم مطلقاً إلا بالإحلال التدريجي لوظائف جديدة مكان الوظائف الحاضرة للمؤسسات السياسية التي تقتضي استدعاء ثقافة الحرب البدوية (الطبيعية) لتقوم بدور حيوي يقتضيه توازن القوى في المستوى المركزي وتحت هندسة النخبة الحضرية.

المراجع

بالعربية:

١- ابن خلدون، *المقدمة*، القاهرة، (د. ت).

٢- زكي البحيري، ***التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان***، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣- سمير أمين، ***التطور اللامتكافئ***، ترجمة برهان غليون، بيروت، ١٩٧٨.

٤- عبدالله العروى، ***مفهوم الأيديولوجيا***، بيروت، ١٩٨٣م.

بالإنجليزية:

5.Hurreiz, S. and Abedl-Salam, F. ***Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan*** Khartoum, 1989.

6. Cooley, C. H. ***Social Orginazation***, Seribner.

7.Cox, Oliver Caste, ***Class and Race*** N. Y. 1939.

التغيير في المجتمع وأثره علي الصراع القبلي
في السودان، بإشارة خاصة إلي إقليم دارفور

دكتور آدم الزين محمد

مقدمــــــــة

الصراع القبلي كان ولا زال من الظواهر الإجتماعية في السودان. بيد أنه اكتسب، مؤخراً، أبعاداً جديدة جعلته هماً كبيراً للدولة وللمواطنين علي حد سواء وبخاصة في ولايات غرب السودان. لقد بلغ الاضطراب الأمني في تلك الولايات حداً جعل الحكومة المركزية تعلن في ديسمبر ١٩٩٧ أن ولايات دارفور الثلاث علاوة علي ولاية شمال كردفان ولايات غير آمنة ووضعت تحت قانون الطوارئ. وفيما بعد أحتدم الاقتتال القبلي في ولاية غرب دارفور (الجنينة) إلي درجة جعلت الدولة تضعها، إستثناءاً، تحت الحكم العسكري المباشر.

وقد درجت الدولة علي عقد مؤتمرات للصلح بين العناصر المتحاربة، تبذل فيها الجهد ليتم التسامح بين المتحاربين وتقرر الديات لأسر الذين فقدوا أرواحهم والتعويضات المالية لمن جرحوا أو فقدوا ممتلكاتهم وأموالهم. وتساعد مثل هذه المؤتمرات، عادة، في تهدئة النفوس فيتفادى المتحاربون تجدد القتال لأسباب الثأر والانتقام . ولكن طبيعة هذه المؤتمرات لا تمكنها من الغوص في جذور المشكلة والقضاء علي مسببات الاقتتال. تحاول هذه الورقة تحليل مسببات النزاع قبل اقتراح الحلول لها مهتدية بنظرية التقليدية والحداثة كمنظور يساعد علي رؤية الظاهرة في إطارها العلمي.

إن نظرية التقليدية والحداثة واسعة الانتشار بين أساتذة العلوم الاجتماعية قاطبة. ولأساتذة علم الاجتماع قصب السبق في اكتشافها وتطويرها ثم استخدمها من بعدهم أساتذة التخصصات الأخرى مع الحذف أو الإضافة بحسب مقتضيات

التخصص المعني، في مجال العلوم السياسية، مثلاً، وما دمنا بصدد تفسير ظاهرة لها بعدها السياسي، نجد أن الباحثين قد استفادوا أيما فائدة من النظرية. يقول هانينتون (١٩٧١) منذ بروز مجموعة الدول النامية إلي حيز الوجود

> فإن أي أحد من أساتذة العلوم السياسية يستخدم ثنائيات مثل "الدستورية" و "الشمولية" للتحليل السياسي في الدول النامية، يقابله عشرة آخرون يستخدمون منظور التقليدية والحداثة لذات الغرض.

النظرية في عبارة موجزة هي القول بأن المجتمعات البشرية قد مرت أو تمر بثلاث مراحل متميزة هي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة المجتمع الانتقالي ومرحلة المجتمع الحديث وأن لكل مرحلة سماتها المميزة وللأفراد فيها اتجاهات رأي وسلوكيات مميزة. مستخدمين مقولات هذه النظرية، نجد أن الاقتتال القبلي، كظاهرة اجتماعية، لا تعدو أن تكون إتجاه رأي وسلوك يفرضه واقع المجتمع التقليدي، والمجتمع الانتقالي، وأن تغيير الظاهرة يكمن في تغيير البيئة الإجتماعية أولاً.

إن المجتمعات البشرية تتغير من تلقاء نفسها أحياناً ولكنها تتغير بوتيرة أسرع نتيجة التأثير الخارجي في أغلب الأحيان. في حالة المجتمعات السودانية المحلية، فإن بروز السلطة الإقليمية أو المركزية كان له الأثر المباشر في تغيير تركيبة المجتمع المحلي وإكساب أهله اتجاهات الرأي والسلوك،بعضها كان إيجابياً والبعض الأخر سلبياً. ولجلاء هذه المضامين، أي ارتباط الصراع القبلي بالتغيير الاجتماعي، فإن الورقة ستنقسم إلي ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يلقي مزيداً من الضوء علي أبعاد نظرية التقليدية والحداثة ولا سيما بكون ثقافة العنف ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع في مرحلة التقليدية وقد يستصحبها المجتمع وهو يتجاوز هذه المرحلة. أما الجزء الثاني فيتناول أشكال السلطة الإقليمية أو المركزية التي برزت في السودان وكيف أنها أثرت، سلباً أو إيجاباً، علي تركيبة المجتمعات

المحلية وبالتالي أثرت علي ظاهرة العصبية القبلية والاقتتال القبلي. أشكال السلطة الإقليمية أو المركزية عرفت علي أنها تعني: السلطنات الإسلامية، العهد التركي – المصري، المهدية، الحكم الثنائي والحكم الوطني. أما الجزء الأخير من الورقة فيقدم إقليم دارفور الأكبر كدراسة حالة لتفرده مؤخراً بكونه مسرحاً للاضطراب الأمني ممثلاً في النزاع القبلي والنهب المسلح. ولكن الورقة تقتصر علي تناول ظاهرة الاقتتال القبلي وحدها. ويلحق بالجزء الثالث خاتمة تري أن تجاوز حالة الإحتراب في إقليم دارفور يكمن في تغيير تركيبة ذلك المجتمع بوساطة خطط تنموية مدروسة تنقل الإقليم من حالة الرعي المتنقل والزراعة المطرية البدائية (أي الاقتصاد المعيشي) إلي اقتصاد السوق الذي يخلق علاقات اجتماعية بديلة للعلاقات القبلية.

I: نظرية التقليدية والحداثة

إنها النظرية التي تفترض أن المجتمعات البشرية يمكن تصنيفها في محورين،متقابلين متضادين هما المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. وبين المحورين تصنيف لمجتمع ثالث، فضفاض في صفاته وتبعاته يعرف بالمجتمع الانتقالي. إن هذا المجتمع الانتقالي هو الذي يجسد واقع مجتمعاتنا المعاصرة ولكن سماته ودلالاتها لا نستبينها إلاّ بالتعرف علي المحورين التقليدي والحديث بالتركيز علي المحور التقليدي، ذلك أن المجتمع الانتقالي يستصحب معه العديد من سمات المجتمع التقليدي حتى بعد أن يتغير من الناحية الشكلية إلي الانتقالية.

I.I:الأبعاد الفكرية لمنظور التقليدية والحداثة

إن تصنيف المجتمعات إلي تقليدية وحديثة كان قد أبتدعه علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر من أمثال ديركهايم، تونيس، وسيميل. ولكن المحدثين من علماء الاجتماع في القرن العشرين من أمثال ماكس فيبر، تالكوت بارسونز،

إدوارد شيلز وفريد ريجيز، هم الذين أضافوا إلي ذلك التصنيف أبعاداً هامة أفادت الباحثين والمحللين (Palmer 1980,22). كل هؤلاء المنظرين أجمعوا علي انقسام المجتمعات البشرية إلي محورين متقابلين متضادين في كل صفة وركزوا علي خمس ركائز للمقابلة بين المحورين:

١- الاسترابة – الحيادية
٢- التسيير الذاتي – التسيير الجمعي
٣- النظرة العالمية – النظرة المحلية
٤- الوراثة – الكسب
٥- التدقيق – الإطلاق (نفس المصدر ص ٣٩)

لأغراض هذه الورقة فإننا بحاجة إلي التوقف عند ركيزة المقارنة الأولي: (الاسترابة-الحيادية)، لأن طغيان الاسترابة يقود في أغلب الأحيان إلي الاقتتال. والمقصود بالاسترابة، تحديداً، هو ميل الفرد لرؤية الآخرين في إطار عاطفي. فالآخر أما صديق أو عدو، خيِّر أو شرير، يضمر السوء أو يجلب الخير. لا مجال لحيادية الأشياء عند الإنسان التقليدي فهي أما صحيحة أو خاطئة، مرغوبة أو مرفوضة؛ كل ذلك تأسيساً علي المنطلقات الذاتية للفرد. يتبع ذلك افتراض أن الآخرين لا يتصرفون بحيدة إزاء المواقف أمامهم. يعتقد الإنسان التقليدي أن الفرد الآخر يضع مصلحته في المقام الأول ومن العبط ألا يضع هو أيضاً مصلحته في المقام الأول.

وتجئ المقابلة في حيثيات النظرية من القول بان إنسان المجتمع الحديث يفترض الحيدة في الأفراد الآخرين وفي الأشياء من حوله ويتعامل معهم وفقاً لذلك وبأن هناك ضوابط اجتماعية يراعيها الجميع تشكل القاعدة السلوكية لديهم ويكون الاستثناء وليس القاعدة هو الخروج علي هذه الضوابط. وبصرف النظر عن دقة

هذه المقابلة، فإن هناك العديد من الشواهد الدالة علي سيادة النظرة المستريبة للآخرين وانقسام الناس إلي (نحن) و (هم) في عالم الإنسان التقليدي.

نورد مثالاً لذلك بما يمكن أن نسميه التداعي التلقائي للمشاعر العدائية. يصور Palmer (نفس المصدر ص،٤٩) هذا التداعي التلقائي وكيف ينشأ ويتطور بين شخصين:

> أنا أتوهم أنك معادٍ لي ولذلك فإني أقابلك بشعور معاد. أنت، وبصرف النظر عن شعورك الأصلي، تشاهد مشاعر المعاداة من جانبي فترد بالمثل عليّ. أنا بدوري أجد هذا الشعور المعادي من جانبك يدعم إحساسي الأساسي بأنك تضمر لي العداء.وهكذا يتطور المشهد الذي قد يفضي إلي الإحتراب من مجرد التوهم.

علي أن استعداد الأفراد في المجتمع التقليدي للإحتراب لا يسببه فقط الشعور المتبادل بالعداوة. إن هذا الشعور نفسه نتيجة وليس سبباً للأوضاع التي تسود في المجتمع التقليدي. علاقة الريبة والشك والعداء بين الأفراد والجماعات تسببه عوامل موضوعية يجدر بنا التوقف عندها. هناك سمتان أساسيتان تميزان واقع المجتمع التقليدي: الانعزالية وعدم الأمان. وتتخذ الانعزالية ثلاثة محاور: الانعزال المكاني، الانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري. فالمجموعات التقليدية تعيش متباعدة عن بعضها البعض مكانياً. تفصلها عن بعضها البعض الموانع الطبيعية (جبال، غابات، صحاري، بحار...إلخ). ولأنها بدائية فهي لا تملك وسائل التغلب علي الموانع الطبيعية، أما الانعزال الاجتماعي فيتمثل في الطبقية الاجتماعية (أسياد وعبيد، حكام ومحكومين...إلخ)، وفي تباين لغات التخاطب، وفي تباين المعتقدات الدينية وفي التباين الثقافي عامة. أما الانعزال الفكري فتسببه الأمية التي تسود وسط المجموعات التقليدية فتحجب انسياب المعرفة المشتركة. ويجيء الانعزال المكاني والاجتماعي ليرسخ هذا الانعزال الفكري.

والانعزال الفكري والاجتماعي والمكاني يولد بدوره الشعور بعدم الأمان بين المجموعات التقليدية. فهي تجهل كيف يفكر الآخرون وماذا يضمر الآخرون، والناس أعداء لما جهلوا. وهكذا يتولد الإحساس بضرورة احتماء الأفراد بالأسرة وبالعشيرة في وجه المجموعات الأخرى المعادية. وليست المجموعات البشرية الأخرى وحدها المصدر للشعور بعدم الأمان، الطبيعة نفسها مصدر آخر، فهي مصدر الزلازل والبراكين والفيضان والمجاعات التي لا قبل للإنسان بها بدون الارتماء في أحضان الأسرة العشيرة. والطبيعة نفسها تحيط الإنسان التقليدي بالحيوانات الكاسرة، تتهدد حياته وحياة ذويه وأملاكه. يجد الإنسان التقليدي، إذاً، نفسه مضطراً للاحتماء بأفراد الأسرة والعشيرة فتنشأ العصبية العشائرية لتلبية هذه الحاجة المادية أولاً قبل أن تتحول إلي قيمة اجتماعية بحد ذاتها تتمثل في المقولة: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. تلعب الأسرة دوراً أساسياً في توفير الأمن والأمان لأفرادها في غياب أجهزة الدولة الحديثة.

II.I: التركيبة الإجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي

تشكل الأسرة الصغيرة والأسرة الممتدة النواة الأساسية للرباط العشائري ثم تشكل مجموعة الأسر الممتدة كيان القرية أو الفريق ومن هذه الأسر الممتدة تتشكل القبيلة والفروع داخل القبيلة. بالنسبة للعديد من أفراد المجتمع التقليدي فإن القرية أو الفريق هو عالمه. ولاؤه ونشاطه الاجتماعي قل أن يتعدى هذا النطاق الجغرافي الاجتماعي. وداخل هذا النسيج الاجتماعي فإن الأسرة تلعب الدور الأساسي في تنشئة الطفل وإعداده ليلعب هو الآخر دوره في مقبل أيامه. إن الأدوار التي يتعلمها النشء ذاتها بسيطة ومحددة. فالذكور يقلدون آباءهم والإناث يقلدن أمهاتهن. من أهم القيم التي يتعلمها النشء في المجتمع التقليدي هي ثقافة ذلك المجتمع. ما يعنينا من هذه الثقافة هو ما يتصل منها بالنزاع والإحتراب وبالإمكان إجمالها في خمسة محاور: (١) الريبة والتشكك في نوايا الآخرين، أفراداً

وجماعات، (٢) العصبية والعشائرية (٣) الضجر والإحباط (٤) العنف (٥) التنافس القيادي (السياسة).

أولاً: الريبة والشك في نوايا الآخرين

يتشكل هذا الإحساس من واقع الانعزالية التي سبقت إليها الإشارة. فالناس أعداء لما جهلوا. والأفراد في المجتمع التقليدي يجهلون كل شئ عن المجموعات الأخرى. وتجئ التنشئة لتغذي هذه العداوة. فالطفل يحذر من أن يكون غافلاً وهو يتعامل مع الآخرين. وتروي له قصص الحروب والاقتتال مع المجموعات الأخرى. والناس مقسمون دائماً إلي (نحن) و (هم). وفي إطارها تنشب المعارك من مجرد توهم العداء كما سبقت الإشارة.

ثانياً: العصبية العشائرية

يصفها المفكر العربي ابن خلدون بأنها الحالة النفسية التي تنشأ من صلة الدم والنسب. تقوي كلما قويت هذه الصلة وتضعف بضعفها (راجع المقدمة). وهي تعود من جانب آخر إلي عدم الأمان الذي يسود في المجتمع التقليدي وحاجة الفرد إلي حماية الأسرة والعشيرة. وتلعب التنشئة دوراً هاماً في ترسيخ مفاهيم (نحن أوهم) فيهب الفرد لنصرة العشيرة ويقتص لها من "الأغراب". وبمرور الزمن تصبح العصبية العشائرية قيمة اجتماعية بحد ذاتها منفصلة عن الحاجة المادية التي كانت سبباً في وجودها.

ثالثاً: الضجر والإحباط

يوصف المجتمع التقليدي بأنه بسيط والأدوار التي يؤديها أفراده واضحة ومحددة بالمقارنة إلي واقع المجتمع الحديث ذي التعقيدات والتحديات. ولكن ذلك لا يعني خلو هذا المجتمع من مسببات الضجر والإحباط. بل أن الضجر قد يتولد من

هذه البساطة والرتابة نفسها. ثم إن المجتمع التقليدي طبقي بدرجة عظيمة. الصغار ينصاعون للكبار بلا جدال. القرارات الهامة تتدلى دائماً من أعلي. لا مجال للخصوصيات الفردية. كل ذلك يقود إلي الضجر والإحباط ويجد متنفساً له في الاعتداء علي الآخرين (Palmer, op. cit,46). لاحظ الإداري والمؤرخ Paul (1954,2)أن مجموعة قبائل البجا بشرق السودان « أكثر ما يكونون سعادة إذا تركوا لحالهم، ليرعوا ماشيتهم، ويقتصوا من أعدائهم ويغيروا علي جيرانهم كلما طغي عندهم روح الغزو».

رابعاً: ثقافة العنف

حالة عدم الأمان التي تسود في المجتمع التقليدي (عداء الآخرين، الطبيعة الموحشة، الوحوش الكاسرة...إلخ) تقود باتجاه الاستعداد النفسي والبدني لمجابهتها. صارت الشجاعة والإقدام قيمة اجتماعية وبخاصة لدي الذكور. وتسود في المجتمعات التقليدية ثقافة العيب. أكثر ما يتجنبه المرء أن يظهر معيباً عند الآخرين بخاصة ما يدل علي الجبن أو الفشل في نصرة الأقربين. يشاهد المرء ذلك في سلوكيات واتجاه الرأي عند المجتمعات البدوية في السودان. في غرب السودان عامة، ولدي قبائل البقارة خاصة، فإن النساء هن المحكمات علي سلوك الرجال. يتغنين بأفضال الرجال إذا كان مسلكهم يشرف العشيرة. ويتغنين بهجاء الجبان والبخيل والفقير بسبب الكسل (راجع (Cunnison, 196).

خامساً: التنافس القيادي

التنافس لتبوؤ المواقع القيادية يوجد حيثما وجد بنو البشر. المجتمعات التقليدية ليست استثناءاً. هناك مواقع قيادية علي مستوي القرية أو البادية أو الرقعة الجغرافية القبلية. علي أن التنافس لا يكون حاداً في المستويات الدنيا (شيخ القرية أو البادية). يغلب أن يتم التعيين بالوراثة. ولكن الصراع يحتدم بين القبائل لتبوؤ

المواقع الإقليمية. يري ابن خلدون (في المقدمة) نوعين من التنافس القبلي: التنافس علي الرئاسة في البادية والتنافس علي الملك في الحضر. وتلعب العصبية العشائرية دوراً هاماً في الوصول إلي السلطة وفي فقدانها عندما تضمحل العصبية. تاريخ السودان يسجل لنا بروز قيادات قبلية استطاعت بقوة عصبيتها إنشاء سلطنات إقليمية عرفت بالسلطنات الإسلامية (الفونج، المسبعات، الفور). وهي علي وجه العموم من أشكال الغلب القبلي الذي استطاع قهر بقية القبائل وتأسيس ممالك دامت لفترات زمنية معينة.

إن الرغبة في تأسيس السيادة علي القبائل الأخرى أدي وسوف يؤدي إلي الإحتراب القبلي كما سنري من تناولنا لدراسة حالة إقليم دارفور. ولكنا نلاحظ أن عوامل الإحتراب القبلي تسود جنباً إلي جنب مع آليات فض الصراع القبلي. مثلما سجلت القبائل السودانية تأريخاً للنزاعات القبلية سجلت كذلك نماذج من آليات التحكم في منع الاقتتال، إدارة الاقتتال عندما ينشأ وإعادة السلام بين أطراف النزاع. سنتبين كل ذلك من عرضنا لحالة إقليم دارفور.

II: تغير المجتمع التقليدي في السودان

حتى بدون التأثيرات الخارجية فإن المجتمع التقليدي يتغير من الداخل. يكتسب أهله العلم والمعرفة بالتجربة والخطأ، ويطورون تقنية المعدات التي يستخدمونها. والمجتمع التقليدي يتغير لأن تركيبته الهشة تتمثل في الانعزال وعدم الأمان. فالانعزال المكاني يمكن تجاوزه بتوفير وسائل المواصلات والاتصال فتلتقي المجموعات ببعضها البعض. وفي هذا التلاقي تضعف سطوة الطبقية الاجتماعية والفكرية.ثم يجئ التعليم ليضعف أكثر فأكثر الانعزال الفكري والاجتماعي.

لقد قام دانيال ليرنر بدراسة مجتمعات دول الشرق الأوسط قبل أكثر من أربعين عاماً وأصدر كتابه، واسع الانتشار: تجاوز التقليدية. بفضل التعرض

لوسائل الإعلام والاتصال تجاوز المواطن في الشرق الأوسط مرحلة التقليدية وصعد في سلم الرقي إلي الحداثة، علي أنه لم يبلغها بعد. بل إن العديد من المحللين يرون كل المجتمعات المعاصرة، بما في ذلك البلاد الأوربية والأمريكية، أنها في مرحلة الانتقالية وأن الاختلاف اختلاف مقدار وليس اختلاف نوع. والسودان ليس استثناءاً. بفضل انتشار التعليم والتعرض لوسائل الإعلام، والتمدن، والأسفار في شتي بقاع الأرض، أرتقي غالبية قاطنيه إلي مرحلة الإنسان الانتقالي علي أقل تقدير. لم تبق إلاّ جيوب هنا وهناك تشبه حياتها حياة الإنسان التقليدي. ويتبادر إلي الذهن السؤال التالي: إذا كان الأمر كذلك فلم يسود الاقتتال القبلي وهو سمة من سمات المجتمع التقليدي الذي تجاوزه السودان؟

ظاهرة الاقتتال القبلي في المجتمع الانتقالي تفسرها نظرية « التباطؤ الثقافي» (cultural lag). إن اتجاهات الرأي والعادات التقليدية والسلوك لا تتغير بنفس سرعة التغير في البيئة المادية وفي مجال القيم الاجتماعية قد يعد التباطؤ بالسنين وفي كثير من الأحيان قد يعد بالأجيال. والمجتمعات السودانية التي كانت تقليدية في يوم من الأيام تغيرت بيئتها المادية أكثر ما يكون بالمؤثرات الخارجية متمثلة في السلطة الإقليمية أو المركزية التي تدخلت في شأن الكيانات العشائرية فأحدثت تغييرات بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي كما يتضح من تناولنا لها. تعرضت المجتمعات المحلية في السودان إلي خمسة من أنواع الحكم الإقليمي أو المركزي هي (١) السلطنات الإسلامية (٢) الحكم التركي – المصري (٣) دولة المهدية (٤) الحكم الثنائي الإنجليزي المصري (٥) الحكم الوطني الذي أعقب الاستقلال السياسي. كان تأثير هذه الأنظمة علي الكيانات العشائرية في السودان متبايناً ولكنه علي أية حال أدي إلي خلخلة البناء الاجتماعي وفتح الباب أمام التسيس القبلي علي النحو الذي نتبينه ونحن نناقش أدوار هذه الأنظمة.

I.II: السلطنات الإسلامية

لم تتبلور صورة السودان الحالية إلا في العهد التركي - المصري (١٨٢٠-١٨٨٥). قبل ذلك كانت المجتمعات المحلية عشائرية أخذت منحي الصراع القبلي حول السلطة. تمكنت بعض القبائل من الهيمنة علي البعض الآخر فتأسست سلطنات إقليمية عرفت بالسلطنات الإسلامية. أقامها الفونج في أواسط السودان، الفور في غرب السودان والمسبعات في كردفان. ولم تستطع أي من هذه السلطنات بسط سلطانها بصورة شاملة أو لمدي زمني طويل. كانت القبائل الأخرى تنازعها وتخرج عن سطوتها في كثير من الأحيان حتى وصفت سلطنة الفونج، كبري هذه السلطنات، بأنها عبارة عن تحالفات قبلية أشبه بالكونفدرالية منها إلي الحكم المركزي (راجع قلوباوي محمد صالح في Howell, 1974).

بقدر ما أهتم المؤرخون في وصف هذه السلطنات فإنهم لم يهتموا بوصف أو تحليل ما يجري داخل وبين القبائل التي تنضوي تحت لواء هذه السلطنات. إننا تفتقر إلي الرصد الدقيق لنوعية الصراعات القبلية ونتائجها وآليات فضها. وقد يعثر في التراث الشعبي لبعض القبائل عن تلك المعارك التي تسببت في هزيمة بعض القبائل بل ونزوحها من ديارها إلي ديار أخرى بسبب تلك الحروب وبسبب غياب السلطة المركزية التي توفر الحماية للقبائل المستضعفة. وقد كانت الحروب بين السلطنات والقبائل التابعة لها سبباً في ضعف هذه السلطنات وجعلها طعمة سائغة للغزاة الأجانب (الفونج والفور).

II.II: العهد التركي –المصري

كان العهد التركي – المصري حكماً استعمارياً، هدف إلي إخضاع أهل السودان لتحقيق هدفين: المال لخزينة الخديوي والرجال لجيشه. لم يلزم نفسه بمسئولية الدولة الحديثة المتمثلة في حماية أموال وأرواح المواطنين وفض النزاع بينهم إلاّ بالقدر الذي كان ذلك ضرورياً لتحقيق أهدافه الأساسية. في سبيل تحقيق

تلك الأهداف أدخل نظام الحكم التركي – المصري التعليم المدني الحديث الذي استفاد منه عدد محدود من أبناء السودان، كما أنشأ بعض مؤسسات الخدمات الحديثة مثل البواخر النيلية، المرفأ، المطبعة، البريد والبرق....إلخ. علي إن نظام الحكم التركي – المصري يعود إليه الفضل في إنشاء أول حكومة مركزية في تاريخ السودان الحديث، أي سلطة مركزية علي أنقاض السلطنات الإقليمية التي كانت قائمة وبذلك بدأ تكوين السودان بصورته الحديثة مع بداية العهد التركي – المصري (١٨٢٠).

لم يتدخل النظام في الشأن القبلي إلا بالقدر الذي مكنه من جباية الضرائب بالكيفية والمدى الذي لم يعهده أهل السودان. وقرب إليه القيادات العشائرية، بل أغري بعضهم بوظائف قيادية علي مستويات أعلي من مستوي إدارة القبيلة. علي أن أثر الإرهاق الضريبي علي المواطنين كان طاغياً وكافياً لتنامي الشعور بالكراهية للحكم التركي – المصري. وهيأ العامة لتقبل دعوة الثائر محمد أحمد المهدي الذي أطاح بالحكم التركي – المصري في ١٨٨٥.

III.II: دولة المهدية

علي النقيض من الحكم التركي – المصري، فإن دولة المهدية لم تستقطب القيادة العشائرية. لقد كانت حركة شعبية دينية أساسها الولاء الشخصي لدعوة الأمام المهدي. وكانت قيادة المجتمعات العشائرية تسند إلي المحاربين البارزين سواء أكانوا ينتمون إلي المجموعات التي كانوا يحكمونها أم لا. أما القيادات التقليدية الذين كانوا يتقاعسون عن إظهار تأييدهم للدعوة المهدية فقد كانوا يستدعون للإقامة الجبرية بأم درمان خشية تأثيرهم السالب علي مواطنيهم.

لقد ساعدت دولة المهدية علي تنامي الإحساس الوطني لأول مرة. ولكن ذلك كان علي حساب استقلالية المجتمعات المحلية. علي أن المهدية لم تتوفر لها فرص تغيير البنية المادية والاجتماعية لتلك المجتمعات. فقد ظلت علي انعزالها

الفكري والمكاني (بسبب الأمية وبسبب سوء المواصلات). وبالتالي بقيت الحاجة إلي الأصرة العشائرية وإلي العصبية القبلية تحت سطح الولاء القومي الذي أوجدته الثورة المهدية. ولذلك فعندما جاء الحكم الأجنبي من جديد (الحكم الإنجليزي - المصري) لم يجد صعوبة في إحياء وتمتين الأصرة العشائرية. فبالرغم من أن الحكم الأجنبي أوجد ونظم القيادة العشائرية (الإدارة الأهلية) إلاّ أن التنظيم القبلي لم يكن جديداً كل الجدة بالنسبة إلي المجتمعات المحلية. ولكن في بعض الأحيان تم تكوين شكل الإدارات العشائرية بشيء من الإعتساف عندما ألحقت قبائل الأقليات - قسراً في بعض الأحيان - بإدارات قبائل الأكثرية، الأمر الذي تسبب في كثير من الأحيان في تنامي الإحساس بالغبن السياسي والذي أفضى بدوره فيما بعد إلي الصراع القبلي بين قبائل الأقليات وقبائل الأكثرية كما سنري.

IV.II الحكم الثنائي (الإنجليزي - المصري)

في عام ١٨٩٨ فتحت القوات الإنجليزية والمصرية السودان من جديد. وأقامت حكماً ثنائياً في الاسم ولكنه بريطاني في الواقع. في بادئ الأمر كان الحكم عسكرياً تولاه عسكريون بدءاً بالحاكم العام إلي مدير المديرية إلي مفتش المركز ومساعديه من المآمير. وقد استبدل هؤلاء فيما بعد بطاقم إداري من خريجي أشهر الجامعات البريطانية. وتمكن الحكم الأجنبي بقبضته العسكرية القوية من إخضاع المجتمع القبلي وأوقف الإحتراب فيما بينها. فالأمن والنظام ضروريان للاستغلال الأمثل للموارد مثل ضرورتهما للبقاء في الحكم نفسه.

في بادئ الأمر لم يشرك الحكم الأجنبي الوطنين في الحكم فقد كان يخشى من ظهور مهدي جديد. ولكنه بعد الاطمئنان علي سلامة الأمن الاجتماعي أخذ يشرك المواطنين في إدارة البلاد عن طريق ما عرف بالإدارة الأهلية (Native Administration). لقد عمل الحكم الثنائي إلي نقض سياسة الدولة المهدية المفضية إلي تفتيت الأواصر القبلية واستبدالها بآصرة الدعوة المهدية. قام الحكم

الثنائي بتجميع الكيانات القبلية من جديد وخلق وحدات إدارية للقبائل وبتعيين قيادات قبلية عليها. وحتى عندما أدخل نظاماً للحكم المحلي في عام ١٩٣٧ وعام ١٩٥١ سمي المجالس الريفية بأسماء القبائل في أغلب الأحيان. وفي سعيه لخلق هذه الكيانات القبلية كان يهتم بقبائل الأكثرية. أما قبائل الأقلية فكان يتبعها - قسراً أحياناً- لإدارات القبائل الكبرى، الأمر الذي ولد غبناً في بعض الأحيان لدي قبائل الأقليات وكانت سبباً للنزاع فيها كما سنري من الشواهد في إقليم دارفور.

لم تطف هذه النزاعات القبلية إلي السطح إبان الحكم الأجنبي للاعتبارات التالية: ١. حفظ الأمن والنظام كان هدفاً للحكم. بدونه كان يستحيل حكم تلك المجتمعات فضلاً عن استغلال مواردها ٢. كان الهدف من الإدارات الأهلية هو صيانة السلم القبلي أكثر من أعداد القبيلة للإغارة علي القبائل الأخرى أو لمقاومة غارات القبائل الأخرى ٣. ساعدهم علي حفظ الأمن القبلي السلطات القضائية الممنوحة لهم ٤. وساعدهم علي القيام بدورهم الثقة التي كانوا ينالونها من جهاز الحكم (المفتش، المدير، الحاكم العام). ومع ذلك فإنهم كانوا يحظون أيضاً بثقة واحترام اتباعهم لأنهم يرتبطون بهم بصلة الدم والرحم وليسوا غرباء متسلطين عليهم.

إن الثقة المفقودة فيما بعد من أعلي (الحكومة) ومن أسفل (الشرائح الاجتماعية الحديثة) هي التي أقعدت جهاز الإدارة الأهلية من القيام بدوره التقليدي. لقد فقد ثقة الحكومة المركزية بسبب تسييس الإدارة الأهلية الذي جعلها هدفاً لمناوشات الراديكاليين من الأحزاب والجماعات. وفقد ثقة الاتباع ممثلين في الشرائح الاجتماعية الحديثة (شريحة المتعلمين وشريحة أثرياء اقتصاد السوق). بل فقدت المجتمعات المحلية سلطان الأعراف والتقاليد التي كانت تضبط تصرفات الأفراد والجماعات في المجتمع الريفي.

ولا يعني إحياء الحكم الأجنبي للقبيلة أن هذا الحكم قد حافظ علي البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية. علي النقيض من ذلك فقد أدت سياساته

الصحية والتعليمية والاقتصادية إلي خلخلة البنـــاء التقليـــدي تمامـــاً. أدي إدخـــال الخدمات الصحية الحديثة (الوقائية منها والعلاجية) إلـــي زيـــادة عـــدد الإنســـان والحيوان في المجتمعات الريفية وبالتالي ازداد تنافسهم علي الموارد الطبيعية. مـــن جانب آخر فقد أدي إدخال برامج التعليم الحديث إلي كسر الانعزال الفكـــري بيـــن المجتمعات وإلي بروز شريحة المتعلمين الخارجين عن سلطان العرف والتقليد بمـــا في ذلك سلطة الإداري الأهلي المحلي. فضلاً عن ذلك فقد أدي الاقتصـــاد النقـــدي كبديل لاقتصاد التبادل السلعي (Barter) إلي بروز شريحة الأثريـــاء الجـــدد فـــي المجتمع الريفي (التجار) وهم أيضاً صاروا مركز قوة في وجه القيادة التقليدية وهـــم مع شريحة المتعلمين وشريحة الذين نالوا وعياً سياسياً شكلوا كما هو الواقع في كل المجتمعات الانتقالية شريحة كبرى تعرف بشريحة الإنســـان الانتقـــالي أو النخبـــة القبلية. هذه النخبة القبلية هي التي تستخدم بذكاء الكيان القبلـــي لتحقيـــق أهدافـــها السياسية وفي ذات الوقت تعمل علي إضعاف سلطان العرف القبلي الذي ساعد فـــي الماضي علي العيش بسلام بين القبائل.

V.II حكومات ما بعد الاستقلال

منذ نيل السودان لاستقلاله السياسي في عام١٩٥٦ تعاقبت علـــي حكمـــه ثلاث حكومات مدنية وثلاث عسكرية.واصلت سائر الحكومات الوطنية مـــا بـــدأه الحكم الأجنبي من تقديم خدمة التعليم والصحة للمجتمعات الريفية التي كانت تقليديـــة قبل بدء الحكم الأجنبي. وقد ترتب علي ذلك الزيادة المضطردة في حجم شـــريحة الإنسان الانتقالي في الريف السوداني. هذا الإنسان الذي ما عـــاد يتقيـــد بســـلطان الأعراف والتقاليد (الذي يضبط حركة المجتمع التقليديـــة) ولا ســـلطان الدســـتور والقانون واللائحة (الذي يضبط حركة المجتمع الحديث). إن الإنســـان الانتقـــالي منفلت وينتقي من القيود ما يحقق مصلحته الذاتية الآنية. وصار الإنسان الانتقـــالي

هو سبب الانفلات الأمني في المدن، عندما يهاجر إليها، وفي الريف عندما يبقى فيه.

وازداد الانفلات الأمني في الريف بسبب سياسات السلطة المركزية نحو قيادة المجتمع العشائري (أو ما يعرف بالإدارة الأهلية) لمبررات سياسية وليست وظيفية. فمن المعلوم أن نيل البلاد لاستقلالها السياسي كان بالدرجة الأولي استجابة لطلب قادة الحركة الوطنية. لذلك كان قادة الحركة الوطنية في معظمهم يعادون الإدارة الأهلية ويرونها صنيعاً استعمارياً، يحيد الريف السوداني من التأثر بتداعيات النضال ضد الاستعمار الذي شهدته المناطق الحضرية وبخاصة العاصمة القومية. وعندما برزت الأحزاب السياسية إلي حيز الوجود في منتصف الأربعينات انضمت غالبية رجالات الإدارة الأهلية إلي واحد من الحزبين الكبيرين، الأمة والوطني الاتحادي. وهذا بدوره أوغر صدور الأحزاب الراديكالية، اليسارية منها علي وجه التحديد، وواصلت المعاداة لرجال الإدارة الأهلية التي بدأها قادة الحركة الوطنية.

في أعقاب انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ واتت الفرصة الشرائح الراديكالية لتحكم السودان لمدة عام واحد بحكومة انتقالية. أصدرت تلك الحكومة قرارها بحل الإدارة الأهلية ولكن قبل أن تكتمل إجراءات الحل انتهي عمر الحكومة الانتقالية وأعقبتها سيطرة الحزبين الكبيرين علي حكم البلاد فصرفت النظر عن قرار الحل. ولكن حكومة راديكالية أخري صعدت إلي دست الحكم في مايو ١٩٦٩ فقامت بحل قيادة الإدارة الأهلية في عام ١٩٧١. كان لسياسة استهداف الإدارة الأهلية من قبل السلطة المركزية والنخبة المحلية أثرها المدمر للروح المعنوية لرجال الإدارة الأهلية فتوقفوا عن دورهم الموروث في ضبط الأمن والنظام في المجتمعات المحلية التي ما عادت تنصاع لهم أو لسلطان الأعراف والتقاليد. أدخلت النخبة القبلية ظاهرة المليشيات القبلية فتصاعدت بالاقتتال القبلي إلي حروب إبادة بعد أن كانت مناوشات محدودة المدى والأثر، كما سنري من دراسة حالة إقليم دارفور.

III: الصراع القبلي في دارفور: دراسة حالة

تفردت دارفور الكبرى، التي تضم ولايات شمال دارفور، جنوب دارفور وغرب دارفور، مؤخراً، بظاهرة الاضطراب الأمني ممثلة في حوادث النهب المسلح والاقتتال القبلي. وبلغ الاضطراب الأمني مدي جعل الحكومة المركزية تخضع الإقليم علاوة علي ولاية غرب كردفان إلي حالة الطوارئ في أعقاب ما سمي بمؤتمر الأمن الشامل المنعقد بمدينة نيالا في الفترة ١٩-١٢/٢١/ ١٩٩٧. وبعد ذلك بقليل تم تعليق الحكم المدني بولاية غرب دارفور (الجنينة) ووضعت الولاية تحت الحكم العسكري المباشر بعد أن تجدد الاقتتال واستفحل بين قبيلة المساليت من جهة ومجموعة من القبائل العربية من جهة أخرى.

في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلي ١٩٩٨ شهد الإقليم نحواً من ثلاثين اقتتالاً قبلياً كبيراً (راجع تكنة في هذا الكتاب). وهو يعد أعلي معدل للاقتتال في الإقليم أو خارجه حيث بلغ (١،٥) اقتتالاً في العام الواحد (٣٠÷٢٠). بل إن عام ١٩٩١ وحده قد شهد ست معارك قبلية والعام الذي سبقه (١٩٩٠) شهد ثلاثة اشتباكات قبلية. وهذا يدعونا إلي طرح السؤال عن الظاهرة وتفرد الإقليم بها وإمكانية تفسيرها قبل تقديم المقترحات لتجاوزها.

مسببات الصراع القبلي

I:III التنافس علي الموارد

بإلقائنا النظر علي الأطراف المتحاربة في الإقليم نجد أن مجموعة القبائل العربية البدوية، المتواجدة في أقصي شمال الإقليم والتي تمتهن تربية ورعي الإبل، قد اشتركت في حوالي ١٥ معركة أي ما يعادل نصف المعارك في الفترة المذكورة. تليها مجموعة قبائل الزغاوة والتي اشتركت في ١١ اقتتالاً قبلياً أي ما يقارب (٣٧%) من مجمل المعارك. وهذا يلفت نظرنا إلي المسبب الرئيسي

للإحتراب القبلي في الإقليم ألا وهو التنافس حول الموارد الطبيعية. يظل هذا التنافس هو المسبب الرئيسي للاقتتال بينما تساعد عوامل أُخرى على حدوث الاقتتال أو التصاعد في مداه وحدته.

اقتتال رعاة الإبل يحدث عادة بينهم وبين القبائل التي تمتهن الزراعة، لأن رعي الإبل في الإقليم يأخذ طابع الرعي المتنقل (Pastoral Nomadism) حيث يجوب الرعاة أرض الإقليم شمالاً وجنوباً طلباً للكلا والماء لإبلهم. وبقودهم ذلك إلي الدخول في ديار القبائل الأخرى فتتلف الإبل المزارع أو الثروة الغابية باقتطاع الرعاة لفروع الأشجار لترعاها الإبل. فضلاً عن ذلك فإن مجموعة الإبل المتنقلة في ديار القبائل تنافس الثروة الحيوانية لتلك القبائل في الحصول علي حاجتها من الماء والكلا. تسبب هذا التنافس في الاقتتال بين الرزيقات الشمالية من مربي الإبل وقبيلة البني هلبة في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية جنوب دارفور وفي الاقتتال بين الرزيقات مربي الماشية بجنوب دارفور وجيرانهم المسيرية بولاية غرب كردفان. وبين قبائل الزيادية، رعاة الإبل، وجيرانهم من الكبابيش والكواهلة بولاية شمال كردفان. وهي وقائع تثبت أن الاقتتال يحدث بسبب التنافس حول الموارد الطبيعية وليس بسبب العرقية أو القبلية بحد ذاتها. صحيح أن القبلية تلعب دوراً في تأجيج نار الصراع القبلي ولكنها ليست كافية بحد ذاتها في حدوث الاقتتال.

إذا كان الرعي المتنقل يقود إلي نوع من التنافس حول الموارد الطبيعية فإن النزوح والاستيطان في ديار القبائل الأخرى يؤدي إلي نوع آخر من التنافس حول الموارد. وقد سبقت الإشارة إلي انغماس مجموعة الزغاوة في المعارك القبلية. فالزغاوة قبيلة كانت تسكن ديار الزغاوة الواقعة في الجزء الشمالي من ولاية شمال دارفور وتفصلها الصحراء عن الجماهيرية الليبية شمالاً، أي أنها في نفس الحزام شبه الصحراوي الذي تقطنه المجموعات العربية، مربي الإبل. وكان الزغاوة يمتهنون تربية الإبل والأغنام ولكنهم يتميزون عن المجموعة العربية

بممارسة الزراعة في السنوات التي تكفي فيها معدلات الأمطار لزراعة المحصولات الغذائية.

تعرض هذا الحزام بدءاً بأوائل الستينات ومروراً بأوائل السبعينات ومستفحلاً في منتصف الثمانينات إلي عوامل التغير البيئي المعروفة بجفاف الساحل الإفريقي. قلَ أو انعدم معدل هطول الأمطار بالقدر الذي لم يؤثر فقط علي النشاط الزراعي للزغاوة، بل أزال الغطاء النباتي نفسه (من حشائش وشجيرات ترعاها الحيوانات). طبيعة الأرض القاحلة التي يقطنها الزغاوة جعلت ظاهرة الهجرة منها إلي ديار أُخري أمراً معتاداً في الماضي والحاضر. فمن المعلوم أن مجموعة من الزغاوة كانت قد غادرت ديار الزغاوة واستقرت بديار الكبابيش في كردفان (مناطق كجمر) وتخلت عن لغتها وثقافتها وصارت جزءاً من فروع الكبابيش، ومجموعة أُخرى غادرت الديار واستقرت بجنوب دارفور (شرق نيالا) ويعرفون بالزغاوة (أم كملتي) وهم أيضاً انصهروا في المجموعات القبلية التي استضافتهم.

علي أن الجفاف الذي ضرب الإقليم عامة وديار الزغاوة خاصة، ابتداءاً من الستينات، قد تسبب في النزوح الجماعي للزغاوة جنوباً. وتواصل نزوحهم واستقرارهم في شتي بقاع الإقليم حتى الأجزاء الجنوبية النائية من ولاية جنوب دارفور (قوز دانقو). بيد أن تركيزهم كان علي الشريط الرملي الممتد من الفاشر شمالاً وحتى حزام البقارة جنوباً. اقتتل الزغاوة مع غالبية القبائل التي تقطن في هذا الشريط. وكان السبب المباشر لهذا الاقتتال هو التنافس علي الموارد الطبيعية من جانب والقيادة السياسية من جانب آخر. لم تعد طاقة الأرض الإستيعابية، غير المتجددة وغير المتطورة، كافية لتلبية حاجة الإنسان والحيوان المتصاعدة في هذا الشريط الرملي. فضلاً عن ذلك، فإن النازحين من الزغاوة كانوا يتطلعون إلي القيادة: إلي تكوين إدارات لأفراد قبيلتهم وإلي الفوز في المواقع السياسية التي ينتخب أو يختار لها الأفراد لتمثيل المجتمعات المحلية.

المنافسة علي الموارد الطبيعية(زراعة ورعي) وعلـي المواقـع القياديـة (إدارة أهلية وتمثيل) من قبل الزغاوة اصطدمت بمجموعة من القيـم الاجتماعيـة السائدة في الإقليم أهمها (١) حيازة القبيلة للأرض (٢) العـرف القبلـي لتبوء المواقع القيادية في دارفور. كما هو الحال في العديد من الأقاليم الأخـرى، فـإن الأرض التي تقيم بها القبيلة المعنية تعتبر ملكاً لها. بعض القبائل حازت علي ملكية الأرض عن طريق وثائق منح صادرة من سلاطين الفور ولما شرع الحكم الثنـائي في تطبيق سياسات الحكم غير المباشر، مكنت الكيان القبلي بإنشاء إدارات أهليـة وإسباغ الشرعية علي حيازة الإدارة الأهلية علي الأرض. من الشـائع أن يسـمع المشاهد إلي اليوم: دار سميات، دارميمـة، داربرقـد، دارزغـاوة، دارميـدوب، دارالتعايشة، دارالهبانية، دارالرزيقات...إلخ. هذا من جانب ارتباط الأرض بالقبيلـة أما تبوء المواقع القيادية فهو ذو شقين. شقه الأول: الإدارة العشائرية وفيها يتم تبـوء المواقع عادة عن طريق الوراثة. يندر أن تخرج قيادة القبيلة في مسـتواها الأدنـى (الشيخ) أو الأعلى (الناظر) من إطار الأسرة الحاكمة التي تتبوأ هذه المواقع أبـاً عن جد. أما شقه الثاني فهو تمثيل المنطقة (وبالتالي القبيلة) في المؤسسات التمثيليـة التي عرفها الكيان القبلي، مؤخراً علي المستوي المحلـي والمسـتوي المركـزي (نائب الدائرة).

II.III: العوامل المساعدة علي الاقتتال القبلي

إذا كان التنافي علي الموارد الطبيعية قد تسبب فـي حـدوث ٨٧% مـن المعارك القبلية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٨) فإن هناك عوامل أخرى تعتـبر مسـاعدة علي تأجيج نار الإحتراب بين القبائل. وبوسعنا تصنيف هذه العوامل في مجوعتيـن رئيسيتين: مجموعة العوامل الخارجية ومجموعة العوامل الداخلية.

III.II.I: العوامل الخارجية

وهي تنقسم بدورها إلي نوعين: سودانية وأجنبية.

III.II.II: العوامل الخارجية المركزية

أما العوامل الخارجية السودانية فتمثل في تأثير المركز علي الإقليم بالتشريعات المركزية وإلغاء مؤسسات المجتمع المدني والاستقطاب السياسي القبلي. بدأ الحكم الأجنبي بالتشريعات ذات الأثر علي علاقات القبائل ببعضها البعض حين أصدر تشريعات الإدارة الأهلية التي انحازت لمصلحة قبائل الأكثرية علي حساب الأقليات القبلية، بإلحاقها عنوة أحياناً، الأقليات القبلية بإدارات قبائل الأكثرية. لم تمكن القبضة الأمنية القوية إبان الحكم الأجنبي قبائل الأقليات من استخدام العنف لتحقيق استقلالها الذاتي. ولكن بمجرد حدوث الانفراج في الحريات العامة في أعقاب نهاية الحكم الأجنبي، بدأت بعض الأقليات القبلية مطالبتها بالاستقلالية واضطرت إلي استخدام العنف في بعض الأحيان للحصول عليها. المعارك بين المعاليا والرزيقات في منتصف الستينات تمثل نتائج هذه السياسة.

علي أن التشريعات ذات الأثر الأقوى صدرت في حقب الحكم الوطني وليس الاستعماري. في عام ١٩٦٥ صدر قرار حل الإدارة الأهلية من مجلس الوزراء المركزي. ورغم أن تنفيذه لم يتم في الحين إلا أن آثاره السلبية علي قيادة المجتمعات المحلية كانت بعيدة المدى. في إقليم دارفور ضعف أو توقف قيام الإدارة الأهلية بدورها المتوارث في السيطرة علي الأمن القبلي. وفي عام ١٩٧٠ صدر القرار المركزي بحل الجهاز القيادي للإدارة الأهلية فيما عدا قيادات الرحل وقيادات القبائل الحدودية. منذئذ اضطرب نظام الإدارة الأهلية ولم يعد قادراً علي استعادة سيطرته علي الشأن القبلي.

وازداد الأمر تعقيداً بصدور قانون الأراضي غير المسجلة لسنة ١٩٧١ والذي جعل سائر الأراضي غير المسجلة في السودان ملكاً للدولة. وهذا يتنافى مع

الحيازة القبلية للأراضي. وأفرز ازدواجية المعيار حتى لدي السلطات الحكومية فهي تطبق القانون أحياناً وتغض الطرف عنه أحياناً أخرى إذا كان تطبيقه يتسبب في مشاكل أمنية أو سياسية. هذه الانتقائية في تطبيق القانون مسئولة عن لجوء أطراف متعددة إلي استخدام العنف لفرض الأمر الواقع.

وإذا كانت هذه التشريعات مسئولة عن الاقتتال علي مستوي القبيلة فإن تشريعات قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠ قد تسبب في الاستقطاب الأثني في ولاية دارفور والعديد من الولايات الأخرى. فهو المسئول بدرجة كبيرة عن الاستقطاب والإحتراب بين قبيلة الفور من جانب ومجموعة من القبائل العربية من جانب آخر. ذلك لأن القانون قد أوجد في الإقليم وظيفة الحاكم التي تطلعت إليها علي وجه الإجمال ثلاث مجموعات أثنيه في الإقليم هي: الفور، العرب والزغاوة. الإحساس الطاغي بالانتماء الأثني بدأ بتجربة اختيار حاكم للإقليم ثم تدني إلي مستوي القواعد ليهدم كل الأسس التي تعارف الناس عليها في منع النزاع واحتواء النزاع ووضع حد للنزاع. وتضافرت عوامل أخري – سنعرض لها في حينها – في التصاعد بالاستقطاب العرقي.

لقد تزامن إصدار قانون الحكم الإقليمي مع حالة حظر نشاط مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. ومهما قيل عن التعدد الحزبي وسلبياته في السودان فهو من الجانب الآخر يعمل علي تذويب الانتماء القبلي والأثني في بوتقة الحزب. وتشهد التجربة السودانية علي خلو المنافسة الحزبية من العنف السياسي وقبول نتائج الإنتخابات أياً كانت. أبان صدور قانون الحكم الإقليمي لم يكن بمقدور المتنافسين لوظيفة حاكم الإقليم التنافس خارج تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي يتساوى داخله كل المتنافسين، وكان من المنطق أن يلجأ المتنافسون إلي قبائلهم وإلي أعراقهم وجهوياتهم للفوز بالمنصب. وهكذا أحي التنافس علي المنصب، ربما دون أن يقصد، الأثنية في دارفور وكان السكان قد تجاوزوها في الظاهر علي الأقل.

وأخيراً فإن المركز قد أثر على السلام القبلي بالإقليم بالاستقطاب السياسي للقبيلة. تستوي في ذلك الأنظمة التعددية والشمولية. في غياب مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في الريف السوداني انفردت القبيلة بكونها مؤسسة يمكن توظيفها لتلعب مختلف الأدوار. من هنا كان حرص الأنظمة السياسية المركزية، في بحثها عن التأييد الشعبي، علي نيل التأييد القبلي أولاً. فمن المعلوم أنه، وبسبب أحداث تاريخية، مالت غالبية القبائل الكبرى في شمال السودان إلي الوقوف خلف أحد الحزبين الرئيسيين (الأمة والوطني الاتحادي). ويستميت الحزبان في سبيل إبقائهما علي هذا الولاء بل وزيادته في حين تبذل الأحزاب الأخرى (وبخاصة العقائدية منها) جهداً كبيراً في محاولة فك هذا الاحتكار وتحويل الولاء السياسي لصالحها. حتى الأنظمة الشمولية، في سعيها الحثيث لكسب الشرعية السياسية، تلجأ إلي الاستقطاب القبلي. وبديهي أن أنظمة الحكم المركزية تفتقر إلي الحيدة وهي تعالج المشكلات القبلية، بل يتهم العديد من الكيانات القبلية السلطة المركزية أنها منحازة إلي أحد الأطراف المتصارعة الأمر الذي يولد الغبن السياسي ويزيد الوضع المتأزم أصلاً تعقيداً ويستصعب الوصول إلي حل ترضاه قبل أن تقبل به الأطراف المتنازعة.

III.II.III: العوامل الخارجية الأجنبية

يجاور الإقليم ثلاث دول أجنبية هي من الغرب جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد، ومن الناحية الشمالية الجماهيرية الليبية. جمهورية تشاد على وجه التحديد منيت بحرب أهلية متطاولة. وهناك عاملان ساعدا على انتقال آثار حربها إلي إقليم دارفور. أولاً الحدود المفتوحة والممتدة لأميال بين تشاد وإقليم دارفور. وثانياً الارتباط الأثني بين العديد من قبائل دارفور والقبائل في تشاد (الزغاوة، والمساليت ومختلف المجموعات العربية). من جانب آخر، فإن الأطراف المتصارعة في تشاد أدخلت الجماهيرية الليبية في نزاعها بطلب العون

منها لهذا الطرف أو ذاك. وكان السلاح يجد طريقه إليها عبر إقليم دارفور. كل هذه العوامل جعل الفرقاء التشاديين يتسللون إلي الإقليم حاملين أسلحتهم التي كثيراً ما عرضوها للبيع بأبخس الأثمان، ففشت في الإقليم ظاهرتان: ظاهرة اقتناء الأفراد للأسلحة النارية المتقدمة غير المرخصة وظاهرة ثقافة العنف التي اكتسبها المحاربون التشاديون من الحرب الأهلية المتطاولة. وكان ذلك سبباً في فداحة الاقتتال القبلي من جانب وبروز ظاهرة النهب المسلح من جانب آخر.

III.III: العوامل الداخلية (المحلية)

هناك عوامل داخل الإقليم ساعدت هي الأخرى علي تفاقم الاقتتال القبلي. وقد تداخلت مع العوامل الخارجية ومع بعضها البعض فصارت تبدو كأنها السبب والنتيجة في آن واحد. من أهم هذه العوامل: بروز ظاهرة المليشيات القبلية، تعرض الإقليم للجفاف والتصحر الذي ضرب الإقليم منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات، ترسيم الحدود الإدارية بين القبائل، بروز شريحة النخبة القبلية التي نالت حظها من التعليم والتخلف النسبي للإقليم.

I.III.III: المليشيات القبلية

أشرنا فيما سبق إلي أن ازدواجية المعيار حول ملكية الأرض واستغلالها أدت إلي أن تلجأ المجموعات المتصارعة إلي القوة لفرض الأمر الواقع. فتكونت المليشيات القبلية التي ساعد علي قيامها توافر السلاح الناري في الإقليم من جانب والتدريب العسكري الذي لقيه أبناء القبائل من جانب آخر. وكان اشتراك المليشيات في الاقتتال القبلي السبب الرئيسي في فداحة تلك المعارك وفقد الأموال والأنفس. يقف شاهداً علي ذلك المعارك الأثنية بين الفور ومجموعات القبائل العربية (٨٢-١٩٨٩) والزغاوة والمجموعات العربية (١٩٩٤-١٩٩٦) والمساليت ومجموعات القبائل العربية (١٩٩٦- ١٩٩٨).

II.III.III: جفاف الساحل الإفريقي

وقد سبقت الإشارة كذلك إلي أن الإقليم قد تعرض لجفاف الساحل الإفريقي (١٩٦٠- ١٩٨٥) وأدي إلي نزوح أعداد كبيرة من سكان حزام شبه الصحراء في شمال دارفور، وبخاصة مجموعة قبائل الزغاوة والتي استقرت بديار القبائل الأخرى ونافستها في مواردها الطبيعية وفي وظائفها القيادية فكان ما كان من أمر الاقتتال بين مجموعة الزغاوة من جانب والعديد من القبائل الأخرى من الجانب الآخر. فضلاً عن ذلك فإن هذا التغيير المناخي جعل قبائل نفس المنطقة من الرحل يقتتلون مع المزارعين بسبب تناقص طاقة الأراضي الاستيعابية للزراعة والرعي معاً.

III.III.III: ترسيم الحدود

عامل داخلي ثالث ساعد علي انتشار الاقتتال القبلي هو ترسيم الحدود بين القبائل، إذا اقتضت سياسة اللامركزية(المعروفة بالحكم الشعبي المحلي) زيادة عدد وحدات الحكم المحلي وترسيم حدودها الأمر الذي جعلها متداخلة في بعض الأحيان مع حدود ما يعرف بديار القبائل. وقد تسبب نزاع الحدود في الاقتتال بين العديد من القبائل لعل أكثرها فداحة الاقتتال بي قبيلتي القمر والفلاتة بجنوب دارفور (١٩٨١).

IV.III.III: النخب القبلية

إن انتشار مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام رغم ضآلته مقارنة بتصيب الأقاليم الأخرى، قد أوجد شريحة اجتماعية بدرجة من الوعي جعلت هذه الشريحة متطلعة إلي القيادة السياسية، شأنها في ذلك شأن البشرية في كل مكان. ولكن الحرمان من التعددية السياسية التي تجعل التنافس علي الانتماء الحزبي لا القبلي، دفع بالنخب القبلية إلي تعبئة القبيلة والعرق للوصول إلي كراسي الحكم، بخاصة

في أعقاب تطبيق الحكم الإقليمي الذي أوجد العديد من الوظائف القيادية وعلى قمتها وظيفة حاكم الإقليم. وزاد عدد هذه الوظائف ومخصصاتها في عهد حكومة الإنقاذ الوطني. ولا أحد يدري كيف سيتشكل الصراع (القبلي - العرقي) إذا عدل الدستور وصار اختيار والي الولاية بالانتخاب الحر المباشر. المهم في الأمر أن الاستقطاب العرقي الذي صحب تطبيق الحكم الإقليمي في عام ١٩٨١ لا تزال تداعياته تزداد وتتداح لتصل إلي مستوي القرى والبوادي وهو المسئول عن فداحة الاقتتال القبلي/ العرقي الذي شهده الإقليم مؤخراً

V.III.III:التخلف النسبي للإقليم

إن أقاليم السودان كلها متخلفة بالمقارنة إلي واقع الحال في الدول الأخرى. ومع ذلك فإن بعض الأقاليم الشمالية خطت خطوات في مجال التنمية والتحديث. وحلت مؤسسات المجتمع المدني محل التنظيمات القبلية. أما إقليم دارفور فلا يزال غالبية سكانه في مرحلة الاقتصاد المعيشي (زراعة مطرية تقليدية وتربية تقليدية للحيوان). في مثل هذه المجتمعات تقفز إلي المقدمة مؤسسات العشيرة والقبيلة لتلبي حاجة الفرد إلي الأمن والموازرة. وتصبح العصبية القبلية غاية في حد ذاتها بعد إذ كانت ضرورة أمنية. في تعريف القبيلة لهانتنوتج (١٩٧١) فإن القبيلة هي:

> a group united by a common name, in which the members take a pride, by a common language, by a common territory and by a feeling that all who do not share this name are outsiders, [enemies in fact,].

وهذا يعني أن القبيلة بحد ذاتها عامل يساعد علي سيادة روح العداوة بين المجموعات القبلية. والحل يكمن في إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي محسوب يفضي إلي تجاوز مرحلة الاعتماد علي مؤسسات القبيلة إلي مرحلة الاعتماد علي مؤسسات المجتمع المدني الحديثة كما سنفصل لاحقاً.

IV:آليات فض النزاع في الإقليم

سبقت الإشارة إلي أن النزاع يحدث علي مستويات متعددة من الاجتماع البشري. وأن البشرية تطور عادة آليات لفض النزاع حتى لا يسود قانون الغاب. في إقليم دارفور كما هو الحال في العديد من الأقاليم هناك آليتان تستخدمان لفض النزاع: الآلية التقليدية المعروفة بالجودية والآلية الحديثة التي يلعب فيها جهاز الدولة دوراً طاغياً.

I.IV: الجودية

الجودية تعني، باختصار، قيام الإفراد أو الجماعات بالتوسط بين أطراف النزاع، علي مختلف مستوياته لينهوا حالة نزاعهم. واشتهر في مجتمع الإقليم من يعرفون بالأجاويد، وهم أشخاص تميزوا بالتعقل ورجاحة العقل والإلمام بالسوالف والعادات وأهم من كل ذلك بالحيدة في نظر الأطراف المتنازعة. أي أن الأجوادي يكون مهموماً بإعادة الصلات الطيبة بين الأفراد المتنازعين ولا يهدف إلي نصرة طرف علي الطرف الآخر. ولكن الأجاويد، بداهة، يقفون مع الطرف الذي يجنح إليَ السلم ويضغطون علي الطرف الآخر لقبول التصالح. وقد جعل المجتمع في إقليم دارفور مكانة عالية للجودية وللأجاويد. وأحاط الجودية بسياج يشبه القدسية إذ لا يخرج علي قرار الجودية إلاُ الخارجون علي العرف الاجتماعي وبذلك ينعتون مثل هذا الخارج بـ «كسار الخواطر».. ويتعرض كسار الخواطر إلي ضغوط اجتماعية قاسية. يفقده التكافل الاجتماعي الذي هو في أمس الحاجة إليه في مجتمع لا تمتد إليه خدمات الدولة الحديثة. وأكثر إيلاماً من ذلك الحرب النفسية التي يجدها من كونه «كسار خواطر». وبذلك فإن الجودية قد لعبت دوراً هاماً في المحافظة علي التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات في إقليم دارفور. وقد تراجع هذا الدور المؤثر للجودية بسبب مجموعة من المستجدات: ١- شريحة الإنسان

الانتقالي ٢- معاداة المركزية للتراث الإداري الأهلي ٣- سوء استغلال جهاز الدولة لمؤسسة الأجاويد.

شريحة الإنسان الانتقالي تتكون من أبناء المجتمعات الريفية ممن نالوا حظهم من التعليم أو الثروة أو الوعي العام. هؤلاء ما عادوا يقرون بسلطان العادات والتقاليد وكثيراً ما يسخرون منها علناً فضلاً عن أن يتقيدوا بأحكامها. وعاونهم علي التقليل من شأن سلطان العادات والتقاليد معاداة بعض الأنظمة الحكومية المركزية للجهاز الإداري للمجتمعات العشائرية (الإدارة الأهلية). رجال الإدارة الأهلية هم من أهم مجموعة الأجاويد. يشتركون في مجالس الجودية فيفضون النزاع. وإذا تعذر ذلك وتحول الأمر إلي القضاء الأهلي كانوا هم رؤساء أو أعضاء المحاكم الأهلية وتكون قراراتهم أيضاً عرفية ولكنها مسنودة بعقوبات جزائية. معاداة السلطات المركزية لجهاز الإدارة الأهلية أضعف فاعلية الجهاز وفاعلية الجودية في آن واحد.

وقد استحدثت أجهزة الدولة آلية جديدة لفض النزاع، سنعرض لها بعد قليل، ولكنها استغلت مؤسسة الجودية لتفعيل آليتها ولكنها أغفلت مقومات نجاح الجودية فتراجعت فاعلية الجودية وفاعلية مؤتمرات الصلح(الآلية الجديدة) كما سنري.

II.IV: القبضة الأمنية ومؤتمرات الصلح

I.II.IV: بسط الأمن

بسط الأمن والنظام من أولويات أجهزة الحكم . وقد فرض الحكم الأجنبي واقع الأمن والنظام علي سائر المجتمعات العشائرية في السودان بفضل قبضته الأمنية. ولكن بمجيء الحكم الوطني اعتمدت الشرعية السياسية علي الولاء الطوعي وليس القهري . بيد أن الحكومات الوطنية لم تتخل تماماً عن فرض السيطرة الأمنية عندما يضطرب السلام الاجتماعي. وقد قامت أجهزة الدولة في

السودان ، مؤخراً ، بفرض الأمن والنظام في إقليم دارفور بوسيلتين: (١) تجريد المواطنين من السلاح غير المرخص بعد أن استشرت ظاهرة اقتناء المواطنين له. (٢) إعلان حالة الطوارئ وتعليق الحريات العامة لفترات زمنية مؤقتة . جرت محاولة جادة لتجريد المواطنين من السلاح في فترة ولاية د. الطيب إبراهيم محمد خير لولاية دارفور الكبرى في أعقاب انتشار ظاهرة النهب المسلح وتصاعد الاقتتال القبلي (٩٢– ١٩٩٣م) . وبدا كأن الظاهرتين قد انحسرتا لبعض الوقت . إلا أن الاقتتال بين الزغاوة والرزيقات (مربي الإبل ثم مربي الماشية) في الأعوام ١٩٩٤– ١٩٩٦م والاقتتال بين المساليت ومجموعة من القبائل العربية (في الفترة ٩٦ – ١٩٩٨م) أثبت أن السلاح الفتاك لازال بأيدي الأفراد والجماعات القبلية. وان محاولات نزع السلاح ليست كافية بحد ذاتها لوضع حد للاقتتال المسلح. ولم يكن تعليق الحريات المدنية وفرض حالة الطوارئ أفضل حظاً من نزع السلاح في وضع حد للنهب المسلح والاقتتال القبلي. ففي ختام « مؤتمر الأمن الشامل » الذي عقد بمدينة نيالا (١٧– ١٩٩٧/١٢/٢١م) أعلن السيد رئيس الجمهورية سريان حالة الطوارئ علي ولاية دارفور الكبرى مضافاً إليها ولاية شمال كردفان. ولم يكد المؤتمرون يعودون إلي مقارهم حتى اندلع القتال الدموي بين قبيلة المساليت من جانب وبعض القبائل العربية من جانب آخر . بل إن ضراوة الاقتتال بين هذه الأطراف دفعت بالسيد رئيس الجمهورية لتعليق الحكم المدني في ولاية الاقتتال (ولاية غرب دارفور) وإسناد قيادتها مؤقتاً إلي حاكم عسكري . عادت الولاية فيما بعد إلي الحكم المدني بعد أن أبرمت الأطراف المتنازعة اتفاقية للصلح بتدبير وإشراف الحاكم العسكري . تباينت الآراء حول فرص الاستمرارية للاتفاقية. وهذا يقودنا إلي الحديث عن آلية مؤتمر الصلح وفاعليتها كأداة لوضع حد للنزاع القبلي.

II.II.IV: مؤتمرات الصلح القبلي

في إبان الحكم الأجنبي شهد الإقليم عقد مؤتمر واحد للصلح بين قبائل الكبابيش والكواهلة من جانب (شمال كردفان) وقبائل الزيادة والميدوب والبرتي

من جانب آخر (شمال دارفور) . وهي قبائل تربي الإبل وتعبر حدود الولايتين المتجاورتين طلباً للكلأ والماء . وقد عقد المؤتمر في عام ١٩٣٢م في منطقة «أم قوزين» الحدودية والتابعة إدارياً لولاية شمال دارفور . ويبدو أن الصلح الذي أبرم كان فعالاً إذ لم يشهد إقليم دارفور عقد مؤتمر للصلح القبلي لمدي خمسة وعشرين (٢٥) عاماً بعد ذلك المؤتمر . في عام ١٩٧٥م عقد مؤتمر للصلح (في المالحة) بين نفس العناصر المتصارعة . ثم توالي عقد المؤتمر لنفس القبائل في عام ١٩٨٢م (مؤتمر مليط) ، ١٩٨٤م (مؤتمر أم كدادة) ، ١٩٨٧م (مؤتمر مليط الثاني) ، و١٩٩٧م (مؤتمر الفاشر)، بمعني أن عهد الحكم الوطني شهد خمسة مؤتمرات لنفس المجموعات في مدي أربعين عاماً في مقابل مؤتمر واحد في مدي خمسة وعشرين عاماً في عهد الحكم الأجنبي . ولا تقف المقارنة عند ذلك بل أن معدلات عقد مؤتمرات الصلح كانت متصاعدة عبر السنين لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩١م الذي شهد عقد ستة (٦) مؤتمرات للصلح القبلي (راجع مختار في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٨م) .

إن ظاهرة تصاعد عقد المؤتمرات وتكرارها بين نفس الفرقاء (قبائل شمال كردفان ــ قبائل شمال دارفور ، قبيلة الرزيقات ــ قبيلة المسيرية، قبيلة الماهرية ــ قبيلة البني هلبة ، قبيلة المساليت ــ القبائل العربية) تقف شاهدة علي حقيقة في غاية الخطورة هي أن هذه المؤتمرات ما عادت كافية لوضع حد للصراع القبلي. وهناك مجموعة من العوامل ساعدت علي إضعاف فرص النجاح لهذه المؤتمرات . أولاً : الاستغلال السياسي للمؤتمرات لتحقق هدف التأييد القبلي للسلطة الحاكمة بديلاً لهدف إزالة الجفوة بين الأطراف المتنازعة. ثانياً: تحوير دور الأجاويد التقليدي في خدمة مصلحة المتصارعين إلي دور جديد هو خدمة مصلحة السلطة الحاكمة وبالتالي، ثالثاً : فقدان الجودية لمكانتها الإجتماعية وسلطانها النفسي الذي يلزم الأفراد للانصياع لمقرراتها. رابعاً: مؤتمرات الصلح بطبيعة تكوينها ليست بالآلية القادرة علي حسم القضايا الخلافية وفي مقدمتها ملكية

الأرض وكيفية استغلالها . بدلاً من حل هذه المعضلة تلجأ المؤتمرات إلي الحلـول التوفيقية التي تؤجل حدوث الإحتراب القبلي ولا تزيل مسـببـاته. خامسـاً: تعتمـد السلطة الحاكمة علي زعماء العشائر والقبائل باعتبارهم محل ثقة رجال القبائل فـلا يخرجون علي مقرراتهم، متناسية أن السلطات الحاكمة نفسها قد هزت ثقة المواطن في قياداته المحلية عبر سياساتها المعادية للإدارة الأهلية. التأثير القبلي انتقل اليـوم إلي النخب القبلية وإلي قادة المليشيات القبلية التي لا تأتمر في كل الأحيان بـأوامر رجالات الإدارة الأهلية التقليديين. وهناك جفوة لا مبرر لها بين السلطات المركزية الحاكمة وبين النخب القبلية في دارفور وكان من الأفضل كسبها لا معاداتـها فـي سبيل الوصول إلي سلام دائم بين الجماعات القبلية والأثنية في الإقليم.

خاتـــمة:

V: نحو تجاوز حالة الصراع

أدبيـات الصـراع تتحـدث اليـوم عـن تجـاوز حالـة الصـراع (Conflict transformation) بدلاً عن فض النزاع (Conf. Resolution) أو تسوية النزاع (Conf. Settlement). إن تجاوز حالة الصراع تتطلب تغيير الوضع المتأزم الذي ينشأ عنه الصراع. وقد ناقشت هذه الورقة في ما تقدم مسببات الصـراع القبلـي فـي دارفور فأجملتها في الصراع حول الموارد الطبيعية وأضافت إلي النقـاش تنـاول العوامل المساعدة علي حدة الصراع بين الأطراف القبلية والأثنية. ثم دلفـت إلـي مناقشة آليات فض النزاع التقليدية منها والحديثة وخلصت إلي أن التقليدية منها قـد تجاوزها الزمن بسبب المتغيرات المحلية والخارجية ولم تعد فعالة في وضع حـد للاقتتال القبلي. وبنفس القدر فإن مؤتمرات الصلح القبلي التي ترعاها الدولة، علـي كثرتها مؤخراً، لم تضع حداً للصراع لأنها لا تغوص في لب المشـكلة المفضيـة إلي الصراع. إنها تكتفي بتحقيق سلام ظاهري بين الأطراف المتنازعـة. والأمـر كذلك، فإن الحل يكمن في تجاوز حالة الصراع الراهنـة وذلـك بـالتركيز علـي

العوامل التي تشكل أساس النزاع. وبالإمكان أجمال هذه العوامل في ثلاثة محاور هي: ١- التنافس حول الموارد ٢- واقع التخلف والقبلية ٣- قنوات التنافس السياسي.

I.V: التنافس علي الموارد

يبدو جدلياً من حيثيات الورقة أن سبل كسب العيش التي تنتظم الإقليم إلي الآن والمتمثلة في الرعي المتنقل من جانب والزراعة التقليدية المطرية من جانب آخر تؤدي بالضرورة إلي الاختلال في التوازن بين طاقة الأرض الاستيعابية غير المتجددة من جانب وحاجة المزارعين والرعاة إلي المزيد من الأرض ومن الموارد الطبيعية من جانب آخر إن التنافس علي الأرض ومواردها غير المتزايدة يتسبب في النزاع حتى داخل مجموعات الرعاة وداخل مجموعات المزارعين ناهيك عن الصراع بينهم. وفاقم من نقص الموارد وبالتالي ازدياد حدة التنافس ما ظل يتعرض له الإقليم وما قد يتعرض له مستقبلاً من تقلب الأحوال المناخية المفضية إلي الجفاف وقلة الموارد الطبيعية. لقد أدي جفاف الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٥) إلي حركة نزوح جماعي من الشمال إلي الجنوب وشكل ذلك ضغطاً علي الموارد في المناطق الجنوبية. ولو لا عناية رب السماء وتحسن معدلات الأمطار من جديد لعم الجفاف والتصحر سائر أرجاء الإقليم.

I.I.V: مشروع استقرار الرحل

تري الورقة أن الحل يكمن في استقرار الرحل ولا سيما مربي الإبل في شمال دارفور. وفكرة استقرار الرحل في شمال دارفور ليست جديدة ولا هي من جنس المشروعات الفوقية التي لا تجد القبول أو الحماسة من مجموعة المستفيدين من المشروع. جاء الاقتراح من أحد شيوخ الرحل إلي السيد الطيب المرضي حاكم الإقليم آنئذ. وتبلورت الفكرة في تجزئة المشروع إلي مرحلتين: مرحلة الاستقرار

الجزئي ثم مرحلة الاستقرار الكلي. وتحمس مواطنو المنطقة للمشروع وتبرع لـه الزغاوة بمبلغ عشرين ألف جنيه (وهو مبلغ معتبر في السبعينات عند تداول الفكرة). أما الرحل أنفسهم، المستفيدون بالدرجة الأولي من المشروع، فقد التزموا بالتبرع بألف رأس من الإبل (مقابلة مع السيد الطيب المرضي بمنزله بالأبيض في يوم ١٩٩٩/١١/٣). كما أن رئيس الجمهورية قد وعد حاكم الإقليم بأنه سيحصل علي الدعم للمشروع من أصدقائه الحكام العرب وغيرهم. وتوقف السير في تنفيذ المشروع بسبب نزاعات قبلية بدأت تطفو علي سطح الحياة في الإقليم مع نهاية السبعينات.

إن بالإمكان أحياء هذا المشروع وفرص نجاحه قد كبرت والحاجة إليه أصبحت ماسة. الدراسات الجيولوجية في الثمانينات أشارت إلي أن حزام شبه الصحراء يرقد تحته الحوض النوبي الذي يغطي مساحة تساوي٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ويتراوح بعده من سطح الأرض بين ٣أمتار و ٤٥ متراً. بل في بعض الأحيان ترتفع المياه إلي سطح الأرض في شكل ينابيع وواحات (راجع السماني وآخرون، ١٩٨٧، ص ٢٥٨). ويوجد حوض مماثل في حزام البقارة يغطي مساحة تقدر بحوالي ٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع وهذا يجعل استقرار مربي الماشية في هذا الحزام أيضاً ممكناً. وقد شاهدت في منطقة الضعين تجارب بعض المواطنين في استغلال المياه الجوفية بحفر الآبار الارتوازية الناجحة. إن الاستقرار الكامل في المنطقتين يعني إقامة المزارع الرعوية كبديل للرعي المتنقل الذي مهما تعددت مميزاته فإنها لا تبرر الإبقاء عليه لاقترانه بالتنافس والاقتتال القبلي.

II.I.V: التنمية وتطوير الموارد

إن أحوج ما يكون إليه الإقليم هو إحداث التنمية. إن التخلف النسبي للإقليم هو الذي جعله يتفرد بظاهرة الاقتتال القبلي والنهب المسلح. فالناس يعيشون في

الأرياف(٨٥% منهم حسب إحصاء السكان العام ١٩٩٣) ويتنافسون علي الموارد الطبيعية التي تتقلص طاقتها العام بعد الآخر.فضلاً عن ذلك فإن مرحلة الاقتصاد المعيشي (رعي وزراعة مطرية تقليدية) تجعل القبيلة ومؤسساتها هي العمود الفقري للمجتمع الريفي. والقبلية بحد ذاتها تجسد علاقة التنافر بين المجتمعات المحلية. وتري الورقة أن الحل يكمن في الانتقال إلي اقتصاد السوق، تجاوزاً لمرحلة الاقتصاد المعيشي. المزارع الرعوية التي سبق الإشارة إليها تنقل المجموعات التي كانت مترحلة إلي مجموعات مستقرة تحكمها اقتصاديات ومؤسسات المجتمع المدني. الاستقرار والتعليم يقودان إلي التحضر وبالتالي إلي تعدد سبل كسب العيش فينتظم الناس في مؤسسات مهنية قوامها موقع السكن وموقع العمل وليس الارتباط القبلي.

من جانب آخر، فإن الزراعة التقليدية، في حد ذاتها، لا تسارع في الانتقال إلي اقتصاد السوق. وإلي الآن فإن المزارعين لا يكادون يحظون بمدخلات الإنتاج رغم حاجتهم الماسة إلي البذورالمحسنة، واستصلاح الأراضي الطينية، ومكافحة الآفات الزراعية والتسويق المجزي للمحاصيل. إن فرص استصلاح الأرض وتمكين المزارعين من الاستفادة منها لا تقف فوائدها عند المزارعين بل يستفيد من ذلك، وربما بالدرجةالأولي، الاقتصاد السوداني في مجمله. فضلاً عن ذلك فإن الاستصلاح يوقف ظاهرة الاستزراع الجائر للأرض والتنافس حول الأراضي الزراعية المحدودة وهو الذي يفضي أيضاً إلي الصراع القبلي.

III.I.V: قنوات المشاركة السياسية

مع اتساع دائرة الاقتتال القبلي والعرقي في دارفور، مؤخراً صار بعض المهتمين بالظاهرة يلقون باللوم علي النخبة المتعلمة من أبناء القبائل في ذلك الإقليم. وبرزت أصوات تنادي بإبعادهم عن القيادة القبلية حتى لا يتسببوا في مزيد من التوتر بين القبائل. ومثل هذا الرأي يركز علي أعراض الداء وليس علي

أصله. منذ عهد الفلاسفة اليونان وصف الإنسان بأنه مخلوق سياسي وأهل دارفور ليسوا استثناء من هذه القاعدة. الممارسة السياسية تحتاج إلي تنظيمها بواسطة آليات توفر سلامتها ولا تحتاج لمنعها.

بدأت مشكلة الاستقطاب القبلي للعمل السياسي المقترن بالعنف في فترة الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩ - ١٩٨٥) لسببين: الأول إنشاء مواقع قيادية بمعدلات فاقت معدلات كل التجارب السابقة وذلك علي المستوي الإداري (الحكم الشعبي المحلي) والسياسي (الاتحاد الاشتراكي وتوابعه). وهذا قد حفز أبناء الإقليم للانخراط في العمل السياسي أكثر من أي وقت مضي وبخاصة أن المواقع السياسة اقترنت بالجاه والعائد المادي يتضاءل أمامه مردود العمل المهني. ويزداد هذا الاندفاع نحو العمل السياسي في أعقاب تشريع قانون الحكم الإقليمي في عام ١٩٨٠ الذي أوجد مواقع قيادية علي مستوي الإقليم، تنفيذية وتشريعية وسياسية. وكان التركيز بخاصة علي موقع حاكم الإقليم الذي يجمع تحت إمرته عناصر الجاه والمال. السبب الثاني لبروز الاستقطاب العرقي والقبلي هو جعل «الاتحاد الاشتراكي السوداني» القناة الوحيدة للوصول إلي المواقع القيادية. إنه يصدر شهادة عدم اعتراضه علي المرشح في كثير من الحالات. ويحظر النظام السياسي التنافس علي المواقع تحت أي راية حزبية غير راية «التنظيم الفرد» . إزاء ذلك فإن كل المرشحين يصبحون « أبناء التنظيم الفرد». ولا يستطيع التنظيم التفريق بين أبنائه فيدعم هذا ويرفض ذلك. فلجأ المتنافسون إلي قبائلهم وأعراقهم لكسب تأييدهم للفوز بالمواقع القيادية.

في بادئ الأمر في فترة السبعينات طفحت إلي سطح الحياة السياسية في جنوب دارفور (نيالا) نغمة «العرب والزرقة». وكانت مقاصدها محدودة بكسب المواقع القيادية بجنوب دارفور ولم تقترن بالعنف السياسي ولكن مع بداية الثمانينات ومع تطبيق نظام الحكم الإقليمي الذي أوجد مواقع قيادية علي مستوي الإقليم بأسره، ولا سيما موقع حاكم الإقليم، اتسعت دائرة الاستقطاب العرقي لتشمل

الإقليم بأسره. وتدلي شعار العروبة من جانب وغير العروبة من جانب آخر، للقواعد الشعبية فتحول روح التآخي الذي كان سائداً بينهم إلي التجافي والرغبة في الغلب. ومنذ ذلك الحين اكتسب الصراع القبلي المحدود بعداً إثنياً أودي بحياة الآلاف وتسبب في فقد المال وتدمير النسيج الاجتماعي في الإقليم. وما الاقتتال بين العرب والفور والعرب والزغاوة والعرب والمساليت منذ الثمانينات إلاّ انعكاساً لهذا الاستقطاب العرقي الحاد، والذي يزداد حدة في غياب قنوات التنافس السلمي بين الساعين لتقلد المواقع القيادية. والحال كذلك، فإن الحل يكمن في توفير تلك القنوات وليس إلقاء اللوم علي المتنافسين.

إنه من نافلة القول أن نذكر أن المقترحات الثلاثة (استقرار الرحل، التنمية وفتح قنوات التنافس السلمي) يكمل بعضها بعضاً فتقلل فرص الاقتتال القبلي الذي يعيشه الإقليم.

المصادر الأجنبية

1-Hungtinton, S. The Change to Change: Modernization, Development and politics, ***Comparative Politics***, Vol,3. 1971

2. Palmer, M., ***Dilemmas of Political Development, An Introduction to the Politics of the Developing Areas,*** Peacock Publishers, Illinois, 1980

3. Paul, A. ***The History of the Beja Tribes of the Sudan***, Frank Cass Co., 1954.

4. Lederach, John , P., ***Building Peace, Sustainable Reconciliation in Divided Societies***, U.S. Institute of Peace, Washington D.C., 1997.

5. Yong, C. ***The Politics of Cultural Pluralism,*** The University of Wisconsin Press, 1979.

6. Howell, J. ***Local Government and Politics in the Sudan,*** University of Khartoum Press, 1974.

7. Cunnison, Ian, The Position of Women in a Baggara Tribe, ***Sudan Society,*** 11, 1963

المصادر العربية

١. معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ***رؤى حول الصراع القبلي في السودان***، ورشة عمل، قاعة الشارقة، ١١-١٢٣، مايو ١٩٩٨م.

٢. ديوان الحكم الاتحادي، ***مداولات وتوصيات مؤتمر الأمن الشامل بدارفور***، نيالا، ١٩-١٩٩٧/١٢/٢١م.

٣. عبد الرحمن بن خلدون، ***المقدمة، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر***، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تأريخ.

القبيلة والقبلية والصراع في السودان:
إشكالية المفاهيم والسياسات

منزول عبد الله منزول

مقدمة:

برزت القبيلة والقبلية برقم قياسي معتبر من بين الموضوعات المتعددة والمختلفة التي شكلت في مجملها التفكير والبحث للأنثروبولوجيين في السودان وأفريقيا بصفة عامة. لقد أسست الأنثروبولوجيا في السودان على الكيانات القبلية التي شكلت الوحدات الأساسية لدراسات الأنثروبولوجيين، ولذلك تدين الأنثروبولوجيا بالعرفان لهذه الكيانات. ورغماً عن ذلك ، أصبحت القبيلة والقبلية مفهومين غامضين وخلافيين، ويردان في الغالب تحت عنوان "الأثنية" الذي هو بالمثل مفهوم غامض ومضلل. إن الطبيعة الخلافية والاعتقادات المائعة لهذه المفاهيم استمرت بمثابة الرصيف لمشروع أكاديمي غريب ومحير، وقامت على مصطلحات هي نفسها "تخمينات غيبية" (ontologically suspect). إذا أشرنا إلى مصطلح أو مفهوم ما بانه تخمين غيبي ، فهذا يعنى أنه يتضمن خطأ تصنيفياً، أي خطأ في الاستعارة الأدبية المستخدمة (Voutria,1995). بالإضافة إلى ذلك، إن التخمين الغيبي يفتقد الشروط الواضحة لهوية وتطابق الأشياء والصفات المضمنة. هذه نقطة هامة ستوسع فيما بعد في ارتباطها ببعض البيانات من السودان.

الأنثروبولوجيون في تبنيهم للمنظورات الابتدائية (Primordial) أو المناقضة للجوهرية (anti-essentialist)، صوروا الكيانات القبلية على أنها وحدات فريدة في مقابل وحدات أخرى، وغالوا في توكيد الحدود القبلية، وبذلك نشروا معتقدات انقسامية وثيقة الصلة حتى عندما تعزز هذه المعتقدات نفسها على نحو

يتناقض مع تعريف الوضع الذي نحن بصدده. هذا التناول المقلوب الذي ابتكره الأنثروبولوجيون يضخم تباين الكيانات القبلية وثقافاتها، وفي ذات الوقت يتناولها كنظم متماسكة ومترابطة مقللاً الاختلافات الفردية والصراع والتباين في الوحدة القبلية الواحدة . وهو تضخيم للانفصال في حين أن المجموعات السكانية أو القبائل المحلية ترتبط في مناطق عديدة بنظم إقليمية عريضة ذات أنواع متعددة ومختلفة من التبادل، بل ترتبط بنظم راسخة تماماً (cf . Manger, 1996, Keesing and Strathern, 1998). وفيما يخص هذه الحقيقة الواقعية، نجد أن النصوص التي وضعها الأنثروبولوجيون مصدراً للإلهام بالنسبة لتعمية وتعتيم المذاهب أو المعتقدات القبلية واعتبارها أشياء مادية. بتوجيه المنظورات الابتدائية أو المناقضة للجوهرية، ركز الأنثروبولوجيون على دراسة الجماعات وكيف أنها تعي نفسها. لقد تم التأكيد بكثرة على كيف أن الأعضاء يحددون هويتهم في علاقتهم بالآخرين، وكيف يمكن لهؤلاء الأعضاء أن يعوا بعملية تحديدهم للهوية هذه على أنها طريقة لمعرفة الذات أو بناء الهوية (Barts, 1969 and Passim, 1994) . إن النتيجة المنطقية لتبني مثل هذا المنظور قد تظهر في التركيز على الاختلاف أو التغير بين الجماعات، سواء كانت أثنية أو قبلية، أكثر من التركيز على التشابهات. كنتيجة طبيعية، تم التأكيد على الاختلافات داخل وبين الجماعات الأثنية من خلال افتراض وجود حماية وإدارة حدودية ومن خلال تمحص مراكز القوة الرئيسية التي قد تشكل بطريقة أخرى الحدود المغالى في تأكيدها.

إذا تتبعنا الكيانات القبلية إلى الحد الذي دخلت فيه في أنواع متعددة ومختلفة للتبادل، وربطت بالأجهزة الإقليمية والحكومية، نجد أنها بالضرورة قد تأثرت بالعمليات السياسية. وأصبحت الكيانات القبلية بازدياد تضمن في الخطاب السياسي الأفريقي، وهو ما ينطبق على حالة السودان. إن سياسة الأثنية والقبلية تشكل في الوقت الراهن جدلاً عنيفاً وسط المفكرين في أعقاب التحول إلى اللامركزية والتعددية الحزبية (Harir,1994,Mohamed Salih, 1998 ,Doornbos, 1998).

إن العهد الذي أخذته بعض الدول الأفريقية على نفسها يجعلها بلا خيارات سوى اللجوء إلى سياسة اختيار الدعم القبلي. وبمرور الأيام، زادت حدة الحدود القبلية الخارجية لأن سياسة اختيار وحشد الدعم لا يمكن أن تستمر في طريق الحياد وعدم التمييز. في حدود مشتركة مع المنافسة على الموارد الشحيحة، نجد أن سياسة القبلية تقود بازدياد إلى صراعات بين الجماعات القبلية والتي في حد ذاتها تفضي إلى نزاعات دموية.

إن الحجة الأساسية في هذه الورقة هي أن القبلية والصراعات القبلية يجب أن تفسر على أنها نتاج لتمفصل وجهتي النظر أعلاه (الابتدائية والمناقضة للجوهرية) مع الخطاب السياسي. وستنشد الورقة تفسير ذلك من خلال تجربة السودان. ولكن يجب أن لا يفهم أنني أصرف النظر عن الصراعات القبلية التي حدثت في بعض الأحيان قبل تمفصل هذين المستويين. هذا قد يعادل الاضطراب وتعتيم الواقع. من المؤكد أن في فترات معينة (إبان عصور الممالك والسلطنات، وحتى المهدية، في السودان) كانت هناك صراعات. ولكن مسبباتها ومظاهرها تجعلنا نصنفها على إنها صراعات محدودة. إلا أن الطريقة التي فسر بها المدافعون عن العقائد المسيحية في تاريخ السودان قبل الحكم الإنجليزي كانت طريقة أكثر عمومية في أن تخبرنا كيف أن الأوضاع كانت مشوشة تشوشاً كاملاً ومغرقة بالحروب القبلية البربرية. وفى الجانب المشابه والمماثل، تم تصوير بعض الجماعات على أنها الأعظم نفوذاً والأنقى نوعاً في علاقتها بجماعات أخرى. ولذلك حكم بعض الكتاب المستعمرين على بعض القبائل العربية بأنها معصومة من الخطأ أو الإثم وراثياً، بينما جردت قبائل عربية أخرى من ذلك لاختلاطها بأفارقة محليين (O'Brien, 1998: 64). هذا لا يفهم منه تجريد الأفارقة بالفعل. هذا مجرد مثال للكيفية التي صور بها الإرث الفكري الاستعماري القبائل. بالرغم من أن هناك جدل غير بناء ومليء بالذم منذ السبعينات من القرن العشرين، إلا أنني اشعر بأننا نحتاج إلى الكثير من نوعه لأن المضمنات السالبة للتراث الأنثروبولوجي

الاستعماري، في محيط أفريقيا، ما زالت في حاجة للتنقيح. قبل الدخول في حججنا، علينا أن نقوم بمراجعة نقدية موجزة وجامعة للاتجاهات الابتدائية والمناقضة للجوهرية تكفي لتوضيح إشكالية التخمينات الغيبية.

المنظورات الابتدائية والمناقضة للجوهرية: حقيقة ولكن مغالى في توكيدها

إن المنظورات الابتدائية والمناقضة للجوهرية في جوهرها لها علاقة وطيدة بالنموذج الوظيفي (Functionalist Paradigm) الذي يصور الكيانات على أنها وحدات كاملة (wholes) أو أعضاء (organs)، عن طريق عناصر نسبية معينة، إلى حد أن تمفصل هذه العناصر يضيف شيئاً إلى عمل الكل ويجعله تاماً في ذاته ومتماسكاً ومختلفاً تماماً عن الكيانات الأخرى. في محيط السودان، نجد أن دراسة إيفانز بريتشارد (Evans-Pritchard, 1940) وسط النوير من الأمثلة الجيدة التي يمكن الاستشهاد بها. إن التقليل من أهمية الاختلاف في التفسيرات الابتدائية والجوهرية يظهر بوضوح انحيازاً جوهرياً يتطلب البحث عن الانسجام. بالنسبة لفايدا (Vayda, 1994: 319)، "هذه التفسيرات قد تمت فذلكتها بذات النظرة النيوتنية القديمة التي تعطي البيانات العاكسة للنظام والثبات قيمة أكثر من البيانات العاكسة للخصائص المغايرة". إن من أهم الأخطاء أو النقاط المشكوك فيها في هذا المنظور نزعته إلى تصوير الكيانات على أنها متماسكة وتفسيره الخاطئ لخصائص الجماعات القبلية والأثنية. هذا بالضرورة يضعف الإمكانيات الواضحة للاندماج بين الجماعات. لقد قيد تماسك الجماعات القبلية بفرضية ثبات القيم والمؤسسات عبر الزمان. ويقول المنطق الجوهري أنه يجب إلا يفكر شخص ما بأن للأنثروبولوجي شئ يقدمه إذا قيل أن القيم والمؤسسات تتغير باستمرار وأن هناك العديد من الاختلافات حتى بين قرى المنطقة الواحدة. في استجابة لهذا، يقول كولسون (Colson, 1984: 12, quoted in Vayda, 1994): "إن القيم عندما يعتقد أنها أساسية لتوجيه طريق التعامل لمجموعة

معينة من الناس مع بعضهم البعض ومع بيئتهم، تصبح قيماً مرتبطة بموقف وزمان، أكثر من كونها اختلافات أبدية تستخدم لتوقع السلوك عبر الزمان وتحت كل الظروف ... إن الانثروبولوجيا ترتقى كلما نظرنا إلى التباين وإلى إمكانية الاختلاف". ونجد فايدا (Vayda, 1994: 320ff) يذهب في ذات الاتجاه مبيناً الحاجة إلى دراسة التباينات وإمكانية الاختلاف. ويقول فايدا "أننا يجب أن نذهب إلى ما وراء الاعتراف بالتباينات لكي تصبح الموضوعات الرئيسية لدراساتنا، أكثر من اعتبارها نماذج أو أنماط، إذ أنها تشكل حقيقة أساسية". لقناعتي الخاصة، هذا المنظور هو منظور مشوش تشويشاً كاملاً وفوضوياً، وأطلب من أنصاره أن يتركونا نتتبعه إلى أطرافه المنطقية. وآمل أن لا يولد ذلك انطباعاً ساذجاً بأنني أتبنى موقفاً جوهرياً أو أنكر وجود التباين. إن التباين من الخصائص الأساسية للإنسان. إلا أن اعتراضي يصدر من خوفي من التعمق بعيداً في هذه التباينات. بالرغم من أن المناقضين للجوهرية يدافعون عن ما يسمونه "الوصف التام الواضح" (thick description)(Geertz, 1973) لما يدرسونه، لتفادى تشويه حقيقة الواقع، نجد أن التأكيد على التباين نفسه يحاصر أو يطوق هذا الاتجاه. إن رأيي يتمثل في أن ما يتم الاشتراك فيه له واقعه وجدير بالاهتمام الخالص، أكثر من الأشياء الفردية. إن الآراء التي أتبناها هنا مناسبة إلى حد كبير، خاصة في إطار الرواج المتزايد للقبلية والمظاهر المصاحبة لها. إنني لا أتبنى منظوراً ابتدائياً براجماتياً، ولا موقفاً مشوشاً مناقضاً للجوهرية. ما يهمني في إطار هذه الورقة هو كيفية معالجة أو تشكيل الأشياء أكثر من كونها أشياء مقنعة، وتوضيح نقاط الضعف في كل، وكيف أن التمفصل البراجماتي لمثل هذه المواقف مع الخطاب السياسي أدى إلى شكوك تميز مسارح الأحداث في سودان اليوم. وسأبدأ بنظرة إلى إرث العلم الوجودي في السودان.

إرث العلم الوجودي: عرض تلخيصي أنثروبولوجي:

تأتي معظم معرفتنا عن القبائل في السودان من المصادر الأنثروبولوجية التي كانت مادة دراستها الأولى المجتمعات التقليدية. لقد ركز البحث الأنثروبولوجي في السودان في المقام الأول على دراسة القبائل. هذا يتطبق بصفة خاصة على الفرع الرئيسي للأنثروبولوجي (أي، الأنثربولوجيا الاجتماعية). أما الفروع الأخرى لهذا العلم (مثل الأنثربولوجيا الاقتصادية والأنثروبولوجيا الحضرية) فيبدو أنها كانت أقل انشغالاً بالقبلية في حد ذاتها. إلا أنها انبثقت من نفس الأساس النظري للفرع الرئيسي "الأنثربولوجيا الاجتماعية".

فيما يختص بالسودان، نجد أن هناك مرحلتان للتطور التاريخي للدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية. قصرت المرحلة الأولى على البحوث التطبيقية التي قام بمعظمها الأنثروبولوجيون الاجتماعيون الكلاسيكيون في جنوب السودان، ابتداءاً من بدايات القرن العشرين حتى زمن الاستقلال. إن الإطار المفاهيمي الذي تبناه هؤلاء الأنثروبولوجيون كان في الأساس إطاراً وظيفياً وجوهرياً بالنسبة لأوبراين (O'Brien, Ibid,:63). ذكر إيفانز بريتشارد (١٩٤٠م) بطريقة حتمية أن النوير كانوا جوهرياً رعاة، حتى ولو أن الكثير من المجتمعات المحلية للنوير تستمد غذاءها من صيد الأسماك وزراعة المحصولات. ومن ثم بحث إيفانز بريتشارد عن تفسير لقيمهم الثقافية الأساسية وطريقة حياتهم الأساسية في ضوء هذا الجوهر الرعوي، كما صور نشاطهم الزراعي والصيد (للأسماك والحيوانات) والالتقاط على أنها نشاطات اكتسبت أهمية مؤقتة بدخول العرب والإنجليز أو للمشاكل الايكولوجية (مثل الفيضانات وطاعون الماشية، ... الخ).

ترمز المرحلة الثانية (ابتداءاً من الخمسينات من القرن العشرين) إلى مؤسسية الأنثربولوجيا الاجتماعية فيما يختص بالتدريس والبحث. في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كانت هناك صفتان غالبتان في الدراسات المختلفة. أولاً، كان معظم أصحاب المهنة الرواد من الأجانب. ثانياً، كان التركيز على حياة

البداوة والحياة الرعوية، خاصة في شمال السودان (cf. Cannison, 1966). وفي هذه الفترة كانت هناك ثلاثة مجالات للبحث:

١- استجابة البنيات القبلية للإدارة الاستعمارية الدخيلة ونمو طبقات قبلية (الصفوة). إن الدراسات التي ارتبطت بهذا المجال البحثي وجهت كثيراً بواسطة الأنثربولوجيا الوظيفية البريطانية.

٢- التوقعات المرتبطة بالخطة المستقبلية لتوطين البدو.

٣- أثر اقتصاد السوق على الاقتصاديات الاعاشية التقليدية. وتمت هذه الدراسات تحت تأثير الأنثروبولوجيون الاقتصاديون النرويجيون (cf. Barth, 1964, Haaland, 1969).

إن الاهتمام بموضوعات حياة البداوة والحياة الرعوية، وكذلك القبلية، استمر إلى بدايات وأواسط السبعينات (cf. Ahmed, 1974, Salih, 1976). في تلك الفترة، بدأ السودانيون دراساتهم العليا. وسيطر على التوجه النظري لهذه الأعمال الانثروبولوجيا الاقتصادية والانثروبولوجيا الوظيفية.

في الاتجاه الموازى كانت دراسات الحضرية، والتي كانت موضوعاتها الرئيسية ما يلي:-

١- الهجرة من الريف إلى الحضر وتأثيرها على التغير الاجتماعي من خلال التعليم، والصناعة، وظهور أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية، والتعبئة السياسية للمهاجرين، ونمو المراكز الحضرية، واختفاء أو تقوية روابط القرابة والتزامات الجوار، ....الخ (cf. El Sadaty, 1972).

٢- أوضاع العمال المهاجرين في المناطق الحضرية بتركيز على الأجور.

٣- قيام هوايات ثقافية جديدة في المناطق الحضرية من خلال هجرة العمالة.

لقد شكلت هذه الموضوعات أحد الاهتمامات. واهتمام أخر كان بدراسة المشكلات والمؤسسات الاجتماعية المصاحبة لهجرة العمالة (cf. Fawzi, 1980, El Sadaty, 1972).

في أواخر السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، ومع عودة الاهتمام ثانية بدراسة المجتمعات المحلية الريفية، توجهت البحوث الحضرية نحو التركيز على مجال الاقتصاد السياسي أكثر من اقتصار توجهها على تحليل الكيانات الصغرى. وشددت الدراسات المختلفة تركيزها على التنمية غير المتوازنة بين الأجزاء المختلفة للقطر كإطار ينبغي النظر من خلاله إلى المشكلات المختلفة (cf. O'Brien, 1979, El Mustafa, 1983, Ibrahim, 1985, & Kamier, 1988). باستثناء أوبراين، لم يخضع العلماء أعلاه المفاهيم لفحص نظري.

بالرغم من النقد الموجه إلى الانثروبولوجيا الاستعمارية ابتداءاً من أواخر الستينات من القرن العشرين (cf. Magubane, 1969, 1971, 1979, Mafeje, 1971, Asad, 1973, Ahmed, 1973) وحتى الوقت الحاضر (cf. Drayton, 1975, Mafeje, 1996, Aseka, 1997)، ما زال الإرث باقياً يشكل البحوث في الدول المستقلة، التي لا يستثنى منها السودان. لقد تم التشديد على مفهومي القبيلة والقبلية في معظم الدراسات الأنثروبولوجية، ولكن من دون أي جهود وافية لإكسابها الشرعية وإبعاد الشكوك عن تناسبها نظرياً. وبالرغم من أنه كان هناك جهد واضح في دراسات الكيانات الكبرى، والتي يمثلها تبنى اتجاه الاقتصاد السياسي، هناك مشكلة غموض في المفاهيم. وعندما كانت هناك جهود لإزالة هذا الغموض (cf. El Mustafa, 1983, & Kamier, 1988)، كانت هناك مشكلة الأدوات التحليلية البديلة، بمعنى إن المفاهيم التي تم انتقادها استخدمت مرة أخرى في التحليل.

القبيلة والقبلية: بعض الملاحظات

إن معنى مفهوم القبيلة لا يتغير بسهولة بتغير وجهات النظر العامة، أو حتى المرتبطة بفروع المعرفة. إن استخدامه الأول، والذي ما زال استخداماً عامياً، يشير إلى جماعة من الناس يعيشون في ظروف بدائية أو بربرية تحت سيطرة زعيم أو رئيس. وعندما صاحب الاعتقاد التطوري الفتوحات الاستعمارية، عرف الأنثروبولوجيون التنظيم الاجتماعي لشعوب ما وراء البحار تعريفاً يجعله مغايراً للتنظيم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. لقد أكسبت هذه المغايرة مفهوم القبيلة النغمة الازدرائية التي تتمثل في مصطلح "البدائية". وبذلك استمر هذا المفهوم كأحد المفاهيم التي يأخذ بها الباحثون كمسلمات. وكانت نتيجة ذلك إنها استخدمت بطريقة خاطئة بواسطة الباحثين والسياسيين. لقد طرحت مجموعة متنوعة من التعريفات، التي هي في الأساس ابتدائية. ويوضح مان (Mann, 1983: 403) "إن القبيلة تعني جماعة من الناس ترتبط مع بعضها البعض عن طريق الانحدار من سلف مشترك، وتنتظم حول بنية موروثة من المرتبات الاجتماعية". ويعرف مافيجي (Mafeje, 1971: 258) القبيلة "بأنها مجتمع خالي نسبياً من التمايز، ويمارس اقتصاداً اعاشياً بدائياً، ويتمتع باستقلال محلي". هكذا صورت القبائل على إنها مجتمعات محلية سياسية منعزلة، يدعي كل منها حقوقاً مقصورة على منطقة معينة وعلى إدارة شئونها باستقلالية عن أي تحكم أو سيطرة خارجية. فيما يختص بالقبلية، فقد صورت على إنها وعي أيديولوجي بالانتماء إلى جماعة أولية يشعر الشخص إن لغتها وعاداتها وأساطيرها ملك له، كما يشعر بتماسك أو تضامن معين مع أعضائها.

يمكن بالسهولة إدراك إن التعريفات المقتبسة أعلاه لا تواكب الحقائق المتغيرة أو القابلة للتغير في الوقت الراهن: هذا ينطبق بصفة خاصة على الاستقلال السياسي، والحقوق المقصورة على منطقة معينة، والاستقلالية عن أي تحكم أو سيطرة خارجية،...الخ. هذه الجوانب القديمة أصبحت الآن غير مواكبة

لأنها مرت بتغيرات تدعو إلى الحيرة. بعض هذه التغييرات بدأ ببداية الإدارة الاستعمارية، بينما بدأ بعض آخر في فترة لاحقة. لقد حفزت حاجة الإداريين المستعمرين لإحصاء وتصنيف المجموعات السكانية الخاضعة لهم لأغراض كثيرة، حفزت الأنثروبولوجيين الاجتماعيين في بدايات القرن العشرين على القيام بدراسات اجتماعية أكثر تفصيلاً عن الجماعات. لقد كانت الجماعات سائبة غير منظمة، الشيء الذي أزعج الإداريين وجعل من الضرورة تعيين أفراد لوحدات اجتماعية أكبر من المجتمعات المحلية القروية. فقد تصبح القرى ذات روابط رخوة إذا تركت لمعيار الانحدار المشترك المتعارف عليه. في تبيينه للهواجس التي ارتبطت بالوضع الاستعماري، يكشف أسد (Asad, 1972: 128) كيف إن القبيلة كانت وسيلة إدارية مناسبة بالنسبة للإداري المستعمر، وبنية للتفاوت الاجتماعي بالنسبة للقائد القبلي، ومركب نظري بالنسبة للأنثروبولوجي. ويستحق النقد الذي قدمه أسد إن نتناول منه اقتباساً كاملاً : "إن النقد الذي يوضح بالتفصيل هنا يوجه بالضرورة إلى ثلاثة مواضع يتم الربط بينها في علاقة ثلاثية من البرهان المتبادل: الإداري المستعمر، والكبابيش، والأنثروبولوجي. بالنسبة للموضع الأول، إن القبيلة هي وسيلة إدارية مناسبة ووحدة للمنفعة الحقيقية تنظمها، ولكن لا تشكلها، الحكومة المستعمرة. وبالنسبة للموضع الثاني، إن القبيلة هي تجربة للتفاوت الاجتماعي المؤسس والمنظم ظهرت كجزء من عالم فيه حضور للحكام والمحكوميين. أما بالنسبة للموضع الثالث، فالقبيلة هي مركب نظري يستخدم لدراسة مشكلة الهيمنة السياسية، ويقوم على افتراضات محددة يشترك فيها هذا الأنثروبولوجي مع الإداري المستعمر حيث إنهما يشتركان في تقاليد ثقافية مشتركة. لقد ساعد الأول في خلق التفاوت الاجتماعي الذي يتجسد في القبيلة، والثاني في إستمراريته، والثالث في إعطائه الشرعية.

تبين بيانات أسد عن الكبابيش إن القبيلة هي عبارة عن أيديولوجيا صاغتها في الأصل جماعات محلية حاكمة، ثم نظمتها وثبتتها الإدارة المستعمرة، ثم رفعت

إلى المكانة العلمية بواسطة الأنثروبولوجيين. بالرغم من إن أسد لم ينقض التحليل إلى نهايته المنطقية، إلا إنه يمكن الحكم على تفسيره بأنه اعتراض على مفهوم القبيلة خلال أربعة حجج: التخمينات الغيبية، والمعرفة النظرية، والأيديولوجيا، والميثودولوجيا. ترتبط حجج التخمينات الغيبية والمعرفة النظرية بالشرعية والفائدة النظرية أو التحليلية للمفهوم، بينما ترتبط الحجج الأيديولوجية والميثودولوجية بمدى الفهم الاصطلاحي للمفهوم في الأوساط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، بين أسد كيف إن القبيلة بهرمها السلطوي أصبحت مهمة بالنسبة لنظام الحكم الاستعماري، وكيف أن نظام الحكم الاستعماري اصبح مهماً بالنسبة للقبيلة. ويستمر أسد في إظهاره أن القبيلة والنظم القبلية قد انتقلت من كونها وسائل للإدارة الفعالة لتصبح تبريراً للهيمنة الاستعمارية الأبدية. ويفسر أسد ذلك خلال رفض الحكم الاستعماري لمؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٢م كممثل لسكان القطر. وفى سياق آخر، يصور عبد الغفار محمد احمد، في كتابه "قبيلة رفاعة الهوى" (١٩٧٤م)، يصور التنظيم السياسي السابق للاستعمار في شمال السودان على انه بنية متغيرة من العلاقات بين جماعات مركزية من الشيوخ وعدد متغير من التابعين. يشغل الشيوخ مراكز القوة بفضل سيطرتهم على الموارد الهامة، خاصة الأراضي الرعوية وموارد المياه ومسارات الرعي. ولقد تم تنظيمهم في مراكز متماسكة مبنية على أسس القرابة، الشيء الذي يبرر ادعاءاتهم بحق الانتفاع بالموارد المتوفرة بالمنطقة أساس الانحدار المشترك والمتفق عليه من سلف يحسب بأنه أول من أتى إلى المنطقة، أو له أهمية لسبب أيديولوجي ما. أنني أجد نفسي اقف في صف احمد في تحليله هذا.

إن من الجوانب الهامة التي أشار إليها عبد الغفار محمد احمد تغير وانتقال ولاء وتحالفات الأفراد بين مراكز القوة المختلفة. تتضمن هذه الحجة إن أيديولوجية الانحدار ليست العامل الوحيد في تعريف قبيلة ما، وليست بالسبب الكافي للتميز الطبقي. هذا حقيقة ما يؤيده تكنة (Takana, 1997) في تقريره عن الصراعات القبلية

في دارفور. إن تعريف القبيلة يجب أن يضع اعتباراً لأهمية تغير وانتقال الولاءات والتحالفات من جانب، وللأسباب الأساسية من جانب آخر. مثل هذا الفهم يصبح ملزماً وأساسياً للتوصيات المرتبطة بالسياسات. هذا ببساطة لأنه إذا ربط فهم أي مسألة أو قضية بالمفاهيم (مثل القبيلة أو القبلية) فسيصبح بمثابة وثيقة التفويض بالنسبة لأي سياسة. عليه، قد تبتعد دراسة الصراعات القبلية عن العلمية إذا لم يبنى فهمها على المفاهيم الصحيحة. ونرى من العادة دعوة العلماء الاجتماعيين، وإلى حد ما الاختصاصيين التقنيين، إلى منابر النقاش المختلفة لدراسة وتمعن الأوراق والمساهمات المقدمة. هذه الدراسات والتمعنات قد تشكل الأساس للسياسات العملية. يجب على الخطاب السياسي والعلم الوجودي أن يتفاعلا في البحث عن حل للصراعات أو التخطيط للسياسات المحكمة. ولكن هذا ليس بالحال دائماً في العالم الثالث.

الخطاب السياسي:

لطبيعة الخطاب السياسي الموجه نحو القبلية والصراع صلة وثيقة بنتائج أي تدخل مقصود لإصلاح الأحوال. وعدم الترابط المنطقي أو التحكيم كان السمة الغالبة في الخطاب السياسي الموجه نحو القبائل والقبلية إلى أن خرج المستعمرون. بينما سعت الإدارة الاستعمارية وراء المعاهدات السلمية لتوفير جو سلمي لإدارة آلية الدولة في المقاطعات القبلية (Beck, 1996)، اصطبغت سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة بخاصية اختيارية (co-optive). يختلف مفهوم الاختيارية عن مفهوم المعاهدات السلمية. فكانت الحكومة الاستعمارية قادرة على فرض حكم القانون بالقوة، خاصة فيما يتعلق بالصراعات والغارات بين القبائل. وتأتى ذلك من خلال انسجام العلم الوجودي (ترقية القبائل والقبلية إلى مكانة العلم بواسطة الأنثروبولوجيون) مع الخطاب السياسي الموجه نحو القبائل (تهدئة واستقرار القبائل). كما مارست الحكومة الاستعمارية سياسة "قبضة اليد

الحديدية" لتنظيم المراكز القبلية والقوى وجعلها ذات فائدة. وكان الخطاب السياسي واضحا ومترابطا منطقيا، يقصد منه تهدئة واستقرار القبائل.

لقد اختفت سياسة قبضة اليد الحديدية الاستعمارية من خطاب الحكومات الوطنية الموجه نحو القبلية . إن حجتنا هنا ينبغي ألا تترك انطباعا بسيطا وساذجاً بأننا بصدد تحليل مقارن بين الأوضاع في فترتي الاستعمار وما بعده، أو أننا نمجد مقدرة الحكومة المستعمرة على فرض حكم القانون وتهدئة واستقرار الأطراف القبلية المتصارعة. مشيرا إلى هذا الجانب للحكم الاستعماري، يوضح حرير (Harir, 1994:154) "إن المقارنة غير الموفقة بين مقدرة المستعمر على تحقيق السلام والأمن وعدم مقدرة الحكومات الوطنية على ذلك، قد تنتهي بتساؤل الكهول عن ما إذا كان الترك (وهو اصطلاح محلي يرجع إلى الإنجليز) سيعودون مرة أخرى أم لا" . بالتأكيد إن للحكومة المستعمرة أفعالها البغيضة التي ما زالت توجه وتؤثر على مجريات الأحداث في القطر. فلقد مارست بطريقة واضحة ومعلنة نوع من المعالجات في بنية المجتمع السوداني. إن سياسة "فرق تسد" وسياسة "المناطق المقفولة" أمثلة كافية لهذه المعالجات.

بالرغم من أن الحكومات الوطنية لم تتراخ في مواجهة الصراعات القبلية، نجحت جهودها الهادفة إلى تهدئتها في استبقاء حالة السلام بين الأطراف المتصارعة فقط لفترات قصيرة. ربما لم يترك العهد الذي أخذته الحكومات الوطنية على نفسها خياراً غير اللجوء إلى سياسة اختيار دعم القبائل بدلاً عن توسيع شرعيتها وفرض حكم القانون بطريقة خالية من التمييز. لقد وقفت هذه السياسة بين جوانب هامة وحساسة. فهناك دائما ضغائن خفية تتخذ لنفسها مظاهر قبلية أو اثنيه حينما لا تجد المعالجة الحكيمة. هذا يتضمن أن من المطلوب معالجة المسببات الأساسية للصراعات القبلية، التي هي عبارة عن منافسات على الموارد المتعددة والمختلفة (الاقتصادية والسياسة، على المستويين الجزئي والكلى معاً). تقوم حجتنا هنا على حقيقة أن القبلية في الأوضاع المعاصرة أصبحت تستخدم

بكثرة للإشارة إلى أي نوع من الصراع أو الثوران في السودان. إن الفكرة العامة التي تقول إن السودان بصفة خاصة بلد قبلي (وهذا لسوء الحظ انتقل إلى العلم الوجودي والخطاب السياسي) تدعو إلى صرف النظر عن مظاهر الصراع باعتبارها ضرباً من القبلية، دون أن يستلزم ذلك تحليلاً للأسباب الأصلية لمثل هذه الأعراض، والتي لها جذورها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بالسودان. وتتضمن هذه الحجة أن الصراع يحتاج لتحليل اجتماعي واقتصادي وسياسي أكثر دقة، وليس مجرد الاعتماد على مفاهيم القبيلة والقبلية التي هي في متناول اليد. هذه المضمنات صحيحة ويجب تأكيدها على مستويات المعرفة والخطاب السياسي.

الإدارة الأهلية: كائن استنفد أسباب وجوده:

إن الإدارة الأهلية، والتي هي اختراع بريطاني، حققت أهدافها بنجاح، ويفترض أنها استنفذت أسباب وجودها. وهناك حاجة للتفكير في مدى منفعتها الحدية المتناقصة (الآثار السالبة). ما زال اصطلاح الإدارة الأهلية، الذي ادخل إبان الحكم الاستعماري، يستخدم في الأوساط العامية والعلمية: لمن يكون اصطلاحاً محلياً، وماذا يعنى بالنسبة له؟ إن الذهنية الاستعمارية تجاه الإدارة الأهلية ما زالت تتخلل المستويات المختلفة في المجتمع السوداني. ساعد ثبات هذه الذهنية بطريقة آلية على إدامة صورة متكررة لا تتغير: أنها "محلية"، و "تقليدية"، و "انتقالية"، و "غير حديثة"، ...الخ، ولكنها أساسية لإدارة شئون المجتمعات التقليدية! وعيب آخر أساسي في الخطاب السياسي يتمثل في إنه يسلم بمثل هذا النظام، ولو بالتدخلات ذات الصلة أحيانا، ويعتمد على "الحيوية" الكاذبة للإدارة الأهلية في حل الصراعات. وأتخذ هذا الخطاب أوجهاً مختلفة في أوقات مختلفة. إن العهد الذي أخذته الحكومات الوطنية على نفسها جعل الخطاب ضعيفاً. بينما تطلق الحكومة المركزية في بعض الأحيان العنان للإداريين الأهليين لإدارة شئون

الرعية (كما كان الحال بالنسبة لسلطنة المساليت حتى عام ١٩٩٦م)، نجدها في أحيان أخرى تتدخل بطريقة مباشرة بتفعيل بعض المقاييس الغربية، وبذلك خلقت حالة من الاضطراب جعلت المجتمع المحلى مفعماً بردود الأفعال والتفاعل. والسؤال الذي يفرض نفسه، هو: هل الإدارة الأهلية غاية في حد ذاتها أم وسيلة للتغلب على طبيعة الكسل واللامبالاة للدولة في تعاملها مع الصراع القبلي؟ إن الخطاب السياسي غير قادر على إعطاء إجابة ثابتة على مبدأ، ببساطة لأن هذا الخطاب يظهر نفسه في صيغة التدخل ذو الصلة بالموضوع. ومن دواعي السخرية أن الإدارة الأهلية، على أقل تقدير من وجهة نظر الخطاب السياسي الحديث المتضمن لفن الخطابة في المجتمع المدني، هي النقيض للحكومة الحديثة. بينما توجه المحاولات لبرهنة إن في المجتمعات المؤلفة من أكثر من نوع أو عرق مثل السودان تصبح الإدارة الأهلية أداة مكملة لآلية الدولة (يظهر هذا مرة أخرى في العلم الوجودي، cf. Tigani Mustafa, 1997 وفي الخطاب السياسي)، نجد أن نتيجة هذا التكامل قد شوهت أو حرفت. يدعم أنصار "الدور الأساسي" للإدارة الأهلية حججهم بالإشارة إلى حالة الفوضى والخراب التي عقبت حل النظام في عام ١٩٧١م. إلا أن حالة الفوضى والخراب استمرت حتى بعد إعادة النظام.

بالإضافة إلى ذلك، أخذ الخطاب الموجه نحو القبائل صيغة "التابعية السياسية" (Political Clientalism) (Harir, 1993, 1994) . هذه الحالة تنطبق بصفة خاصة على نظم التعدد الحزبي، كما أن لها قوة دافعة في نظام الحكم الراهن. ويبدو أن الحكومات بإجماع تعتمد على الدعم القبلي. يصبح هذا الدعم إلزامياً في غياب الشرعية والوفاق. بالرغم من إن هذا النوع من السياسة يبرز بطبيعته عدم المساواة، إلا أنه يضع التبادلية أو الكسب المتبادل (Mutual - back scratching) موضع التنفيذ بين الراعي والرعية. الجزاء المقابل لهذا الدعم قد يكون المنصب السياسي، أو حماية المصالح الاقتصادية، ...الخ. ولأن ميدان التنافس السياسي محدود لا يسع لإيواء الأقسام القبلية الكثيرة، فشلت الحكومة في معالجة الأوضاع

بحكمة. هذه المسائل عادة ما تؤدى إلى ظهور العواطف أو الاستياء القبلي لأن لها حدود مشتركة مع ميادين التنافس الأخرى. ومن الجوانب السيئة أيضاً، نجد أن الحكومة أحياناً تدعم قبيلة معينة ضد قبيلة أو قبائل أخرى، ومن ثم تقف متفرجة على حجم الدمار الناتج عن ذلك. وينظر آخرون إلى المسائل في مجملها على أنها تجسيد لفشل الصفوة في الإدراك الكامل والتوصل إلى فهم التباين والتعدد الثقافيين في السودان. ويؤكد حرير (Harir, Ibid., 44) أن من العوامل التي تشكل أساس الانحلال الحالي عدم توصل الصفوة المالكة للسلطة إلى فهم حقائق التباين والتعدد الثقافيين في السودان. ولقد حدث هذا بالرغم من وجود التقاليد الفكرية القادرة على تحديد هذا التباين وبدقة.

رأى حرير هو الرأي المناسب إلى الحد الذي يشير فيه إلى فشل الصفوة في التوصل إلى فهم الحقائق. إن النقطة الأساسية بالنسبة لي ترتبط بالتقاليد الفكرية القادرة على التحديد الدقيق والتي يأخذ بها حرير كمسلمة. بالرغم من أنه تناول الموضوع من زاوية مختلفة كلياً، إلا أن الدور الإيجابي لهذه التقاليد الفكرية في الانحلال كان يجب أن يفند. هذا لأن هؤلاء المفكرين، وخاصة الذين يشير إليهم حرير ، هم في الأساس أعضاء صفوة يصعب الوقوف على الدور الذي تلعبه في ذلك المجتمع. ولقد ناقش المؤلف بنفسه التناقضات أعلاه: "إن تنكر الصفوة المستمر والثابت لكفاءة هذه الكيانات يناقضه معالجة الصفوة أيضاً لنفس هذه الكيانات بغرض مصلحتها".

من الجوانب الهامة أيضاً أن قانون الجنسية لعام ١٩٥٨م ما زال مصدراً "للقبلية" لأنه يعرف المواطنة بأنها العضوية الفعالة في جماعة قبلية معينة تسكن داخل الحدود المكانية التي رسمت في عام ١٨٩٨م (O'Brien, 1998: 67). والسؤال المضمن في التطبيق هو ذلك يرتبط بالانتماء القبلي. في غياب الأهلية القبلية الحقيقية لا يعطى شخص صفة المواطنة.

إن الخرق الذي حدث في الخطاب الموجه نحو القبلية بدأ يثمر بعد خروج البريطانيين بفترة قصيرة. لقد تبع ذلك الصراعات القبلية المدمرة وسفك الدماء. مثلاً، في الفترة بين عام ١٩٣٢م وبدايات السبعينات من القرن العشرين كانت هناك أربعة مؤتمرات فقط للصلح القبلي في دار فور. ومن منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى الوقت الحاضر، كانت هناك أكثر من عشرين من هذه المؤتمرات (Takana, 1997). كيف يمكننا تفسير هذه الزيادة المفاجئة في أحداث الصراع؟ بالطبع لا يمكن اقتصارها على مستوى القبيلة والأثنية، ودون مراعاة لبعد الظروف المعاشة في المنطقة (Abdul-Jalil, 1985). كما أن للكوارث الطبيعية المتكررة بعداً آخر. بإعطائنا اعتباراً للمجتمعات المحلية المستقرة في وسط وشمال السودان، يمكن أن نبرهن أنه من الطبيعي أن تبرز الصدامات، حتى أن لم توجد قبائل، في بعض المناطق من القطر (مثل دار فور) والتي توجد فيها أعداد كبيرة من الناس في حركة مستمرة لأسباب مختلفة. أيضاً، يمكننا أن نبرهن أن ما يحدث في دار فور هو نتاج للنضال أو الكفاح من أجل الاستقرار، والتنافس على الموارد، والتغير التدريجي العنيف، وقسوة الظروف التي فاقمتها السياسات الضالة الهادفة إلى اختيار وحشد الدعم. إذا تم الإمساك عن الحجج أعلاه، فإن الخطوة التالية يجب أن تكون باستخدام آلية توسطية عقلانية لتخفيف أو امتصاص الصدمة. ويجب أن لا تحمي هذه الآلية التوسطية الوضع الراهن، لأن ذلك سيتناقض مع منطق التحول الحتمي. إن الإشارة هنا إلى الدائرة المفرغة للمؤتمرات القبلية التي برهنت على أنها شكل من أشكال الفشل أو الكذب.

التعامل مع الصراعات القبلية:

إمكانية دمج العلم الوجودي والخطاب السياسي

لقد ظلت المؤتمرات القبلية ولفترة طويلة الآلية الرئيسية لحل الصراعات في السودان. إلا أن أحداث النزاع الدموي المتكررة كشفت عن عدم كفاءة هذه

الآلية، كما أبطلت سحرها الذي كان يعتقد فيه سابقاً. أحد التفسيرات يمكن أن يتمثل في أن الصراعات ما عادت صراعات قبلية. فهذه الصراعات يمكن النظر إليها على أنها تجسيد لضغوط ومشكلات متأصلة في النسيج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع السوداني .

إن معالجة الصراع القبلي وفشل مؤتمرات الصلح في دار فور (Tigani M.M. Salih, 1997) قدمت أحد أدق وأشمل التفسيرات. قدم صالح في ورقته في مداولات مؤتمر الصلح القبلي الذي أقيم بمدينة نيالا في عام ١٩٩٧م، تحليلاً للموضوع من خلال المنظورين الجزئي والكلي معاً. كان لدراسته قيمتان: تمثلت القيمة الأولى في أن الورقة عرضت سيناريو حقيقي عن ما يحدث هناك بين الجماعات المتصارعة المتعددة والمختلفة من حيث الأسباب والنتائج والمظاهر. أما القيمة الثانية فهي أن الورقة أشارت إلى أزمة العلم الوجودي أو الأزمة الميثودولوجية (تحديد وحدة التحليل في هذه الحالة من الاضطرابات). ربما أن النتيجة غير المقصودة للتقرير تجسدت في إمكانية الدمج بين العلم التجريبي والمقاييس البراجماتية التي بنيت على أساس خطاب سياسي معين.

يعتقد صالح أن من الأسباب الأساسية وراء قصر أجل اتفاقيات الصلح هي أن التوصيات لا تصل إلى الغالبية العظمى لأسباب مختلفة منها: ضعف وسائل الاتصال، وعجز الحكومة السياسية لضعف التمويل اللازم، وفقدان الثقة المتفشي بين المجموعات المتصارعة،...الخ. وتشكل الطريقة التي يتم عن طريقها الوصول إلى الاتفاقيات مشكلة أخرى يتناولها المؤلف، في قوله: "بالرغم من أن ممثلي الأطراف المختلفة يقومون بالتوقيع على الاتفاقيات بالإنابة عن رعاياهم، إلا أن هذا لا يكفى لإزالة الضغائن والحرقة بالنسبة للذين فقدوا أقاربهم والذين كثيراً ما يتهمون ممثليهم باللين والتساهل. وعليه لا يتمنى أفراد القبيلة فقط فشل الاتفاقية، بل يتحينون الفرص من أجل تحقيق الفشل". (Salih, Tigani M., 1997: 55). يتضمن هذا الاقتباس الفرض الإلزامي لحكم القانون على الأفراد المذنبين المتورطين في

كل من الأطراف المتصارعة قبل توقيع أي اتفاقية. حجة أن هـذه الصراعـات يجب معالجتها في إطارها القبلي تبدو من الأخطاء الدائمة. إن الإشارة هنا بصفـة خاصة إلى المصطلحات المضللة في الأدبيات. ويهمنا هنا بالأخص مصطلح "حـل الصراع". بينما نجح التجانى مصطفى في تشخيص عوامل الصراع فـي دارفـور على أن لها جذوراً تاريخية، نجده يضع تشديداً على الحقـائق الراهنـة. يعتقـد التجانى أن الوضع الراهن بدارفور له واقع خاص، ويجب البحث في هذا الوضـع الراهن أكثر من جعل الأحداث التاريخية كبش الفداء لفشلنا. وينصـح المؤلـف بالآتي: "لقد أصبحت الحواكير ودور القبائل عوامل هامة مسببة للصراعات القبليـة في دارفور، بالرغم من إنها كانت من الحقائق المقررة أو البديهيات. والحواكـير هي أراضى كان يمنحها سلاطين الفور، وكان حاملو اللقب يمنحون صكاً سـلطانياً مكتوباً ومختوماً. بالرغم من أن السلطنة ضمت عام ١٩١٦م، إلا أن هذه الصكـوك ما زالت وثائق شرعية تقبلها المحاكم. لكي نفهم مشكلة الحواكـير ودور القبـائل، يجب أن لا نتبنى منظوراً تاريخياً لأنه قد يقودنا إلى الحكم على أحـداث المـاضي بعقلية حاضرة أو حالية. وهذا بدوره سيحول جهودنا إلى جهود غير موضوعيـة لأن لكل زمان قيمه ومعاييره الخاصة التي قد لا تتناسب مع زمان آخر".

بالرغم من أن خطر الحواكير قد تم توضيحه تماماً، إلا أن التجانى فـي تقديمه للنصائح المرتبطة بالسياسات أكد أنه يجب صيانة الحواكـير ودور القبـائل والحفاظ عليها، بتأكيد على المواطنة وحقوق الأفراد في الاستيطان والعيش فـي أي مكان. لإزالة الخرق، كان حريصاً على الدفاع عن التغير التدريجي والحكيم لنظـام ملكية الأراضي. أنني أقف في صفه لأن ورقته ستظل أحد المحـاولات الحديثـة الأصيلة التي يمكن أن تحدد بداية الاندماج بين العلم الوجـودي وحـزم السياسـة المباشرة. بجانب ورقة "تكنة" (١٩٩٧م)، يمكن لورقته أن تساهم في فهم أفضـل لمفهومي القبيلة والقبلية وتضيف إلى البناء المفاهيمى المطلوب.

ملاحظات ختامية:

تناولت الورقة جانبين مرتبطين بالقبائل والقبلية والصراع في السودان. هذان الجانبان هما الأساس العلمي لمعرفتنا حول هذه المفاهيم، والخطاب السياسي الموجه نحوها. إن الأساس العلمي أو أساس العلم الوجودي يؤدى إلى التراث الابتدائي والاستعماري الذي ارتقى بهذه المفاهيم إلى مكانة العلم. هذه الترقية نُظمت رسمياً بواسطة الإداريين المستعمرين لأغراض متعددة ومختلفة. كما وضح في موجز عرض البحوث الأنثروبولوجية، ما زال هذا التراث يشكل البحوث وفهمنا لهذه المفاهيم على المستويات المختلفة. فيما يخص الخطاب السياسي، اتبعت الحكومة المستعمرة سياسة واضحة تجاه القبائل: التهدئة والاستقرار. يمكن القول بأن هذه السياسة توافقت مع ما قدمه الأنثروبولوجيون. احتوى خطاب الحكومات الوطنية السياسي الموجه نحو القبائل منافذ للهروب، ولذلك أصبح غير كافٍ لمعالجة القضايا القبلية (الصراعات القبلية). هذا أدى إلى اعتماد الحكومة على الآليات التقليدية لحل الصراعات. ولكن هذه الآليات أثبتت فشلها. فهناك حاجة لإعادة صياغة معرفتنا والسياسات المنطلقة منها.

بالنسبة لقناعتي الخاصة، إن المسار النافع الذي يمكن تتبعه في عملية إعادة الصياغة يتمثل في هدم كل المفاهيم المغالى في التأكيد عليها. هذا يمكن أن يكون عن طريق دراسة الناس تبعاً للمناطق الجغرافية أو المناخية أو أساليب حياتهم. ويمكن حساب الاختلافات والتغير في هذه المناطق أو أساليب العيش. ولكن ينبغي أن لا يتم هذا الحساب من خلال الخصائص أو العناصر القبلية. عند بداية هذه المغامرة، ينبغي تطوير الأدوات وأساليب المعالجة. من الطرق المغرية والسهلة استخدام مدخل "العلوم المتداخلة" (Interdisciplinary) في البحث، بالرغم من أن حوله جدل ونقاش مستمرين. إن الحاجة لهذا المدخل يبررها تداخل وترابط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومرونة وحدات تحليله. إن المهمة صعبة وفيها شئ من التحدي، ولا يمكن إنجازها عن طريق العمل الميداني الهزيل

غير الموجه. إنها تحتاج إلى جهود عقلانية وفكرية. وهذه الورقة هي محاولة للإسهام في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من ذلك، لا تنحصر المهمة على الأنثروبولوجيين، كما يجب أن لا توجه أسلحة هدم المفاهيم فقط نحو الأنثربولوجيا. إن مغامرة الهدم يجب أن تشمل علوم أخرى، خاصة العلوم السياسية. يبدو أن علماء السياسة ليست لديهم أدوات أفضل من أدوات الأنثروبولوجيين. بالرغم من أن البحث في علم السياسة يسعى دائماً إلى دراسة العمليات على المستوى الكلى (كما يفعل علم الاجتماع السياسي)، إلا أن هناك نزعه لمعالجة النسيج القبلي والإثني أثناء التحليل (cf. El Battahani, 1995, Al Karsani, 1997a). من الضرورة الاعتراف بأن هناك توتر واضح يظهر في بقاء القبلية والأثنية، وفى حجم النزاع الذي ينذر بالخطر في معظم أجزاء السودان. بجانب ذلك، هناك في العادة عوامل خفية لها مظهرها القبلي أو الأثني.

فيما يختص بالجانب العملي لحل الصراعات القبلية، يتضح أن الآليات التقليدية فشلت تماماً. والشيء المطلوب الآن هو توضيح الجوانب الهامة للصراع (خاصة التنافس على الموارد والمقدرة على الوصول إلى ميادين القوة المتعددة والمختلفة). من الموارد الأساسية الأرض (cf. Haaland, 1991). يجب إعطاء اعتبار لملكية الأرض التي تقوم على الأساس القبلي. إن نظام الحواكير في دارفور من الأمثلة الواضحة في هذا الخصوص. كل الأراضي ينبغي أن تكون تحت ملكية الحكومة وتمنح للأفراد والمجتمعات المحلية على أساس حق المنفعة حتى لا يدعى شخص الملكية المطلقة لأي أرض. إنني لا أفكر في قرار أو تغير مفاجئ، لأن ذلك سيكون من قبيل التفكير اليوتوبى وسيضخم المشكلة. غير ذي جدوى أن نَحِنَ إلى الماضي الذي أصبح في حد ذاته مصدراً للمشاكل. كما يجب إعطاء اعتبار للإدارة الأهلية، يجب البحث عن أسباب تناقص منفعتها الحديثة أو آثارها

السالبة، إذا لم تكن قد استنفذت أسباب وجودها. إذا لم يكن ذلك هو الحال، فإنني لا أرى لزوماً لوجودها.

يجب أن يكون الخطاب السياسي الموجه نحو هذه الموضوعات خطاباً واضحاً وليس في صيغة التدخلات المرتبطة بالسياسات. ينبغي أن يجتهد في معاملة الجماعات المتعددة المختلفة على أساس المساواة، أو على أقل تقدير على أساس توزيع الموارد. ويجب على الحكومة أن تتناول مشكلة القبلية والصراعات القبلية في إطار استراتيجية تنموية عريضة. كما يجب أن تتعرض هذه الاستراتيجية للأسباب الأساسية والخفية وراء الصراع.

Bibliography

Abdul-Jalil, M., 1985,
"The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfure", *Bayeuth African Studies*, No. 1:53-85.

Ahmed, Abdel Ghaffar,1973,
"Some Remarks From the Third World on Anthropology and Colonialisim: The Sudan", in Asad, T., (ed.) *Anthropology and the Colonial Encounter,* London, Ithaca press.

Ahmed, Abdel Ghaffar,1974
Shaikhs and Followers: the political struggle on the Rufa'a alHoi Nzirate, Khartoum University Prss.

Ahmed, Abdel Ghaffar,1978.
"The Relevance of Social Anthropology in Development", *Journal of Economic and Social Studies.*

Al-karsani, Awad, 1997a,
"Presidential and National Assembly Elections of 1996" (in Arabic), Disscussion Paper No. 105, *DSRC*, June, 1997.

Al-karsani, Awad, 1997 b,
" The Collapse of the State in Africa" (in Arabic), *strategic Studies*, July, 10: 57-78.

Asad, T., 1970,
The Kababish Arabs: Power, *Authority and Consent in a Nomadic Tribe,* London, C. Hurst & Company.

Asad, T., 1972,
Political Inequality in the Kababish Tribe". In Cunnion, 1., and James, W., (ed.) *Essays in Sudan Ethnography*, New York, Humanities Press.

Asad, T., 1973,
Anthropology and the Colonial Encounter, London, Ithaca press.

Asad, T., 1986,

The concept of Cultural translation in British Social Anthropology, in Clifford and Marcus (eds.), *Writing culture*, Berkeley, University of California.

Aseka, E., 1997,
"Some Comments on the Mafeje Moor Debate",*CODESRIA* Bulletin, 3: 11-14.

Barth, F., 1969,
" Ethinc Groups and Boundaries: Introduction ", in Barth, F., (ed.) *Ethinc Groups Boundaries: the Social Organization of cultural Differences* , Universitetforlaget, Oslo.

Barth, F., 1994,
" Enduring and Emerging Issues in the Analysis of Ethnicity", in Vermeuln, H., and Govers, G., (eds.) *The Anthropology of Ethnicity: Beyond Ethnic Groups Boundaries,* Ht Spinhuis.

Barth, F., 1975,
Ritual and Knowledge among the Baktaman of New Guinea, New Haven: Yale University Press.

Beck, k., 1996,
"nomads of Northern Kordufan and the state: from Violence to pacification", *Nomadic Peoples, 38: 73-98.*

Colson, E., 1984.
"The Recording of Anthropology: Anthropological Investment wit Time", *Journal of Anthropological Research,* 40: 1-13.

Cunnison, I., 1966,
The Baggara Arabs, London.

Doornbos, M., 1998,
" Linking the Future to the Past-Ethnicity and Pluralism", in Mohamed Salih and Markakis (eds.) *Ethnicity and the State in Eastern Africa,* Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

Drayton, S., 1995,
"De- Mystifying Triblisim: Identity, Politics and Conflict in Modern Africa", *CODESRIA* Bulletin, 1: 8-13.

El-Battahani, Atta,
"Ethnicity and Econamic Development in Fedreal Sudan: 1989-1994", in Salih, Hassan et al (eds.), *Federalism in Sudan,* KUP.

El Mustafa, M. Y., 1983,
"Tribalism, Capital and Accumulation in a Sudanese Town (Hassaheisa)", ph.D. Thesise, University of Hull.

El Sadaty, Fahima, 1972,
"Labour Migaration and the Politicas of Moblization in Khartoum North squatter settlements" D. Phil., University of Manchester, UK.

Evans- Partichard, 1940,
The Nuer, London: Oxford University Press.

Fabian, J., 1983,
Time and the Other: How Anthropology makes it object, New York, Columbia University Press.

Geertz, C., 1973,
"Thick Description: Towards Interpretive Theory of Culture", in Geertz, (ed.), *The Interpretation of Cultures*, Basic Books Inc., New York.

Haaland, G.,1969,
" Economic Determinants in Ethnic Processes", in Barth, F., (ed.) Ethnic *Groups and Boundaries: The Social Organization of Social Differences",* Universitetsforlaget, Oslo.

Haaland, G.,1991,
"Systems of Agriculture in western Sudan", in Craig, M., (ed.) *The Agriculture of the Sudan,* Oxford University Press.

Hannerz, U., 1980,
Exploring the City: Inquires Towards Urban Anthropology, Columbia University Press.

Harir, S., 1993,
"Democracy in Multi-ethnic Societies: the African case", in Ofstad, A., and Wiig, A., (eds.) *Development Theory: Recent Trends,* Chr. Michelsen Institute, Norway.

Harir, S., 1994,
"Ethno-Political Conflict in Darfur and the Regional Culthural Factors", in Harir and Tvedt (ed,) *Short- Cut to Decay: the Case of The Sudan, Uppsala.*

Harir, S., 1994,
"Recycling the Past in the Sudan: an overview of political decay", in Harir, S., and Tavd, T., (eds.), *Short- Cut to Decay, the Case of The Sudan*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

Keesing, r., and Strathern, A., (eds.),1998,
Cultural Anthropology: a contemporary prespective (third edition), Harcout Brace.

Ibrahim, Salah., 1985,
"Peripheral Capitalist Urbnsim in Sudan: Towards Explorations in the Political Economy of Wage Labour Migration in the Sudan, 1900-1980", Unpublished Ph. D. Thesis, University of Hull.

Kamire, E., 1988,
The political Economy of Labour Migration: A Comparative study, Africa-Kunde.

Kuper, A., 1983,
Anthropology and Anthropologists: The Modern British School, Routledge.

Mafeje, A., 1971,
"The ideology of Tribalism", *The Journal of Modern African Studies 9(2).*

Mafeje, A., 1996,
"Anthropology and Independent Africans: Suicide or end of an Era?", Monograph Series No. 4/96, *CODESRIA*.

Magubane, B., 1971,
"A Critical Look at Indices Used in the Study of social Change in Africa", *Current Anthropology*, 12.

Magubane, B., and Mariotti, A.,1979,
"Urban Ethnology in Africa: Some Theoretical Issues", in Diamond, S., (ed.), *Towerds A Marxist Anthropology*, Mouton Publishers.

Manger, L., 1996,
"Human Adaptations in East African Drylands: The Dilemma of Concepts and Approaches", in Ahmed, Abdel Gaffar and Abdel Ati, Hassan (eds.) *Managing Scarcity: Human Adaptation in East African Drylands*, **OSSREA**.

Mann., 1983,
The Macmillan Studant Dictionary of Sociology, Macmillan.

Mohamed Salih, M., 1998,
"Political Narratives and Identity Formation in Post- 1989 Sudan", in Mohamed Salih and Markakis (eds.) *Ethnicity and the State in Eastern Africa*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

Moore, S. F., 1993,
"Changing Perspectives on a Changing Africa: The Work of Anthropology", in Bates, Mudimbe and O'Barr(eds.), *Africa and the Disciplines*, Chicago, University of Chicago Press.

O'Brien, J., 1979,
The Political Economy of Development and Underdevelopment, DSRC, Khartoum University Press.

O'Brien, J., 1998,
"Power and the Discourse of Ethnicity in Sudan". in Mohamed Salih, M., and Markakis, J., (eds.) *Ethnicity and the State in eastern Africa*, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

Salih, Hassan, 1967,
"The Hadandowa: Pastoralism and Problems of Sedentarization", Ph.D. Thesis, University of Hull, UK.

Salih, Tigani Mustafa., 1997,
"Factors Responsiple for Tribal Conflicts and Reconciliation Conferences in Darfur" (in Arabic), a paper presented to the deliberations of the Tribal Reconciliation Conference in Nyala town, Dec. 25-30.

Takana, Y., 1997,
"A Report on Tribal Conflict in Darfur" (in Arabic), a paper presented to the deliberations of the Tribal Reconciliation Conference in Nyala town, Dec. 25-30.

Vayda, A., 1994,
"Actions, variations, and Change: The Emergence of Anti-Essentialist View in Anthropology", in Brofsky, R., (ed.) Assessing *Cultural Anthropology*, McGraw-Hill Inc.

Voutria, E., 1995,
"Ethnicity: A Term with a past or A term with a future?, unpublished paper, Dept. of Social Anthropology, University f Cambridge.

مسببات الصراع القبلي في السودان

دكتور التجاني مصطفى محمد صالح

مقدمـــة:

لقد أصبح الصراع القبلي اليوم من السمات البارزة في شتي منـاطق السودان الريفية. فما أن يتم الصلح بين المسيرية و الدينكا في الركن الجنوبي الغربي من السودان حتى ينشب نزاع آخر في أقصي الشرق بيـن الـهدندوة والرشايدة أو الرزيقات والزغاوة في الغرب أو بين الكبابيش والميدوب فـي الشمال الغربي أو بين الجعليين والحسانية في الشمال. على الرغم من أن لكل منطقة مشكلاتها الخاصة التي تدعو إلي توتر الأوضاع والصراع القبلي، ترى ما هي القواسم المشتركة بينها وإفرازاتها وأثرها علي الأمن القومي السوداني؟ إذ أن أوراقا أخرى في هذا الكتاب مكلفة بذلك، ولكني أنفذ مباشرة لأسـباب الصراع القبلي في السودان. في اعتقاد معظم المختصين والمـهتمين بقضايـا ومشكلات علم الاجتماع الريفي أن هنالك أسبابا مباشـرة لـهذه الصراعـات وأخرى غير مباشرة ولكنها توفر الظروف والبيئة والبنية التحتية التي يصبـح فيها الصراع القبلي أمرا محتوما طال الزمن أم قصر.

أولا :الأسباب المباشرة للنزاعات القبلية

١- المراحيل أو المسارات والمراعي:-

إن الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة والتنافس حول مـوارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة يعد من أهم الأسباب المباشرة التي تؤدي إلي توتر الأوضاع والصدام المسلح بين الجماعات المختلفة في الريف

السوداني. ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت معظم منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات، والتحولات البيئية التي نجمت عنـــها، انحســر نطاق المراعي والموارد المائية من وديان ورهود وبرك في جيوب وأحزمـــة ضيقة. كما قلت الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبـــة بواســطة التعرية الهوائية التي نشطت في سني الجفاف بعد إزالة الغطاء النباتي. ومما زاد الأمر سوءا مجيء هذه الظروف المأساوية في الوقت الذي يزداد فيـــه الطلب علي تلك الموارد الطبيعية الشحيحة يوما بعد يوم نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ولنزوح أعداد كبيرة من الرعاة بمواشيهم للتحسن النسبي في الظروف البيئية خلال الأعوام القليلة الماضية. وكانت محصلة هذا كله زيادة الضغط علي الموارد الشحيحة أصلا والتنافس الحاد بين المزارعين والرعـــاة واختلافهم حول بعض المفاهيم الذي يتطور أحيانا إلـــي الصـــدام المســلح والصراع القبلي.

علي أن حماية للحقوق المشتركة بين المزارعين والرعاة، ولتمكيـــن الرحل من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والتي كانت ستذهب هدرا لـــولا استغلالها بواسطتهم، وحفاظا علي أفضل صيغ التعايش السلمي بين القبـــائل، فقد تم الاتفاق بين الرعاة والمزارعين منذ قديم الزمان علي فتح مراحيل أو مسارات محددة يتبعها رعاة الإبل والماشية في رحلتهم الموسمية. وقد تم ذلك بحيث يراعي الآتي:-

١- احترام حرمات القرى بحيث يمر المرحال بعيدا عنها.

٢- الحفاظ علي معالم المراحيل بعلامات واضحة.

٣- احترام مواسم الحصاد ليتمكن المزارعون من حصاد محاصيلهم خاصـــة الذرة والدخن لتأمين قوت المجتمع.

٤- حماية حقوق المزارعين بعدم تعمد إتلاف محاصيلهم قبل طلق المــزارع وتعويضهم في حالة حدوث تجاوزات لخطوط السير.

٥- حماية حقوق الرعاة في وقت الحصاد بتحديد مشارب محددة لسقاية مواشيهم ريثما يؤذن لهم بدخول الأودية وموارد المياه.

٦- احترام الرعاة والمزارعين لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة وكذلك مواعيد طلق المزارع تأمينا لمصالح الجميع.

٧- تقيد الرحل بالأعراف المحلية واحترام رؤساء الإدارات الأهلية الذين يمر المرحال بمناطقهم وإخطارهم قبل وقت كاف بموعد قدوم الرعاة للمنطقة للعمل علي مساعدتهم وتوجيههم بعيدا عن القرى والمزارع وتسهيل مرورهم عبر الإدارة دون مضايقات.

٨- ضرورة اصطحاب رؤساء الإدارات الأهلية وزعماء عشائر الرحل لجماعاتهم لضبط سلوكهم ومنعهم من تجاوز حدود المرحال عمدا مما يلحق ضررا بالمزارعين علما بأن تواجدهم وسط أفرادهم يمكن المزارعين من رفع مظالمهم إليهم لإنصافهم وتعويضهم في حالة حدوث ضرر.

وعلي الرغم من حدوث تجاوزات هنا وهناك من وقت لآخر، إلا أن هذا النظام العرفي ظل يحظى بالقبول والرضى من الطرفين لعدة أسباب أهمها:

(أ) كانت كميات الإبل والماشية التي تمر عبر المسارات أو المراحيل في الماضي قليلة نسبيا لذلك يسهل ضبطها. كما أن أصحابها كانوا يحرصون علي عدم إلحاق الضرر بمصالح المزارعين تفاديا للاحتكاكات القبلية.

(ب) اهتمام السلطات المحلية بتخطيط وتنظيم المسارات للرحل قبل حلول الموسم تجنبا للنزاعات وإثارة القلاقل والمشكلات القبلية المتوقعة.

(ج) التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعاة للمصلحة العامة وإذا حدث ما لم يكن في الحسبان بأمر سلطاني أو ويأتي مثلا، غالبا ما يتفهم الطرف الآخر هذه الظروف ويتم تحديد مواعيد أخرى بديلة باتفاق الطرفين .أما إذا طرأت أية ظروف مستجدة علي المراحيل

المتعارف عليها فلا تتغير مساراتها إلا بالتنسيق بين الإدارات الأهلية المختصة مناديب الرحل.

(د) كان المزارعون يحرصون علي عدم إنشاء قرى أو مزارع في المراحيل تفاديا للصراعات القبلية.

(هـ) كثيرا ما تنشأ علاقات ود ومحبة وصداقة بين بعض الرحل وسكان القرى. لذلك عندما يحين موعد قدومهم ينتظرهم أصحاب القرى بشوق وترحاب لوجود منافع ومصالح مشتركة بينهم مثل بيع السكر والشاي لهم وشراء الإبل والماشية منهم بأثمان زهيدة، والحصول علي ألبانها مجانا. ونتيجة لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة وتمتين العلاقة بينها عن طريق تبادل الهدايا والتآخي ونشوء علاقات المصاهرة كثيرا ما يكلف بعض الرحل أصدقاءهم من أهل القرى المستقرين ليزرعوا لهم مزارعهم. وبالمقابل فإن الرعاة يرعون لهم أبقارهم ويسرحون لهم إبلهم. وكان لهذه العلاقات الحميمة أيما أثر في امتصاص الكثير من المشكلات ذات الطابع الفردي التي تثور بين الأطراف المختلفة من حين لآخر وعدم السماح لها بأن تتطور وتطفو علي السطح.

(و) كان العرف هو الضابط لحركة الأطراف المختلفة والضامن لسلامة مرور الرحل بين القرى والمزارع واستمرار النشوق من الجنوب إلي الشمال بصرف النظر عن طول فترة الخريف أو قصرها. وأنه لم يكن هنالك أي دور للقوات المسلحة في فتح المراحيل حيث كانت شرطة الهجانة وحرس المراعي كافية لتأمين المسارات.

(أ) كيف ولماذا أصبحت المراحيل والمسارات سببا للصراعات القبلية اليوم؟

I) كثرة أعداد الماشية التي تمر عبر المرحال:

نسبة لعدم إحساس الرحل بالأمن في ظروف التوتر والصراعات القبلية المستمرة كما في كردفان ودارفور، إضافة إلي المرارات ورواسب

الأحداث الدامية التي دارت بين الكيانات القبلية المختلفة في الماضي، تتجمع الآن العديد من أسر البقارة وكذلك الجمالة للتحرك سويا في مجموعات صغيرة أو "بادية" تتكون من أسر ممتدة، أو سرر أو خشوم بيوت وذلك حماية لأرواحهم وممتلكاتهم .وهذا مما ضاعف من أعداد الإبل والماشية التي تمر بالمرحال بصورة لم تشاهد من قبل. وبالطبع هذه الكميات يستحيل ضبطها مع التوسع الزراعي في المرحال كما يصعب تقيد الرعاة بالمسارات المتفق عليها لكثرة السوام. لقد توسع المرحال الآن للأسباب الواردة أعلاه إلي أن وصل عرضه في بعض الحالات النادرة إلي حوالي العشرين ميلا في حين أن عرضه الطبيعي كان حوالي ٢-٨ ميل تقريباً (أنظر: حسين عبد الله جبريل ١٩٩٤). وكان هذا وحده كافيا لحدوث تجاوزات وإثارة حنق القرويين وتحركهم لحماية قراهم ومزارعهم مما يؤدي إلي الاشتباكات الفردية التي تقود تلقائيا إلي اندلاع الحرب القبلية بين الرحل والمزارعين-خاصة إذا كانوا من قبائل مختلفة-كل ينصر أخاه ظالما أو مظلوما.

(II) **الأخطاء الإدارية**:

(أ) عدم متابعة السلطات المحلية لحركة المراحيل الموسمية كما كان في الماضي وعدم الاهتمام بتخطيط المسارات قبل وصول الرحل إلي مناطق التماس مع المزارعين.

(ب) عدم فهم بعض التنفيذيين لطبيعة مشكلة المراحيل وتعقيداتها مما يجعل بعض حلولهم المرتجلة سببا لتأجيج الصراعات القبلية. أحيانا قد تتسبب السلطات المحلية دون أن تدري في توتر العلاقة بين المزارعين والرعاة بتحديد مواعيد مسبقة لدخول الرعاة إلي الأودية مثلا في الخامس عشر من يناير دون مراعاة للتغييرات المناخية وتأخير دخول وخروج موسم الخريف في الآونة الأخيرة. ونتيجة لهذا الإجراء يمنع الرعاة من النزول

إلي منطقة الأودية والمزارع قبل ذلك الموعد المحدد الـــذي ينتظرونـــه بشوق ولهفة. وعندما يحين الموعد يتحركون إلي الأودية بحوالي ٣٠٠٠ رأس من الماشية دفعة واحدة ليحيلوا في بضع لحظات مزارع الدخـــن والذرة والمحاصيل الشتوية قاعا صفصفا أو عصفاً مأكولاً قبل أن يتمكن أصحابها من جمع محصولهم نتيجة لتأخير دخول وخروج الأمطار. وكان الأجدر أن يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية لتحديد موعد مناسب لطلـــق المزارع في كل واد والسماح للرعاة بدخول المنطقة حفاظا علي حقـوق الطرفين معاً درءا للمشكلات (أنظر: El Tigani Mustafa,19982).

(III) التوسع الزراعي في المراحيل:

نسبة للزيادة الطبيعية التي طرأت علي أعداد السكان، ولزيادة الطلب علي الأرض الصالحة للزراعة نتيجة لانفتاح الأسواق الإقليمية والعالمية علي السلع والمنتجات الزراعية السودانية كالسمسم والفول الســـوداني والكركـــدي، أحيانا يضطر بعض المزارعين للتوسع الزراعي في المراحيل علي حســـاب "المخارف" و "الصواني" التي كان يستقر فيها الرعاة في الماضي مما لا يترك إلا شريطا ضيقا من الأرض لاستقرار الماشية. وهذا غالبا ما يـــؤدي إلـــي نشوب النزاعات والصراعات بين الرعاة والمزارعين والحروبات القبليـــة إذا كانوا ينتمون لقبائل مختلفة.

(IV) قفل المسارات والطرق المؤدية إلي مشارب المياه:

إن محاولة بعض القرويين لقفل المسارات أو الطرق التي تؤدي إلي مشارب المياه (خاصة في موسم الدرت الذي يعقب فترة الخريف حيث تجف البرك والرهود ويضطر الرعاة للنزول إلي الأودية) تؤدي إلي المواجهة بين المزارعين والرعاة. وإذا لم يحتكم الطرفان لصوت العقل، قد تحدث صراعات

دموية وتتطور سراعا عن طريق الثأرات المتبادلة لحرب مفتوحة بين القبائل لقوة الولاء والتعصب القبلي في الريف.

(V) حجز موارد المياه والسبخة (الجندقة):

في أحيان كثيرة نتيجة للضغوط الاقتصادية، يقوم بعض المواطنين المحليين بحجز موارد المياه وآبار السبخة (الجندقة) وذلك بتسويرها بالشوك مما يعني وضع اليد عليها ويبدأ الرعاة في إزالة الشوك لأخذ كفايتهم منها وهذا مما يسبب النزاع والشجار بين الرعاة والمزارعين.

(VI) زرائب الهواء:

أحيانا يقوم بعض السكان المحليين بحجز مساحات كبيرة من المراعي بغرض الاستفادة التجارية من العلف. ولان المراعي قد انحصرت في أحزمة ضيعة نسبة للتوسع الزراعي، فإن هذه الممارسة تعتبر مخالفة للقانون لأنها تصادر حق الآخرين في الانتفاع بهذا الملك العام. ولهذا فقد ظلت السلطات المحلية تصدر العديد من الأوامر المحلية تحذر من مغبة المضي في هذه الممارسات، إلا أنه قل ما يعيرها الناس اهتماما لأنها حسب فهمهم تمنعهم من ممارسة حقهم المشروع في دار القبيلة خاصة إذا كان الرعاة لا ينتمون لنفس القبيلة أو الفخذ أو ينتمون لديار أخري ولهذا فإن هذه الممارسة ستظل إحدى بؤر الصراع القبلي في السودان.

(VII) حرق المراعي:

في بعض مناطق التماس بين الرعاة والمزارعين في محاولة منهم لإبعاد الرعاة عن المنطقة كليا تجنبا للدخول معهم في نزاعات قبلية، يقوم بعض المزارعين بحرق المراعي والعلف لمسافات شاسعة، ظنا منهم أنهم بهذا

العمل سيبعدون الرعاة تلقائيا من المنطقة ويتقون شرهم. ولأن الأوامر المحلية تمنع مثل هذا التصرف، كثيرا ما يتسبب حرق المراعي في إثارة الخلافات والصراعات الدموية بين أفراد الرحل والمزارعين من حيث أريد تجنب الوقوع فيها.

(VIII) **المبالغة في تقييم خسارات المزارع التي تتلفها الماشية:**

أحيانا قد يفرط الرعاة في أبقارهم لتدخل مزارع الدخن والذرة في غفلة منهم، ولتلقينهم درسا يقيم المزارعون إتلاف البقرة الواحدة في المزرعة في بضع ثواني بقيمة جوالين ذرة والإصرار في دفع الراعي للغرامة قبل أن يسمح له باستلام بهائمه. لأن الرعاة غالبا ما يكونون من الصبية الصغار الذين ليس لهم حق التصرف في الماشية بالبيع أو الرهن للحصول علي قيمة الخسارات المطلوب دفعها تلك اللحظة، فإن مطالبتهم بالدفع الفوري رغم صحتها من جانب الحق، ليس فيها معقولية حسب طبيعة المجتمع البدوي الذي لا يميل لتقليل عدد الأبقار ببيعها في الأسواق حتى لدفع ضريبة القطعان للعمدة ناهيك عن الغرامة المبالغ في تقييمها .لذلك غالبا ما ينتهي هذا المشهد بالشجار ويفزع كل طرف إلي قومه طالبا النجدة فيسقط عشرات الجرحى والموتى في دقائق معدودة.

(IX) **مجيء الرحل إلي المناطق الزراعية بدون إداراتهم:**

إن دخول الرعاة إلي المناطق الزراعية بدون ضوابط وبدون إداراتهم يجعل السيطرة عليهم أمرا مستحيلا. فضلا عن هذا إنه يحرم المزارعين من فرصة رفع مظالمهم في حالة حدوث تجاوزات لجهة مسئولة في الخلاء بعيدا عن مؤسسات الدولة الرسمية المنوطة بحفظ الأمن مما يضطرهم لأخذ الحق بأيديهم نتيجة للفراغ الناجم عن غياب رئيس الإدارة.

(X) **عدم احترام الرعاة للأعراف المحلية:**

تؤكد مداولات العديد من مؤتمرات الصلح بأن المجموعات البدوية لا تخضع عادة للسلطات المحلية كالعمد ومشايخ القرى، والنظم والقوانين والأعراف السائدة في المناطق التي يدخلون إليها مثل احترام حرمات القـــرى وتجنـب إتلاف المزارع. وهذا ما يقود مباشرة للإحتراب والشجار بين المجموعتين.

(XI) **عدم تقيد الرحل بمواعيد الرجوع إلي الدمر:**

قد يتسبب قصر موسم الخريف في عودة الرحل إلي مواقع الدمـــر دون توقع وقبل أن ينضج محصول الذرة دعك عن حصـــاده. ولـــهذا فـــأن رجوعهم إلي مناطق الدمر قبل الموعد المحدد يؤدى إلي الإضرار بمصـــالح المزارعين والدخول معهم في نزاعات واشتباكات يومية نتيجة لتكرار دخـول الحيوانات في المزارع. وهنالك عدة أمثلة منها علي سبيل المثال النزاعـــات المتكررة بين الرزيقات الشمالية والزغـــاوة، الكبـــابيش والميـــدوب، الدينكـــا والرزيقات.

(XII) **فتح المراحيل بالعنف بدلا من العرف:**

كانت المعالم الرئيسية للمراحيل تجدد عاما بعد عام لوجود الحاجــــة إليها. وعندما تختفي هذه المعالم لأي سبب من الأسباب، يلجأ مناديب الرحـــل وإداراتهم الأهلية لشيوخ القرى والعمد ورؤساء الإدارات الأهلية المعنية للإسراع بوضع علامات مميزة للمرحال وتوجيه الرحل وإرشادهم بعيدا عـــن القـــرى والمزارع تفاديا لإلحاق الضرر بالسكان المحليين وحفظا لحقوقهم. وكانت مهمة شرطة الهجانة التي ترافق الرحل في رحلتهم الموسمية سابقا تكمن في حمايتهم من اعتداءات المزارعين وقطاع الطرق وكذلك منعهم هم أيضا من الاعتـــداء علي حرمات القرى والمزارع التي تقع خـــارج حـــزام المرحـــال. وبتكـــرار

مرافقتهم للرحل أصبح لأفراد شرطة الهجانة خبرة ودراية لا يستهان بها بالمشكلات ذات الصلة بالمراحيل تمكنهم من ضبط المجتمع المحلي وفق الأعراف والقوانين وفتح البلاغات الفردية عند اللزوم.

أما اليوم، فقد أصبحت تلك المعالم المميزة للمرحال تختفي تدريجيا دونما حاجة لتجديدها لأن الرحل أنفسهم قد لا يخرجون عبر مرحال معين لأكثر من سبع سنوات متتالية نتيجة لتغير الظروف المناخية. وعندما تتحسن الأوضاع بهطول الأمطار الغزيرة ويعاود الرحل رحلاتهم الموسمية غالبا ما يكتشفون أن معالم المراحيل قد اختفت تماما وأن بعض سكان المنطقة قد هجروا قراهم السابقة بسبب الزحف الصحراوي واتخذوا لهم قرى جديدة في حزام المرحال للتحسن النسبي في ظروفها الطبيعية وقربها من الآبار والدوانكي والبرك والرهود.

في ضوء هذه المستجدات اصبح الرحل يعتمدون الآن علي قوة السلاح لفتح المراحيل دونما حاجة لطلب الإذن من أحد باعتبار أن الآخرين هم الذين خرقوا الاتفاق وخرجوا عن المألوف. ولتوقع الهجمات من قبل المزارعين المستقرين في هذه القرى استبدلت بعض حكومات الولايات شرطة الهجانة الذين كانوا يطبقون الأعراف في الماضي لتأمين خطوط السير ومنع اعتداء الرحل علي المزارع بفصائل من القوات المسلحة لحماية الرحل وممتلكاتهم فقط. ولأن البشر هم البشر، قد تشجع هذه الحراسة المشددة من قبل القوات المسلحة بعض الرعاة لتعمد إتلاف المزارع النائية بحجة وقوعها في المرحال حتى وإن كانت بعيدة عنه. وفي الحالتين إما أن يحتمي المزارعون بقراهم طيلة فترة مرور الرحل بالمنطقة تجنبا لمخاطر الاشتباك مع جموع الرعاة والقوات التي تحرسهم، أو علي النقيض من هذا يحملوا أسلحتهم ويهبوا سراعاً إلي مزارعهم للذود عنها والحيلولة دون اجتياحها بواسطة الإبل والماشية ومحاولة كيل الصاع صاعين في حالة إلحاق أي ضرر بهم أو حدوث تلف

بالمحصول. في مثل هذه الحال، ما لم يكن رئيس الإدارة التي تنتمي إليها "البادية "متواجداً في الموقع بالصدفة لكبح جماح أفراده وليجلس مع مشايخ القرى والعمد ورؤساء الإدارات الأهلية المعنية لإنقاذ الموقف، فأنه في الواقع ليس في مقدور أحد توفير الحماية للسكان المحليين والحيلولة دون اجتياح الرعاة لقراهم ومزارعهم حتى تلك التي تقع خارج المرحال.

ولأن أفراد الشرطة والقوات المسلحة تأتمر بأمر المحافظين الذين تقع مسئولية حفظ الأمن تحت دائرة اختصاصهم، فإذا لم يكن المحافظ نفسه ملما بطبيعة المشكلة وتفاصيلها الدقيقة قد يتسبب في توسيع دائرة الخلاف بتوجيه قواته لحسم بعض المسائل الخلافية بالعنف. لأننا لازلنا نتعامل مع مجتمعات قبلية تحكمها الأعراف، ينبغي اللجوء إلي الأعراف السائدة في المنطقة ما أمكن ذلك لإحقاق الحق وحل المشكلات المستعصية بالتفاهم والتراضي بدلا من محاولة حل النزاعات القبلية بالقوة مع وجود فرصة للحوار، وأفراد يجأرون بالشكوى لإحساسهم بالظلم والغبن لأنهم غدا سينسفون الاستقرار ويسفكون الدماء بطيش وتهور.

٢- ملكية الأرض وديار القبائل:

لقد أصبحت ملكية الأرض وديار القبائل اليوم من أهم أسباب الصراع القبلي في السودان وخاصة في دارفور والنيل الأبيض وكسلا رغم أنها كانت حتى لعهد قريب من المسلمات وطبائع الأشياء. في تقديري، للبحث عن مدخل صحيح لفهم مشكلة ملكية الأرض والحواكير والديار وما نجم عنها من مشكلات وصراعات قبلية يجب أن لا نعول كثيرا علي المنهج التاريخي لأنه لا يدفعنا إلا للحكم علي أحداث ووقائع الماضي بعقلية اليوم مما يفقدنا المعقولية والموضوعية لأن كل زمان محكوم بقيمة وأعرافه التي قد لا تصلح

في زمان آخر[1] أن الحواكير وديار القبائل ومفهوم "القصاد" جزء أصيل من الموروثات الثقافية لأهل السودان، وصارت حقوقا مكتسبة منذ القدم وأصبحت ذات أبعاد سياسية خطيرة. لذا ينبغي أن يقف عندها السياسي والإداري والمخطط كثيراً قبل أن يقرر شيئا بشأنها، ذلك لأن كل قبيلة من القبائل الكبرى في السودان تملك دارا أو حاكورة[2] وهي رقعة جغرافية معروفة منحت لها منذ قديم الزمان بواسطة سلطة مركزية قابضة وسميت باسمها كما هو الحال في دار الرزيقات، دار الجعليين، دار المساليت، دار الميدوب، دارحمر، دار كبابيش ... الخ. وهنالك ارتباط وثيق بين الدار وزعامتها التقليدية وهي ما عرفت بالإدارة الأهلية.

(أ) الإدارة الأهلية:

لقد طور الإنجليز نظام الحكم العشائري القديم والسائد في معظم تلك الديار منذ قديم الزمان إلي إدارات سميت في أغلب الأحيان بأسماء القبائل الكبرى في المنطقة رغم وجود أقليات تشاركها التواجد في تلك الديار.

وحسب التقاليد والأعراف السائدة في معظم قبائل السودان، أن زعامة القبيلة ترثها سلالة مؤسس القبيلة كابرا عن كابر عن طريق وراثة الابن الأكبر للسلطة (Primogeniture) أو أن تحتكر مجموعة خشوم البيوت التي تقطن الدار

---

[1] كعادة الشلوخ التي كانت يوما لها قيمة جمالية عند المرأة السودانية، أصبحت اليوم ليس مثالاً للتندر بل ضد حقوق الإنسان.

[2] الحاكورة مصطلح دارفوري ولها دلالات متباينة. ففي نظر السيد الأمين محمود هناك نوعان من الحواكير: حاكورة إدارية مثل حاكورة أبا شيخ (شرق دارفور)، حاكورة أبا تفونج (شمال دارفور)، وحاكورة المقدم (جنوب دارفور) وهي بمثابة المحافظات أو المحليات أو حتى الولايات في وقتنا الحاضر. أما حاكورة الجاه: فهي أرض تمنح من قبل السلطان لأشخاص قدموا خدمات جليلة للمجتمع أو الدولة مثل الفقهاء والعلماء للانتفاع بها مادياً مثل استزراعها والحصول علي عوائدها وعشورها ولكن في هذه الحالة لا تكون لصاحب الحاكورة سلطة إدارية علي الأفراد في هذه القطعة الجغرافية التي منحت له (لمزيد من التفاصيل حول الحاكورة أنظر كتاب الفور والأرض لمحمد إبراهيم أبو سليم).

إدارتها بحيث يتم اختيار الناظر أو المك أو السلطان أو الشيخ بالتناوب دون أن ينافسهم فيها غيرهم لأن لأصحاب الدار الأصليين حقوقا مكتسبة لا ينازعهم فيها القادمون الجدد خاصة الزعامة السياسية. قد يسمح للآخرين بالاستقرار في الدار كضيوف ولكن دون المساس بتلك الحقوق المكتسبة لأهل الدار. وظل هذا النظام القبلي يحظى بالقبول والرضي من جماهير الشعب.

قد يشترك عامة الشعب أحيانا في اختيار الشخص المناسب لتولي السلطة من بين أفراد الأسرة الحاكمة ولكنهم لا يرشحون أنفسهم لذلك المنصب احتراما للأعراف السائدة التي تحرمهم من هذا الحق. وإذا حدث أن تقدم رجل مناسب من عامة الشعب لهذا المنصب يقف ضده أعراف القبيلة رغم حنكته وجدارته للمنصب في حين أن زيداً من الناس قد تسعي إليه السلطة والزعامة وليس له من مؤهلات الحكم سوي عراقة الدم وشرف الانتماء للبيت الحاكم[٣] ولعل هذا كان وراء رفض بعض المثقفين لنظام الإدارة الأهلية وشعورهم بالغبطة عندما أقدم الرئيس جعفر النميري علي حل الإدارة الأهلية. ولكن يمكن للراصد المتجرد أن يكتشف، دون عناء ما جر ذلك القرار غير المدروس من مآسي ودمار في بعض أجزاء السودان خاصة في ولايتي دارفور وكردفان من ضياع لهيبة الدولة وتفشي الفوضى وعدم الانضباط.

علي أي، لقد اعترف الإنجليز في عهد الاستعمار بهذا النظام الأهلي وأحدثوا فيه بعض التعديلات كيما يلبي احتياجاتهم، خاصة السيطرة الكاملة علي حركة القبائل وبسط هيمنتهم علي البلاد وإدارتها بأقل تكلفة. ولتحقيق هذا الهدف، اجبروا أفراد كل قبيلة كي يعيشوا في حدود إدارتهم التقليدية ولا يغادرونها إلا للضرورة الإنسانية إمعانا في تكريس سياسة فرق تسد. فقد

---

[٣] لقد تغيير هذا الوضع تدريجيا حتى أصبح اختيار الملك أو الناظر يتم بالشورى عن طريق العمد والمشايخ ولكنهم غالباً ما يتفقون علي أحد أفراد البيت الحاكم وليس بالضرورة أن يكون الابن الأكبر للناظر الجديد كما كان في السابق.

يسمح لأفراد القبائل للنزوح إلي ديار قبائل أخرى لتفادي الكوارث الطبيعية كالمجاعات والحروبات والأوبئة إلا أنهم يعودون إدراجهم إلي ديارهم الأصلية عند انقضاء الفترة الحرجة وتحسن الأوضاع السياسية والاجتماعية فيها.

ولكن مع بزوغ فجر الاستقلال وما تبعه من إطلاق للحريات العامة، وتطور فهم الناس للدولة الحديثة ونظم الحكم والإدارة، تمخض عن التغييرات البيئية نزوح بعض أفراد القبائل الكبرى من ديارهم التقليدية والاستقرار في ديار قبائل أخرى والتأثير في التركيبة السكانية والإخلال بالتوازن القبلي القديم. وقد أثار هذا عددا من القضايا التي لم تكن في الحسبان. فقد برزت مفاهيم جديدة مثل حرية الانتقال وحق الاستقرار في أي جزء من السودان، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات علي أساس المواطنة. وأصبحت هذه المفاهيم الجديدة تلقي بظلالها علي مسرح الأحداث في كثير من أجزاء السودان.

إن هذه الحقائق تشير بوضوح إلي أن المجتمع الريفي السوداني اليوم يمر بمرحلة انتقالية حرجة تتميز بعدم ثبات القيم والصراع بين الموروث الثقافي الذي يكبل الناس بقيود الماضي ومحاولات الحداثة والتحرر من القيم الماضوية والخروج عن المألوف .لذلك لم يكن غريبا حين برزت تساؤلات حول جدوى أساليب الحكم والإدارة التقليدية والاحتكام إلي القيم والأعراف والموروثات الثقافية المستمدة من المجتمعات الغابرة والسلطنات التي سادت ثم بادت مثل سلطنة الداجو والتنجر والفور والمسبعات. .الخ.

وفي هذا الإطار هنالك قبائل صغري لم تكن لها ديار أو حواكير في السابق وبالتالي لا مصلحة لها في الترتيب الحالي للأوضاع. لذلك فهي تطالب بإلغاء نظام الحواكير وديار القبائل والبدء الفوري في التعامل بالقيم والمفاهيم الجديدة بدلا من الاحتكام إلي التراث. ولأن معظم القبائل خاصة تلك التي تمتلك الأرض والحواكير ليس لها مصلحة البتة في إحداث أي تغيير في

ترتيب الأوضاع الحالية حفاظا علي مكتسباتها من ديار وحواكير ومراحيل، فهي تقف بالمرصاد ضد أية محاولة لانتزاع أراضيها بدعوى الحداثة والعدالة وتطالب بعدم المساس بالنظم التقليدية التي تعارف عليها المجتمع منذ عهود سحيقة كما أنها تري أنه ليس من العدالة في شئ المساواة بين من يملك أرضا أو حاكورة ومن لا يملك سوي موطئ قدميه. ونتيجة لهذا التناقض البين في المصالح واختلاف الرؤى، برزت بعض النزاعات القبلية التي سرعان ما تطورت إلي حروبات قبلية دامية لم يشهد التاريخ الحديث أشرس منها (أنظر التجاني مصطفي ١٩٩٧م).

أمثلة لنزاعات قبلية بسبب الأرض أو الحواكير:

١- أن بعض جماعات الرحل في كل من شمال وغرب دارفور مثل الرزيقات الشمالية كالمحاميد والماهرية تشعر بالغبن لاعتقادها بأن التقسيم السابق للديار والحواكير لم يشملها في حين أن لكل القبائل الأخرى دياراً وحواكير معروفة الحدود.

والسبب في ذلك لأنهم أنفسهم ما كانوا يهضمون فكرة الاستقرار في رقعة أرض محددة كما هو الحال عند كل البدو بل آثروا حياة الترحال بحثا عن الماء والكلأ وضمان حق المرور في كل الديار من الجنوب إلي الشمال بدلا من استقرارهم في مكان واحد لعدم تناسب ذلك مع نمط حياتهم. وعلى الرغم من أن إداراتهم الأهلية تستقر حاليا في دمر ثابتة مثل آمو، مصري، والغرير والتي تقدم فيها بعض الخدمات، إلا أن هذه الإدارات الأهلية لا ترتبط بالأرض أو الحاكورة كما عند القبائل الأخرى. لذلك عندما شرع المتعلمون من أبناء هذه القبائل في تنفيذ برنامج استقرار الرحل لتقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل لذويهم بدلا من حياة البداوة والترحال، فوجئوا باستحالة الأمر لأن كل شبر من الأرض مملوك لقبيلة بعينها ويحرم عليهم الاستقرار الدائم فيها. وهذا ما دعاهم للمطالبة بإحداث تغيير لمواكبة العصر والعمل بالمفاهيم

الجديدة وتأكيد حرية الانتقال والاستقرار والمساواة بين المواطنين علي أساس المواطنة بدلا من التمسك بالموروث الذي يزعمون أنه انتهي عهده وفقد معقوليته.

وعملا بسياسة أضرب الحديد ساخنا، تري هذه القبائل أن الوقت قد حان للبدء الفوري في تسخين الأجواء علي أمل تحقيق مراميهم لأن الدولة ذاتها من حسن حظهم أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية التي من أهم أسسها ومقاصدها تحقيق العدل بين الناس والإقرار بأن الأرض أصلا لله وأن البشر مستخلفون فيها. وهم بهذا كأنما يريدون الخروج عن المألوف وطي صفحة الماضي بكل ما فيها من حقوق مكتسبة للآخرين وفتح صفحة جديدة تضمن لهم مساواتهم بالآخرين بانتزاع الأرض والحواكير من أصحابها إما ليتم إعادة توزيعها مرة أخرى كيما يحصلوا علي نصيب أوفر أو أن تلغي الحواكير والديار بضربة لازب وتصير الأرض مشاعا ومستباحة بلا حدود. ولأن الخيار الأخير يتوقف علي مدى استعداد الدولة لخوض المخاطرة وتنفيذ هذه الرؤية دفعة واحدة، مما لا تضمن عواقبه، مع احتمال إثارة القلاقل وعدم تجاوب الجمهور مع تلك الترتيبات خاصة وأن البلاد تمر بظرف دقيق، وأنها أحوج ما تكون فيه للوحدة الوطنية وضم الصفوف وتماسك الجبهة الداخلية لمواجهة المخاطر الخارجية، تلجأ هذه القبائل لاستخدام كرت آخر قد يكون أقرب لتحقيق الهدف مباشرة وهو علي النقيض تماماً من الأول. هذه المحاولة تتضمن الاعتراف بنظام الحواكير وديار القبائل وتثبيت أهميتها كموروث ثقافي قديم ثم الادعاء بأنهم مثل غيرهم من القبائل كانت لهم حواكير في مواقع محددة علي سبيل المثال مطالبة الماهرية بمنطقة (الجنيك) في دار سويني ومناطق أخرى في دار الزغاوة بدلالة أسمائها العربية كالطينة، مزبد، أم مراحيم ..الخ مما استفز الزغاوة وأثار حفيظتهم وتنادوا للدفاع عن أرضهم ودخلوا الحرب مع بعض القبائل العربية في المنطقة مثل المحاميد والعريقات والعطيفات التي

جاءت مؤازرة للماهرية في حربها ضد سكان دار سويني في العام ١٩٩٤م. هذا بالإضافة إلي تأكيد ملكيتهم لحواكير أخري في منطقة دار المساليت مثل حاكورة قبيلة التعالبة، المهادي والحوطية. . الخ. كما أن القبائل تدعم حججها في هذا الصدد ببعض الخرائط والمستندات التي اعتبرها الآخرون دليلا ماثلا لتبييتهم النية لاحتلال أرض الغير والاستيطان فيها بالقوة عن طريق:

(أ) ممارسة العنف المباشر واستفزاز المواطنين وترويعهم لمغادرتها.

(ب) استمالة بطونهم في دول الجوار للقدوم إلي المنطقة لاحتلالها بعد إخلائها من سكانها الأصليين بحرق القرى والتنكيل بالمواطنين المحليين وإجبارهم لمغادرتها حفاظا علي أرواحهم وممتلكاتهم لتخلو لهم الأرض من بعد ذلك والاستقرار فيها لبضع سنين بقصد" تبريدها "وجعل ملكيتهم للدار أمرا واقعا ويكونون بذلك قد حققوا بغيتهم وهي الحصول علي الدار أو الحاكورة أسوة بغيرهم من القبائل.

٢- إن كثيرا من أصحاب الشأن في إدارات القبائل الكبرى في كسلا وكردفان ودارفور يبذلون غاية جهدهم لتكريس الأوضاع القائمة الآن(Status Quo) حرصا منهم علي مصالحهم وعدم التفريط في حقوقهم المكتسبة في ديارهم التقليدية مثل احتكار السيادة علي الأرض والسكان والسيطرة علي الاقتصاد .فقد أوضحت مداولات مؤتمرات الصلح وجود إحساس عميق لدى أفراد القبائل الكبرى أن ديارهم ملك لهم وحدهم وليس للآخرين حق الترشيح لرئاسة التنظيمات الشعبية فيها كمجالس القرى والمحليات والمجالس الولائية والجمعية التأسيسية أو حتى استغلال مواردها الطبيعية. كما أنهم علي استعداد لخوض الحرب دفاعا عن تلك الحقوق التقليدية المتوارثة مهما كلفهم من ثمن.

ولكن في ذات الوقت نجد أن أفرادهم الذين نزحوا من دار القبيلة لقساوة الظروف البيئية واستقروا في ديار قبائل أخرى يسعون لكسر هذه

الأعراف التي بذلوا جهدا مقدرا بتثبيتها في ديارهم التقليدية، ويحاولون التعايش مع الآخرين في الديار التي رحلوا إليها بقيم العصر والحداثة بحجة سيادة البيئة الحضرية في تلك المناطق ومن ثم وجوب التعامل وفق مقتضيات وخصائص المجتمع المدني، أي أن يصعد الشخص من يراه مناسبا لتمثيله في البرلمان ويزرع ما يشاء من المشاريع ويشتري ما يشاء من العقارات مادام يملك الثمن ويسمح به القانون. كما يحاولون أيضا غرس مفهوم أن القبائل الكبرى صاحبة الأرض والحواكير يجب أن يكون تملكها ملكية منفعة فقط وليس ملكية عين حسب مظان أهلها.

٣- حتى وأن لم ينازع بعضهم أهل الدار سيادتهم علي أرضهم، فإن مجرد ترشيح بعض أفرادهم لمواقع سياسية رفيعة أو تصعيد من يريدون من أبناء الأقليات إلي المجلس الوطني لكفاءته وأهليته وإسقاط من يريدون إسقاطه في الانتخابات بالأغلبية حتى ولو كان رئيس الإدارة نفسه كما حدث في إحدى الدوائر الجغرافية بجنوب دارفور وهو ما يضمنه لهم حق المواطنة، فإن هذا وحده يكفي لإثارة مخاوف أصحاب الدار الأصليين من أنه سيأتي يوم يطمعون فيه لكرسي النظارة وسحب البساط من زعيم القبيلة الرئيسية صاحبة الحاكورة. لذلك لا تدخر القبائل صاحبة الدار جهدا في شن حملة شعواء ضد القادمين الجدد وأفراد القبائل الأخرى المستقرين في كنفهم بصرف النظر عن طول فترة تواجدهم في المنطقة، ويبذلون كل ما في وسعهم من تكتيكات وحيل مشروعة أو غير مشروعة لمحاربتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للقضاء علي طموحاتهم حسب ظنهم والكف عن سعيهم لتحقيق الندية مع أصحاب الدار. وما هذا إلا لاختلاف فهم الناس لملكية الأرض وحقوق المواطنة. وقد قاد هذا الاختلاف في الفهم لكثير من الصراعات الدموية بين القبائل في مختلف أرجاء السودان.

٤- إن محاولة حكومات بعض الولايات للاستفادة من تجارب الغير في تحقيق الاستقرار والضبط الاجتماعي ظاهرة صحية وتجد الإشادة من كل المهتمين بقضايا إدارة المجتمعات الريفية. ولكن أحيانا قد لا تتوفر نفس الأوضاع الاجتماعية والظروف والملابسات التي أدت تلك الحكومات لاتخاذ سياساتها وقراراتها تلك في الولاية الأخرى. ففي هذه الحالة أن محاولة نقل ذات التجربة لولاية أخرى دون الأخذ في الاعتبار اختلاف التركيبة السكانية والبيئية والاجتماعية وتاريخ المنطقة قد تجابه الكثير من التعقيدات. لذلك فإن قرارات بعض الحكومات الولائية الخاصة بتفتيت الإدارات الأهلية القديمة وخلق إمارات جديدة بقصد القضاء علي الصراعات القبلية والعمل علي تقصير الظل الإداري وتوسيع قاعدة المشاركة، دون مناقشة الأمر حتى مع الزعامة التقليدية في المنطقة لضمان مباركتها لهذا القرار، ودون أن يخضع القرار نفسه لأية دراسة من حيث قبول القاعدة له أو رفضه، واختيار الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي بين أفراد الكيانات الجديدة نفسها لتولي منصب الإمارة قد يؤدي في بعض المناطق إلي مزيد من الصراعات القبلية (أنظر يوسف تكنة ١٩٩٧). ولأن لفظ الإمارات يدل علي وجود سلطة إدارية مطلقة علي مواقع جغرافية محددة المعالم، فإن أصحاب الديار التقليدية قد فهموا أن هذا القرار يعني الإقرار بالندية بين(أصحاب الدار) والقبائل الأخرى المستضافة في أرضهم حسب ظنهم واشتراكهم في السيادة عليها وتسجيل جزء منها كحواكير لهذه القبائل.

وقد أدى هذا الإحساس بالغبن لدي بعض القبائل كالمساليت لخوض معارك شرسة وصراع قبلي مرير مع تحالف القبائل العربية في منطقة الجنينة راحت ضحيتها كثير من الأنفس البريئة وأحرقت فيها عشرات القرى والفرقان. وهكذا فإن محاولة إحداث تغيير للموروث الثقافي خاصة في قضايا

الأرض والحواكير وديار القبائل وبدون تدرج وبطريقة قسرية وراديكالية يؤدى حتما إلي خسائر اجتماعية لا تقدر بثمن. وكان الأولي التدرج وإشراك السلطات المحلية في هذا الشأن حتى تأتي الحلول متضمنة ومنسجمة مع رغبة الجماهير العريضة وليس رغبة طرف بعينه ليتم الإنجاز بسواعدهم جميعا بعد إقناعهم أولا بجدوى التغيير وكيفيته.

٣- التعصب القبلي والصراع علي السلطة:

يعتقد قطاع عريض من جمهور المهتمين بشئون القبائل أن الصراع السياسي القائم علي عصبية القبيلة والرغبة الجامحة لتولي المناصب الدستورية وحرص بعض المثقفين لتحقيق تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية بأيسر السبل من أهم أسباب الصراعات والحروبات القبلية التي تندلع بين الفينة والأخرى في أرجاء السودان المختلفة. غني عن القول أن السودان يتميز بكثرة قبائله وأعراقه. ولكن نظرة فاحصة لسكان السودان اليوم تستجلي بوضوح أنهم خليط من المجموعات السامية والحامية والأفريقية وأن المجموعات العربية التي وفدت إلي هذا الإقليم في فترات وموجات متتابعة قد امتزجت بالمجموعات الأفريقية بنسب متفاوتة.

وقد ساعد علي تذويب كل تلك الحواجز العرقية والأثنية والنفسية بين المجموعات المختلفة خاصة في مناطق التماس القبلي ولم شملها ميل ونزوع نظار وسلاطين القبائل منذ قديم الزمان للزواج من كريمات القبائل الأخرى لرغبتهم الصادقة في خلق وشائج القربى وأواصر الدم وتمتين صلاتهم بوصفائهم زعماء العشائر من أجل التعايش السلمي. ولأن الناس علي دين ملوكهم، فإن كثيرا من رعاياهم أيضا قد حذوا حذوهم وتزوجوا من القبائل الأخرى مما ساعد علي خلق نوع من الانصهار والانسجام والاحترام المتبادل بين الأطراف المختلفة في المنطقة الواحدة.

ولهذا يصعب الاعتقاد في وجود النقاء العرقي في الكيانات القبلية التي تعيش اليوم في مختلف أنحاء السودان علي الرغم من اختلاف الأشكال والألسن وتصنيفها إلي عرب وفور، هدندوة ورشايدة، تعايشة، وسلامات، دينكا ومسيرية، رزيقات وزغاوة، قمر وفلاته ..الخ. وعلاوة علي ما سبق، إن كثيرا من القبائل غير العربية في السودان تتبني شجرة نسب تنحدر من (الغريب العاقل) وهو إما شخص عربي أو قادم من الشرق (مكة) يكرمه السلطان المحلي ويزوجه إحدى بناته ومن ثم تتفرع من نسله القبيلة أو أسرتها الحاكمة. ومن أوضح الأمثلة أحمد المعقور العربي الهلالي الغريب العاقل الذي أسس ابنه سليمان سولونق سلطنة الفور الإسلامية.

ولما كانت الأحزاب السياسية مجمدة طيلة فترة مايو، لم يكن في مقدور أحد استقطاب الناس علي أساس الولاء الحزبي المحض، لذلك لم يكن هنالك خيار آخر لاستقطابهم ودعوتهم للالتفاف حول مرشح ما سوي الانتماء القبلي لأن القبيلة كيان أزلي وجماعة اجتماعية حافظت علي تماسكها وولاء الناس لها بتقديمها للدعم المادي والمعنوي لأفراد القبيلة، والوقوف معهم عند المنعطفات الحرجة في حياتهم مثل الإسهام في دفع الديات واستعدادها لخوض الحرب ضد القبائل الأخرى لاسترداد حقوقهم المسلوبة عندما تعجز أجهزة الدولة الرسمية. ولما كان الانتماء القبلي يضمن للفرد كل هذه المكاسب، فقد سعي بعض المثقفين لاستغلال القبيلة كأداة لاستقطاب الناس ومطية لتحقيق مآربهم الخاصة وتطلعاتهم السياسية حتى ولو أدى ذلك إلى إثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية .وللتمهيد للعب هذا الدور الخطر فقد بدأوا بالفعل في تنظيم قبائلهم تنظيماً دقيقاً للدخول في حلبة الصراع السياسي والتسابق المحموم نحو المناصب الدستورية.

ولقد لعبت الانتهازية السياسية والإشاعات المغرضة من قبل بعض المنتسبين لمجموعة المثقفين دوراً إكسيرياً في تأجيج الصراع ودق إسفين

الخلاف بين مختلف الكيانات القبلية في ريف السودان. فقد ألهب هؤلاء حماس الجماهير التي تتفشى فيها الأمية ليسهل "خمها" وجعلها رهن الإشارة لتحريكها عند الطلب في الاتجاه الذي يريدون من أجل تسجيل مواقف وخلق بطولات زائفة وانتصارات في معارك بلا معترك ليظهروا بمظهر المدافعين عن الحمى ومكتسبات القبيلة. وشواهدي على صدق هذا التحليل أنك تجد في أحيان كثيرة أن أشد الناس إصراراً على تحريك أفراد قبائلهم ودفعهم في اتجاه التصادم مع القبائل الأخرى والإعلان عن (اكتشافاتهم) المتكررة للنوايا العدوانية من قبل القبائل الأخرى على قبيلتهم (المسكينة) ودق طبول الحرب ليسوا القيادات والزعامات التقليدية وعقلاء القوم وكبار السن الذين خبروا الحروب وويلاتها بل هم في حقيقة الأمر أما أقربهم دماً لتلك القبائل أو الفصائل التي يراد تأديبها أو الذين ليسوا في مركز القبيلة. وكان الأولى والأجدر بهؤلاء سعيهم لإصلاح ذات البين والتوفيق بين بني عمومتهم وخئولتهم لا تأجيج الصراعات إلا إذا كان هدفهم من وراء ذلك افتعال المعارك في غير معترك من أجل أهداف رخيصة لا علاقة لها بمصلحة القبيلة المفترى عليها لجني ثمرات "نضالهم" ومواقفهم المتصلبة آجلاً أو عاجلاً.

٤- دور الأحزاب السياسية في الصراعات القبلية:

لم يكن للأحزاب السياسية دور واضح خلال فترة مايو التي دامت لستة عشر عاماً بيد أنه يتجلى بوضوح في العهود الحزبية التي مرت على السودان بعد الاستقلال. فقد سلكت حكومات الأحزاب خاصة في فترة الديمقراطية الثالثة بعض الممارسات التي ألقت بظلالها على الواقع الاجتماعي المرير الذي يعيشه مواطنو المناطق المتخلفة. فلضمان الفوز في الانتخابات ظل كل من الحزبين الكبيرين يغري ويساوم زعماء القبائل الكبرى خاصة في غرب السودان كالفور والمسيرية والزبادية والزغاوة والبرتي والرزيقات

والمساليت . .إلخ للوقوف معه في الانتخابات لقاء وعود بتعيين بعض أبنائها في مناصب دستورية إذا ما فاز في الانتخابات وكلف بتشكيل الحكومة. وعبر سلسلة من الأحداث المثيرة استطاعت الأحزاب السياسية أن توطــــر العمـــل السياسي في تلك المناطق على أساس الانتماء القبلي المحض بدلاً من الفكر، وأن تربط بإحكام بين الانتماء القبلي والمناصب الدستورية والتنفيذية العليـــا. وهناك اتهامات ومزاعم بأن هذه الأحزاب كانت تقف وراء الإحتراب القبلــي بين الفور والجماعات العربية في أواخر الثمانينات وكان كل يؤازر حليفـــه التقليدي ويمده بالمال والسلاح لتحقيق الانتصار الكاسح على الآخر مما أطال عمر الحرب وكلف مزيداً من الخسائر في الأنفس والأموال. وكان ذلك أحـــد دواعي قيام ثورة الإنقاذ الوطني كما جاء في بيانها الأول لوضع حد لســـيل الدماء (أنظر التجاني مصطفى ١٩٩٨).

وكما هو متوقع فقد تمخض عن هذه السياسة التي انتهجتها الأحزاب السياسية الكبرى بروز عدة جماعات ضغط سياسية تسعى لتسجيل حضور في ذهن صانع القرار في المركز عند لحظة تقسيم السلطة أو توزيع الحقـــائب الوزارية بين المثقفين من أبناء القبائل المختلفة وهذا ممـــا اضعـــف الوحـــدة الوطنية وقاد إلى العديد من الحروبات القبلية.

٥- البعد الخارجي:

لا يخفى على أحد كيف أن البعد الخارجي يلقي بظلاله على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في البلاد. لذلك يعتبره البعض من أهم أســـباب عدم الاستقرار وتأجيج الحروب القبلية في كثير من مناطق السودان في الشرق والغرب والجنوب. الذي ينظر إلى خريطة السودان اليوم يلاحظ أنها تجـــاور العديد من الدول الأفريقية، وأن هذه الحدود التي تفصل بينها وبين هذه الدول تم رسمها أبان عهد الاستعمار لأغراض تخدم مصالح الدول المستعمرة التي اتفقت على تقسيم القارة الأفريقية فيما بينها في مؤتمر برلين.

ولقد أدى ذلك إلى تشطير العديد من الكيانات القبلية التي كانت تعيش في هذه المنطقة الأفريقية عشوائياً بين الدول الأفريقية الحديثة ولم تراع مصالح هذه الجماعات القبلية عند رسم تلك الحدود، وكان النتاج الطبيعي لتلك السياسة أن وجدت الكيانات القبلية نفسها تحت سقف واحد في إطار الدولة السودانية الحديثة مع العديد من الكيانات القبلية والعرقية الأخرى على الرغم من وجود فروع أو جذور لها في دول الجوار الأفريقي أو العربي.

ولهذا فإن أي عدم استقرار سياسي في أي من الدول المجاورة للسودان سيؤثر سلباً على الأوضاع الأمنية في السودان. ومما يزيد الأمر سوءاً أن القبائل السودانية الحدودية لا تتردد البتة في تقديم الدعم النفسي واللوجستي لبطونها في دول الجوار إذا ما ضيق عليها الخناق من دولها وهربت إلى السودان إثر هزيمتها من الطرف الآخر حيث توفر لها الملاذ الآمن.

فضلاً عن هذا، إن هذا التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة للعبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبلية والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى، خاصة في قضايا الأرض والحواكير مما تشكل عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار في المناطق الحدودية خاصة في شرق السودان وغربه.

ومن جانب آخر فإن هذا النزوح والاستقرار المؤقت في السودان لنصرة فروع القبيلة يصادف هوى ورغبة من بعض زعماء الإدارات الأهلية لاستيعابهم في بطونهم السودانية بقصد رفع ربطهم الضريبي من جهة، ولكي تزيدهم هذه البطون الإضافية قوة ومنعة لا سيما وأن كبر حجم القبيلة يلعب دوراً مركزياً في الحياة السياسية في العديد من مناطق السودان الريفية. إلا أنه رغم هذه المكاسب المادية التي قد تجنيها البطون السودانية، يعتقد الكثيرون أن سلوك هذه البطون الأجنبية التي تعيش في كنف القبائل السودانية هو سبب

الكثير من الصراعات والنزاعات القبلية التي شهدها السودان خلال العقد الماضي. ذلك لأن هذه الجماعات لم تتعلم العيش تحت سلطة مركزية قابضة لفترات طويلة ولهذا فهي غالبا ما لا تحترم زعماء الإدارات الأهلية ولا السلطات المحلية. كما أنها لا تتقيد بقيم وأعراف المجتمع الذي تدخل فيه ولا تعترف بأي سلطة سوى سلطة البندقية. لكل هذا كثيرا ما تعتدي على المواطنين الأبرياء وتفتك بهم لأتفه الأسباب مما يؤدي إلي الإحتراب القبلي آجلا أو عاجلا.

٦- الحرب بين قوات التمرد بجنوب السودان وقبائل التماس:

إن القوات التابعة لحركة التمرد بجنوب السودان في محاولة منها لنقل عملياتها إلي الشمال ووضع المزيد من الأراضي تحت قبضتها وكذلك للحصول علي إمدادات تموينية لأفرادها المنتشرين في المعسكرات القريبة من بحر العرب، وللكسب الإعلامي كلما خمدت حركتها، كثيراً ما تنتهز فرصة تواجد قبائل البقارة في فترة الصيف بمناطق بحر العرب لضربها ونهب أبقارها واخذ الأسرى إلي معسكراتها. ولأن قبائل البقارة التي صارت تعرف بقبائل التماس (كالمسيرية والرزيقات والهبانية والبني هلبة.. الخ) لا تستطيع التخلي عن نمط حياتها التقليدية التي تتطلب النزول إلي منطقة بحر العرب لقضاء فترة محددة كل عام، فإنها تستجمع قواها وتسلح فرسانها لتدفع بهم إلي مناطق التمرد لاسترداد أموالها المنهوبة وفك أسراها وكيل الصاع صاعين ولأن أغلب قوات التمرد في هذه المناطق من قبائل الدينكا، فإن هذه الصراعات تصنف خطأ بأنها صراعات قبلية محضة في حين أنها في حقيقة الأمر حروب قوميه ولكن يتصدر لها قبائل التماس باعتبارهم البوابة التي تلج منها قوات التمرد إلي الشمال.

ثانيا :الأسباب غير المباشرة للصراعات القبلية:

(١) غياب التنمية:

لقد خلص معظم المهتمين بشئون القبائل إلي أن غياب التنمية قاسم مشترك بين معظم المناطق التي ظلت تشهد العديد من الصراعات القبلية في السودان. فإن ضعف شبكة الاتصال علي سبيل المثال مع تفشي الأمية والتخلف في معظم أرياف السودان وبواديه لا يؤديان إلا إلي تكريس الأساطير والأوهام والمفاهيم الخاطئة عن الآخرين بحيث لا ينظر المرء إليهم إلا بعيون قبيلته، فيستحسن ما استحسنته ويستقبح ما استقبحته. وفي يقيني أن إستمرار هذا المفهوم الخاطئ عن الآخرين وتصنيفهم (Stereotyping) يقود إلي سوء تفسير نواياهم. لذلك لا يتبادل المرء معهم إلا العنف ولا يحمل لهم إلا الحقد والكراهية. وهذا مما يحول دون تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج وتكوين المزاج العام والرؤية المشتركة للأشياء.

كما أن شح موارد المياه والتنافس عليها بين أفراد القبائل المختلفة يشكل تهديدا للأمن والاستقرار وبؤرة للصراعات القبلية والحروب المتكررة خاصة في دارفور وكردفان. فإذا تم نثر المياه في مواقع مختلفة عن طريق حفر المزيد من الخزانات والدوانكي والحفائر لحال دون بروز هذه الصراعات القبلية. ومما زاد الأمر سوءا أن إستمرار توجيه معظم الاعتمادات المالية المصدقة للولايات المعنية لتحقيق الاستقرار الأمني لا تمكن المحافظات والمجالس المحلية من وضع إستراتيجيات عامة لتنمية الولاية ليتم تنفيذها في مدى زمني محدد بحيث إذا تم تغير المحافظ مثلا أو أي مسئول آخر سيواصل خلفه من حيث انتهى الأول. ونتيجة لذلك أصبح كل مسئول الآن يجتهد اجتهاده في غياب إستراتيجية عامة موضوعة. ولهذا يرى الكثيرون أن غياب الخطة الشاملة لتنمية المحافظة والولاية (Master plan) لا يقود إلى شئ سوى إهدار

الجهود وبعثرتها لتظل المنطقة بؤرة للصراعات القبلية التي توقف التنمية لتدور الولاية في حلقة مفرغة من صراع قبلي - تهدئة خواطر - مؤتمر صلح - دفع ديات وغرامات - حرب قبلية وهكذا دواليك.

(٢) القصور الإداري والتنفيذي:

لقد أشارت المداولات والتقارير الختامية للعديد من مؤتمرات الصلح بوضوح إلى أن القصور الإداري ساعد بقدر كبير في تأجيج الصراعات القبلية. ففي المستوى الإداري الأدنى قد يساعد غياب رؤساء الإدارة الأهلية لفترة طويلة عن مواطنيهم في انفجار الأوضاع المتوترة أصلاً. ولعدم التدخل في الوقت المناسب قد تتطور الحوادث الفردية والمشكلات الشخصية إلى أزمات وصراعات قبلية بأعجوبة. فقد يستغل أصحاب الأهواء والأغراض والمصالح الخاصة من تجار الأسلحة وجماعات النهب المسلح وأصحاب الثأرات القديمة الفراغ الإداري الناجم عن غياب رئيس الإدارة الأهلية لتأليب الدهماء والعمل على توتر الأوضاع بإطلاق الشائعات والكذب الضار مما يوغر صدور بعض الرجال الذين لا زالت تحركهم النعرة القبلية والحمية الجاهلية لنسف الاستقرار في المنطقة.

أما على المستوى الإداري، فيتضح من ذات التقرير أن بعض المحافظين كثيراً ما يخفقون في قراءة المؤشرات الاجتماعية والنذر قراءة صحيحة كيما يربطوا النتائج بالمقدمات .ولهذا لا يتعاملون أحياناً مع الأحداث في حينها بجدية حتى يطفح الكيل ويبلغ السيل الزبى. وعلى الرغم من الموجهات العامة والاهتمام الذي أبداه ديوان الحكم الاتحادي عند صدور المرسوم الدستوري الثاني عشرة بضرورة بقاء الوزراء والمحافظين في ولاياتهم، خاصة بعد ربط هذه الولايات برئاسة الديوان عن طريق شبكة الحاسوب، إلا أن بعضهم لا زال كثير التردد على العاصمة القومية لأسباب

تبدو مقنعة ومقبولة ولكن غيابهم يساعد بصورة مباشرة في توتر الأوضاع بالمحافظة.

فقد وضح من دراسة أسباب الإنفلاتات الأمنية في بعض المناطق أن بعض المحافظين يتغيبون عن مواقعهم لفترة تزيد عن الأربعين يوماً في أوقات عصيبة تشير فيها كل الدلائل والإرهاصات إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة قد تنفجر، وأن القبائل على وشك إعلان الحرب ضد بعضها البعض. ونتيجة للفراغ الإداري الناجم عن غياب المسئول الأول في المحافظة تترك الأمور للأقدار لتنزلق سراعاً نحو الهاوية لتصنع الحدث بصورة دموية بشعة. ولربما أمكن احتواء النزاع في مهده بيسر لو توفر الشخص المسئول وتم التعامل مع الحدث في حينه بما يستحقه من اهتمام.

(٣) غياب هيبة الدولة وعدم ممارسة السلطة:

إن الظلم من شيم النفوس وأن البشر قد جبلوا عليه ما داموا يملكون القدرة على الظلم ما لم يردعهم رادع بقوة السلطان. ولذلك فقد ورد في الحديث الشريف "أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن". بتحليل أسباب الصراع القبلي في مناطق مختلفة يتضح أن إحساس الجمهور بغياب هيبة الدولة كان أحد الأسباب المسئولة عن الانفراط الأمني والاقتتال بين أفراد القبائل المختلفة. وقد مرت أحداث كثيرة ساعدت في تكوين هذه الذهنية عند المواطن فيما يلي بعض منها: على المستوى الأدنى، لقد ظلت الإدارة الأهلية من أهم مرتكزات النظام الإداري القاعدي، وكانت تحكم قبضتها على أفراد القبيلة في الداخل والخارج. كما أنها كانت مهابة الجانب وموضع فخر واعتزاز من الجمهور، وتقدير وإكرام من الدولة لدورها الفاعل ونجاحها غير المتنازع في تحقيق الضبط الاجتماعي وفي خلاص ضريبة القطعان التي كانت تشكل الركيزة الأساسية لميزانيات المجالس الريفية. لذلك كان المجرمون يمثلون أمام رئيسها طوعاً أو كرهاً ولا يعصون له أمراً.

أما اليوم ، فنتيجة لما أصابها من تصفية وهزة أبان العهد المايوي، فقد فقدت هيبتها نسبياً. ولأن أهميتها تبدو بجلاء في مناطق التخلف التي تحكمها أعراف القبيلة بدلا من القانون، فإنها لا تستطيع الآن أن تتنفس بكلتا رئتيها في تلك المناطق التي ازداد فيها الوعي باضطراد حيث زحفت المؤسسات التعليمية حتى المرحلة الثانوية إليها. وبافتتاح العديد من دواوين الحكومة إضافة إلي تجفيف المجالس المحلية للكثير من بنود إيرادات الإدارة الأهلية في السابق، تمكنت المحليات من سحب البساط من تحت أقدامها بتصديها لمعظم مشكلات الجمهور التي كانت من صميم اهتمامات رجل الإدارة الأهلية. لذلك فإن أفراد القبائل الذين نزحوا خارج دار القبيلة في سني الجفاف لا يأتمرون بأمر رئيس الإدارة الأهلية وليس له سلطان عليهم بعكس ما كان في الماضي. كما أن مرتادي الإجرام والخارجين عن القانون في إمكانهم أن يفعلوا ما يريدون ويفلتوا من العقوبة ولا يجرؤ رئيس الإدارة الأهلية أن يلاحقهم بحشمه وجيشه من الخفراء وحرس الإدارة في مخابئهم وأحراشهم لأن أسلحتهم أكثر تطورا من أسلحة حرس الإدارة الأهلية وقوات الشرطة مجتمعه. وكثيرا ما حال هذا الخلل في ميزان القوة دون إيفاء الدولة المعنية بحماية المواطنين بالتزاماتها نحوهم، وملاحقة الجناة وأخذ الحق لهم، الشيء الذي يذهب بهيبة الدولة وينتقص من مكانة رجل الإدارة الأهلية. وقد شجع هذا الوضع المزري المجرمين ومرتادي النهب المسلح وقطاع الطرق كي يخرجوا في رابعة النهار لقطع الطرق وسلب المواطنين أموالهم والتنكيل بالمسافرين وقتلهم علي مشارف القرى والمدن في تحد سافر للقانون والسلطة.

أما علي المستوي الأعلى، فتوحي كثير من الأحداث بغياب هيبة الدولة منها علي سبيل المثال:

أولاً: عدم مقدرة الأجهزة الرسمية للدولة علي سحق وكسر شوكة عصابات النهب المسلح في بعض الولايات حتى كادت أن تأخذ بزمام المبادرة في

صراعها مع قوات الشرطة وقد لقي العديد من جنود وقادة الشرطة حتفهم علي أيدي هذه العصابات التي زحفت الآن إلي المدن بعد أن كانت تحوم في الفيافي النائية لتبطش بمن تسوقه الأقدار إليهم. ولأن قوات الشرطة والقوات النظامية بعكس عصابات النهب المسلح تتحرك بالعربات، لا تأخذ هذه العصابات كبير عناء لرصد تحركاتها بواسطة الغبار الذي تثيره هذه العربات والتربص بها في المنعطفات الوعرة لتحدث فيها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وتتسلل إلي المدن في جنح الظلام.

ثانياً: إن تراكم القضايا وعدم تمكن الأجهزة العدلية من الفصل في كثير منها لمدد طويلة مهما كانت المبررات يصيب المظلومين بالإحباط واليأس من تحقيق العدالة وتضعف ثقتهم في هذه الأجهزة العدلية ويتشككون في مقدرتها علي إنصافهم واسترداد حقهم المسلوب بالطرق الرسمية. ولهذا يضطر المواطنون للاستعانة بأفراد قبائلهم كملاذ أخير ويستصرخونهم لاسترداد حقوقهم باستخدام العنف. وهذا ما يكرس العصبية القبلية ويعضد من أهمية الانتماء القبلي عند الفرد علي حساب الانتماء للدولة وهنالك أمثلة كثيرة تؤكد هذا الزعم.

ثالثاً: من واقع الأحداث وتحليل أسباب الصراع القبلي يتضح أن السلطات الرسمية للدولة أحيانا ترى الجاني ولكنها لا تستطيع أن تلقي القبض عليه وتقدمه للعدالة خاصة إذا ما ارتكب جريمته واستطاع بذكاء أن يلبسها ثوب الصراع القبلي. ولهذا استمرأ بعض هواة الإجرام ارتكاب الجرائم البشعة والزج بقبائلهم في الصراع ليأخذ الحادث المفرد طابع الصراع القبلي من منطلق أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ليفلتوا بذكاء من العقوبات الفردية المحتملة ليتحمل أفراد قبائلهم دية القتلى والخسارات نيابة عنهم. وهذا ما يدفع المجرم للمضي قدماً في ارتكاب الجرائم دون أن تطاله يد السلطة ودون أن يتحمل وزر أفعاله ولهذا تمور القبائل في صراعات دامية لتغطية جرائم حفنة غير

مسئولة من أبنائها. وما لم تتبرأ القبائل من أولئك الأفراد الذين يستمرئون جرهم لمشكلات قبلية بل وتقديمهم للعدالة فأنها لن يهدأ لها بال وستظل في صراع مع غيرها من القبائل الأخرى في المنطقة.

إفرازات الصراعات القبلية:

إن هذه الحروب القبلية التي يستعر أوارها بين الفينة والأخرى في المجتمعات السودانية الريفية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة التي يستهدف فيها السودان من قبل أمريكا والدوائر الصهيونية سيشغل السودانيين بأنفسهم ليلتفتوا إلي صغائر الأمور وينسوا في غمرة صراعاتهم الكبرى كالدفاع عن الوطن وعن مشروعهم الحضاري. كما أن استمرار هذه الحروب والنزاعات في مختلف أرجاء السودان سيحدث الكثير من الثقوب في جدار الوحدة الوطنية وخللا في تماسك الجبهة الداخلية. علاوة على هذا فإن هؤلاء الفرقاء الذين يلقون حتفهم بالمئات في هذه الحروب القبلية كان يمكن أن يصوبوا بنادقهم إلي صدور الأعداء بدلاً من صدور بعضهم مما يضعف شوكة الدولة ويؤثر علي سلباً علي الأمن القومي السوداني الذي يلعب فيه الفرسان دوراً بارزاً في حماية الثغور. وأن الموارد الطبيعية النادرة التي تقدر بمليارات الجنيهات والتي تروح هباء منثورا في هذه الحروب تعتبر إهداراً لموارد الأمة التي كان يمكن استغلالها في تنمية الريف المتخلف وإحداث نقلة في طريقة تفكير المواطنين. لذلك كان لابد من أن تقف هذه الحروب القبلية اليوم قبل الغد لتنطلق البلاد نحو تحقيق التنمية والرفاهية.

مقترحات الحلول:

من خلال العرض والتحليل السابق يتضح دون لبس أن مشكلة الصراع والإحتراب القبلي متشعبة الجوانب. للوصول إلي صيغة مثلي للتعايش السلمي

بين هذه القبائل المتحاربة، ينبغي البحث عن جذور المشكلة للعمل علي اجتثاثها باتخاذ القرار المناسب من الجهة المناسبة كيما تتكامل الجهود وتتناغم السياسات بدءا من المركز ونزولا إلي المحليات. كما يتطلب الأمر النظر إلي المشكلات الكلية بدلا من تضييع الوقت في التفاصيل والحلول الجزئية.

في هذا الإطار، غني عن القول أن لأبناء الولايات التي يحدث فيها هذا الخلل الأمني دوراً متعاظماً في حل مشكلة الصراع القبلي في ولايتهم لأنهم الأدرى بها والمكتوون بنارها إلا أنهم بالطبع لا يملكون كل مفاتيح حلها حيث لا زال بعضها بيد الحكومة المركزية. ولهذا ينبغي أن يأتي دور المركز متسقاً ومتناغماً مع أدوار أبناء الولايات في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوصول إلى السلام والتعايش السلمي بين أهل السودان بصرف النظر عن القبيلة واللون والجهة.

١- في مجال التنمية:

في كثير من المشكلات القبلية التي تحدث في أقاليم السودان المختلفة سببها الرئيسي في حقيقة الأمر غياب التنمية وإن كانت أسبابها المباشرة قد تكون خلافات بين الرعاة والمزارعين أو استيطان بعض الجماعات في ديار آخرين أو نهب مسلح. ولهذا ينبغي الاهتمام بإحداث التنمية المتوازنة وتقسيم ثروات البلاد بصورة عادلة تمكن انتشال أبناء هذه المناطق الغنية بمواردها المادية والبشرية من وهدة التخلف بتحرير الإنسان من الخوف ليستثمر وقته وطاقته وموارده في التنمية بدلاً من تسخيرها وإهدارها في الحروب القبلية والديات والغرامات. وفي هذا الإطار يمكن توجيه البنوك لاستثمار جزء من أرباحها في تمويل بعض مشروعات التنمية كالصناعات الصغيرة أو توجيه بعض القروض الأجنبية على قلتها لتمويل مشروعات التنمية الكبرى في الولايات. لقد أكدت الدراسات التي قام بها مكتب العمل الدولي والبحوث التي قدمت لمؤتمر الإستراتيجية القومية الشاملة إن القطاع الزراعي التقليدي بشقيه

النباتي والحيواني هو العمود الفقري لاقتصاد السودان. وبالتالي فإن التركيز عليه يعتبر من أنجح الوسائل لتحقيق العدالة في توزيع ثروات البلاد بين أقاليم السودان المختلفة، والكفيل بإحداث الطفرة الإنمائية المرجوة والتنمية الريفية المتوازنة والمتكاملة. كما إن هذه السياسة هي الأنجح والأمثل لتصحيح المسار الإنمائي الخاطئ الذي أستمر زهاء الأربعة عقود المنصرمة ونجمت عنه هجرة الملايين من سكان الريف لقراهم وبواديهم وحقولهم واستقرارهم في العاصمة القومية وانخراطهم في مهن هامشية لا تسمن ولا تغني من جوع.

٢- في مجال المسارات والمراحيل:

لتفادي النزاعات القبلية مستقبلاً بسبب المسارات والمراحيل نوصي بالاحتكام إلى الأعراف السابقة المشار إليها في الورقة.

٣- في مجال الأرض والحواكير وديار القبائل:

(١) نوصي بالإبقاء على الحواكير والديار القائمة بحدودها الجغرافية مع تأكيد حقوق المواطنة وكفالة حقوق الأفراد في السكن والاستقرار في أي مكان من أرض المليون ميل مربع مع مراعاة الضوابط التي تضمن استقرار ذلك البقاء بدون توترات.

(٢) في حالة حدوث نزاع حدودي بين أي قبيلتين على الأرض، يمكن اللجوء إلى المحاكم مع إبراز كل المستندات والوثائق والبراهين التي تدعم الحجج للفصل بينهما بطريقة حضارية دون أن تراق قطرة دم واحدة.

٤- للقضاء على ظاهرة التعصب القبلي:

(١) نوصي بأن تبذل حكومات الولايات التي رزئت بالصراعات القبلية في الآونة الأخيرة مجهوداً سياسياً جباراً لتحقيق الوحدة والإنصهار والتضامن ولم شمل أبناء الولاية المعنية بمختلف قبائلهم لترتيب البيت من الداخل.

وهذا لا يتم إلا إذا نجحت هذه الحكومات في خلق ولاءات أخرى للفرد غير الولاء القبلي المحض بإشعاره بقيمة انتمائه لمؤسسات اجتماعية أخرى غير مؤسسة القبيلة التي ترعى مصالحه وقد يتم ذلك بواسطة:

(أ) المؤاخاة بين القبائل (عرب وأفارقة) لكسر شوكة التحالفات التي بدأت تتبلور أخيراً في بعض الولايات وخلق علاقات المصاهرة بين رموز وأعيان القبائل المختلفة وهي عادة قديمة أثبتت جدواها في الضبط الاجتماعي وحفظ الأمن والاستقرار في الريف.

(ب) دعم الأجهزة الإعلامية في الولايات للقيام برسالتها الهامة في هذه المرحلة الدقيقة من تكوين الأمة السودانية لتوحيد الرؤى والمفاهيم والثوابت إمعاناً في صياغة الفرد صياغة جديدة لتحمل مسئولياته القومية الكبرى. كما يتطلب الأمر ربط المدن الكبرى وعواصم الولايات بالشبكة القومية للتلفزيون حتى يلم مواطنوها بما يجري في بقية أنحاء السودان.

(ج) تشجيع الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية بالمحافظات والولايات المختلفة لجمع شمل أبناء هذه المناطق في بوتقة واحدة بعيداً عن القبلية المنتنة.

(د) دعم القوات المسلحة والشرطة الموحدة في هذه الولايات لتوفير الأمن للمواطنين حتى لا يكون المواطن أسيراً لقبيلته من منطلق أنها ملاذه الأخير لذلك يطيعها في كل كبيرة وصغيرة.

(٢) القضاء على بوادر التكتلات القبلية والعرقية والأحلاف، وتكليف وزارات الشئون الاجتماعية في الولايات المختلفة للعمل على خلق علاقات ودية وصلات طيبة بين قبائل الولاية وتمكين رؤساء الإدارات الأهلية وزعماء القبائل لتبادل الزيارات وعقد اجتماع سنوي يضم زعماء الإدارات الأهلية ورؤساء المحليات في كل منطقة لحل المشكلات المتعلقة بين مواطنيهم كما كان سائداً في الماضي.

(٣) مساءلة كل من يعمل علي إزكاء نار الفتنة وبث روح القبلية وترويج الإشاعات والكذب الضار وجر الناس إلي الحرب بعد أن وضعت أوزارها.

(٤) أن يكف المثقفون عن السعي لاستغلال القبلية مطية لتحقيق المآرب الشخصية الضيقة والطموحات السياسية لأن ذلك غاية الأنانية ولا يتناسب مع دور المثقف الحقيقي الذي عليه أن يقدم النموذج ويكون قدوة بين أهله.

(٥) علي الولاة والوزراء والمحافظين من أبناء الولايات الذين كلفوا لشغل المناصب الدستورية والعمل العام في ولاياتهم إزالة مخاوف القبائل الأخرى وذلك ببذل قصارى جهدهم لتوزيع الخدمات التنموية خارج مناطقهم، وأن لا يقتصر همهم علي خدمة قبائلهم وذويهم حتى لا يطالب أبناء القبائل الأخرى المركز بتعيين أبنائهم في هذه المناصب ليقوموا بتنمية مناطقهم هم أيضاً.

٥- في مجال البعد الخارجي:

نوصي بتحرك الحكومة الاتحادية لتمتين علاقات السودان مع دول الجوار وتوقيع البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية مع الدول المجاورة لتأمين حدودنا من الاختراقات الأمنية خاصة وأن السودان يجاور تسع دول.

٦- في مجال التقصير الإداري:

لقد أشارت هذه الدراسة بوضوح إلي أن بعض الأسباب التي أدت إلي انفجار الأوضاع في بعض مناطق السودان هي أخطاء الممارسة. ولهذا نناشد الحكومة المركزية لمراعاة الدقة في اختيار وتعيين الدستوريين والتنفيذيين في المناطق التي شهدت العديد من الصراعات القبلية واختيار من عركته التجربة وتميز بالحنكة والتجربة والدراية بطبيعة المنطقة وسيكولوجية أهلها.

٧- **حول إعادة هيبة الدولة:**

(١) محاولة تلبية واستجابة المجتمع للكثير من الحاجات والدوافع التي توفرها مؤسسة القبيلة للفرد حتى لا يكون أسيرا لها باعتبارها ملاذه الأخير في حالة وقوعه في أزمات وذلك باستنهاض مؤسسات الدولة الرسمية للقيام بواجبها نحو توفير الأمن له ولأسرته وصون ممتلكاته.

(٢) لقد لجأ العديد من أفراد القبائل إلى الدخول في سباق التسلح عندما شعروا بغياب هيبة الدولة وعدم مقدرتها لتوفير الأمن وحماية ممتلكاتهم. لإيقاف هذا السباق المحموم يجب أن تسلح القوات المسلحة وقوات الشرطة كيما تستعيد سيطرتها وهيبتها وتظهر بمظهر القادر على توفير الأمن للمواطنين. أن إحساس المواطنين بهيبة الدولة فقط هو الذي يوقف سباق التسلح، وبعدمه حتى لو تم سحب السلاح اليوم فسوف يعاود الناس سباق التسلح مرة أخرى بغريزة حب البقاء.

(٣) أن مجتمعنا السوداني لا زال مجتمعاً قبلياً تحكمه أعراف وتقاليد وموروثات القبيلة، وأن معظم الصراعات والحروبات القبلية ما نشبت إلا بسبب مخالفة البعض لتلك الأعراف وخروجهم عن المألوف كمشكلات المسارات والمراحيل والنزاع حول الأرض والحواكير وديار القبائل وممارسة النهب المسلح. هذه إضافة إلى سوء الإدارة من بعض الأجهزة التنفيذية وعدم توفيقها في قراءة المؤشرات الاجتماعية حتى تستفحل وتتطور الأخطاء والتجاوزات من مستصغر الشرر إلى صراعات قبلية ينشأ فيها الصغير ولا يتحاشى عنها الكبير.

وطالما ليس هناك من يلم بالعرف القبلي أكثر من زعماء الإدارات الأهلية أنفسهم الذين ورثوا هذه الخبرة كابراً عن كابر، يرجى من حكومات الولايات أن تقوي وتمكن الإدارة الأهلية لتقوم بدورها في حل هذه المشكلات العرفية لأنه ليس هناك بديلاً للإدارة الأهلية في كثير من أرياف السودان في

وقتنا الراهن لأن كل البدائل أسوأ منها. وعليها أن تتجنب كل ما يؤدي إلى إضعاف وتهميش دور رجال الإدارة الأهلية وتقليل من شأنهم.

وفي الجانب الآخر، ينبغي على زعامات الإدارات الأهلية القيام بواجبهم الملقي على عاتقهم وهو ضبط سلوك أفراد قبائلهم وعدم التستر على تجاوزاتهم في حالة انتهاك الأعراف وارتكاب الجرائم كالنهب المسلح وحرق القرى وقتل الأبرياء، والكف عن محاولات توفير الحماية للمجرمين على أمل الاستفادة منهم في اليوم الأسود. وليعلموا هم أيضاً أن استمرار احترام وتقدير المجتمع لهم يتوقف على قيامهم بدورهم التقليدي المرتجى"ككبير البيت" وفعاليتهم في المجتمع المتجدد الذي يزداد فيه الوعي يوماً بعد يوم. وعليهم أن يواكبوا عصرهم ويملكوا زمام الأمر في ديارهم حتى لا يكونوا طوع بنان "الأفندية" وأنصاف المتعلمين الذين يدقون طبول الحرب في مجتمعاتهم المحلية بدلاً من البحث عن السلام والتعايش السلمي بين قبائل المنطقة.

٨- حول مشكلة قبائل التماس:

(١) ينبغي أن تضطلع الدولة بمهمة الدفاع عن الثغور خاصة ثغرة قبائل التماس وأن لا يترك الأمر للفرسان - على الرغم من وقفتهم الصلبة في الذود عن الحمى والدفاع عن الأرض والعرض - لأن الحرب هذه المرة لم تعد تقليدية بين الدينكا والمسيرية كما كانت في السابق. وأنه إذا تمكنت القوات من كسر شوكة الفرسان - لا قدر الله - فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة.

(٢) يمكن تسليح هذه القبائل لتكون سنداً للقوات المسلحة والدفاع الشعبي. ولكن لأن ولايات غرب وجنوب كردفان وجنوب دارفور صارت مسرحاً للعديد من الصراعات القبلية في الآونة الأخيرة، يجب توخي الحذر

والحيطة للحيلولة دون تسرب ذلك السلاح لمناطق أخرى ويساعد في إثارة القلاقل ويتسبب في عدم الاستقرار فيها.

٩- أهمية الدعوة الشاملة:

على الرغم من أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على كافة أوجه القصور الإداري في المجتمعات البدوية في محاولة القضاء علي ظاهرة الصراعات القبلية، هناك حاجة ماسة لإحداث تغيير ونقلة في مفاهيم الإنسان البدوي نفسه وقيمه ليتقبل التعايش السلمي مع الآخرين، إذ أن التغيير النفسي ضروري وسابق للتغيير الاجتماعي المنشود. لذلك بالإضافة إلي كل الإجراءات التنفيذية التي يمكن أن تقوم بها الحكومة أو القطاع الخاص لإحداث تغيير في نمط وأسلوب حياة المجتمعات الريفية، يجب أن يكون هنالك نشاط ثقافي واجتماعي مصاحب ومكمل لكل تلك الجهود. ولهذا يجب استنهاض علماء السودان الأعلام والمشهورين وكذلك الروابط والجمعيات الثقافية واتحادات الطلاب للقيام بقوافل الدعوة الشاملة للتعريف بالقيم والفضائل التي ينبغي أن تسود في المجتمع المسلم، وتأصيل العلاقة بين الجماعات المختلفة لإشاعة الإلفة والمحبة والوئام بين أبناء البلد الواحد بدلاً من الاقتتال. وبذل كل جهد ممكن لنشر التعليم في أوساط المجتمعات البدوية والريفية التي تتفشى بينهم الأمية بدرجة عالية، وتقوية الوازع الديني بينهم وتبصيرهم بأن قتل النفس حرام ... وأنه إذا تقابل المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار...
وأن الله سيحاسبهم على أعمالهم فرادى كما جاء في القرآن الكريم "فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون. فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون. ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون. تلفح وجوههم النار وهم فيها كالحون". صدق الله العظيم. (المؤمنون ١٠١-١٠٤).

المراجع

المراجع العربية:

(١) التجانى مصطفى محمد صالح: ١٩٩٧

أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في ***مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور***، نيالا ٢٥-٢٧ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) التجانى مصطفى محمد صالح: ١٩٩٨

"النظام الفدرالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - بالتركيز على تجربة ولاية دارفور" في عوض السيد الكرسني: ***الفدرالية في السودان***، سلسلة دراسات استراتيجية رقم (٧)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ص ص ١٧٦-٢٠٣.

(٣) حسين عبد الله جبريل: ١٩٩٤

استقرار رحل شمال دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني، بحث قدم لنيل زمالة كلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية العليا، الدورة (١٠)، الخرطوم.

(٤) محمد إبراهيم أبو سليم: ١٩٧٥

الفور والأرض، دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم.

(٥) يوسف سليمان تكنة: ١٩٩٧

الصراع القبلي في دارفور، ورقة قدمت ***في مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور***، نيالا ٢٦-٢٧ ديسمبر ١٩٩٧.

المراجع الإنجليزية:

6- El Tigani Mustafa M. Salih: 1982

The Position Of The Baggara In The Jebel Marra Rural Development Project Area, a paper presented to the ***Monitoring and Evaluation Department of Jebel Marra Rural Development Project***.

أسباب النزاعات القبلية التقليدية والمستحدثة في السودان(*)

نازك الطيب رباح أحمد

مقدمـــــة:

يعتبر السودان من أكثر دول العالم تأثراً بالنزاعات القبلية وذلك نسبة للتنوع الثقافي والإثني والمناخي الذي يذخر به، إذ توجد في السودان معظم المجموعات العرقية التي توجد في قارة أفريقيا وبذلك فهو يعتبر خلية مصغرة للقارة الأم.

فالسودان يضم حوالي ٥١٨ مجموعة قبلية تتحدث بأكثر من ١١٩ لغة. بالإضافة إلى تباين المناخ في السودان بنفس القدر الذي تتباين فيه المجموعات العرقية والثقافية، إذ نجد في السودان المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي والسافنا الفقيرة والسافنا الغنية والمناخ الاستوائي.

هذه التوليفة المناخية والعرقية والثقافية المتباينة إضافة إلى وجود مصالح مشتركة ومتقاطعة أو متضاربة بين المجموعات العرقية المختلفة جعلت من اندلاع النزاعات القبلية في السودان نتاجاً طبيعياً. لذلك فإن التعايش السلمي يظل هدفاً إستراتيجياً في هذا الوطن الذي تتصف فيه الخارطة السكانية والسياسية بالتعددية العرقية واللغوية والدينية والجهوية. ومن خلال هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على أسباب النزاعات القبلية التقليدية مع ذكر نماذج لتلك النزاعات، والتي تتمثل في:

١- الصراع حول المراعي ومصادر المياه.

٢- الاستقلال الإداري.

(*) اعتمدت هذه الورقة بالدرجة الأولي علي إفادات زعماء الإدارة الأهلية لولاية دارفور الكبرى في الفترة (١٩-٢٥) ديسمبر ١٩٩٧.

٣- النزاع السياسي الإداري.

٤- النهب المسلح.

٥- الصيد.

بينما نتناول تدخل الحكومة في الشئون القبلية من خلال تجربة نزاع (العرب والمساليت) بالجنينة كأحد أهم أسباب النزاعات القبلية الراهنة.

الأسباب التقليدية للنزاع القبلي:

أولاً: الصراع حول المراعي ومصادر المياه:

يعد الصراع بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة أحد الصراعات التقليدية التي تواترت مؤخراً نتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات الشيء الذي أدى لانحسار نطاق المراعي والموارد المائية إضافة إلى قلة الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة بواسطة عوامل التعرية ومن ثم إزالة الغطاء النباتي. والمحصلة النهائية لهذه الظروف هو زيادة الضغط على الموارد القليلة والشحيحة أصلاً والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة. يحدث هذا النوع من الصراع في الغالب الأعم عندما تلتقي قبيلتان أو أكثر تنتميان إلى أصول عرقية مختلفة تتضارب مصالحها حول موارد المياه أو المرعى، ومن احتكاك بسيط بسبب إتلاف قبيلة معينة لمزرعة قبيلة أخرى تحدث المناوشات بين أفراد القبيلتين والتي غالباً ما تبدأ صغيرة ثم تزداد بسرعة مذهلة لتتطور إلي صدام مسلح وصراع قبلي حاد تكون نتيجته العديد من الضحايا، والذي قد يبدأ صراعاً حول بقعة أرض أو حفير ماء إلا أنه قد يتطور لاحقاً إلي نزاع أكثر عمقا وخطورة إذا لم يتم احتواؤه بسرعة.

ولعل أمثلة هذا النوع من الصراع كثيرة بل هي أكثر شيوعاً سـواء فـي ولايات دارفور أو كردفان أو الجزيرة وسنار والنيل الأزرق[1]. فدارفور مثلاً تعد بؤرة للصراعات المبنية على النعرة القبلية والمصالح المتقاطعة والمتضاربـة مثل مشاكل الرعاة والمزارعين، كذلك النزاع الذي حدث بيـن بنـي هلبـة والرزيقات الشمالية في عام ١٩٧٦م. فبني هلبة يقطنون جنوب دارفور وهـم من القبائل المستقرة ويشتغلون أساساً بالزراعة بجانب رعي الأبقـار، بينمـا يسكن الرزيقات الشمالية شمال دارفور وهم رعاة إبل. سبب النزاع هو دخول الرزيقات الشمالية أراضي بني هلبة بحيواناتهم وإتلافهم للزرع ومن هنا اندلعت شرارة النزاع الذي راح ضحيته العديد من أبناء القبيلتين. إلى أن تم احتواؤه عن طريق الأجاويد في مؤتمر للصلح أنعقد في نيالا ١٩٧٦م وفي هذا المؤتمر أتفق الطرفان على الصلح ودفعت الديات للأطراف المتضررة كما تحدد ميعاد دخول وخروج ومسار الرزيقات الشمالية من وإلى جنوب دارفور[2]. وفي عام ١٩٨٠م تنازع الرزيقات الشمالية "الماهرية" والجلول والعطيفات مـع قبـائل جنوب دارفور (بني هلبة والبرقو والداجو)، وكانت أسباب هذا النزاع أيضـاً هي التضارب في المصالح بين المستقرين الذين يعملون في الزراعة والرحل الذين يحترفون الرعي. وقد تم احتواء هذا الصراع في مؤتمر للصلح أنعقـد في مدينة الفاشر عام ١٩٨٠م حيث حددت المراحيل التي يمر بها الرزيقـات الشمالية كما حددت لهم أيضاً مواعيد دخولهم وخروجهم من تلك المنـاطق[3]. أيضاً من أمثلة النزاعات التي يسببها التداخل في المرعى النزاع بين الكواهلة والعقليين في ولاية سنار في منطقة دوبا والتي تشكل جزءاً مهماً من سـنار والتي تمتاز بنشاط رعوي كثيف. حدث هذا النزاع فـي عـام ١٩٨٧م وراح

(١) التجاني مصطفي عبدالقادر ،أسباب الصراعات القبلية في دارفور، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الأمن والتعايش السلمي بدارفور، نيالا ١٩٩٧.

(٢) الناظر الهادي عيسي دبكة، ناظر عموم بني هلبة، نيالا ١٩٩٧/١٢/١٩.

(٣) الشرتاي عبدالرحمن آدم أبو، شرتاي إدارة التاجو، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٥.

ضحيته اثنان من أبناء العقليين ومن ثم استمرت التحرشات بين أفراد القبيلتين وكادت الأحداث الدامية أن تتجدد عندما قتل أحد العقليين وأتهم الكواهلة بقتله بيد أنه تم التفكير في عقد مؤتمر للصلح في الفترة (١٧-١٩ مارس) ١٩٩٠م وفي هذا المؤتمر أتفق الطرفان على الصلح والتنازل عن الديات.

في الجنوب أيضاً يحدث مثل هذا النوع من الصراعات كالنزاع الذي حدث بين قبيلتي الباريا والدينكا بور في منطقة بليان بالإقليم الاستوائي .فمن المعروف أن قبيلة الباريا تعتمد أساساً على الزراعة بينما يمارس دينكا بور الرعي، وهنا تتضارب مصالح الرعاة والمزارعين عندما تدخل حيوانات دينكا بور مزارع الباريا وتتلفها مما يؤدي إلى صراعات غالباً ما تحل في مؤتمر محلي أهلي صغير يحتوي المشكلة قبل أن تتفاقم(٤).

ثانياً :الاستقلال الإداري:

يحدث هذا النوع من النزاعات بين قبيلة كبيرة تمتلك الأرض أو الديار وأخرى صغيرة لا تمتلك الأرض، وهذا يعني أن القبيلة الصغيرة تابعة إدارياً للقبيلة الكبيرة، ذلك أن نظام الإدارة الأهلية يعتمد أساساً على مجموعة من الأعراف التي من أهم بنودها أن حق الإدارة يعتمد أساساً على ملكية الأرض أو الديار للقبيلة المعنية أي أن القبيلة التي لا تمتلك الدار لا يحق لها عرفاً المطالبة بحق الإدارة، ومن المتعارف عليه أن القبائل الصغيرة التي ليست لها ديار خاصة بها تسكن في ديار القبيلة الأكبر حجماً ومن ثم تتبع لها إدارياً، إلا أن الصراع يحدث عندما تطالب القبيلة الصغيرة بالانفصال عن إدارة القبيلة الكبيرة، بمعنى مطالبتها بالاستقلال الإداري وعدم التبعية للقبيلة الكبيرة وعادة ما ترفض القبيلة صاحبة الدار هذا الطلب الانفصالي فينشب الصراع بين القبيلتين والذي يأخذ طابع الصراع الإداري. وعادة ما يتم حسم هذا النوع من

---

(٤) فؤاد عيد علي، رئيس الجهاز المركزي للشئون القبلية سابقاً، الخرطوم ١٩٩٧/٧/١.

النزاعات بإعطاء القبيلة الصغيرة نوعاً من الإدارة الأهلية المستقلة على أن تكون القبيلة الصغرى تابعة لإدارة القبيلة صاحبة الدار بحيث تكون الكلمة العليا للقبيلة الكبيرة، إلا أن هذا الوضع عادة لا يرضي طموحات القبائل الصغرى التي تسعى للانفصال كلياً وعدم التبعية ومن ثم فإنها نادراً ما تلتزم ببنود الصلح المنعقد وتكون دائمة المطالبة بالانفصال وإثارة الكثير من المشاكل ما لم يتم التوصل لحل جذري يرضي كلا الطرفين خاصة الطرف المطالب بالانفصال[٥]. وهذا النمط من النزاعات يتسم بالتعقيد فليس من السهل تجاوز مفهوم الديار والأرض ذلك أن هذا الفهم يعد جزءاً من الموروث الثقافي القبلي وحقاً مكتسباً منذ القدم يحوي أبعاداً سياسية واجتماعية عميقة المضامين.

وكأمثلة لهذا النوع من النزاعات الإدارية تنازع كل من قبيلة المراريت والقمر والفلاتة في عام ١٩٨٧ وكانت هذه النزاعات تهدف للاستقلال الإداري فقد كانت كل من هذه القبائل تطالب بأن يكون لها مجالس إدارية منفصلة وترفض التبعية لإدارات غيرهم من القبائل الكبرى. وقد حسمت هذه المشكلة في نيالا في عام ١٩٨٧ وذلك بإعادة النظر لعددية الممثلين في المجالس الإدارية من كل قبيلة[٦].

هناك نزاع إداري آخر في شرق السودان هو الصراع بين الرشايدة والبجا حول الإدارة الأهلية فقد كان الرشايدة يسعون جاهدين للحصول على إدارة أهلية منفصلة عن البجا في مناطق القضارف وكسلا ونهر عطبرا، بينما يرفض البجا منحهم إدارة منفصلة وحجتهم في ذلك أن الرشايدة مجموعة صغيرة وافدة دخلت السودان حديثاً عام ١٨٧٤ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالعرف يقتضي أن الإدارة الأهلية يجب أن تقوم على ملكية الديار أي

---

(٥) نفس المصدر.

(٦) الناظر أحمد السماني أبشر، ناظر عموم الفلاته، نيالا ١٩٩٧/١٢/٣.

أن تكون للقبيلة داراً أو أرضاً وبعدها يمكن النظر في أن تكون لــــهم إدارة خاصة.

ومن المتعارف علية تاريخياً أن المنطقة والديــــار مملوكـة للبجــة لــذا يرفضون جملةً وتفصيلا مبدأ منح الرشايدة نظارة مستقلة عنـــهم ويسـوقون لذلـك مبرراً واحداً هو أن الرشايدة لا يملكون الأرض المحددة التي تمكنهم من إمتـلاك نظارة مستقلة أو إدارة أهلية قائمة بذاتها لذا فمن البديهي أن يظل الرشايدة تحـت إدارتهم وعلى الصعيد الآخر يرفض الرشايدة ما يعتبرونه هيمنة من قبل البجا عليهم.

والجدير بالذكر أن كلا الطرفين لم يتوصلا إلى حل يرضي كليـهما ويرى محمد الأمين ترك ناظر عموم البجا أن الحل في مثل هذه النزاعـات هو العمل على إيجاد صيغة مناسبة تكفل للرشايدة نوعاً من الإدارة الأهليـة المستقلة على أن يكونوا تابعين لإدارة البجا. وقد يبدو هذا الحل مناسباً لكـلا الطرفين بيد أن للرشايدة وجهة نظر أخرى فهم يريدون الانفصال التام وليس أقل من ذلك[٧].

وفي عام ١٩٨٠ حدث نزاع عنيف بين التعايشة والسلامات كان السبب فيه مطالبة السلامات بالانفصال الإداري والإدارة الأهلية المنفصلة والمتمثلــة من وجهة نظر السلامات في منحهم مجلساً خاصاً بهم في جهات عد الفرسان ورهيد البردي بمعنى أنهم كانوا يرفضون التبعية الإداريـــة للتعايشـة جملـة وتفصيلاً بينما يرفض التعايشة هذا الطلب الذي يعتبرونه تجاوزاً مـــن قبـل السلامات على حقوقهم المكتسبة، وقد تزامن هذا الصراع مع قرار الحكومـة المركزية آنذاك بحل المجالس وهو قرار سياسي إلا أن القرار كان من سوء طالع السلامات وحسن حظ التعايشة[٨].

---

[٧] الناظر محمد الأمين ترك، ناظر عموم البجا، الخرطوم ١٩٩٦/٦/٥.

[٨] الناظر بشير موسى عبد المالك، ناظر عموم السلامات، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢١.

هناك نزاع أعنف من سابقه وهو نزاع المعاليا والرزيقات في عام ١٩٦٨ في الضعين فالمعاليا يتبعون لنظارة الرزيقات ولكنهم يرفضون هذه التبعية الإدارية ويسعون جاهدين أن تكون لهم إدارة مستقرة ومستقلة عن الرزيقات، وبما أن النظام الإداري له ارتباط كبير بالأرض والحواكير وهذه الحواكير تتبع أصلاً لقبيلة الرزيقات فإن العرف يقتضي أن يتبع المعاليا لإدارة الرزيقات. بيد أن المعاليا يرفضون ما يعتبرونه هيمنة من الرزيقات ومن ثم يتصارعوا معهم مطالبين بأن يكون لهم ناظر من بينهم يدير شئونهم، هذا الطلب رفضه الرزيقات مما أدي لاندلاع نزاع بين الطرفين تدخل فيه الأجاويد حيث تم عقد مؤتمر للصلح بين الطرفين في عام ١٩٦٨ وفي هذا المؤتمر توصل الطرفان لاتفاق وافق عليه الجميع آنذاك وهو أن المعاليا مُنحوا منصب وكيل ناظر[٩].

نزاع آخر أكثر تعقيداً حدث بين الدينكا نوك والمسيرية بأبيي عام ١٩٧٣. حيث كانت قبيلة الدينكا نوك تقع تحت إدارة المسيرية فقد كانت العلاقة بين ناظر المسيرية المرحوم بابو نمر وسلطان الدينكا دينق مجوك علاقة ود وصداقة وسلطان الدينكا كان يرى نفسه (الإبرة والخيط) التي تربط بين الشمال والجنوب مما جعل العلاقة بين القبيلتين علاقة صداقة أكثر منها علاقة تبعية بين قبيلة صغيرة وأخرى أكبر وبموت السلطان دينق مجوك طالبت العناصر الشابة والمتطلعة للزعامة من أبناء الدينكا أن يكون لهم كيان قبلي منفصل وإدارة خاصة ولتعقيد المشكلة طالبوا بانفصال إدارتهم عن المسيرية أو أن تعمل الحكومة لتبعيتهم للإقليم الجنوبي آنذاك وهم يبررون مطلبهم هذا بأنهم لا يربطهم بالمسيرية لا العنصر ولا اللغة ولا العرق، هذه المفاهيم الجديدة كانت نتيجتها نشوب معارك شملت العديد من القرى (أناقويل - أم بلايل - الجنقاري) وغيرها من قرى المنطقة وقد تم التوصل

---

(٩) الناظر أحمد حسن الباشا، ناظر عموم المعاليا، ١٩٩٧/١٢/٢٧.

عن طريق العديد من الأجاويد لاتفاق بين القبيلتين في المؤتمر القبلي الذي عقد في كادوقلي عام ١٩٧٧[١٠].

ثالثاً: النزاع السياسي الإداري

ذكرنا آنفاً أن النزاع الإداري عادة ما تطالب فيه القبيلة الصغيرة بالانفصال إداريا عن القبيلة الكبيرة و أن يكون لها الحق في إدارة أهلية مستقلة بعيداً عن التبعية للقبيلة الكبيرة التي تتمسك بالعرف الذي يقضي بأن الاستقلال الإداري يجب أن يقوم علي ملكية القبيلة للأرض لذا فالقبائل الصغيرة ليس لها حق المطالبة بالاستقلال.

إلا أن النزاع السياسي الإداري يحتوي ويشمل النزاع الإداري ويزيد عليه قليلا حيث يحدث هذا النوع من النزاعات عندما تسكن قبيلتان أو اكثر في منطقة معينة تهيمن فيها القبيلة الأقل عدداً على أجهزة الحكم بينما تطالب القبيلة الأكثر عدداً بحقها في تولي المناصب الإدارية والسياسية بحجة أنها تمثل الشريحة العظمى من السكان في تلك المنطقة لكن غالباً ما لا يتم التوصل إلى حل جزري يرضي كلا الطرفين حيث تحدث الاحتجاجات والمناوشات دائماً من آن لآخر. ومثال لهذا النوع من النزاعات ذلك الذي حدث بين قبيلتي الفرتيت والدينكا في واو. حيث يدعي الفرتيت بأن الدينكا يهيمنون على الحكم ويحتلون معظم الوظائف الهامة والحيوية على الرغم من أن واو منطقة أصلاً يمتلكها الفرتيت وينبغي بطبيعة الحال أن تكون لهم اليد الطولى فيها. على الطرف الآخر يرى الدينكا أن الفرتيت ليس لهم الحق في المطالبة بالمزيد من المزايا والامتيازات السياسية والقيادية ذلك أن الدينكا قبيلة كبيرة ذات نفوذ واسع في الجنوب كما أن عدد مثقفيها أكثر. هذا الصراع السياسي الإداري حدث على نطاق الصفوة من مثقفي القبيلتين وقد حل هذا النزاع بإعطاء

---

[١٠] فؤاد، مصدر سابق.

الفرتيت بعض المناصب. بيد أن الغلبة لا زالت للدينكا بالرغم من احتجاجات الفرتيت المتكررة[١١].

لعل أحدث نزاع في هذا المجال هو نزاع الزغاوة والرزيقات في عام ١٩٩٦ والذي تضافرت فيه عدة عوامل كان أبرزها محاولة الهيمنة السياسية والإدارية من قبل الزغاوة التي يعتبرها الرزيقات حقاً مكتسباً لهم بالوراثة والعرف. فالزغاوة الذين نزحوا في هجرات واسعة شملت ديار الرزيقات بعد الجفاف الذي ضرب منطقتهم بدار الزغاوة شمال كتم عام ١٩٧٣، استطاعوا أن يؤسسوا لأنفسهم مركزاً اقتصادياً مرموقاً بعد استيطانهم كما أنهم اهتموا أكثر من غيرهم بتعليم أبنائهم علي أمل تغيير أوضاعهم الاجتماعية إلي أوضاع أفضل. وكنتيجة لذلك فقد تقلد نفر من أبنائهم العديد من المناصب الدستورية المؤثرة علي مستوي الولاية والمركز. ولعل قاصمة الظهر بالنسبة للرزيقات كانت عندما فاز احمد عبد القادر حبيب وهو من أبناء الزغاوة في دائرة الرزيقات، إضافة إلى فوز الدكتور يوسف سليمان بالتزكية في انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٦ وهو من قبيلة البرنو ولكنه مدعوم من قبل الزغاوة أيضاً الشيء الذي ولد في نفوس الرزيقات إحساساً بالغبن نحو الزغاوة وعضد اعتقادهم بأن الزغاوة يسعون جاهدين للهيمنة عليهم سياسياً وإدارياً. وكان هذا سبباً كافياً ورئيسياً لاندلاع النزاع بين الزغاوة والرزيقات. وعلى الرغم من مؤتمر الصلح الذي تم عقده لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ومحاولة إيجاد حل جذري لهذه المشكلة إلا أن العلاقة لا تزال متوترة حتى اليوم بين الرزيقات والزغاوة[١٢].

رابعاً :النهب المسلح

تعتبر ظاهرة النهب المسلح إحدى الظواهر الحديثة نسبيا في مجال النزاعات على الرغم من أن البعض يعتبرها امتداداً لظاهرة الهمبتة التي

---

(١١) نفس المصدر.

(١٢) السلطان بشارة دوسة، سلطان قبيلة الزغاوة، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٢.

عرفتها المجتمعات المحلية في دارفور وكردفان والبطانة، إلا أن اختلاف المفهوم بين الهمبتة التي كانت تعد ضرباً من ضروب الفروسية والمحكومة بقوانين أخلاقية معينة تحرّم قتل الأطفال والشيوخ وبين النهب المسلح الذي لا يتوانى مرتكبوه عن الإقدام على قتل كل من يعترض طريقهم أوجد بوناً شاسعاً بين الظاهرتين بحيث أضحى النهب المسلح من أهم أسباب النزاعات المثيرة للقلق والخوف خاصة في ولايات غرب السودان (كردفان ودارفور).

ولعل السبب في انتشار هذه الظاهرة يعزى إلى:

١- موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة وتسببت في القضاء على ٨٠% من الثروة الحيوانية لدى بعض المجتمعات الرعوية التي لجأت للنهب المسلح باعتباره أحد وسائل الكسب السريع لتعويض ما فقدوه من ثروة حيوانية بأيسر السبل.

٢- متاخمة هذه الولايات لحدود بعض الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي خاصة "تشاد" الذي جعل الكثير من أبنائها يلجأون إلى هذه الولايات معتمدين على أسلحتهم للحصول على قوتهم.

٣- غياب مشروعات التنمية كبدائل للكسب المشروع وفرص العمل لاستيعاب الفاقد التربوي الذي يتضاعف عاماً بعد عام لتدهور خدمات التعليم في تلك المناطق الطرفية.

هذه العوامل تضافرت جميعها لتجعل من النهب المسلح أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في ولايات غرب السودان وبصورة خاصة ولايات دارفور التي خاضت قبائلها الكثير من النزاعات حيث كان للنهب المسلح فيها اليد الطولى[١٣].

وكمثال للنزاعات التي يحدثها النهب المسلح في دارفور ذلك النزاع الذي نشب بين قبيلتي الفور والبديات في عام ١٩٨٨ وسبب هذا النزاع أن

---

[١٣] التجاني، مصدر سابق.

قبيلة البديات اعتقدت أن قبيلة الفور وشت بهم لدي الحكومة زاعمة أن البديات ضالعون في عمليات النهب المسلح. فما كان من البديات إلا أن انتقموا من الفور بقتلهم ابن الشرتاي آدم أحمداي في منزله ومن هنا بدأت المناوشات التي تطورت إلى نزاع حاد بين القبيلتين إلى أن تم عقد اتفاقية صلح بين القبيلتين في يناير ١٩٨٩ بمدينة كبكابية[١٤].

هنالك نوع آخر من أنواع النهب المسلح أقل عنفاً من سابقه تفرد به الجنوب أكثر من غيره من أجزاء السودان إذ تسود في مناطق معينة من الولايات الجنوبية سرقة الأبقار بين قبائل بعينها. فالمعروف أن الأبقار تمثل لتلك القبائل مصدراً للثروة والفخر والإعزاز إذ تلعب دوراً هاماً في إطار العلاقات الاجتماعية لذا يمكن القول أن من أهم أسباب النزاعات القبلية في جنوب السودان هو سرقة الأبقار. من أمثلة هذا النوع من النزاعات النزاع بين قبيلتي التبوسا والدادنقا عام ١٩٧٨ في منطقة شرق الاستوائية. كذلك في عام ١٩٧٩ تنازع التبوسا مع اللاتوكا أيضاً لهذا السبب. فمن المعروف أن قبيلة التبوسا من القبائل الجنوبية القوية إذا تتمتع بشدة وقوة رجالها وتمرسهم على النهب وسرقة الأبقار. لذلك فإن قبيلة التبوسا دائماً ما تتنازع مع هذه القبائل حول المرعى وتسرق أبقارها كما تتسبب بالأذى الجسيم للقبيلة التي تدخل معها في نزاع. وفي عام ١٩٨٣ اعتدت قبائل مورلي على قبيلة دينكا بور ونهبوا أبقارهم في منطقة بور بإقليم أعالي النيل.

إن اعتداء قبيلة على أخرى وسرقة أبقارهم يعد أمراً شائعاً في جنوب السودان .إلا أن القبيلة المعتدى عليها لا تتنازل عن حقها في سرقة أبقارها وغالبا ما تقتفي أثر القبيلة التي قامت بالسرقة ومن ثم تحدث اشتباكات يروح ضحيتها عدد كبير من الطرفين. إلا أن خطورة هذا النوع من النزاعات تكمن

---

[١٤] الناظر منصور عبدالقادر منصور، أمير إدارة كاس، نيالا ١٩٩٧/١/٢٦.

في أنه يتجدد باستمرار ولا ينتهي بعقد اتفاقيات الصلح كما يحدث عادة في النزاعات القبلية الأخرى.

خامساً : الصيد

هذا النوع من النزاعات تتفرد به منطقة معينة هي الجنوب في منطقة الشلك. فمن المعروف أن قبيلة الشلك من القبائل القوية والغنية في الجنوب بالتالي فإنهم يحددون مناطق معينة لهم ويرفضون لغيرهم الصيد في تلك المناطق المحددة. إذ أنه من غير المسموح به الصيد في مناطق الشلك إلا بإذن من رث الشلك نفسه. وبالتالي فان سبب النزاع عادة ما يكون تجاوز تلك القبائل التي تبتغي الصيد لقوانين رث الشلك، وبخاصة قبيلة النوير التي تؤم تلك المناطق الغنية دون إذن من رث الشلك الأمر الذي يؤدي إلي نشوب نزاع بين القبيلتين يكون نتيجته العديد من الضحايا. وكمثال لهذا النوع من النزاعات النزاع الذي حدث بين الشلك والنوير في عام ١٩٨٢ وكما ذكرنا آنفاً فإن الشلك يمتلكون مناطق محددة للصيد و لا يسمحون لغيرهم من القبائل بالتعدي عليها وكان أن تعدي النوير علي تلك المناطق دون من رث الشلك ومن ثم حدث احتكاك بين كلا القبيلتين قتل فيه عدد كبير من النوير. والجدير بالذكر أن هذا النوع من النزاعات (أي النزاع حول الصيد) لا يحدث إلا في هذه المنطقة ذلك لأنه لا توجد قبيلة غير الشلك تمتلك منطقة معينة للصيد[١٦].

تدخل الدولة في النزاعات القبلية

تدخل الحكومة في الشئون القبلية كأحد أهم أسباب النزاعات القبلية الراهنة من خلال تجربة نزاع العرب والمساليت بدارفور: تعتبر سلطنة دار مساليت إحدى أكثر مناطق السودان خصوصية، فتاريخياً تعتبر دار مساليت

---

[١٦] نفس المصدر.

إحدى السلطنات التي انتظمت بلاد السودان الأوسط الغربي التي تم تأسيسها في الربع الأخير من القرن الماضي. وقد تعرضت هذه السلطنة إلي صراعات دموية عنيفة في بداياتها علي الصعيدين الداخلي والخارجي. فداخليا خاضت هذه السلطنة عدة معارك مع جيوش السلطان علي دينار كما خاضت معركة ضد جيوش الأمير عثمان آدم جانو والي الخليفة عبد الله التعايشي. أما خارجيا فقد خاض المساليت حوالي ثلاث معارك ضد الفرنسيين، المعركة الأولي هي معركة كرندنق في ١٣٢٧هـ أي عام ١٩٠٦م و التي تصدي فيها السلطان محمد تاج الدين للفرنسيين وهزمهم وقتل قائدهم الكابتن جنيشون. أما المعركة الثانية التي خاضها المساليت ضد الفرنسيين فهي معركة دروتي في عام ١٩١٠م والتي قتل فيها السلطان محمد بحر الدين، ثم تولي السلطة خلفا له ابن أخيه السلطان محمد تاج الدين الذي حارب الفرنسيين أيضا في معركة هكري في ١٣٢٩هـ أي عام ١٩٠٨م واضطرهم إلي التقهقر والانسحاب. وفي عام ١٩٣٠م تم توقيع معاهدة صلح بين الفرنسيين والسلطان محمد بحر الدين.

وعندما استولت الحكومة البريطانية علي الفاشر وأطاحت بسلطنة الفور في ١٩١٦م، اختلف الأمر بالنسبة لسلطنة دار مساليت حيث عقدت السلطة البريطانية صلحا واتفاقا مع السلطان محمد بحر الدين بحيث ظلت بنود هذا الاتفاق هي الأساس في إدارة هذه السلطنة طيلة فترة الحكم الإنجليزي في السودان. ووفقا لذلك تعد دار مساليت هي أول منطقة بالسودان يطبق بها الحكم الذاتي في ١٩٢٤، حيث كان نظام الحكم فيها يقارن بنظام مملكة اليوغندا في يوغندا في ذلك الوقت. وأستمر هذا الوضع تقريبا وبنفس الخصوصية في عهد السودان الوطني ولم يطرأ عليه أي جديد يذكر وحتى عند تصفية الإدارة الأهلية في ١٩٧١م لم يشمل هذا القرار دار مساليت للخصوصية التي أشرنا إليها آنفاً.

بيد أن النقطة الأكثر أهمية في هذا الصدد أنه وخلال مراحل تكوين هذه السلطنة وفدت العديد من القبائل العربية إلى دار مساليت خلال فترات متباعدة وعاشت في كنف السلطان ومنح البعض منها حواكير كالمسهادي والثعالبة والحوطية كما أن هذه القبائل كانت تتبع إدارياً للسلطان بدون أدنى اعتراض منها كما تقتضي بذلك الأعراف[١٧].

وباستعراض هذا الوضع التاريخي المتميز والهيكل الإداري المتفرد والنسيج الاجتماعي المتماسك لسلطنة دار مساليت والذي وفر لها الأمن والاستقرار طيلة قرن من الزمان، وكذلك المكانة المميزة للقبائل العربية التي استقرت ردحاً من الزمان في السلطنة وما تتمتع به هذه القبائل من حق في المراعى والمسكن والزراعة والمشاركة السياسية سواء في المجالس المحلية أو التنظيمات الشعبية، إذا ما وضعنا في الاعتبار كل ذلك فإن قرار حكومة ولاية غرب دارفور الذي أصدره الوالي محمد الفضل في ١٣ مارس ١٩٩٥م والذي يقضي فيه تكوين إمارات عربية داخل سلطنة المساليت يعد خطأً فادحاً لأنه صدر بفوقية دون الرجوع أو مناقشة الأمر حتى مع الزعامة التقليدية في المنطقة المتمثلة في السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين ومعاونيه من جهاز الإدارة الأهلية (ويسمون الفرش) لضمان مباركتهم لهذا القرار، ودون أن يخضع القرار نفسه لأي دراسة من حيث قبول القاعدة له أو رفضه، وفقاً لهذا التنظيم الإداري الجديد تم تفتيت سلطنة دار مساليت إلى ثلاث عشرة إمارة منحت القبائل العربية معظمها بينما لم ينل المساليت أصحاب الدار الأصليين سوى النذر اليسير.

أن قرار تكوين إمارات عربية داخل سلطنة دار مساليت كان بمثابة مفاجأة غير سارة بالنسبة للمساليت الذين كانوا يعتقدون أن ديارهم هي آخر منطقة يمكن لأي مسئول أو حكومة أن تتدخل في نظام إدارتها ومسمياتها

---

[١٧] موسى المبارك الحسن، *تاريخ دارفور السياسي*، جامعة الخرطوم ط١، ١٩٧٠.

التراثية كالسلطان والفرشة، كما أن سلطنتهم خلافاً للإدارات الأخرى تحكمها مواثيق وبنود واتفاقيات خاصة تمنحها وضعاً مميزاً ظلت تحافظ عليه عبر كل الأنظمة والحكومات التي تعاقبت على السودان.

بيد أن هذا القرار لم يعر أدنى إلتفاتة للإرث الإداري لسلطنة دار مساليت أو للأعراف التي تحكم المنظومة القبلية لهذه السلطنة. ذلك أن لفظ الأمير لا يطلق عرفياً إلا على ابن السلطان كما أن لها دلالتها الوجدانية ووظائفها السياسية والاجتماعية والقضائية المحددة. كما أن لفظ الإمارات يدل على وجود سلطة إدارية مطلقة على مواقع جغرافية محددة المعالم. من ثم فالمساليت قد فهموا أن هذا القرار ما هو إلا إقرار بالندية من قبل الحكومة بين المساليت أصحاب الدار وبين القبائل العربية الوافدة، كما اعتبروه محاولة من قبل الحكومة لإشراك العناصر العربية في السيادة على أرض المساليت وتسجيل جزء منها كحواكير للعرب[١٨].

هذا الفهم الذي ترسخ في أذهان المساليت جراء هذا القرار أدى إلى حدوث مجابهات عنيفة بينهم وبين القبائل العربية، لعل بدايتها كانت حادث مجمري في ١٢ أغسطس ١٩٩٥ والذي قتل فيه حوالي ٢٦ شخص من قبيلة المساليت مقابل ٦ أشخاص من العرب كما تم حرق ١١٢ منزلاً للمساليت تقدر قيمتها بـ ٦٠ مليون جنيه .أن حادث مجمري كان من المفترض أن يكون إرهاصاً ومؤشراً خطيراً تستنتج منه الحكومة ما يمكن أن يحدث لاحقاً إلا أن المؤسف في الأمر أن الحكومة لم تحرك ساكناً طيلة عام كامل حيث كانت أول إلتفاتة من قبل الحكومة للأوضاع المتفجرة في دار مساليت هي مؤتمر التعايش السلمي الذي انعقد في ١٧أغسطس ١٩٩٦ بمدينة الجنينة والذي ضم كل القبائل المتواجدة بالمنطقة حيث خرج هذا المؤتمر بميثاق حوى أربعة عشر توصية لم تناقش فيها مسألة الإمارات محل النزاع.

---

[١٨] السلطان عبدالرحمن محمد بحر الدين، سلطان دار مساليت بالجنينة، تيالا ١٩٩٧/١٢/٢٤.

ومن توصيات هذا الميثاق التي أثارت جدلا واسع النطاق في أوساط المساليت تلك التي جاء في نصها:

"رعاية المساواة في الحقوق والواجبات سلطة وأرضا وماء وكلأ"[١٩].

هذه التوصية استشف منها المساليت تكريس الأوضاع القائمة لصالح العرب، ذلك أن المساواة في الأرض تعني بطبيعة الحال منح القبائل العربية حواكير ليست لهم حتى يتمكنوا من المشاركة في السلطة حسب الأعراف القبلية التي تنص على أن من لا يملك دارا أو حاكورة لا يحق له بأي حال من الأحوال المشاركة في السلطة أو حتى المطالبة بذلك. وهذا النص زاد الأوضاع سوءا وأثار مخاوف المساليت أصحاب الدار من أنه سيأتي يوم يطمح فيه العرب لكرسي السلطان نفسه وبالتالي سحب السيادة من زعيم القبيلة الأم صاحبة الدار. وبهذا الشعور الملئ بالخوف على التراث والأرض والديار من جهة المساليت والملئ بالحرص من قبل العرب على عدم التفريط في هذه المكاسب التي لم يكونوا يطمعون في تحقيقها يوما، انفجرت النزاعات بين العرب والمساليت بصورة أكثر عنفا من سابقتها ولعل أعنفها:

- حادث كرنيل
- حادث عش بره
- حادث عشرة
- حادث منطقة بيضة
- حادث بري
- حادث أبو ضحية وأم حماني
- الحوادث الانتقامية الفردية[٢٠].

---

(١٩) توصيات ميثاق التعايش السلمي بين القبائل بالجنينة، يتالا أغسطس ١٩٩٦، الفقرة ١١.

(٢٠) محمد يعقوب الملك دود، ناظر قبيلة المساليت بقريضة، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢١.

واستمر الوضع على هذا المنوال بحيث أضحى نزاع العرب والمساليت من أعنف النزاعات التي شهدها مجتمع دارفور القبلي في خلال الثلاث عقود الماضية. وإزاء هذا الوضع لم تجد حكومة المركز بداً من التدخل في محاولة منها لإيقاف نزيف الدم في هذه المنطقة الحدودية الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى لأن هذا النزاع أخذ طابعاً عرقياً سافراً تخطى حدود دار المساليت، ذلك أن مجتمع دارفور بأسره بدأ في استقطاب حاد حول هذا النزاع بين العرب وغير العرب أو بين العرب والزرقة.

وهكذا فقد انعقد مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت في الفترة من ١٧-٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م برعاية اللواء الزبير محمد صالح نائب رئيس الجمهورية وبحضور وفد رفيع المستوى من المركز والولاية. أن مؤتمر الصلح بين العرب والمساليت المنعقد في الجنينة كان مؤتمراً حافلاً اتسم بالصراحة حيث أوضح فيه كلا الطرفين وجهات نظرهم في الأحداث الدامية التي يشكلون أطرافاً فيها. وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م خرج المؤتمر بحوالي خمس عشر توصية من بينها التوصية السابعة والتي تنص على:

"الإبقاء على الإمارات القائمة دون ربطها بالحواكير" [٢١]. هي التي قوضت أركان هذا المؤتمر وعصفت بأي أمل في الصلح بين العرب والمساليت. فما أن أنفض المؤتمر وعادت الوفود الحكومية إلى المركز حتى اندلعت النزاعات هذه المرة لتشمل كل شبر في دار مساليت، فبينما أعلن العرب عن تمسكهم وعدم تفريطهم في الإمارات الممنوحة لهم واستعدادهم التام للذود عن مكتسباتهم الإدارية الجديدة والدفاع عنها بأي وسيلة، أعلن المساليت من جهة أخرى عن تكوين ما أسموه بجبهة تحرير دار مساليت. هكذا توالت النزاعات بين العرب والمساليت بحيث أصبحت ظاهرة حرق

---

[٢١] توصيات مؤتمر الصلح بين قبيلة المساليت والقبائل العربية بالجنينة، ١٨-٢١ نوفمبر ١٩٩، التوصية السابعة (أ).

القرى بما فيها من أهالي ظاهرة عادية رغم كونها ظاهرة دخيلة على مجتمع دارفور على الرغم مما يذخر به من إرث في تاريخ النزاعات كما إن حرق القرى أضحى واحدة من أهم تكتيكات القبائل العربية واستراتيجيتها في حربها ضد المساليت.

الملاحظ أن نزاع العرب والمساليت قد أثار لغطاً واسع النطاق ليس في أوساط المساليت فحسب بل توسعت دائرته لتشمل كل ولايات دارفور في شكل استقطاب حاد ما بين عرب وزرقة فكان أن أثار هذا القــرار كوامــن عرقية كانت قابعة في نفوس أهل دارفور بحيث أصبح قرار تكوين الإمارات بمثابة الضربة التي حركت الماء الراكد.

فعلى مستوى ولايات دارفور فإن ما حدث للمساليت أثار مخاوف جميع القبائل ذات الأصول غير العربية وعلى رأسها الفور والزغاوة الذين كانوا يتبادلون همساً حديثاً مفاده احتمال صدور توجيهات سرية من المركــز والحكومــات الولائية لبعض المحافظين في بعض مناطق التماس للعمل على إحلال القبائل العربية وتمكينها في مواقع القبائل الأخرى ذات الأصول الأفريقية وذلك فــي إطار استراتيجية محكمة تقضي بإنشاء حزام عربي لاحتواء القبائل الأفريقيــة وبترها من بطونها في دول الجوار الأفريقي لأنها غير مضمونة الولاء على المدى الطويل، خاصة أن القبائل العربية دخلت من قبل في حروبات عنيــفة ضد الزغاوة مؤازرة منها لقبيلة الماهرية في ١٩٩٤م بكتم، كما أنها خاضت حرباً شرسة ضد الفور ١٩٨٧-١٩٨٩م. والجدير بالملاحظة أن القبائل العربية في حروباتها تتحرك كجماعة ضغط سياسي أو (لوبي) عربي في كثير مــن الأحداث التي مرت بدارفور وذلك حتى يتمنى لــــها إضعــاف القبائل ذات الأصول غير العربية. فبعد أن خاضت حروباتها مع الفور والزغاوة تخوض الآن معركتها مع المساليت باعتبارها القبيلة المكملة لثالوث القبائل غير العربية القوية (الفور-الزغاوة-المساليت).

في تقديري أنه أيا كانت مدى صحة هذه المزاعم أو المخاوف التي تدور في أوساط المساليت والعناصر غير العربية الأخرى في دارفور فإن نزاع العرب والمساليت أثار العديد من التساؤلات الملحة التي ينبغي على الحكومة الوقوف عندها والإجابة عليها بموضوعية. ولعل أكثر هذه الأسئلة إلحاحاً هو: هل تبديل الألقاب التقليدية القديمة بألقاب إمارية جديدة أمر يمكن أن يضيف فعالية جديدة من حيث المعايير المتعارف عليها في أداء هذه التنظيمات الأهلية ؟!!

السؤال الثاني هل كان من الضروري أن يتم خلق كيانات للعنصر العربي المستقر والمتجول وفقاً لهذه التركيبة الإدارية الجديدة (أي أن تمنح لهم إمارات مستقلة) أم أنه كان من الأنسب أن تخلق هذه الكيانات للعنصر العربي ولكن في إطار الكيانات الأبوية القديمة التي استقرت منذ مئات السنين؟!!

السؤال الأخير هل أن قرار إمارات عربية في سلطنة مساليت وتأصيل الألقاب التقليدية أضاف إلى أيدلوجية الدولة شيئاً؟ وأنه إذا ما كانت هناك إضافة هل تعادل هذه الإضافة ما أزهق من أرواح في سبيل تحقيقها ؟!!

إن الإجابة على هذه الأسئلة بصدق وموضوعية من قبل الحكومة يعد بداية لخطوة جادة تمكن من ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في تلك المنطقة التي تمثل عمقاً استراتيجياً للسودان خاصة وأن أمن دارفور ينبغي أن ينظر إليه على أنه جزء من منظومة الأمن القومي للدولة ما لم تتم معالجة هذا النزاع وفقاً لهذا الإطار الكلي فإن هذا قد يكون بمثابة دفن الرؤوس تحت الرمال. لتدور الحكومة في نفس الحلقة المفرغة صراع قبلي تهدئة خواطر- مؤتمر صلح - فشل ... وهكذا دواليك.

المصادر

١- التجاني مصطفى عبد القادر، أسباب الصراعات القبلية في دارفور، ورقة عمل مقدمة *بمؤتمر الأمن والتعايش السلمي بدارفور*، نيالا ١٩٩٧م.

٢- الناظر الهادي عيسى دبكة، ناظر عموم بني هلبة، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/١٩م.

٣- الشرتاي عبد الرحمن آدم أبو، شرتاي إدارة الداجو، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٥م.

٤- فؤاد عيد علي، رئيس الجهاز المركزي للشئون القبلية، *مقابلة*، الخرطوم ١٩٩٧/٧/١م.

٥- نفس المصدر.

٦- الناظر أحمد السماني البشر، ناظر عموم الفلاتة، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٣م.

٧- الناظر حمد الأمين ترك، ناظر عموم البجة، *مقابلة*، الخرطوم ١٩٩٦/٦/٥م.

٨- الناظر البشير موسى عبد المالك، ناظر عموم السلامات، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢١م.

٩- الناظر أحمد حسن الباشا، ناظر عموم المعاليا، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٧م.

١٠- فؤاد عيد علي - *مصدر سابق*.

١١- *نفس المصدر*.

١٢- السلطان بشارة دوسة، سلطان قبيلة الزغاوة، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٢م.

١٣- التجاني مصطفى - *مصدر سابق*.

١٤- الناظر منصور عبد القادر منصور، أمير إدارة كـاس، *مقابلـة*، نيـالا ١٩٩٧/١/٢٦م.

١٥-فؤاد عيد علي - *مصدر سابق*.

١٦- *نفس المصدر*.

١٧- موسى المبارك الحسن، *تاريخ دارفور السياسي*، جامعة الخرطـوم، ط١، ١٩٧٠م.

١٨- السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين، سلطان دار مسـاليت بالجنينـة، *مقابلة*، نيالا ١٩٩٧/١٢/٢٤م.

١٩-*توصيات ميثاق التعايش السلمي بين القبائل بالجنينـة*، نيـالا أغسـطس ١٩٩٦م فقرة (١١).

٢٠- محمد يعقوب الملك دود، ناظر قبيلة المساليت بقريضـة، *مقابلـة*، نيـالا ١٩٩٧/١٢/٢١م.

٢١- *توصيات مؤتمر الصلح بين قبيلة المساليت والقبائل العربية بالجنينـة*، ١٨-٢٥ نوفمبر ١٩٩٦م، التوصية السابعة (أ).

الإخفاق التنموي والتدهور البيئي: إعادة تحليل وتفسير لعوامل الحرب الأهلية بجبال النوبة (١٩٨٥م - ١٩٩٨م)

دكتور/ حامد البشير إبراهيم

١/ هدف وهيكل الورقة:

الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو تحليل وتفسير مسببات الحرب الأهلية بجبال النوبة في الفترة من ١٩٨٥م إلي الوقت الحاضر. إن إعادة التحليل والتفسير هذه تستند علي فهم عميق ودقيق لقوي الاقتصاد السياسي، وعلاقات القوة، والعملية الكلية للتنمية وللتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمنطقة (١٩٢٥م - ١٩٨٥م).

علي العكس تماما من التحليلات والتفسيرات الأثنية العنصرية التقليدية للحرب الأهلية بجبال النوبة، تتمثل الفرضية الأساسية لهذه الورقة في أن تدخل الدولة أثناء كل من الحكم الاستعماري والحكم الوطني (بطريقة غير مباشرة خلال التنمية الريفية والحزم أو المشروعات التحديثية، وبطريقة مباشرة خلال تغيير نظم الحكم الإدارية المحلية والأهلية) أحدث في خاتمة المطاف تدهورا بيئيا عظيما أدي بدوره إلي تفكك اجتماعي واقتصادي وسياسي علي مستوي منطقة جبال النوبة. بمعني آخر، إن هذه التدخلات تسببت في انهيار بيئي، وانحلال اجتماعي، وطبقية اجتماعية تقوم علي السلسلات الإثنية. وأيضا أدت إلي فراغ إداري وقيادي علي المستوي القاعدي. هذه الديناميكات المذكورة أعلاه أعدت مسرح الأحداث الاجتماعي السياسي بجانب أنها ضغطت علي زناد حرب أهلية أثنيه في عام ١٩٨٥م وما زالت مستمرة إلي الآن.

٢/ مقدمة:

من المألوف أن تسمي المنطقة "جبال النوبة"، ويسميها السكان المحليين في الغالب "الجبال"، وسماها الإداريون البريطانيون أيضا "الجبال" (Jebels).[١] فتفاديا للخلط الذي قد ينشأ نتيجة للتداخلات الجغرافية والديمغرافية والبيئية بين الوحدات الإدارية المختلفة في كردفان، يقصد بجبال النوبة في هذه الورقة كل المنطقة التي تعرف في الدوائر الحكومية ووسط السكان المحليين الآن بولاية جنوب كردفان بالإضافة إلي جزء من ولاية غرب كردفان، وتحديدا "محافظة لقاوا".

تتكون ولاية جنوب كردفان في الوقت الحالي من خمسة محافظات إدارية، هي:

١- "محافظة الدلنج" في الجزء الشمالي للولاية، وعاصمتها مدينة الدلنج.

٢- "محافظة كادقلي" في الجزء الجنوبي الأوسط للولاية، وعاصمتها مدينة كادقلي (عاصمة الولاية).

٣- "محافظة الرشاد" في الجزء الشرقي للولاية، وعاصمتها مدينة الرشاد.

٤- "محافظة أبو جبيهة" في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، وعاصمتها مدينة أبو جبيهة

٥- "محافظة تلودي" في الجزء الجنوبي للولاية، وعاصمتها مدينة تلودي.

---

[١] أن المنطقة كانت في عام ١٩٠٠م أحد مقاطعات محافظة كردفان. وفي عام ١٩٠٧م فصلت كمحافظة فرعية باسم "جبال النوبة". وفي عام ١٩١٣م أصبحت محافظة ذات شخصية اعتبارية منفصلة عن كردفان باسم "محافظة جبال النوبة". وكانت عاصمتها في تلك الفترة "تلودي". وفي عام ١٩٢٩م ضمت محافظة جبال النوبة إلي محافظة كردفان كمنطقة إدارية باسم "منطقة جنوب كردفان". وفي عام ١٩٧٤م رفعت مكانتها الإدارية مرة أخري إلي محافظة جنوب كردفان المنفصلة. وفي عام ١٩٨٠م دمجت محافظتي جنوب كردفان وشمال كردفان لتشكلا حكومة إقليم كردفان لتكون عاصمتها "الأبيض".

تغطي منطقة جبال النوبة مساحة تبلغ حوالي ٣٠،٠٠٠ ميل مربع في الجزء الجنوبي لإقليم كردفان الكبرى (عند الجزء الغربي الأوسط لجمهورية السودان). وتقع هذه المساحة بين خطي عرض ٢٩° و٣١° غربا، وخطي طول ١٠° و١٢،٥° شمالا. وتتدرج الخصائص الطوبوغرافية لجبال النوبة في اختلافها من خليط من التربة الطينية والرملية ذات الانحدار البسيط (والتي تسمي محليا بالعتمور أو المجلد أو القردود) إلي الجبال والمرتفعات الصخرية التي تتشكل من الصخور الركامية وتفصل بينها أودية ذات انخفاض عميق يسمي محليا "الفووا"، وتربة طينية مصدعة سوداء تسمي محليا بالحدب (تربة القطن السوداء). وتصنف منطقة جبال النوبة وفقا لإمكاناتها الإنتاجية إلي أربعة أنواع أو مناطق، هي:

(١) مناطق ذات إمكانات عالية للزراعة والغابات والمراعي تبلغ مساحتها ١٠،٩٤٠،١٠٠ فدان.

(٢) مناطق ذات إمكانات إنتاجية متوسطة تبلغ مساحتها ٦،٧٥٤،٤٤٠ فدان.

(٣) مناطق ذات إمكانات إنتاجية إمكانات منخفضة تبلغ مساحتها ٧،٠٤٧،١٨٠ فدان.

(٤) مصادر المياه والجبال والصخور تغطي ٥٣،٦٨٩،٠٠٠ فدان، وليس لها استخدام اقتصادي أساسي في الوقت الحاضر.

بجانب أنها تضم ١٥% من الأراضي الصالحة للزراعة في القطر، تتمتع منطقة جبال النوبة بأكثر أنواع التربة خصوبة وبأكثر معدلات الأمطار كفاية علي مستوي القطر أيضا. وبصفتها منطقة زراعية لها مكانتها الإستراتيجية بين جنوب السودان الاستوائي وشماله الصحراوي، تمد جبال النوبة هذين الجزئيين من القطر بالغذاء، بل كانت تصدر القطن إلي الأسواق العالمية. كما اكتشفت

حقول بترولية غنية في أقصي الجزء الغربي للمنطقة في عام ١٩٨٠م، الشيء الذي أضاف أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية للمنطقة. بجانب ذلك، نجد أن للمنطقة إسهام معتبر في إجمالي الناتج المحلي القومي من خلال الزراعة والثروة الحيوانية.

٢-١ مجموعات النوبة:

يرجع مصطلح "النوبة" في السودان إلي إحصائيات حولها خلاف تشير إلي ١،٥ مليون من السكان غير العرب، والذين يسكنون في جبال النوبة بولاية جنوب كردفان في الجزء الغربي الأوسط للسودان.

في القرن الثامن الميلادي وبعد غزو العرب لمصر، كانت كلمة "النوبة" ذات معني واسع يشمل كل السود الذين يسكنون المنطقة جنوب الصحراء (إن المصطلح العربي "سودان" كان يعني أيضا السود المواجهون لسكان شمال أفريقيا ذوي البشرة فاتحة اللون). وفي أزمان تالية أصبحت الكلمة تدل علي كل الناطقين بغير اللغة العربية، وبصفة خاصة الجماعات الأفريقية في السودان (الجنوبيين والنوبة الأصليين). وأخيرا اقصر المصطلح علي سكان الجبال الذين يعيشون الآن في جنوب كردفان (والذين ليس لهم اسم محدد). إلا أن هناك ثلاثة آراء تاريخية حول أصلهم:

(أ) كانوا في الأصل نوبيون يقطنون أقصي شمال السودان (المنطقة المصرية النيلية)، وزحفوا منذ ٥٠٠ عاما إلي موطنهم الحالي بفعل ضغط الجماعات العربية المسلمة الجديدة في شمال السودان. ويؤيد هذه الحجة وجود بعض التشابهات اللغوية والثقافية بين المجتمعات المحلية في شمال جبال النوبة (الكدور والغلفان والكرتالا) وبين النوبيين الدناقلة في شمال السودان. ويقول هيرتسالرز Herrzhlarz (in Hilleson, 1930 in Kamal, 1983) أن النوبة

والنوبيين والنيليين كانوا في الأصل يعيشون في كردفان التي نفسها كلمة نوبية تقودنا إلي تحكيم أبعد في هذا الخصوص.

(ب) رفض ماك مايكل، الذي كان حاكما لعموم السودان (١٩٢٢)، رفض بشدة وجود أي رابطة فيسيولوجية أو ثقافية بين النوبة ونوبيي الشمال.

(ج) توحي الكشوفات الأثرية الأولي التي قام بها أركل (A J. Arkel) في منطقة التيرة وأجزاء أخري من الإقليم، توحي بوجود جماعات سكانية أولي ليست لها روابط محتملة بالنوبة الحاليين. إلا أن بعضا من النوبة يدعي أنهم كانوا علي الدوام في هذا المكان، بينما يدعي بعض آخر هجرات مبكرة من الشمال إلي الجنوب (الغلفان والدير والدلنج)، ومن الشرق إلي الغرب (الكاو والتقالي والكدرو)، ومن الجنوب إلي الشمال (الفنقور)،(Faris, 1985).

بسبب عدم تجانسهم الأثني الواضح، لا يشكل النوبة جماعة قبلية واحدة مقارنة بجماعات أخري في المنطقة (مثل العرب البقارة). وينتظم النوبة في أكثر من ثمانين جماعة قبلية بينها اختلافات لغوية واضحة. ويردد السكان المحليين أن هناك لغات للنوبة بعدد الجبال الموجودة بالمنطقة في كثرتها. نجد أن هذه اللغات المحلية هي تقريبا لغات مبهمة إذا نظرنا إليها من زاوية تبادل أو اشتراك الجماعات المختلفة فيها، ولقد صنفت إلي عشر مجموعات لغوية مختلفة[٢]: (١) الكواليب، (٢) التقالي، (٣) التلودي-المساكين، (٤) اللفوفا، (٥) التلودي-كادقلي، (٦) الداجو، (٧) التيمن، (٨) الكتلا، (٩) النيامنج، (١٠) نوبة الجيل.

في محاولته للوصول إلي الهوية الإثنية والقومية المميزة للنوبة من العرب، اعترض نادل (Nadel, 1947) علي المضمنات الانقسامية لعدم التجانس

[٢] بعض لغات النوبة ترتبط حقيقة بلغات أخري في السودان، مثل نوبيي الشمال، وبعض الجماعات في شمال كردفان، والداجو في دارفور، بجانب لغات أخري في غرب ووسط وجنوب أفريقيا (cf. Faris, 1985).

الاثني واللغوي وسط النوبة: "رغما عن التباين السلالي والإثني واللغـوي لقبـائل جبال النوبة، يوجد ما يمكن التعرف عليه علي أنه ثقافة النوبة، أي تركيبة ثقافيـة مشتركة بين الجماعات المتعددة والمختلفة. ويلاحظ أنها لا تتخلل كل جوانب الحياة الثقافية للجماعات، مع أنها شيء عميق أكثر من كونه نظام معيشي مشترك. فـهي عبارة عن تقارب ثقافي يمكن تفسيره، علي مسـتوي البيئـة المشـتركة، كتـأقلم لجماعات غير متشابهة علي ظروف حياتية متطابقة".

هذه التباينات الأثنية واللغوية للنوبة يمكن إرجاعها إلي الانقسـام الاثنـي السريع وسطهم، أو العزلة طويلة الأمد وغياب الدولة السياسـية المسـاعدة علـي الاتصال والوحدة، أو الأصول المتعددة والمختلفة والمقرونة بتجارب تاريخية مليئـة بالخضوع والاستعباد. عليه، يمكن الوصول إلي خلاصة أن النوبة إذا اشتركوا فـي شيء فهو من قبيل التكيف مع ظروف بيئية متشابهة ومن قبيل التجربة التاريخيـة الاجتماعية المرتبطة بالخضوع والاستعباد التي خاضوها(Faris, 1985).

٢-٢ عرب الحوازمة: الأصدقاء أبدا والأعداء مؤقتا للنوبة:

اصطلاح "بقارة" (حرفيا، مربيي الأبقار) صفة اشتقت من الاسم العربـي "بقر"، واستخدم بصورة عامة ليصف الجماعات العربيـة الرعويـة التـي تقطـن السهول الطينية الوسطي بين النيل الأبيض شرقا وجنوب دارفور وبحـيرة تشـاد غربا. وفي السودان يشكلون جماعات متعددة تعي، علي عكس النوبة، سلسلة نسبها العربي المشترك كما يقول أعضائها في مناسبات كثيرة: "نحن أبنـاء عـم". هـذه الجماعات، بتتبعها من الشرق إلي الغرب، تسمي السليم، وأولاد حميد، والحوازمـة، والمسيرية، والرزيقات، والهبانية، والتعايشة، والسلامات، والبني هلبة. كل من هذه الجماعات لها فروع وأقسام عديدة، يتم التمييز بينها عن طريق خطـوط القرابـة والعشائر. من بين هذه الجماعات نجد أن أولاد حميد والحوازمـة وجـزء مـن المسيرية يعيشون في جبال النوبة معظم أيام السنة.

البقارة هم جزء من جماعة عرب جهينة التي هاجرت إلي السودان عبر بوابة النيل وشمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي - كما تؤكد روايات البقارة عن هجراتهم الأولي: "لقد جاءوا في الأصل من بلاد الشام (الهلال الخصيب)، إلي مصر، ثم إلي تونس، وأخيرا إلي أماكنهم الحالية في جنوب كردفان". (Saeed, 1982: 114).

في الجانب الآخر، نجد أن الكلمة العربية "حوازمة" تتضمن في معناها العام والفضفاض "المتحالفون، والمتأصلون، والمتحدون، والمندمجون"، وهو معني يحمل مضامين وجوهر أيديولوجي أكثر من المضمون والجوهر السلالي أو العنصري. هكذا أصبحت ذات مدلول تعزيزي للاستعمار أو إحيائي للتحالفات القبلية، لتلعب الكلمة دور العدو الخيالي بالنسبة للنوبة. كل ذلك كان بمثابة الرغبة الاستعمارية الملحة بتقديم نموذج يقضي بأن الهوية الأفريقية في تناقض شديد مع الهوية العربية كما يتمثل في حال النوبة والحوازمة، علي التوالي.

إن القبيلة تعني الوجود العربي الأكبر في جبال النوبة، وكان لها إسهام في صياغة تاريخ المنطقة وما جاورها، كما أنها تأثرت بذلك التاريخ (إبان ممالك سنار وتقلي والمسبعات ودارفور) بصفتها دافعة للجزية وفي بعض الأحيان متعاونة مع السلاطين والملوك الأقوياء، وبخاصة ضد النوبة. مثلا، في فترة الحكم التركي-المصري (١٨٢٠م - ١٨٨٢)، والذي لم يتمكن من إخضاع النوبة، تمت الاستفادة من عرب الحوازمة بإطلاق يدهم في منطقة جبال النوبة مقابل ضرائب يدفعونها عن الرقيق. لتأمين هذه العلاقة التي تشبع حاجة الاستعمار للقوات المسلحة، تم الاعتراف بزعماء قبيلة الحوازمة رسميا كنظار، وحيازاتهم للأرض داخل منطقة جبال النوبة كأراضي قبلية تعرف بالدار أو الوطن[٣]. (cf. Abdel Basit, 1982, Abdel Hamid, 1986).

---

[٣] أدخلت الكلمتين العربيتين "الناظر" و"الدار" لأول مرة في فترة الحكم التركي-المصري.

٣/ المجادلات والآليات الفعالة بجبال النوبة قبل الحرب الأهلية:

في الفترة بين ١٩٢٥م و١٩٩٤م مثلت التنمية الزراعية الريفية بجبال النوبة أحد تدخلات الدولة الواعية، والتي وجهت بهدفين رئيسيين، هما:

(١) إدرار دخل من المناطق الريفية عن طريق فرض الضرائب واحتكار تسويق منتجات النوبة النقدية، وبصفة أساسية القطن.

(٢) تأكيد التماثل الثقافي للنوبة وتثقيفهم عن طريق تشجيع هجرتهم إلي أسفل الجبال وكسر عزلتهم الثقافية والاجتماعية التي طال أمدها. وكان هدف الحكومة المستعمرة من ذلك خلق قومية خاصة بالنوبة. في الاتجاه المعاكس، هدفت الحكومات الوطنية التالية إلي تقوية التماسك والترابط والوحدة القومية من خلال وحدة واندماج النوبة داخل القالب الثقافي المسيطر القائم علي العروبة والإسلام، اللذان هما المكونان الأساسيان للهوية في شمال وأواسط السودان. وبذلك قد يدمج النوبة ويلحقون بشمال السودان في مواجهة جنوب السودان ذو التوجه والهوية الأفريقية المسيحية.

إن تحسين المستوي المعيشي للنوبة والتحويل الإيجابي لبنياتهم الإنتاجية لم يكن جزءا من الأهداف المحركة لسياسات تدخل الدولة في جبال النوبة إبان السبعة عقود الماضية أو ما يقربها[4]. وبالرغم من عدم انتظام التدخلات بغرض التنمية في جبال النوبة وأحيانا محدوديتها من حيث الحجم والتغطية واتصافها بالفشل الكامل قياسا بالأهداف المعلنة، إلا أن لها في نهاية المطاف كانت لها آثارا علي اقتصاد ومجتمع النوبة ذات صلة وثيقة بالإعداد لمسرح الصراعات المحلية بالمنطقة، وبصفة رئيسية صراعات العرب ضد النوبة والفلاحين ضد الرعاة.

---

[4] هذا بالطبع كان علي العكس تماما من واقع "منطقة الجزيرة" بأواسط السودان حيث تسببت زراعة القطن (التي بدأت في ذات الوقت مع زراعته في جبال النوبة) في آثار تنموية هامة علي اقتصاديات ومجتمعات المنطقة.

إن المحصلة النهائية لسياسات التدخل التنموي في جبال النوبة كانت عبارة عن استقطاب نوبي-عربي واضح عززه ترتيب هرمي لمرتبات طبقية اقتصادية. وداخل هذه البنية شغل معظم النوبة ونسبة معتبرة من العرب المحليين (البقارة) سافلة السلم الاجتماعي، وشغل بعض العرب المحليين (البقارة) المرتبات الوسطي، بينما شغل "الجلابة" (وهم رجال الأعمال الذين زادوا غني عن طريق الزراعة الآلية) المرتبات العليا للنظام الطبقي بالمنطقة. إن العملية التاريخية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والأثنية يمكن تتبعها في الترتيب الزمني الآتي:

(١) إدخال القطن كمحصول نقدي في الفترة بين عامي ١٩٢٥م و١٩٦٩م نجح في تفعيل تغيرات وتحولات عميقة في الإثنيات بالمنطقة: فتم إدخال العملة في اقتصاد النوبة بصورة كبيرة، وبدل اكتفائهم الذاتي التقليدي. واستمر اندماجهم في الاقتصاد النقدي الحديث اندماجا هامشيا، وتم تحويل بعض النوبة إلي عمال زراعة لا نظاميين. وكان لذلك أثر علي العرب المحليين في بعدين: لقد وطنوا تدريجيا وسط النوبة خلال تبنيهم للزراعة (زراعة القطن بصفة رئيسية) وإنشائهم لقطعان كبيرة من الحيوانات في مواصلتهم لحياة الرعاة التي هي أسلوب حياتهم التقليدي الذي أعاقته الدولة المهدية يوما ما (١٨٨٢م - ١٨٩٩م). أما بالنسبة للجلابة، وهم أصلا من العرب المقيمين علي ضفاف نهر النيل في وسط وشمال السودان وهاجروا منها إلى جبال النوبة، فإن إدخال زراعة القطن كان بمثابة نقطة البداية لصعودهم الاقتصادي من خلال الازدهار التجاري وإدخال العملة في الاقتصاد والتغير في أنماط الاستهلاك والذوق.

(٢) تحديث برامج الزراعة التقليدية (١٩٧٠م-١٩٨٥م)، الذي قصد منه أساسا إعادة إحياء إنتاج القطن الذي وصل مستوى منخفض، قد تضمن إفقارا إضافيا للنوبة وبعض الفلاحين العرب المحليين.

(٣) فشلت المشروعات الجماعية لصغار المزارعين ومشروع التنمية الريفية لجبال النوبة (١٩٨٠م-١٩٨٧م) في الوصول إلى قاع المجتمعات الريفية (أفقر الفقراء)، بجانب محدودية حجمها.

(٤) إن المشروعات الزراعية الرأسمالية الآلية (١٩٦٧م وحتى الآن)، والتي تغطي حوالي ثلاثة مليون فدان، حددت القمة الاقتصادية للتجار الجلابة الذين أخذوا على عاتقهم السيطرة التامة على كل المجالات الاقتصادية بجبال النوبة، في ذات الوقت، قام هذا التغير ببلورة البنية الاجتماعية والترتيب الهرمي بمنطقة جبال النوبة. حيث كان ترتيب المجموعات علي النحو التالي: العرب الجلابة، والعرب البقارة، ثم النوبة.

في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وكنتيجة للإخفاقات المستمرة لمشروعات التنمية والبيئة، كانت الإحباطات والتظلمات في قمتها وسط النوبة والعرب المحليين. وفي عام ١٩٨٥م، عندما انطلقت شرارة الحرب الأهلية، كان كل البناء الاجتماعي مساعدا على الاستجابة والتفاعل مع الإثارة الخارجية والداخلية ضد الأوضاع ذات الصلة بالفشل التنموي والتدهور البيئي. إضافة إلى ذلك، تسبب التدخل التنموي الغريب في جبال النوبة في تدهور بيئي أدى بدوره إلى تغيرات وتحولات ومنافسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإثنية كانت مواتية لصراعات في المنطقة[*]:

(١) أفسدت المنظومة البيئية التقليدية، وميكانزمات المحافظة على البيئة المحلية.

(٢) انخفض إنتاج القطن والذي أدخل في بداية العشرينات من القرن العشرين، إلى أقل من ١% من مستوياته الأولي في الثمانينات من نفس القرن.

---

[*] يظهر الانهيار البيئي بجبال النوبة في تخصيص اكثر من خمسة مليون فدان للزراعة الآلية دون آن يعقبه وجود نظام متابعة ودون وجود حماية لأراضي المرعى. ونتيجة لذلك تدهورت خصوبة التربة. كما ازدادت الصراعات بين المزارعين والرعاة.

(٣) بدأت الزراعة التجارية الآلية، والتي أدخلت في عام ١٩٦٨م، في التوسع السريع على حساب النظم الاعاشية التقليدية المرتبطة بالزراعة والرعي.

(٤) حول نظام الملكية المشاعة للأراضي، الذي يساعد الكبار والفقراء والمتجولين والنساء، حول بطريقة راديكالية إلى نظام للملكية الفردية نتيجة للزيادة في قيمة الأرض بسبب الزراعة الآلية للمحصولات النقدية.

(٥) إن النظام الاقتصادي التقليدي، الذي كان متمركزا حول الإنتاج الغذائي، قد حول أخيرا إلى اقتصاد مزدوج غير فعال (عدل لإنتاج الغذاء والمحصولات النقدية معا). هذا التحريف هو نقطة البداية للإفقار التدريجي للنوبة والعرب المحليين، والذي أدى إلي فقر جماعي في المناطق الريفية للإقليم بعد تنفيذ الحكومة لسياسات التصحيح الهيكلي في أواسط الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. في عام ١٩٨٥م، بلغت هذه العمليات أقصاها بإحداثها لكارثة بيئية (الجفاف) ولأزمة غذائية (المجاعة) عندما مات حوالي ٢٠٠٠ شخص، و فقدت ٤٠-٥٠% من الحيوانات، بالإضافة إلي النزوح الجماعي للسكان. علاوة علي ذلك، أحدثت هذه الكارثة تحولات اجتماعية هامة وسط النوبة والعرب (أي، الهجرات الجماعية من الريف إلي المناطق الحضرية، والزيادة في عدد أطفال الشوارع، والتفكك الأسري، ... الخ). ورغما عن ذلك، نجد أن تلك المأساة قد مرت دون اهتمام قومي أو دولي كبير. ومن دواعي السخرية أن تلك المجاعة حدثت في جبال النوبة في حين أن الموسم الزراعي السابق لها (١٩٨٤م-١٩٨٥م) يعتبر من أفضل المواسم في المشروعات الرأسمالية الكبيرة بالمنطقة. إنه الموسم الذي جلب الحظ والغنى لمعظم التجار الجلابة بجبال النوبة، والذين مازالوا يتذكرونه بإعزاز، بينما يتذكره الفلاحون الفقراء بألم مبرح وغيظ.

إن التدخلات التي تكفلها الدولة من أجل التنمية الريفية في جبال النوبة تضمنت أيضا تشويه أو تحريف للثقافة والبنية الاجتماعية المحلية:

(١) لقد شوهت البنية الاجتماعية التقليدية عن طريق الحـزم التنموية المشحونة ثقافيا في المنطقة منذ عام ١٩٢٥م. ولقد حدثت هذه التحولات من خلال تغير تقسيم العمل التقليدي بسبب إدخال المحصولات النقدية وهجرة عمالة الأسر غير النظامية : خاصة كبار الذكور والإناث. كما أن توزيع المشروعات علي أساس الأسر التي تعولها الإناث دعي إلي تهميش الكثير من نساء النوبة والعرب اللائي كن تقليديا نشطات في المجالات الاقتصادية[٦].

(٢) النظام القيمي التقليدي والبنيات العشائرية للنوبة قد غيرت من كونها نظام انحدار أموي إلي نظام انحدار أبوي. وفي بعض الأحيان نجد أن القانون قد فرض هذه التغيرات نظرا لأن الشريعة هي القانون الوحيد الذي يقر نظام الانحدار الأبوي، خاصة فيما يتعلق بالميراث. ولقد طبق هذا التغيير بطريقة مباشرة عن طريق التغييرات في نظام ملكية الأرض حيث أن الإقرار الرسمي بالأراضي والحيازات (في معظم مشروعات التنمية الريفية) قصر علي الانحدار الأبوي. وفي حالات نادرة مثل ما يحدث وسط النيمانج تحت مكوكية "كندا كربوس" (١٩٣٠م-١٩٦٩م) ووسط الأجانق تحت مكوكية "الأمين علي عيسى"، نجد أن هذه التغييرات قد فعلت بقوة وبطريقة مباشرة بواسطة الإدارة الأهلية والقيادات القبلية الكاريزمية للنوبة والعرب.

(٣) علي مستوى الأسرة، نجد أن ميكانزمات التنشئة الاجتماعية قد حولت بشكل راديكالي واستبدلت بمؤسسات حديثة تكفلها الدولة مثل المدارس، ومجتمعات الجلابة، ومؤسسات أخرى عديدة تختص بالخدمة المدنية والإدارة، أدخلت كجزء من حزم التنمية الريفية بالمنطقة. ولم يعد مجتمع النوبة التقليدي قادر علي تغذية نفسه وإعادة إنتاجها. نفس هذا الانحلال حدث في ميكانزمات الضبط الاجتماعي التقليدية للنوبة: تضائل دور الكبار وأصحاب المكانة الاجتماعية إزاء المؤسسات الحديثة، وهو ما حدث لنظم تكريس الفرد عبر

---

[٦] تحول ثقافة النوبة والعرب التقليدية بمنطقة جبال النوبة للنساء امتلاك الأراضي.

المراحل التطورية المختلفة لنموه. من ناحية ثانية، إن التحول الراديكالي للإدارة الأهلية بسبب تدخل الدولة وما أحدثه من تأثيرات في الوظائف كان من أهم النتائج المشؤومة. ولقد نبعت معظم هذه التدخلات في "نظام الإدارة الأهلية" من الاعتقاد في "أن له دور رأس الحربة في المناطق الريفية، خاصة في المحافظة علي القانون المحلي والنظام ومن ثم تأمين الشرعية بالنسبة للدولة". كما أضعفت الأدوار السياسية والاقتصادية للإدارة الأهلية إبان الحكم الاستعماري والوطني، وتبعا لأجنده الدولة حددت هذه الأدوار كما هو موضح في الرواية الزمانية الآتية :

٣-١ الفترة بين ١٩٠٠م - ١٩٢٤م :

(١) سلامية أو تهدئة النوبة وهجرتهم إلي المناطق أسفل الجبال.

(٢) كبسلة النوبة وحمايتهم لثقافتهم التقليدية في مواجهة الثقافة العربية الإسلامية. فلقد أظهرت الإدارة الاستعمارية الزعيم القبلي (كما كان عليه أن يظهر نفسه) كرمز لرجل النوبة النموذج.

(٣) المحافظة علي القانون والنظام.

(٤) إدرار الدخل عن طريق جمع ضريبة الرأس.

(٥) تأمين الولاء الاثني والقبلي للدولة.

٣-٢ الفترة بين ١٩٢٥م - ١٩٤٧م:

(١) مقدمة التحول في اقتصاد النوبة من إنتاج المحصولات الاعاشية إلي إنتاج المحصولات النقدية.

(٢) المساعدة في إدخال العملة في اقتصاد النوبة وتوجيه ذوق المستهلك النوبي نحو المنتجات الأوربية المستوردة.

(٣) التأكيد بشدة علي الوسائل والمقاييس المرتبطة بسياسة المناطق المقفولة والتي يمكن بواسطتها أن يحدث نمو مستقل للنوبة عن العرب.

٣-٣ الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٥م:

نتيجة لإبطال سياسة المناطق المقفولة في عام ١٩٤٧م وقيام الحركة الوطنية المنادية بالاستقلال، تغير كل من توجه الدولة والعمل الوظيفي للإدارة الأهلية بطريقة راديكالية لتحقيق الأهداف الآتية:

(١) تأكيد التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية، خاصة مع القبائل العربية المجاورة (البقارة) فيما يختص بحقوق ملكية الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية للزراعة والرعي والاستيطان (بالنسبة للنوبة والعوب) بجبال النوبة.

(٢) دعم تنظيم النوبة الجديد (١٩٤٢م) الذي تمثله الكتلة السوداء بغرض ضمان التعبئة والدعم الجماعي وسط النوبة.

٣-٤ الفترة بين ١٩٥٦م-١٩٦٩م:

لقد مثلت هذه الفترة السنوات الأولي للحكم الوطني. وتري الدولة أن هذه الفترة هي فترة لتأكيد وصيانة الوحدة الوطنية. وأثناء هذه الفترة فعلت وظائف الإدارة الأهلية لتحقيق الأهداف الآتية، والتي جاءت مغايرة للأهداف السابقة:

(١) فوضت الإدارة الأهلية للقيام بدور جديد في تفعيل وتعزيز التماثل الثقافي للنوبة خلال المقاييس المباشرة وغير المباشرة معا. اشتملت المقاييس المباشرة علي فرض أنواع معينة من الثياب والقوانين الأبوية للميراث والمنهج المدرسي. وبطريقة غير مباشرة، كان يتوقع ضمنيا من زعماء الإدارة الأهلية وسط النوبة أن يظهروا أنفسهم في

سلوك نموذجي مبجل مثل ما يفعل "شيخ العرب" بثيابه العربية الإسلامية التي تأخذ شكل الجلباب الأبيض والعمامة. وبهذه الصورة والمظهر المختلفان عن ما سبقهما أظهر مك النوبة نفسه في هذه الهيئة كتجسيد مثالي ونموذجي لرجل النوبة الجديد لما بعد الاستقلال.

(٢) دعم وترقية الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة في جبال النوبة من خلال دعم زراعة القطن وإدرار الدخل.

(٣) اعتراض نمو وتطور أي تنظيم سياسي استثنائي للنوبة، سواء كان في صيغة الكتلة السوداء، والتي كانت تعني تقريبا الاستناد على الأفريقية والانفتاح لكل " السود" في القطر، أوفي صيغة التنظيم المحدد للنوبة مثل اتحاد جبال النوبة في أواسط الستينات من القرن العشرين ، أو في صيغة أي رابطة للنوبة محددة بمنطقة معينة .

(٤) تدعيم تماثل النوبة واندماجهم في الأحزاب السياسية الوطنية التي تدعو إلي الوحدة الوطنية وليس إلي الانفصال .

٣-٥ في الفترة بين ١٩٧٠م-١٩٨٨م:

شهدت هذه الفترة أكثر التحولات راديكالية بجبال النوبة ، والتي استثارها نظام الحكم العسكري المتأثر بالاشتراكية (١٩٦٩م-١٩٨٥م) . بجانب التغيرات المستهدفة عن طريق مشروعات التنمية الزراعية الريفية (الزراعة الآلية عام ١٩٦٩م، وتحديث مشروعات الزراعة التقليدية عام ١٩٧٠م ، ومشروع التكنولوجيا الوسيطة عام ١٩٨٠م ، والمشروعات الجماعية لصغار المزارعين عام ١٩٨٤م) ، تكفلت الدولة بمشروع للتحول الريفي المباشر عن طريق الإدارة الأهلية، تمثل في الآتي:

(١) حل الضابط الإداري "الحديث" محل مك النوبة وعمدة العرب التقليديين من خلال فرض نظام الحكومة المحلية.

(٢) أستبدل الدور القضائي للمك بدور " المحكمة الشعبية " الجديدة.

(٣) في عام ١٩٧١م حل نظام الإدارة الأهلية تماما وأتهم بأنه الطليعة التاريخية للاتجاهات التقليدية والمحافظة في المناطق الريفية، كما أعتبر نظاما متعارضا مع التغيرات الثورية الفعالة التي أرادها النظام اليساري الاشتراكي.[٧]

(٤) عززت صفوة النوبة الحديثة، والتي معظمها من أساتذة المدارس والتجار الشباب، بطريقة مقصودة على حساب الصفوة القبلية التقليدية من خلال تأسيس تنظيم سياسي شعبي جديد.

(٥) نقل نفوذ الإدارة الأهلية وسيطرتها على الأرض إلى المفتش الزراعي والضباط الإداريين وموظفي القضاء الجدد بالمنطقة (المحاكم الشعبية).

(٦) انهيار الأساس الاقتصادي لمك النوبة نتيجة لتأثير عاملين: هما الإفقار الجماعي لسكان الريف وفقدان السيطرة على الأراضي. هذان العاملان مجتمعان تسببا في انخفاض دخله ومن ثم نفوذه .

٣-٦ الفترة بين ١٩٨٩م-١٩٩٥م:

أحدثت الدولة تحولا راديكاليا في نظام الإدارة الأهلية بجبال النوبة في هذه الفترة، كان على النحو التالي:

(١) أستبعد الكثيرون من مكوك وزعماء القبائل من الخدمة واستبدلوا بآخرين ممن أظهروا التزاما إسلاميا معتبرا في اتجاه الإسلام الراديكالي الجهادى. هذا الالتزام الإسلامي هو تقريبا الشرط المسبق لتولى منصب قبلي ما وسط النوبة وعرب البقارة الحوازمة.

[٧] حقيقة لقد حاول " نميري " طيلة الستة عشرة سنة من حكمه كل الأيديولوجيات السياسية بنفس الأسلوب الانتهازي النموذجي للدكتاتوريات .

(٢) ضعف دور " الكجور" كرجل دين له قداسته، وأي اعتراف به أصبح مبغضا أو مكروها.

(٣) وظفت الدولة المكوك لتجنيد المقاتلين للجهاد ضد المتمردين. وفى ذات الوقت، استخدم المتمردون المكوك في المناطق التي يسيطرون عليها لتجنيد العصابات للقتال ضد الحكومة.

(٤) فقد المكوك سيطرتهم كليا على كل من الأرض والناس بسبب حالة الاضطراب العامة، والنزوح والهجرات الجماعية، وتعدى الحكومة على الأراضي، وتوطين العرب المهاجرين من شمال كردفان الذين شجعتهم الدولة بصمت على فعل ذلك، كما يدعي بعض صفوة النوبة.

(٥) فقد كل من الإدارة الأهلية والنوبة استقلاليتهم الأثنية والقبلية النسبية. فقد دمجوا وتمثلوا تماما داخل الدولة، إلى الحد الذي أعيدت تسمية مك النوبة فيه بالأمير.

ظهرت كنتيجة للتغيرات في بنية الإدارة الأهلية بجبال النوبة فجوة إدارية عظيمة في المناطق الريفية، والتي دلت ضمنيا على عدم وجود ضبط اجتماعي وإداري وعدم وجود ميكانزمات لتنظيم الانتفاع بالموارد والتعايش السلمي بين الجماعات الأثنية المختلفة. في الجانب الآخر، نجد أن سياسات الدولة التدخلية في جبال النوبة قد تسببت في سلسلة لا نهائية من الصراعات بين الجماعات الأثنية بالإضافة إلى مجموعات (اجتماعية – اقتصادية) مختلفة في المنطقة (أي ، الرعاة والفلاحين والمزارعين الرأسماليين). بسبب كل هذه العمليات والتحولات في نظام الإدارة الأهلية عند النوبة وفى المجالات الاقتصادية والسياسية في العقدين الأخيرين (١٩٧٠م–١٩٩٣م)، وبسبب التغيرات البيئية الهامة الناشئة عن مغامرات التنمية الزراعية الريفية الغربية، قامت أشكال أو أنماط مختلفة من الصراعات بين الأحزاب والزمر المتعددة والمختلفة في المنطقة: بين النوبة والعرب، وبين الرأسماليين المستثمرين في المشاريع الفلاحية والرعوية الكبيرة، وبين مشروعات

التنمية المختلفة. هذه المجموعات الثلاثة للصراع (أي ، الإثنية والمهنية والتنظيمية) تضمنت بدورها صراعات محلية أبعد، اشتملت علي الآتي:

- الصراعات بين الفلاحين النوبة.
- الصراعات بين الفلاحين النوبة والعرب.
- الصراعات بين الرعاة النوبة.
- الصراعات بين الرعاة النوبة والعرب.
- صراعات الفلاحين النوبة والعرب ضد المستأجرين النوبة والعرب في مجالات التحديث والتكنولوجيا الوسيطة وبرامج المشروعات الجماعية لصغار المزارعين.
- صراعات كل المذكورين أعلاه ضد التجار الجلابة المستثمرين في المشروعات الزراعية الرأسمالية الكبيرة .
- صراعات كل المذكورين أعلاه ضد رعاة الجمال الوافدين من ولاية شمال كردفان بسبب الجفاف والتصحر منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين .

لقد أصبح جليا أن انفجار الحرب الأهلية كان في بداية عام ١٩٨٥م ، وصعدت إلى أقصاها في عام ١٩٨٩م. وبنهاية الثمانينات من القرن العشرين، عندما ظهرت مشاركات الجماعات الأثنية المختلفة في الحرب الأهلية (النوبة ضد العرب)، كان المسرح الاجتماعي الاقتصادي في جبال النوبة خصبا ومساعدا على ذلك. مهما كانت الأسباب التاريخية ، إن القوى المباشرة وراء الحرب الأهلية قد نبعت من عدم التساوي في القدرة على الوصول إلى الموارد الشحيحة وعدم التكافؤ في التنافس عليها، وذلك غالبا بسبب التغيرات والتحولات السريعة وسط الإثنيات المختلفة بجبال النوبة. هذه الديناميكات والعمليات كانت سمات مميزة للكيان الاجتماعي للنوبة والعرب في عشية بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٨٥م. فلقد وجدت الحرب الأهلية تربة خصبة للنمو واتخاذ أشكال وتعابير مختلفة إبان الفترة من عام ١٩٨٥م إلي الآن .

هذا الفهم هو الوحيد القادر على إنجاب الحلول التي يمكن أن تفعل تعايشـــا سلميا للنوبة والعرب مشابها لتجربة التعايش التلقائي التي حدثت علــــى المســتوى القاعدي في القرون الخمسة الماضية بالمنطقة .

References

1. Abdl Basit, Said, 1982.
   The State and Socio-Political Transformation in the Sudan: The Case of the Social Conflict in Southwest Kordfan.
   Unpublished Ph.D. dissertation, Univrsity of Conncticut, USA.

2. Abdel Hamid, Mohamd Osman, 1986.
   The Hawaszma Baggara: Some Issues and Problems in Pastoral Adaptations. M.A. Art Thesis (Unpublished), Department of Social Anthropology, Unevrsity of Bergen.

3. Ahmed, Abdel rahim Nasr, 1971.
   British Policy Towards Islam in the Nuba Mountains, 1922-1940. Sudan Notes and Rcords, 52: 23-32.

4. Ahmed Uthman, 1985.
   The Dilemma of the British Rule in The Nuba Mountains (Ph.D. thesis). Graduate School of Khartoum University, Khartoum.

5. Ali Mahana Mudir, 1985.
   The Impact of Agriculture Policies in Tegale Region.
   Unpublished conference paper,Abou Gibaiha, Sudan, May 1985.

6. Eisa, Mohamed. 1985.
   History of the Nuba Mountains. Unpublished manuscript, Khartoum, Sudan.

7. Faris, Jams C., 1973.
   Ideology in Classless Societies and Problem.
   Unpublished manuscript, University of Connecticut, USA.

8. Faris, Jams C., 1975.
   Apax Britanica and the Sudan: S. F. Nadel. in Talal Asad (ed.). Anthoropology and the Colonial Encounter. London: Ithaca Press.

9. Hamid El Bashir Ibrahim, 1988.
   Rural Agriculture Development Policy, Ethnicity and Socio-Political Change in the Nuba Mountains,
   Unpublished Ph.D. thesis. University of Connecticut, USA.

10. Kamel O. Salih, 1983.
    The British Administration in the Nuba Mountains,
    Unpublished Ph.D. thesis. University of London, School of Oriental and African Studies.

11. Nadel, S.F. 1947.
    Th Nuba: An Anthropological Study of the Hill Tribes of Kordofan. London: Oxford University.

بعض تبعات الصراع القبلي في السودان

دكتور/شرف الدين الأمين عبدالسلام

كانت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع البدوي في بادية الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام. فكان ذلك المجتمع يستند في صورته الإجتماعية البسيطة على العصبية القبلية وهذه العصبية هي في ابسط صورها الالتصاق بالقبيلة وتنفيذ أمرها وفقاً للقوانين والأعراف المتفق عليها. والتي استنت لتنظيم حياة أفراد القبيلة مبينة حقوقهم وواجباتهم. وكان الفرد المثالي في نظر القبيلة هو الذي يلتزم بتلك القوانين والأعراف والتي تشمل الدفاع عن القبيلة ونصرتها في تضحية ونكران ذات.

وفي مقابل ذلك فان واجب القبيلة تجاه الفرد هو حمايته والذود عنه بمالها ورجالها. ويلزم هذا النظام القبلي أفراد تلك القبائل من ناحية بالتجمع مادياً في مواجهة الظروف القاهرة التي تواجه القبائل حباً في البقاء فيعمل أفرادها معاً ويحاربون معاً. ومن ناحية أخرى فان هذا الوضع يلزم أولئك الأفراد معنوياً بالتصرف وفقاً لقيم وتقاليد وعادات القبيلة وتحمل نتائج كل ذلك. ولا يقف الأمر بأفراد القبيلة عند تلك الحدود بل عليهم أيضا الالتزام بتعليم تلك العناصر لصغارهم سواء بالتلقين أو الممارسة. وتلعب الأساطير ومآثر الآباء والأجداد وحكاياتهم دوراً مهماً في هذا الشأن.

كان من أهم مظاهر هذا الوضع القبلي في جزيرة العرب هي العصبية القبلية وعلاقة العداء بين القبائل. وبسبب هذه النعرات القبلية دارت بين القبائل العربية حروب معروفة مثل حرب البسوس وحرب داحس والغبراء بين قبيلتي عبس وذبيان والتي كانت موضوعاً لمعلقة زهير بن أبى سلمى المعروفة التي مدح فيها رجلين عظيمين من القبيلة المنتصرة تدخلا للإصلاح بين القبيلتين وتحملا الديات ودفعاها من مالهما الخاص. وقد عد النقاد هذه

الحرب من أقوى المؤثرات في شعر زهير لأنه شهد فظائع تلك الحرب فامتلأت نفسه بكراهية الحرب وحب السلام. ومن تبعات الصراع القبلي في جزيرة العرب كذلك الغارات التي كان يشنها فرسان القبائل على القبائل المجاورة من أجل الاستيلاء على نعمها.

ومظهر ثالث من مظاهر الوضع القبلي، خاصة في العصر الجاهلي، ما عرف بظاهرة الصعلكة والصعاليك التي نشأت لعدة أسباب كان من بينها الفقر وعدم الإحساس بالانتماء للقبيلة، أما بسبب الخلع نتيجة الإتيان بفعل يسئ إلى القبيلة أو يحط من قدرها وسط القبائل أو لفظ القبيلة للذين ينحدرون من أمهات هن من الإماء أو ما عرف بالاغربة السود. وهكذا فقد أفرز المجتمع العربي بتركيبه الاجتماعي القائم على القبيلة جماعات من الصعاليك هم أولئك الفقراء والخلفاء الاغربة. وفقد هؤلاء إحساسهم بالعصبية القبلية وآمنوا بعصبية مذهبية معتمدين على قوتهم في سبيل العيش عن طريق الغزو والإغارة للنهب والسلب. ولم يكتف هؤلاء الصعاليك بالخروج على قبائلهم بل ناصبها بعضهم العداء وأغاروا عليها.

ولم تنقطع الصلة بين هؤلاء الصعاليك وقبائلهم اجتماعيا فقط بل فنياً كذلك فتحلل الشاعر الصعلوك من ذلك "العقد الفني الذي نراه بين الشاعر وقبيلته، فلا يكون الشاعر الصعلوك لسان عشيرته لأن ما بينه وبين عشيرته قد انقطع، ولا يكون بشعره صحيفة قبيلته لأنه لم تعد له قبيلة، وانما يصبح شعره صورة صادقة كل الصدق من حياته هو"(١).

كانت تلك هي صورة القبيلة في المجتمع العربي القديم وما أفرزته من ممارسات سلبية. ولما جاء الإسلام وأضاء بنوره ظلام جزيرة العرب كان من ضمن أهدافه تفتيت الوحدة القبلية القائمة على العصبية لتحل محلها وحدة العقيدة وأصبح الإنسان مكرما بتقواه وليس بأصله القبلي وانما جعل الإسلام الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا لا ليتحاربوا .والإسلام ثورة نقلت العرب إلى

مرحلة فكرية جديدة. على أن الثورة الروحية التي أحدثها الإسلام وقبل أن تكمل دورتها في نفوس العرب قد صحبتها ثورة أخرى وهى انتقال العرب تحت راية الإسلام إلى بؤر حضارية في أطراف الجزيرة.

وعاش العرب صراعاً بين الموروثات الجاهلية وبين القيم الإسلامية الجديدة، وصراعاً بين قيم البداوة وقيم الحياة الحضارية الجديدة. ورغم إن القيم الإسلامية الجديدة لم تتبلور في تلك الفترة في نفوس العرب إلا أن الإسلام كان عنصراً هاماً في توحيد العرب وكان يمثل أعلى مرحلة من مراحل التجمع العربي. والإسلام دين حضري أساس العلاقة فيه ليست القبيلة. فتغيرت القاعدة الاجتماعية فكان لابد أن يتغير تبعاً لذلك الوضع الفلسفي فكانت الرابطة رابطة العقيدة والالتقاء الفكري. وانساح العرب إلى الخارج وكانت قلوبهم تحمل شيئاً جديداً هو روح الإسلام وليست تفاصيله.

هذا وقد وفد العرب إلى السودان وعاشوا فيه بنفس الصورة التي كانوا يعيشون بها في جزيرتهم. وكانت القبائل العربية التي انتقلت للسودان تبحث في المقام الأول عن أماكن يتوفر فيها الماء والكلأ. ولذلك فقد كانت حياة الترحال وعدم الاستقرار هي المعلم الرئيسي في حياة تلك القبائل، وهى حياة البداوة القائمة على الانتماء القبلي: فأساس القبيلة هو أسرة ينحدر جميع أفرادها من صلب رجل واحد الأمر الذي يؤسس وحدة ينبغي الحفاظ عليها وتقويتها والذود عنها عن طريق الالتزام بالتقاليد الاجتماعية التي ترعاها. ومن هنا كان التزام البدوي بانتمائه القبلي أمراً لازماً .ومعلوم في الدراسات الاجتماعية مدى الارتباط الوثيق بين البدوي وقبيلته وانصياعه لها على الرغم من تقديره الشديد لذاته(٢).

هنا سطوة التقاليد والتمسك بها تزداد في المجتمعات الريفية وكلما كانت الجماعة محلية محدودة العدد منعزلة كلياً أو نسبياً عن المدن كمجتمع القبيلة أو القرية لأن صغر هذه المجتمعات والصلات الوثيقة بين أفرادها

تساعد في اكتشاف أي انحراف عن معايير المجتمع وتقاليده مما يتسبب عن ذلك حدوث ضغوط فردية أو اجتماعية على الفرد[٣].

لقد نتج عن هذا الوضع الكثير من الممارسات ذات الصلة والشبه بما كان لدى العرب الأوائل مثل النزاعات والحروب القبلية بأسبابها المختلفة ومثل إغارة فرسان قبيلة ما على قبيلة أخرى بغرض تحقيق عائد اقتصادي وهو ما أطلق عليه في السودان لفظ "القيمان" ومثل عمليات النهب والسلب التي كان يقوم بها أفراد من قبائل شتى وهو ما عرف باسم" الهمبتة "وهذه الظواهر الثلاثة هي موضوع هذه الورقة.

كان من أهم إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان النزاعات المسلحة بين القبائل والفروع. وقد حدثت معظم هذه الحروب إبان عصر الفونج في القرن السادس عشر الميلادي وممالك الفور والمسبعات وأيام المشيخات، وظلت تظهر بعد ذلك بصورة متقطعة إلى يومنا الحاضر هذا. وكانت تلك الحروب تأخذ عدة أشكال منها الحرب أو الحروب المتكررة بين قبيلة وأخرى مثل الحروب بين البطاحين من ناحية والمرغوماب والكمالاب (وكلهم أبناء عمومة كواهلة) من ناحية أخري .والنزاع بين البطاحين والشكرية[٤]. وبين القبيلة الأخيرة والحمران[٥]، أو بين حمر والكبابيش، وحمر الزيادية وحمر والمعالية فى كردفان[٦]. وحروب القريات مع قبائل بني جرار والحسانية والهواوير[٧]. هذا على سبيل المثال لا الحصر. وقد تكون الحرب بين فرعين من قبيلة واحدة كما حدث بين الهدندوة والبشاريين من قبيلة البجا فى شرق السودان[٨]. وقد يحدث أن تأخذ الحرب شكلاً تتحالف فيه قبيلتان أو اكثر ضد قبيلة أخرى كما حدث فى إغارة مجموعة القبائل على البطاحين[٩]. أما أسباب هذه الحروب فيمكن حصرها ودون الدخول فى تفاصيل فى النزاعات حول الأرض أو حول موارد المياه والمرعى أو بسبب الثأرات أو اغارات فرسان

القبائل على بعضها البعض بغرض النهب والسلب وهو ما عـــرف عمومـاً بظاهرة "القيمان" والتي يطلق عليها في كردفان، ووسط حمر خاصة، "النهيض".

هذا وقد حفظت هذه القبائل كما كانت عادة القبائل في الجزيرة العربية أخبار تلك الحروب وما حدث فيها شعراً ونثراً. فكان الشعر المرتبط بتلـك المعارك والذي يحث الفرسان أو يمدحهم لدورهم فى الذود عن القبيلة وتسجيل مواقفهم البطولية فى تلك الحروب. وكان أيضا غناء النساء خاصة وشـعرهن فى إعلاء شأن المقاتلين ووصف ما فعلوه فى منازليهم وثباتهم فى المعارك أو البكاء على من سقطوا فى تلك المعارك من هؤلاء الفرسان تمامـــاً كمـا فعلت الخنساء قبل الإسلام وهى ترثى أخاها صخراً الذي قتل فـــي إحـدى المعارك بين قومها بنى سليم وبنى أسد ولعل المثال المقابل لهذا هو دور شعبة المرغومابية في وصف حروب قومها ضد البطاحين وبكائها على زوجها ود قلش وابنها نائل اللذين قتلا في إحدى المعارك بين القبيلتين [١٠]. وفى جـانب النثر فقد كان قصص القبائل التاريخي مصوراً لتلك المعارك ومبيناً أســـبابها وما حدث فيها بجانب قصص بعض فرسانها المشهورين الذين رفعوا من قدر القبائل ودافعوا عنها أو الذين سقطوا موتى دفاعاً عن حياضها. وهذا كله كما هو واضح شبيه بما كان عند العرب القدامى من ذكر أيامهم وأخبار حروبهم ورثاء فرسانهم.

ذكرنا بأن من أسباب اندلاع الحروب بين القبائل ما عرف بظـــاهرة "القيمان" [١١]. والقيمان أيضا من إفرازات الصراع القبلي الهامة فى الســـودان. والقيمان كما جاء فى النصوص المصاحبة لهذا اللفظ فـــي ***قاموس اللهجة العامية في السودان*** يشير إلى جماعة المحاربين. فالقيمان هي صيغة الجمـع من "القوم" التي تعنى الفرقة من المحاربين. وقد وردت الكثير من الإشـــارات للقيمان بهذا المعنى فى التراث الشفاهى لبعض القبائل مثل الرباطاب والعبدلاب. على أن هذه الفرقة من الفرسان يكون منوطاً بها مهاجمة قبيلة أخرى لنـــهب

وسلب نعمها بتأييد وتشجيع القبيلة التي ينتمون إليها. وقد ينتج عن ذلك حرب شاملة بين القبيلتين كما حدث بين حمر والكبابيش فى حرب "العقال" (١٢). وقد ساد هذا النشاط القبلي بصفة خاصة فى عهد الفونج وربما كان مستمراً إلى أوائل هذا القرن.

وترتبط الروايات الشفاهية بين ظاهرة "القيمان" وظاهرة أخرى من إفرازات الصراع القبلي هي ظاهرة "الهمبتة" ويشير يوسف فضل إلى أن استشراء ظاهرة "القيمان" قد كان خلال عهد الفونج وهى فترة، كما يقول لم تظهر فيها سلطة الحكومة المركزية قوية واضحة لتردع المجموعات القبلية شبه المستقلة من الإغارة على بعضها البعض (١٣). ونضيف إن أفول ظاهرة "القيمان" أو انحسارها نوعاً ما يرجع إلى العهد التركي الذي ظهرت فيه سلطة الحكومة المركزية بصورة أوضح فحدث من هذا النشاط البدوي وان لم تقض عليه قضاء نهائياً.

الهمبتة(١٤). فى أبسط تعريفاتها هي طريقة فى الحياة تقوم على نهب وسلب الإبل عن طريق الغزو والإغارة بواسطة أفراد ينتمون لقبائل رعوية خاصة فى باديتي البطانة وكردفان. وعلى الرغم من أن لفظ "الهمبتة" و"الهمباتة" قد اشتهرا للدلالة على هذه الظاهرة والمشتغلين بها إلا أن هناك ألفاظا أخرى فى كل من البطانة وكردفان للدلالة على هذا الأسلوب فى الحياة وسالكيه من البدو. ومن ذلك أن أهل البطانة يسمون "الهمبتة" المهجر و"الهمباتة" المهاجرة .كما يقولون "النهاضين" والطريقة "النهيض". أما وسط قبيلة حمر فى كردفان فتعرف هذه الجماعة باسم "السراجة" و"السروجية".

وقد كان العمل فى الهمبتة يتم برضاء القبيلة وموافقتها بل بإثارتها وتحريض أفرادها عليها. وذلك نابع بالطبع مما ذكرناه سابقاً بأن الانتماء إلى القبيلة يحتم التقيد بتقاليدها وعاداتها وقيمها والتصرف وفقاً لذلك. وقد ارتبطت الهمبتة ببعض القيم السائدة فى المجتمع القبلي والتي تشكل إحدى خصائص

الشخصية البدوية كالشجاعة التي ينبغي أن يتميز بها كل رجل. فالرجل الذي لا يمارس الهمبتة عد رجلاً جباناً وضعيفاً وناقص الرجولة .يقول أحد الرواة "عندنا الما بقوم خويويف ومسيديد والبنات يكجنن امو . .والما بقوم بسرق مو راجل كمان" (١٥). وفي بعض المجتمعات القبلية في البادية كانت الهمبتة هي السلوك الذي يبرهن به الفرد على بلوغه قدر الرجال، فمن تقاليد بعض القبائل أن الفتى منهم عندما يبلغ سن الرشد فان عليه أن يثبت ذلك بوضع بصمتـه على ابل الغير التي يأخذها عنوه واقتداراً وجهاراً نهاراً(١٦)هنا فقط يعترف له مجتمع القبيلة بلوغه قدر الرجال.

كانت الهمبتة إذن تقليداً قبلياً يحظى المشتغلون بها بشكر وثناء القبيلة. وقد جاء ذلك معبراً عنه بصورة واضحة في العديد من الأشعار:

الولـــــد البدور فوق القبيلة يشـــكــــر
يخلف ساقو فوق بلد العـــــدو ويتــوكـــر
امن جاب رضوة البهم اللهيجو مسكـــــر
وأما أب صلعة فوق ضلاعو تيتل وكركـــــر

ويقول شاعر آخر في نفس المعنى:

الولد البخـــــاف من القبيلة تلومــــو
بخلف ساقو فوق تيساً رقيق قدومــــو
أمن جاب رضوة البهم البنقرش فومــــو
واما اتخامشن قدح الرمـــــاد حرومــو

وهكذا كان المجتمع القبلي في البادية يجزل الثناء للذين يعملون فـــي الهمبتة ويلوم المتقاعسين عنه كما أن تقاليد القبيلة وعاداتها قد ساهمت فـــي نشأة هذه الظاهرة واستشراها ثم إن طبيعة المجتمع البدوي عمومــا تقدس أعمال الفروسية وتشجع النهب والسلب الهمبتة ضرب من ذلك.

تلك كانت بعض إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان في الماضي. وعلى الرغم من إمكانية القول بأن عهد النعرات القبلية قد مضى، إلا إن المراقب للأوضاع في السودان يلاحظ بأنه لا تزال توجد بقايا من ذلك إلى هذا اليوم. فقد أخذ النزاع المسلح شكل المنازعات بين بعض القبائل العربية وغير العربية: الفور والعرب، الكبابيش والميدوب، الرزيقات والدينكا، والمسيرية والدينكا، ومؤخراً المساليت والعرب. وقد حفلت الصحف السيارة في الوقت الأخير بمثل هذه الأخبار. بل إن أخبار هذه النزاعات شملت أيضا بعض أوجه الصراع في إدارة الولايات واتهام بعض الولاة بحصر الوظائف الهامة في قبائلهم على حساب القبائل الأخرى. وكل ذلك إشارات إلى انه ما زال فينا بعض من القبلية بكل ما ينتج عنها من ممارسات تعيق مسيرة الوحدة والتنمية والأمن والسلام.

ومن هنا تأتي أهمية إنشاء وتنشيط الأجهزة المنوط بها تغيير وجه الحياة في السودان والانتقال من حياة البداوة التي تنشأ عنها مثل تلك الممارسات. ويتم ذلك أولاً بفهم طبيعة الحياة البدوية التي تساعد في ظهور مثل تلك التقاليد والعادات والظواهر. وربما أمكن تلخيص أسباب هذه الظواهر بالبادية في الآتي [١٨].

(١) ينقسم المجتمع البدوي إلى عدة قبائل ترى كل قبيلة إنها ارفع أصلا ونسباً وبالتالي فهي تتفوق على غيرها من القبائل وتكون أحق بالأرض والماء والكلأ من غيرها.

ولإثبات ذلك كله يكون العداء بين القبائل والذي تعبر عنه أما بالحروب المباشرة او بغارات النهب والسلب بغرض تحقيق عائد اقتصادي. وبذلك اصبح النهب والسلب من القيم التي يقدسها المجتمع البدوي ويقوم عليها.

(٢) إن البادية في اتساع أراضيها وترامي أطرافها ووحشة طرقها وامتداد سهولها تشكل مجالاً رحباً لممارسة نشاط مثل الهمبتة وعمليات النهب والسلب عموماً.

(٣) كما أن البادية وبحكم طبيعة حياة سكانها غير المستقرة تجعل من الصعب السيطرة عليهم .وقد كان البدوي - إلى وقت قريب - في مأمن من كل سيطرة وبعيداً عن قبضة القانون، فهو اقدر على الحركة ويعيش في عزلة لا تمكن من متابعته ومعرفة نواياه والحد من تصرفاته غير القانونية. ولكن لا بد من أن نشير إلى انه ونسبة للتطور التكنولوجي فقد البدوي كل هذه المميزات واصبح في متناول يد الحكومة لأنها أصبحت اقدر على الحركة منه وتملك وسائل للقتال اكثر مما يملكه. وعلى الرغم من ذلك تظهر بعض الممارسات التي تشبه ما كان في الماضي مثل ظاهرة النهب المسلح التي ربما كانت ضرباً من ضروب الهمبتة مع تغير وتبدل المفاهيم والأدوات.

(٤) حصرت الطبيعة عمل البدوي في الرعي، وبذلك أوجدت في حياة البدوي فراغاً هو في حاجة إلى أن يملأه. وقد كانت إحدى وسائل ملأ هذا الفراغ هي الحروب وما شابهها من عمليات النهب والسلب الجماعي أو الفردي.

(٥) توزيع الثروة في البوادي الرعوية غير عادل. إذ انه توجد في البادية طبقات: طبقة تملك ثروات طائلة وطبقة لا تملك شيئاً. وهذه الطبقة الأخيرة تعيش في حالة نفسية سيئة من جراء ما تعانيه من البوس والشقاء والحرمان تصل بها إلى حد حمل السلاح لتحقيق عدالة حرمتها منها الطبيعة.

ويصبح من الصعب في ضوء النقاش السابق القول إن مظاهر النزاع المسلح وغير المسلح بين الجماعات والقبائل قد أصبح جزءاً من الماضي. ولكننا نستطيع القول بان هناك بعض العوامل التي ساعدت على تخفيف حدة

الصراعات القبلية بين المجموعات. ونذكر على سبيل المثال هنا الاتجاه إلى تغيير وجه الحياة البدوية القائمة على الرعي بتحقيق أبسط متطلبات التنمية والمتمثلة فى تغيير نمط الحياة. ففي الأماكن التي شملها التطور الزراعي فى السودان مثل منطقة نهري الدندر والرهد بقيام المشاريع الزراعية واستقرار البدو للعمل فى الزراعة لم يعد للهمبتة وغيرها من إفرازات الصراع القبلي وجود على الأقل بالصورة التي كانت عليها فى الفترة السابقة لقيام تلك المشاريع.

وغنى عن القول أن بقاء مثل الظواهر التي استعرضنا جوانبها فيما سبق رهين باستمرار الحياة التي أفرزتها. ومتى ما أمكن تغيير نوع الحياة فان اختفاء هذه الظواهر يصبح أمرا تلقائياً. وتأتى هنا أهمية العمل على توطين الرحل وتوفير احتياجات الحياة الحديثة لهم. ويتبع ذلك بث "أيديولوجية" جديدة بينهم، أي تغيير موقفهم لمفهوم الاقتتال والنهب والسلب وتوجيه قيم الشجاعة توجيها يستفيد منه المجتمع (١٩).

ولابد أننا ندرك أن للبداوة ظروف إنسانية وطبيعية وجغرافية خاصة وتركيب اجتماعي - وهو ما تحدثنا عنه - يرتكز على العصبية. وإذا كان التوطين يعنى الاستقرار فى مكان واحد بدلاً من التنقل الدائم وراء الماء والكلأ، فهو أيضا يعنى الاتجاه نحو محو القيم البالية المرتبطة بالحياة غير المستقرة. وهذا ينسحب على الجانب الاقتصادي وطبيعة ونوع العمل والجانب الاجتماعي الذي يرتبط بما ينظم حياة البدو من عادات وقيم وقوانين ونظم ونمازج سلوك. هذا ولابد للتوطين حتى يحقق مختلف مهامه من التركيز على جانبين هامين هما الجانب المادي الذي يتضمن تغيير مختلف نظم الحياة الاقتصادية فى المجتمع البدوي بما فى ذلك سبل كسب العيش والتغيير فى نوع المساكن التقليدية وطرق الانتقال . . .الخ. والجانب النفسي الذي يرمز إلى تكيف البدوي نفسياً وحضارياً لإنشاء علاقات جديدة تقوم على ارتباط

المصالح وتكاملها، وهى بالضرورة تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم والعلاقات السابقة لحالة التوطين.

إن النظام القبلي وبحكم طبيعته التي بيناها يجعل من الفرد في ذلك المجتمع أداة طيعة في تحقيق ما يرمى إليه ذلك النظام من المدافعة والغزو والسلب. فيكون الفرد وفى نطاق عائلته وقبيلته مستعداً دائماً للحرب إما معادياً أو مدافعاً. وفى ضوء ما يشتمل عليه هذا النظام من الأمور الملزمة للفرد يتأثر إحساسه بالأمن والطمأنينة. وفى مقابل تحول الجماعة البدوية عن الترحال بمختلف أشكاله وصوره وتأثيراته، وبما يصاحب هذا التحول من تغيير فى الأنماط السلوكية البدوية، وبما يستتبعه من تأثيرات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية [٢٠]. فالتوطين يمكن البدو من الاندماج في المجتمع ككل دون الارتباط بالقبيلة. وسوف يساعد هذا في المدى القريب أو البعيد في زوال النعرات القبلية والعصبية ويقوى الوحدة الوطنية. كذلك فان الاستقرار يتيح الفرصة للتخطيط الاقتصادي السليم وتنمية المجتمعات الجديدة. أما في الجانب الاجتماعي فان التوطين يساعد في الحد من شوكة النظم القبلية بما يوفره من طرق تعامل جديدة وإخضاع البدو لإجراءات أمن موحدة وضمان خدمات ومؤسسات توفر لهم مختلف احتياجاتهم وتمنحهم إياها دون عناء أو حرب.

إن ما ينتج عن استقرار البدو يؤثر بالقطع في التقاليد والممارسات التي كانت تسود مجتمعهم القبلي لأنهم فيما مضى كانت نفوسهم تمتلئ بالشعور بالوحشة والاضطراب النفسي وهى حالة تدفعهم دفعاً لبعض التصرفات التي تتسم بالخشونة واللامبالاة بسبب الظروف التي يعيشونها.

فتغيير صورة الحياة القديمة سيؤدى بالضرورة إلى تغير في السلوك والمنهج الحياتي الذي كان البدوي يعيش في كنفه ويتفاعل معه. وهذا سيقود في نهاية الأمر إلى أن تنتفي من حياة البدو الصور القديمة للعلاقات الاجتماعية

والمفاهيم والقيم التي كانت تسود المجتمع القديم. وتبعاً لذلك فان مثل إفرازات الصراع القبلي من حروب ونهب وسلب وما إليها ستصبح غير متلائمة مع نوع الحياة الجديد وتتلاشى.

إن الاستقرار وما يترتب عليه على النحو الذي ذكرناه آنفاً لابد أن يصحبه ويقويه خطط وبرامج للتوعية والتعليم والتثقيف، خاصة التوعية الدينية الرامية إلى غرس قيم الدين في نفوس البدويين. كان البدوي إلى وقت قريب، وربما ما زال لا يرى في ممارساته تلك مخالفة للدين. فمثلاً مفهوم السرقة عنده لا يجعل من الهمبتة سرقة بل عملاً حسناً وسمحاً فهي في نظره "منا سرقة السرقة عندنا السخل والعتود والعنز وعلقة النسوان . العلقة يعنى حتّة دهب، سكسك ... الخ دا يقولوا سراق"[٢١].

وخلاصة القول أن القبلية كانت وما زالت تشكل واحداً من أهم المظاهر الاجتماعية في السودان. صحيح أن النعرة القبلية قد خفيت حدتها ولكنها ما زالت تنعكس في الكثير من اوجه التعامل ليس فقط في المناطق النائية والمعزولة ولكن حتى داخل بعض مؤسسات الدولة، وسلوك الجماهير نحوها كما يحدث في تدافع المجموعات القبلية المختلفة حتى اليوم لتأكيد الولاء للحكام أو الاحتفال بهم أو في النزاعات التي تحدث في الإدارات الإقليمية على أساس قبلي. وهى صور تؤكد شيئاً من رواسب الماضي التي تأبى أن تندثر.

الهوامش

١- يوسف خليف، ***الشعراء الصعاليك فى العصر الجاهلي***، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩م ، ص ٢٧٥.

2- M.Berger, ***the Arab World Today***, Londn, 1962, p.64

٣- الدكتور محمد محمد الزلبانى، ***تجديد التقاليد***، وزارة الثقافة السودانية، ١٩٧١م، ص٤.

٤- الطيب محمد الطيب، ***التراث الشعبي لقبيلة البطاحين***، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، صفحات (١٢٣ - ١٤٧).

٥- الطيب محمد الطيب، ***التراث الشعبي لقبيلة الحمران***، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧٥م، صفحات (١٠- ١٥).

٦- محمد احمد إبراهيم، ***ملامح من تراث حمر الشعبي***، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، صفحات (٩ - ١٢).

٧- فرح عيسى محمد، ***التراث الشعبي لقبيلة القريات***، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٧٧م، صفحة ٣٧ وما بعدها.

٨- محمد ادروب اوهاج، ***من تراث البجا الشعبي***، شعبة أبحاث السودان، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م، ص ١٢٩ - ١٣١.

٩- الطيب محمد الطيب، ***التراث الشعبي لقبيلة البطاحين***، صفحات (١٢٩-١٣١).

١٠- عمر عبدالرحيم كبوش وعبدالقادر عوض الكريم الحسن، ***وقفات مع شعراء البطانة***، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، صفحات (٦٨ - ١٠٢). انظر أيضاً عمر محمد احمد عبدالرحيم كبوش، ***التراث الشعبي لقبيلة المرغوماب***، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٠، صفحات (٣ - ٢٣).

١١- لمزيد من التفاصيل انظر شرف الدين الأمين عبدالسلام، ***الهمبتة في السودان :أصولها، دوافعها وشعرها***، مرجع سابق، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٣م، صفحات ٣٩ - ٤٦.

١٢- محمد احمد إبراهيم، ***ملامح من تراث حمر الشعب***، مرجع سابق، صفحات ١١-١٢.

١٣- يوسف فضل حسن، ***دراسات في تاريخ السودان***، ج(١)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٥م، ص ١٠٤.

١٤- لمزيد من التفاصيل راجع، شرف الدين الأمين عبدالسلام، ***الهمبتة في السودان: أصولها، دوافعها وشعرها***، مرجع سابق.

١٥- أرشيف الفلكلور، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، شريط رقم م/د/أ/أ/ ١٩٠٣.

١٦- الأرشيف، شريط رقم م/د/أ/أ/١٩٠١.

١٧- الطيب محمد الطيب، ***التراث الشعبي لقبيلة البطاحين***، مصدر سابق، ص ١٤٨.

١٨- راجع، شرف الدين الأمين عبدالسلام، ***الهمبتة في السودان***، مرجع سابق، ص ١٧٣.

١٩- الدكتور محمد محمد الزلباني، ***تجديد التقاليد***، مرجع سابق، ص ٢٠.

٢٠- صلاح مصطفى الفوال، ***علم الاجتماع البدوي***، من سلسلة علم الاجتماع والتنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٠٥.

٢١- الأرشيف، شريط رقم م/أ/أ/٣٥٠.

الآثار المترتبة على ظاهرة الصراع القبلي بدار فور

يوسف تكنة

١-خلفية تاريخية:

من الأمور المحققة أن ظاهرة الصراع القبلي بدارفور ظاهرة قديمة منذ أن بدأ هذا الإقليم يتشكل في إطار السلطنات التي تكونت به وإذا كانت المادة التاريخية التي و صلت إلينا حتى الآن ما زالت قليلة عن سلطنتي الداجو والتنجر إلا أن سلطنة الفور الثانية[١] والتي يمكن أن يؤرخ لها بعام ١٦٠٥م و التي أسسها سليمان سلونقا قامت أصلا على العصبية القبلية كغيرها من الممالك السودانية. تجلت هذه العصبية بصورة واضحة في فرع الكيرا الذي عمل على بسط سلطانه علي معظم القبائل الواحدة تلو الأخرى بعد دخوله في معارك وحروب متعددة. استمرت هذه العملية(بسط السلطة) حتى العهود المتأخرة جداً من تاريخ سلطنة الفور وفي كل هذه الفترة كان الصراع القبلي يتم بين بعض القبائل التي تقع ديارها في الأطراف النائية والبعيدة عن مركز السلطة. يشير تاريخ دارفور فيعهد السلطان علي دينار (١٨٩٩م-١٩١٦م) -وهو آخر سلاطين دارفور - إلي حروب قبلية كثيرة وضارية مع مجموعات قبلية متعددة في جميع أطراف دارفور، بل ولم تتوقف هذه الحروبات حتى أخريات أيامه[٢]. الجدير بالذكر أن دارفور عاشت حقبة زمنية مضطربة أبان الحكم التركي وقبل عهد السلطان على دينار خاصة الفترة التي تولى فيها السلطة سلاطين باشا والذي أمضي جل وقته بدارفور في حروبات مع قبائل متعددة خاصة قبائل البقارة بجنوب دارفور مثل الرزيقات وبني هلبة وغيرهم من القبائل التي كانت تنزع باستمرار نحو الاستقلال والبعد عن دائرة السلطة والهيمنة المركزية للسلطنة. وغني عن القول أن الصراع بين قبيلة الفور بقيادة

أحفاد سلاطينها ظلت متواصلة مع سلطات الحكم التركي ومع سلاطين باشا بالذات[٣] حتى داهمته الثورة المهدية وهو يقاتل قبيلة الرزيقات. شهدت فترة المهدية أيضاً صراعاً قبلياً عنيفاً بين قبائل دارفور في مجموعها تقريباً وبين ولاة الخليفة عبد الله التعايشي خاصة في فترة حكم الأمير عثمان آدم (جانو) في مرحلة الإخضاع الأولي يناير ١٨٨٨م وهي الفترة التي بدأت فيها المهدية تنفيذ سياسة تهجير القبائل قسراً من دارفور إلي أمدرمان وشمال السودان عموماً. وقد شملت أيضاً محاولة إخضاع كل من قبائل الفور والمساليت والرزيقات والهبانية والتعايشة وبني هلبة والزغاوة والميدوب وغيرهم من القبائل وتهجيرهم إلي جيوش الخليفة في شمال السودان[٤]. وقد أطلق أهل دارفور علي هذه الحقبة العصيبة في تاريخهم بفترة) أم كواك) [٥].

في فترة الحكم الثنائي بدارفور (١٩١٦-١٩٥٦م) بدأت الإدارة البريطانية تحكم قبضتها علي قبائل دارفور خاصة بعد ١٩٢٢م حيث تم إنشاء مراكز إدارية في شمال دارفور (كتم) وجنوب دارفور (نيالا) غرب دارفور (زالنجي) ومركز دار مساليت (الجنينة) بالإضافة إلي مركز الفاشر العاصمة الإدارية لدارفور. وفي هذه الفترة تم تنظيم الإدارة الأهلية بدارفور وهي الإدارة التي اعتمدت علي رجالات القبائل وسلطتهم المباشرة علي قبائلهم، وهؤلاء بدورهم يخضعون إلي سلطات مفتشي المراكز الإدارية الصارمة [٦]. قد أدى ذلك إلي إخضاع معظم القبائل بدارفور وركونها إلي السلم واللجوء إلي الأعراف القبلية في حل المشاكل بينها خاصة في مواسم المعارض القبلية التي كانت تقام سنويا في أنحاء المديرية المختلفة. في هذه الفترة بالذات -أي فترة الإدارة البريطانية- كانت معظم المشاكل القبلية تنحصر في معظم الأحيان في إشكالات الديار القبلية وحدودها وكان يتم احتواء هذه المشاكل عن طريق اللجان برئاسة المفتشين وأجهزة المساحة الفنية. وقد أدي كل من عاملي الإدارة القبلية(الأهلية) وترسيم الديار وحدودها بدقة متناهية إلي ترسيخ الكيانات القبلية

٩- الصراع بين التعايشة والسلامات ١٩٨٠م.
١٠- الصراع بين بني هلبة والرزيقات الشمالية (للمرة الثانية) ١٩٨٢م.
١١- الصراع بين الكبابيش والبرتي والزيادية ١٩٨٤م.
١٢- الصراع بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٣م.
١٣- الصراع بين القمر والفلاتة ١٩٨٧م.
١٤- الصراع بين الفور والبديات (فور كبكابية) ١٩٨٩.
١٥- الصراع بين العرب والفور ١٩٨٩م.
١٦- الصراع بين الزغاوة والقمر ١٩٩٠م.
١٧- الصراع بين الزغاوة كبى وكبقاوقلا والقمر ١٩٩٠م.
١٨-الصراع بين التعايشة والقمر ١٩٩٠م.
١٩-الصراع بين الزغاوة والمراريت ١٩٩١م.
٢٠- الصراع بين الزغاوة وبني حسين ١٩٩١(كبكابية).
٢١- الصراع بين الزغاوة والميما ١٩٩١م.
٢٢- الصراع بين الزغاوة والبرقد ١٩٩١م.
٢٣- الصراع بين الزغاوة والبرقد ١٩٩١م (للمرة الثانية).
٢٤-الصراع بين الفور والترجم ١٩٩١م.
٢٥- الصراع بين الزغاوة والعرب ١٩٩٤م (كتم).
٢٦- الصراع بين الزغاوة السودانية والزغاوة التشاديين ١٩٩٦م (بهاي).
٢٧- الصراع بين الزغاوة والرزيقات ١٩٩٧م (الضعين).
٢٨- الصراع بين العرب والمساليت ١٩٩٧م (الجنينة).
٢٩- الصراع بين العرب والمساليت ١٩٩٨م للمرة الثانية (الجنينة).

من القائمة أعلاه يتضح بجلاء أن مجتمع دارفور القبلي قد أنزلق إلي هاوية العنف وأنه بدأ يتمزق إلي أشلاء متنافرة خلال العقود الثلاث الماضية الأمر الذي يدعو إلي الأسى. هذه الظاهرة في تقديري ستكون مستمرة لسنوات

بل ولعقود قادمة إذ أن هناك مناطق توتر قابلة للانفجار في أي وقت. تجدر الإشارة إلي أن بؤر التوتر هذه و في ولاية جنوب دارفور وحدها يشمل كل من:

١- التعاشية والسلامات.
٢- الفلاتة ومساليت (قريضة).
٣- الهبانية وابو الدرق[٨].
٤- بني هلبة والقمر.
٥- الهبانية والمساليت (قريضة).
٦- المهادي والمساليت (ديتو).

٢-الآثار المترتبة علي الصراع القبلي بدارفور

(ا) الآثار الاقتصادية:

إذا كانت الحقائق التي ذكرت في صدر هذه الورقة الغرض منها توضيح حجم الصراع القبلي بدارفور واتساع رقعته التي شملت كل أجزاء الولاية الكبرى فأن الجزء التالي من الورقة سيركز علي رصد الآثار التي لحقت بولايات دارفور الثلاث في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. الجدير بالذكر أن مجتمع دارفور وفي خلال العقود الثلاثة الماضية قد أصابه الشلل التام في المجالات الحيوية التي تتعلق بحياة الإنسان الأمر الذي جعل كل أنشطة الدولة المركزية منها والولائية والمحلية تنحصر وتتمحور في استتباب الأمن باعتباره الأولوية القصوى والتي دونها يبقي أي تفكير في التنمية والتقدم ضرباً من الأوهام خاصة وبالنظر إلي الظروف الاقتصادية المتردية التي تعيشها الدولة في السنوات الأخيرة ولأولوية الصرف علي الأمن ظلت كل الخدمات الاجتماعية الأخرى تتدهور بصورة مضطردة خاصة في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

إذا كانت هذه الورقة ستبين الخسارة في الأنفس والأموال، ففي فقــرات لاحقــة سنتعرف علي الآثار الاقتصادية المدمرة من خلال أداء ميزانيات ولايات دارفــور التي ظلت كل أجهزتها من القاعدة إلي القمة مشلولة في كل الجوانب، كما يتضــح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١): الصرف الفعلي لالتزامات الولاية المركزة بملايين الجنيهات [٩].

البيان	المبلغ	نسبة الأداء
مال الأمن	١٣,٤٩٢	%٤٤٩
أكثر به عمومي	٨٥,٩	%٢١٤
المخزون الاستراتيجي	١٩٧,٠	%٧٦
الاحتياطي العام	١١٧,٦	%١٦٨
الخدمات الرأسمالية	٢١٨,٩	%٧٣
لجنة الاختيار	١,٧	%٥٧
دعم المحليات الفقيرة	١٥٨,٧	%٢٣٨
اعتماد التحصيل	٣١,٦	%٤٩
مال التنمية	٥٤٣,٨	%٩٠
تخفيض أعباء المعيشة	١٥١,٢	%٧٦
المديونيات	٣٤,٩	%٣٩
السياحة	١٤,٠	%٨
غذاءات السجون	١٤٠,٠	%٢٨١
الصندوق القومي لدعم الطلاب	٢٦,٩	%٧٦
الإدارة القانونية	٩.٩	%٩٩
الدعم الاجتماعي	٤٤,٠	%١٨

يلاحظ في الجدول أعلاه أن مال الأمن من حيث الرقم هو الأكــبر والأضخم حجماً مقارنة بمجالات الصرف الأخرى وأن الدعم الاجتماعي لــم يتجاوز ١٨% رغم أن المبلغ أصلاً ضئيل مقارنة بمجالات الصرف الأخــرى وبالمقارنة مع الجدول (٢) أدناه يمكن ملاحظة أن أضخم الاعتمادات قد جاءت لدعم أمانة الحكومة ومكتب تنسيق الخرطوم وأن جل هذا الاعتماد أيضاً يذهب إلى أمانة الحكومة ومكتب تنسيق الخرطوم وكذلك الصرف في مجالات الأمن

المتعددة مثل الصراعات القبلية والنهب المسلح وأجهزة الأمن الأخرى كما أن الصرف على الأمن في ميزانيات المحافظات يشكل الجزء الأساسي فيها.

ولاية غرب دارفور

جدول رقم (٢): أداء الميزانية للعام المالي ١٩٩٧ بملايين الجنيهات[١٠]

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
أمانات الحكومة ومكتب التنسيق	٨٧,٦	١٧١٥,٦	%٢٨٠
مجلس الولاية	٩,٦	١٧٤,٠	%٣٩
أمانة المؤتمر الوطني	٠	١٥٣,٥	%٨١
وزارة المالية والتنمية الإقتصادية	٥٣,٢	٧٣٤,٢	%١٧٥
وزارة الشئون الهندسية	٦٨,٨	٣٧٢,٠	%٤٤
وزارة الشئون الاجتماعية	٥٠,٨	٥٨٧,٧	%١٤٤
وزارة التربية والتعليم	٢٠٦,٦	٦٦٠,٣	%١٠٣
وزارة الصحة	٢٤٠,٢	٨٨,٦	%٥٣
وزارة الزراعة	٦٨,٧	١١٤,٨	%٣٤
الخدمة العامة	٠	٦,٤	%٦٤
رئاسة محافظة الجنينة	١٩,٦	١٢٢,٤	%١٤٢
رئاسة محافظة زالنجي	١٩,٦	١٥٧,٤	%١٥٧
رئاسة محافظة وادي صالح	٢٠,٣	١٦٥,٦	%١٦٤
رئاسة محافظة جبل مرة	١٢,٠	١٠٢,١	%٨٥
رئاسة محافظة هبيلة	٣,٠	٥٥,٢	%٤٧
رئاسة محافظة كلبس	٣,٠	٥٤,٥	%٤٦
الجملة	٩١٣,٠	٥٢٦٤,٢	%٦٨

يلاحظ في هذا الجدول ضعف الاعتمادات للوزارات الخدمية كالتربية والتعليم والصحة وأيضاً ضعف ميزانية وزارة الزراعة أما الاعتمادات الخاصة بأمانة الحكومة ورئاسات المحافظات تحت بند برامج لا شك أبداً في أن جلها يذهب إلى المجالات الأمنية، الصراع القبلي والنهب المسلح إذ أن مهمة المحافظين أساساً هي الحفاظ على الأمن والتنسيق بين المحليات.

جدول رقم (٣): الصرف الفعلي لمحليات محافظة الجنينة بملايين الجنيهات[١١]

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية مدينة الجنينة	١٥٦,٨	١٠٨,٠	٢٨%
محلية موري	٩٧,٢	٧٨,٤	٧٢%
محلية كرينك	٧١,٥	٤٧,٣	١٨%
محلية عيش بره	٤٧,٨	٧٩,٣	جديدة
محلية متري	٤٢,٢	٦٨,٨	جديدة
الجملة	٤١٥,٥	٣٨٢,٣	٦٣%

جدول رقم (٤): الصرف الفعلي لمحليات محافظة كلبس بملايين الجنيهات[١٢]

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية كلبس	٤١,٧	١٣٨,٦	١٥٣%
محلية سربا	٤٦,٧	٣٠,٤	٤٠%
محلية صليعة	٢٥,٢	٢٥,٧	٢٥%
الجملة	١١٣,٦	٢٣٩,٧	٦٥%

جدول رقم (٥): الصرف الفعلي لمحليات محافظة هبيلة بملايين الجنيهات[١٣]

البيان	فصل أول	برامج	نسبة الأداء
محلية هبيلة	٧٣,٦	٤١,٣	٥٢%
محلية فور برنقا	٧٢,١	١٠٤,٣	٥٨%
محلية بيضة	٤٨,٠	٥٨,٧	٥٤%
الجملة	١٩٣,٧	١٠٤,٣	٥٥,٨%

يلاحظ في الأداء المالي لهذه المحليات أولا ضعف الميزانية من حيث الاعتمادات وكذلك ضعف الأداء الفعلي والذي وصل في محافظة الجنينة إلى ٣٦% فقط وأهمية هذه المحليات تأتي من أنها منوط بها تقديم الخدمات الأساسية وأحداث التنمية على المستويات القاعدية. ولا شك في أن ضمور هذا

الأداء راجع إلى ظروف عدم الاستقرار في هذه المحليات وذلك للظروف الأمنية التي نتجت عن الصراع القبلي بين المساليت والعرب الذي مزق مجتمعات هذه المحليات وأدى بها إلى الشلل، ويظهر ذلك جلياً بالمقارنة مع محليات جنوب دارفور والتي قد استقرت بعض الشئ كما هو الحال في الجدول (٦) الخاص بأداء محليات محافظة برام.

يلاحظ من خلال مقارنة أداء المحليات بين محافظة الجنينة والتي ظلت تدور فيها رحى الحرب القبلية بين المساليت والعرب ومحليات محافظة برام يمكن أن نلاحظ الضرر الذي تلحقه الصراعات القبلية بالأجهزة الحكومية خاصة في الجوانب المتعلقة بالأداء المالي والتنمية والخدمات.

يلاحظ أيضاً الأداء المتدني لمحليتي تجريبة والسنطة، أما الأولى فهناك تساؤل مشروع في الولاية عن مدى الكفاية المالية لهذه المحلية من الأساس وقد جمدت في العام الماضي ثم أعيدت خلال شهر مارس من هذا العام ١٩٩٨م ولكن مشكلة هذه المحلية في تقديري هي مشكلة التنافس الحاد والصراع بين بطون فرع الريافة من قبيلة الهبانية وهي خمسة بطون متصارعة على الهيمنة على المحلية، أما محلية السنطة فهناك مشكلة قبلية بين مواطنيها من فرع شبه من قبيلة الهبانية وفرع النحاس من قبيلة المساليت والصراع حول تبعية سوق قرية مقرانة والذي يدعي كل منهما بتبعية قرية مقرانة له.

وزارة المالية والتنمية الاقتصادية

ولاية جنوب دارفور

جدول رقم (٦): بيان الأداء المالي لمحليات محافظة برام عن النصف الأول للعام المالي ١٩٩٧م [١٤]

الإيرادات					البيان	الفصل الأول					الفصل الثاني				
الربط السنوي	ربط نصف سنوي	التحصيل الفعلي	% السنوي	% نصف السنوي	المحليات	المصدق السنوي	المصدق نصف السنوي	الأداء الفعلي	% السنوي	% نصف السنوي	المصدق السنوي	المصدق نصف السنوي	الصرف الفعلي	% السنوي	% نصف السنوي
٨٠٠.٣٤٤	٠٠٠.٤٠٠.١٧٢	٩٦٠٠٧٤٢.٨٠٥	٢٨	٥٦	برام	٢٢.٩٤٧.٤٩٠	٦١.٩٨٢.٩٤٥	٥٧.٩٦٠.٩١٠	٤٧	٩٤	١١١.٤٠٨.٤٠٠	٥٥.٧٠٤.٢٠٠	٥١.٧٠٥.٦٦٠	٤٦	٩٢
٥٨١.٣٤٧.٢٧٣	١٠٢٠٠٠.٦٨٧١٠٢.١٣٦	٢٢٠.٠٠٠.٨٣	٣٠	٦٠	السنطة	٧١.٩٩٠.٩٠١	٣٥.٩٩٥.٥٠٥	١٣.٣٤٤.٦٦٦	٢٢	٦٤	٨٤.٨٠٣.٦٨٠	٤٢.٤٠١.٨٤٠	٤٤.٤٣٣.٨٠٦	٥٢	١٠٤
٠٠٠.٧٣٦.١١٩	٢٢٤٠٠.٨٦٨٠.٠١١٨٥٩	٢٣١.٧١٧.٣٠	٢٥.٦	٥١	تجريبة	٦٤.٠٠٠.٠٠٠	٣٢/٠٠٠.٠٠٠	٧.٢٢١.٧٩٣	١١	٢٢	٥٥.٧٣٦.٠٠٠	٢٧.٨٦٨.٠٠٠	١٧.٠٥١.٩٨٨	٣٠	٦٠
٨٠٠.١٨٧	٩٨.٨٠٠.٩٧٨٣	٢٥٥.٣٩١.٦٤	٢٤.٠	٦٨	التلة	٦٦.٠٠٠.٠٠٠	٣٣.٠٠٠.٠٠٠	٣٣.٨٤٤.٩١٤	٥١	١٠٢	٦٥.٢٧٥.٠٠٠	٣٣.٦٨٧.٥٠٠	٣٣.٨٠٩.١٨٥	٥١	١٠٢
٠٠٠.٧٥٠.١٩٥	١٢٠.٨٤٤.٩٧	٦٤٦.٦١٧.٤٩	٢٥	٥٠	الردوم	٥٣.٨٠٠.٠٠٠	٢٦.٤٠٠.٠٠٠	٢٩.٩٢٠.١٨٦	٢٨	٧٦	٥٧.٩٥٠.٠٠٠	٢٨.٩٧٥.٠٠٠	٢٥.١٥٠.٥٠٢	٦٠	١٠٣
٠٠٠.٦٨٨.١٨٥	٨٤٤.٩٣	٧٨٨.٥٦١.١٥٢	٨٣	١٦٦	القوز	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	٣٣.١٧٣.٨٦٤	٤٠	٩٢	٧٥.٦٨٨.٠٠٠	٣٧.٨٤٤.٠٠٠	٨٤.٩٣٦.٩١١	١١٢	٢٢٤
٠٠٠.٠٥٠.٢٧٠	٢٥.١٣٥	١٦٤.١٨٠.١٧٦	٦٥	١٣٠	ودهجام	٥٩.٠٠٠.٠٠٠	٢٥.٥٠٠.٠٠٠	٣٣.٦٩٦.١٢٣	٦٢	١٢٦	١٤٩.٠٥٠.٠٠٠	٢٤.٥٢٥.٠٠٠	٨٢.٩٣٦.١١٦	٥٩	١٦٨
٦٠٠.١٦٠.٣٣٢	٣٣٠.١٦١	٤٠١.٩٧٧.٩٧	٣٠	٦٠	دمسو	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٩٨٧.٧١٨	٤٢	٩٤	١٠١.٢٧٧.٠٠٠	٥٠.٦٣٨.٥٠٠	٥٠.٣٧٧.٦١١	٤٩	٩٨
٠٠٠.٨٠٠.٢٧٩	٩٠٠.١٣٩	٢٣٥.٧٤١.٩٦	٣٥	٧٠	تلس	٥٧.٥٧٠.٦٧٢	٢٧.٧٨٥.٣٣٦	١٩.٤٣٥.٧٤٢	٣٩	٧٨	١٣٦.٢٦٢.٠٠٠	٦٨.١٣١.٠٠٠	٥٢.٤٨٣.٤٩٥	٣٩	٧٨
٧٩٤.٠٠٠.٨١٦	٨٩٧.١٩٤	٤٣٦.٤٤٦.٢١٨	٥٩	١٠٢	قريضة	١٠٣.٤٤٦.٠٠٠	٥١.٧٧٣.٠٠٠	٤٨.٩٩٧.٧٤٦	٤٧	٩٤	١٣٩.٢٤٨.٨٥٩	٦٩.٦٢٤.٤٠٨	٨٩.٢١٢.٩٢٨	٦٠	١٢٠
٠٠٠.٩٨٥.٣٤٠	٤٩٢.١٧٠	٧٩١.٥٤٧.١٣٣	٣٩	٧٨	الجرغالة	٥١.٠٠٠.٠٠٠	٢٥.٥٠٠.٠٠٠	٦٨.٨٨٩.٦٠١	٣٩	٧٨	١٠٤.٩٨٥.٠٠٠	٥٢.٤٩٢.٥٠٠	٥٠.٤٩٢.٥٠٠	٤٨	٩٦
٩٩٧.٤٣٨.٩١٠	٤٩٨.٢١٩.٤٥٥.١	٥١٣.٤٧٢.١٩٩.١	٤١	٨٢	الجملة	٧٢٩.٧٧٤.٩٨	٣٦٩.٨٨٧.٤٩	٣١٠.٠٥١.٢٥	٤٢	٨٤	١.٠٨١.٨٨٢	٥٤٠.٧٩٣.١٢	٥٤٠.٧٩٣.١٣	٤٩.٩	٩٩

بالرجوع إلي بيانات الأداء المالي لولاية غرب دارفور نجد أن الصرف علي الأمن يعكس بصورة جلية حجم الآثار السلبية المترتبة علي الصراع القبلي بالولاية حيث بلغت جملة المصروفات في جانب الأمن (١٣٤٩,٢) مليون جنيه وتم التصرف بنسبة ٤٤٩% من الاعتمادات المخصصة لهذا البند في موازنة العام المالي ١٩٩٧م وهذا بالطبع أثر علي معدلات الصرف بالنسبة للبنود الأخرى والتي تشمل التسيير والخدمات مع ملاحظة أن هذا الرقم لا يمثل إجمالي الصرف الأمني بالولاية والذي يشمل مبالغ أخرى تمثل مصروفات الأمن الاتحادية وكذلك المحافظات والمحليات بالولاية. وكان من جراء ذلك عدم التمكن من ضبط الصرف المالي وترشيده حيث تم صرف أكثر من ٤٣% من اعتمادات الالتزامات الممركزة للأمن. أما علي مستوى المحليات فأن نسب أداء المصروفات تراوحت ما بين ٣٦% كأدنى نسبة (محافظة الجنينة) و٧٦% كأعلى نسبة(محافظة وادي صالح) [١٩]. وقد ظهر هذا الأمر جليا في مجال الإيرادات بالنسبة لموازنة ١٩٩٧م حيث تدهورت الإيرادات وبلغت نسبة الأداء بها من الإيرادات الذاتية ٣٤% فقط. أما علي مستوى المحليات نجد أن نسبة الإيرادات الذاتية ضعيفة جداً إذ أنها لم تتجاوز ٤٢% خاصة محليات الجنينة وكلبس وزالنجي وهبيلة التي جاء أداؤها علي النحو التالي ٢٧،٨% و ٢٥،٤%، ٢٣%، ٦٨،٦% علي التوالي.

وإذا تركنا جانباً الأرقام المتعلقة بالأداء المالي لولاية غرب دارفور وهي ذات دلالات كبيرة نجد أيضاً أن الصراع القبلي قد اثر سلبياً علي حياة الناس الاقتصادية وذلك بأنه قد أدى إلي ضمور التداول التجاري بين ولاية غرب دارفور والولايات الأخرى وذلك لأنه شاب الحركة التجارية الضمور والانحسار خاصة بمحافظتي الجنينة وهبيلة. أما علي الصعيد الزراعي بشقية النباتي والحيواني فهي الأخرى قد تأثرت بصورة ملحوظة في المساحات المزروعة خلال الأعوام الماضية التي شهدت الصراع وذلك مقارنة بالمساحات

التي كانت تزرع قبل الصراع، حيث أن هناك مشاريع زراعية كبيرة نسبيا في هبيلة وخور رمله و مشروع زلو الزراعي لم يتم استغلالها بسبب المهددات الأمنية. أما الثروة الحيوانية من الجمال والأبقار الكثيرة والتي كانت تعج بها دار مساليت فقد هاجر بها أصحابها إلي خارج منطقة الصراع نحو الشمال أو الغرب إلي جمهورية شاد المجاورة. وهكذا كسدت أسواق الماشية الكبرى بالولاية مثل سوق خور برنتا وسوق بيضة بمحافظة هبيله. الآثار السلبية المدمرة للصراع القبلي بكل جوانب النشاط الاقتصادي من زراعة وتجارة ورعي، أيضا أثر سلبا في مجال الصرف علي الخدمات من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخري ناهيك عن التنمية بمجالاتها المختلفة[١٦].

(ii) النقص في الأنفس و الأنعام و الأموال

الدارس لظاهرة الصراع القبلي بدارفور خلال العقود الثلاثة الماضية والتي شهدت زهاء ثلاثين صراعا مسلحا يلاحظ كثرة الأرواح التي أزهقت والأموال التي ذهبت والدمار الرهيب الذي أصاب مواطني هذا الإقليم تبعا لهذه الظاهرة. في هذا الجانب من الورقة سأورد بعض الإحصائيات التي تمثل جزءا يسيرا من الكم الهائل المهدر من إمكانيات أهل ولاية دارفور الكبرى وسيتم تركيزي علي صراعين فقط من مجموع الصراعات القبلية التي تم رصدها في مقدمة هذه الورقة هما:

١- الصراع بين المساليت والعرب ١٩٩٥-١٩٩٧ وهذا الصراع بدأ في عام ١٩٩٥ ولم ينته حتى كتابة هذه الورقة وقد عقد له مؤتمر للصلح عام ١٩٩٧م.

٢- الصراع بين العرب والزغاوة بشمال دارفور ١٩٩٣م وقد تجدد هذا الصراع أيضا وظلت حلقاته تتفجر من وقت لآخر حتى ١٩٩٧م وهذه

الإحصائية هي الحلقة الأولى من الصراع الذي تجدد عام ١٩٩٣م وهو أكثرهم عنفاً.

بالنسبة للصراع المسلح والعنيف الذي اجتاح محافظتي دار مساليت، الجنينة وهبيله هو من أعنف الصراعات التي شهدتها دارفور خلال هذا العقد من الزمان وهو قريب جداً من الصراع الذي دار بين الفور والعرب ١٩٨٨م والذي ترتبت عليه آثار اجتماعية وخيمة سنعرض لها في حينها.

جدول (٧): ملخص الخسائر البشرية والمادية لقبيلة المساليت عام ١٩٩٦/٩٥م وحتى يوم ١٩٩٦/١١/٢٥م يوم توقيع اتفاقية الصلح

المنطقة	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد القرى المحروقة المعروفة	المال المنهوب						المنازل المحروقة	أخرى
				أبقار	جمال	خيول	حمير	ماعز	ضأن		
بيضة	٥٣	١٠	٣	٤٩	٨	–	–	٨٣	٣٧		١،١٩٨،٦٠٠
مجمري	٢٦	١٠	٣	٣٩٧	٤	١	٥٦	١٤٠٨	١١٩		٣٥،٨٥٤،٠٠٤
كرمولي	٣	٠٢	١	١٥	٥	–	–	٥	–		
كرينك	١٥	٠	٣	٢٦٠	١٢	١٥	–	–	–		
أزرني	٢٩	١٠	–	٢٤٨	٢٧	١٣	١	٥	–		
جبوب	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–		
مختلفة	٤٥	١٢	–	١٢٨	١٢	–	–	–	–		١٤،٠٠٠،٠٠٠
ريفي غرب	٢٨	١	–	٢١٣	–	٣٣	–	١	–		
تلس	٢٣	٠	–	٠	٧	٦	٢	–	–		١،٥٠٠،٠٠٠
هبيلا	٣٦	١٠	–	٣٢٥	١٤	١	٢	–	–		١٧،٥٣٥،٠٠٠
مقرسا	١٤	٢٠	–	٧٨٨	٥٥	١٠	–	–	–		٤٥٠،٠٠٠
كينو	٣	٠	–	٢٢٣	٥	٢	–	٢	–		
فورا	١٧	٢	٣	١٤٢	٢	١	–	٢	–		
كبوسكا	١١	٤	–	٦٠٠	١	٢	–	–	–		
نوري	٠	٠	–	٣٧٠	٢	–	–	–	–		
كنجق	٧	٠	–	٠	–	–	–	–	–		
	٣١٢	٨٤		٧٥٨	١٤٢	٨٠	٦١	١٥٤٦	١٥٦	٦٠٧	٩٢،٠٣٨،١٠٩

المصدر: ملفات الصراعات القبلية بولاية غرب دارفور.

جدول رقم (٨): ملخص الخسائر البشرية والمادية لقبيلة المساليت قبل مؤتمر الصلح خلال عام ١٩٩٧/٩٦م

المنطقة	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد القرى المحروقة	المال المنهوب						عدد المنازل المحروقة	تاريخ الحادث	أخرى
				أبقار	جمال	خيل	حمير	ماعز	ضأن			١٩،٠٠٠،٠٠٠
أنديتا	١٨	١٥	٣	٥٠	–	–	–	–	–	٢١٢	٩٦/١٢	٢٤،٠٠٠،٠٠٠
كرينك	١٢	٥	٣	٣٥	٨	٦	--	٢٠٠	–	٦٨	٩٦/١٢	–
منقرسا	٢٩	٥	١	١٦٠	–	–	–	–	–	٦٨	٩٧/٣	٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠
بيضة	٥٨	٢٠	١٤	١٠٠٠	–	٣٠	–	٣٥٠٠	–	٩٨٠	٩٧/٤	–
توينج	١٩	٦	١	–	٢٠	–	–	–	–	٢١	٩٧/٤	٥٠،٠٠٠،٠٠٠
كاسية	٢١	٥	١	–	–	–	–	–	–	٧٨	٩٧/٤	٦٠،٠٠٠،٠٠٠
مسمجي	٥٠	١٠	٣	–	–	–	–	–	–	١٩٠	٩٧/٤	
أبونعيمة	٢	–	١	٣٤	–	–	–	–	–	–	٩٧/٤	٧،٠٠٠،٠٠٠
عيسى برة	٣	–	–	–	٤	–	–	–	–	–	٩٧/٤	–
دوريت	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩٧/٤	–
دفور	١	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	٩٧/٤	–
	٢١٥	٦٦	٢٧	١٢٧٩	٣٤	٣٦	–	٣٧٠٠	–	١٦١٧		٣٦٠،٠٠٠،٠٠٠

المصدر: ملفات الصراعات القبلية بولاية غرب دارفور.

هذه الأرقام تقريبية وقد تكون قابلة للنقصان إذ أن مصدرها كلمة المساليت المقدمة لوفد الادارة الأهلية من ولاية جنوب دارفور والذي زار الجنينة في يناير ١٩٩٨ ولكنها قطعاً تعطي مؤشرا واضحا جداً لفداحة الخسائر.

تابع جدول رقم (٨): ملخص الخسائر البشرية والمادية لقبيلة المساليت قبل مؤتمر الصلح خلال عام ١٩٩٧/٩٦م

المنطقة	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد القرى المحروقة	المال المنهوب						عدد المنازل المحروقة	تاريخ الحادث	أخرى
				أبقار	جمال	خيل	حمير	ماعز	ضأن			١٢،٠٠٠،٠٠٠
كمكلي	٨	–	–	–	–		–	–	–	–	٩٧/٤	–
سوق مزروب	١	–	–	–	–		–	–	–	–	٩٧/٤	–
مستري	٣	–	–	–	–		–	–	–	–		٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠
أزرني	٧٤	–	٦	٢١٠	١٣		٢٥	٣٠٠	١٥٠	٣٦٠	٩٧/٤	
وابقو	٧	–	–	٥٠	–			–	–	–	٩٧/٥	
قدير غرب	٢١	٧	–	–	–			–	–	–	٩٧/٤	
منقرسا	٧	–	–	٦٠	–			–	–		٩٧/٥	٢،٠٠٠،٠٠٠
قوكر	١	–	–	–	–			–	–	١	–	
كناري	٢	–	–	–	–			–	–	–	٩٧/٦	
قبي	١٩	٧	٢	٣٧	–			–	–	٢٢٠	٩٧/٥	
كرينك	٧	٥	٢	٩٥	–			–	–	٢٨	٩٧/٧	١،٥٠٠،٠٠٠
تلسي	٦	–	–	٦٠	–			–	–	–	–	–
هبيلة	١	–	–	–	–			–	–	–	–	–
قدير غرب	١	–	–	–	–						–	
	١٥٩	١٩	١٠	٥١٢	١٣		٢٥	٣١١	١٥٠	٦٠٩		١٤،٥٠٠،٠٠٠

المصدر : ملفات الصراعات القبلية بولاية غرب دارفور.

الجدول (٩): مجمل الخسائر البشرية و المادية للقبائل العربية في الصراع القبلي مع المساليت حتى أكتوبر ١٩٩٦م.

الخســــائر البشــرية	
جملة القتلى	٢٢٠ شخص
جملة الجرحى	٤٠ شخص
الخسائر المادية	
الإبل	٤٠٣٧ رأس
الأبقار	٣٤٢ رأس
الضأن	٢٨٦ رأس
الخيول	٣٢ رأس
المزارع	٥١٢٠ مزرعة
المنازل المحروقة	٩٢٢ منزل
نقداً	١٠٠٠,٠٠٠ جنيه

المصدر :ملفات الصراعات القبلية بولاية غرب دارفور.

يلاحظ أن هذا الجدول يحصر خسائر العرب في فترة ضيقة جداً من تاريخ الصراع وهي بداية الصراع حتى أكتوبر ١٩٩٦م وهي تغطي فترة ما قبل مؤتمر الصلح وهذا يعكس الجداول التي تحصر خسائر قبيلة المســـاليت ولذلك يصعب جداً المقارنة إذ أن ما أهدر من أنفس ومال القبائل العربية أكبر من هذه الأرقام وقد تم الرجوع في هذه الإحصائية إلى الأوراق التي قدمــت لوفد الإدارة الأهلية من جنوب دارفور والذي زار رئاسة ولاية غرب دارفور في يناير ١٩٩٨م وقد وجدت ضمن هذه الأوراق قائمة طويلة جداً من أعداد أسماء القتلى من القبائل العربية وهي غير منظمة ويصعب الأخذ بها كما أنها لا تشير إلى تواريخ.

أما إذا انتقلنا إلي جانب الصراعات الذي نشبت بين العرب والزغاوة بشمال دارفور (كتم) ١٩٩٣م فنجد أنها أيضاً فادحة للغاية وظلت الصراعات بين المجموعات القبلية بشمال دارفور متواترة منذ فترة بعيدة ولكنها في الآونة الأخيرة أصبحت تتواتر بصورة سريعة، ومعظم هذه الصراعات تقع شمال دارفور بين القبائل العربية و قبائل الزغاوة وغالباً ما تكون الأرض بمفهوم الديار هي المحور الأساسي لها وقد تستمر لفترات لاحقة إذا لم تتخذ حلولا ناجعة تأخذ في حسبانها كل دواعي مسببات الصراع القبلي وأعتقد أن الحلول التقليدية ما عادت مجدية بدليل تجدد الأحدث الدامية بعد المؤتمرات التي التقليدية للصلح. وينطبق أيضاً علي هذا الصراع نفس ظاهرة التكرار المتواتر التي رأيناها في الصراع صراع نورد البيانات التالية والتي أقرتها لجنة الديات والتعويضات بمؤتمر الصلح بكتم ١٩٩٤[١٧].

الجدول (١٠) الأموال المطلوبة من العرب

الديات ١٨٣ قتيل من الزغاوة	٩١,٥٠٠,٠٠٠
الديات ١١ قتيل من القبائل الأخرى	٥,٥٠٠,٠٠٠
جملة خسائر الزغاوة من العرب	١١١,٧٢٨,٧٧٨
جملة خسائر القبائل الأخري من العرب	١٤,٦٩٦,٢٣٠
جملة خسائر الزغاوة والقبائل الأخرى من العرب	٢٢٥,٤٢٦,٠٠٨

المصدر :ملف الصراعات القبلية بمحافظة كتم.

كما ذكرت سابقاً أن هذا الصراع وقعت أول أحداثه بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٥ وقد عقد مؤتمر صلح في النصف الثاني من العام ١٩٩٤ ووقع الصلح بين الأطراف المتصارعة بموجب القرارات المذكورة أعلاه إلا أن هذا الصراع تجدد مرة أخرى وبصورة أعنف واستمر حتى ديسمبر ١٩٩٧م. والبيانات أعلاه تخص المرحلة الأولى فقط من الخسائر البشرية

والمادية ومع ملاحظة أن الخسائر في حلقات الصراع التالية كانت أكبر بكثير من البيانات أعلاه.

الجدول (١١): الأموال المطلوبة من العرب

الديات في القتلى ٨٠ قتيل من العرب	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
الديات في القتلى ٧ قتيل من القبائل الأخري	٣,٥٠٠,٠٠٠
جملة خسائر العرب من الزغاوة	١٣٠,٤٤٩,٩٥٠
جملة خسائر القبائل الأخري من الزغاوة	١٤,٩٧٦,٩٥٠
جملة الديات والتعويضات المطلوبة من الزغـــاوة للعرب والقبائل الأخري	١٨٨,٩٢٦,٨٠٠

المصدر: ملفات الصراعات القبلية.

وإذا كان هذا الكم الهائل من زهق الأرواح وهدر المال والإمكانيات الماديـــة الذي تعرضنا له من خلال مثالين فقط للصراع القبلي فأي أرواح وإمكانيات ذهبت هدرا من خلال تسعة وعشرين صراعاً أخرى تم رصدها في مقدمـــة هذه الورقة.

٣-الأسباب والعوامل المساعدة على زيادة حدة الصراع القبلي بدارفور:

إذا كانت الآثار الاقتصادية و المادية يمكن تقديرها عن طريق عمليات الرصد الكمي فإن كشف وتتبع الأسباب التي أدت لزيادة الصراع القبلي يعتبر أكثر تعقيداً وأصعب تحليلاً من الوجهة الاجتماعية. وفي هذا الجانب من الورقة سنحاول سرد بعضها علنا نقف علي ما آلت إليه دارفور من تمزق النســـيج الاجتماعي.

بدأت القبيلة بدارفور ومن خلال صراعاتها الدموية مع القبائل الأخرى تتمحور عرقيا حول ذاتها في مواجهة القبائل المجاورة وقد أخذ هذا التمحور حول الذات اتجاهات متعددة تتلخص في :التنظيم ، امتلاك السلاح والعرقية.

(ذ) **التنظيم**:

بدأت كل القبائل بدارفور في تنظيم نفسها تنظيما عادة ما يبدأ في القاعدة ويتدرج في شكل هرمي إلي اعلي فتبدأ فروع القبيلة الصغيرة" خشوم البيوت "في تنظيم نفسها في لجان علي المستويات الدنيا في الريف وذلك لتنظيم المنافسة فيما بينها وفي كل المجالات المتعلقة بممارسة السلطة، الأمر الذي جعل هذه الكيانات الحديثة أداة من أدوات تقنين القبيلة، ويكاد هذا الأمر يلاحظ على المستويات المختلفة في والمحلية المحافظة والولاية. ويجئ الاختلاف في هذه المستويات بأن يخرج التنافس بين فروع القبيلة فيما بينها علي مستوى المحليات إلي مستوى المحافظة التي تضم عدة قبائل متجاورة في الديار.

أما علي مستوي المؤسسات الولائية فتقوم لجان القبائل في المدن بممارسة تنظيم القبيلة بل وتقسيم المناصب فيما بينها وهكذا تفرغ القبيلة كل مؤسسات السلطة الحديثة إلي كيانات قبلية في شكل حديث .وقد يصل الأمر إلي توزيع الوظائف القيادية في الخدمة المدنية و ينشط هذا الاتجاه في فترات الأنظمة الشمولية. وخطورة هذه الظاهرة تكمن في أن القبيلة تخنق أي فرصة لنمو مؤسسات المجتمع المدني .كما أنها تزيد من حدة العصبية القبلية[١٨]. فاصبح ينظر لهذه المؤسسات على أنها جزء من تنظيم الإدارة الأهلية والذي تم إنشاؤه أصلا لتنظيم القبيلة. وهكذا تجد لجان القبائل تتحول أيضا إلى المدن الكبرى بالولاية بل وخارج الولاية وحتى في العاصمة القومية. وقد علمت أن رئاسة ولاية جنوب دارفور- نيالا - تكونت فيها لجان لكل القبائل التي تعيش في هذه الولاية وهذه اللجان القبلية هي التي تقوم بمعالجة كل القضايا الخدمية والوظيفية والسياسية بحيث أصبح الولاء لها أقوى من أي ولاء لأجهزة الدولة الحديثة بل وتكاد هذه اللجان تهيمن بصورة شبه كاملة علي كل القضايا التي

تخص أفراد القبيلة من المهام التقليدية في مجال الديات والصلح القبلي إلى اختيار أبنائها في الوظائف السياسية والتنفيذية والإدارية وتعتبر ذلك وجوداً لها و تمثيلاً حيوياً لها ولخدمة وتمثيل أغراضها. الأمر لم يقتصر على تنظيم القبيلة لشئون حياتها المدنية فقط بل تعداها بأن بدأت القبائل وخلال العقدين الماضيين تنظم نفسها عسكرياً وذلك من خلال مؤسستين تقليديتين تم تحديثهما وفق النظم العسكرية الحديثة وهما مؤسستي الاورناق والعقيد واللتان أصبحتا اليوم تشكلان نفوذا قويا خاصة في أثناء احتدام الصراع القبلي والاقتتال.

تنظيم الاورناق:

هو أحد التنظيمات القبلية القديمة خاصة بين الفور والمساليت والقبائل غير العربية وقد جاء ذكره في كل من كتابي التونسي (١٨٤٩-١٨٥٥م) وناختقال (١٨٨٥) وهو في تقديري تم اقتباسه من الممالك الأفريقية القي قامت حول حوض بحيرة تشاد خاصة مملكة الكانم والبرنو والتي توسعت في بعض عصورها شرقا إلي الفور والمساليت وهي قد سبقت قيام مملكة الفور بقرون عدة.

تنظيم الاورناق يجمع شباب القبيلة الذين هم فوق سن الخامسة عشر والذين بدورهم يعدون أنفسهم إعداداً عسكرياً مثل اقتناء السلاح والتدرب عليه واختيار القيادة ويتم كل ذلك وفق ضوابط عرفية صارمة جداً وتكون مهام هذا التنظيم تتمحور أساساً حول الدفاع عن القبيلة وخوض الحروب من أجلها. وقد ضعف هذا التنظيم بعد زوال مملكة الفور عام ١٩١٦م خاصة بعد أن أصبحت مهمة حفظ الأمن والنظام من مسئوليات الحكومة من خلال أجهزتها النظامية، ولكن هذا التنظيم لم يختف وخولت له بعض المهام في فترات السلم مثل تنظيم النفير في الزراعة وأعمال البناء خاصة بالنسبة للشرائح الضعيفة في المجتمع القبلي ورحلتا الصيد واقتفاء الأثر في حالات السرقات. في

السنوات الأخيرة - خاصة بعد حرب الفور والعرب ١٩٨٨م - تم إحياء هذا التنظيم وإعادة تدريبه علي فنون القتال واستعمال السلاح الناري بدلا من السلاح الأبيض واصبح يشكل الجناح العسكري للقبيلة وهو الذي يدير شئون الحرب القبلية في كل مراحلها وقد زاد نفوذه في السنوات القليلة الماضية خاصة وسط قبيلة المساليت بحيث اصبح نفوذه علي أفراد القبيلة أقوى بكثير من القيادات الأهلية الأخرى. وقد انتظم في قيادة هذا التنظيم الكوادر المتعلمة للقبيلة في المدن في المستويات القيادية[١٩]. ويطلق البعض علي هذا التنظيم اسم المليشيات في العصر الحديث ولكن قوة هذا التنظيم تنبع من كونه قوي العصبية ومتجذر النفوذ في الوجدان القبلي وله تقاليد عرفية وأخلاقية تراعي منذ مئات السنين والآن يمارس كل المهام العسكرية الحديثة سواء كان في مجال التنظيم العسكري أو التخطيط للحرب وأيضاً استعمالات الأسلحة النارية والآلية الجديدة و المتطورة[٢٠].

تنظيم العقيد العسكري:

هذا التنظيم أيضاً كنظيره الاورناق قديم جداً وهو تنظيم عرفت به القبائل العربية بدارفور قاطبة خاصة قبائل البقارة مثل الرزيقات والهبانية وبني هلبة والسلامات والفلاتة والتعايشة وكذلك قبائل الأباله. وقد جاء في كتاب (ناختفال) أن من أهم مراكز الوظائف نفوذا في مملكة الوداي هي وظيفة عقيد قبيلة المحاميد بشرق السلطنة و العقيد أيضا تنظيم عسكري محض و يطلق عليه عند بعض القبائل كالقمر عقيد الشوشة وقد رأيت أن اضرب مثلا بقبيلة القمر بجنوب دارفور وبالذات في قرية انتكينا التي تقع إلى الشمال من كتيله. يقول العقيد أن قرية انتكينا بها سبعة أحياء وفي كل حي يوجد عقيد أي أن هناك سبعة عقداء علي رأسهم عقيد الشوشة وهناك كليات للعقداء وهي

كتيله، سانبو، خور شمام، وحرازه وفي كل كلية عدد من العقداء وعلى رأس الجميع عقيد الشوشة وهو بمثابة القائد العام.

وفي الظروف العادية تكون كل كلية عبارة عن تنظيم قائم بذاته ولكن عند حالات الحرب يتم اجتماع الكليات وقادتها مع عقيد الشوشه ليتم تدارس الأمر والتشاور حوله ثم يتم إعطاء الأوامر حسب الخطة ويقوم عقيد الشوشة بتوزيع الجماعات والأفراد وفق الحاجة كما يؤمر عقداء الكليات كقادة وتحدد لهم المهام. أما عقيد الشوشه فيبقي في مكان ثابت حيث يدير العمل. ومن مهامه استقبال المعلومات وتوزيع المهام وتفقد القوة في المناطق المختلفة التي تدور فيها المعارك كما أنه من واجباته تغيير الحراسات وتحويلهم إلي فصائل مقاتلة.

هكذا تمحورت القبيلة حول نفسها في تنظيمات مدنية وعسكرية دقيقة وحديثة في آن واحد ولعل خطورة هذين التنظيمين العسكريين تظهر جلية في أن تسليحها حدثت به نقلة نوعية هائلة إذ تم استبدال الأسلحة التقليدية البيضاء بالأسلحة النارية الحديثة.

(ii) انتشار الأسلحة الحديثة وسط القبائل:

يعتبر هذا العامل من الآثار المترتبة على الصراعات القبلية بدارفور في العقود الأخيرة إذ تم أبان الإدارة البريطانية لدارفور (١٩١٦-١٩٦٥م) ضبط الأسلحة النارية التي كانت بحوزة جيش السلطان علي دينار ووضعت لائحة صارمة لترخيص الأسلحة النارية حيث تم ربطها ربطا محكما بالإدارة الأهلية و بمؤهلات أخلاقية ومالية الأمر الذي يقلل من خسائر الصراعات القبلية إذا حدثت .في عام ١٩٦٨ ومن خلال الصراع القبلي بين الرزيقات والمعالية ظهر استعمال السلاح الناري لأول مرة ثم بدأت الصراعات تتواتر. وحينما انفجر الصراع العنيف بين العرب والفور ١٩٨٨م، ولأهمية الدور

الحاسم الذي لعبته الأسلحة النارية في هذا الصراع، بدأت كل القبائل في تشجيع أفرادها على اقتنائه بكل الوسائل. وهكذا أصبحت دارفور سوقا رائجا يأتي إليها السلاح من خارج الحدود من ليبيا وتشاد ومن الداخل من شمال وجنوب السودان. في عام ١٩٩٣م بدأت سلطات الولاية في تقنين هذا السلاح بل و تسليح بعض القبائل في شمال دارفور. وبذلك أصبح السلاح الموجود اليوم في أيدي الأفراد والمجموعات القبلية قد يفوق ما بحوزة أجهزة الدولة النظامية من حيث الكم والنوع وهذا وحده يفسر الأضرار البالغة والخطيرة لأي من الصراعات القبلية في السنوات الأخيرة.

(iii) **الاستقطاب العرقي في الصراعات القبلية:**

من الآثار التي خلفتها الصراعات القبلية بدارفور ما يمكن أن نطلق عليه الاستقطاب العرقي .فكما هو معلوم أن التركيبة القبلية بدارفور مركبة ومعقدة جداً بما يمكن تقسيم مجتمع دارفور من ناحية عرقية إلي مجموعتين هما مجموعة القبائل الأفريقية ومجموعة القبائل العربية من أصحاب الإبل بشمال دارفور (الابالة) وأصحاب الأبقار بجنوب دارفور(البقارة). ورغم هذا التباين والاختلاف العرقي إلا أن كل هذه المجموعات تعايشت في دارفور واختلطت على مدى ثلاثة قرون تقريباً. وقد نتج عن هذا التعايش والاختلاط إحساس بالتسامح لدى مواطن دارفور مما جعله متميزا عن بقية مواطنيه من السودانيين في الأقاليم الأخرى. وقد دعم هذه الخصوصية قيام سلطنة الفور والتي كانت تقوم علي ركائز إسلامية تشجع النازحين إليها من المجموعات العربية. وهكذا وبعد تعايش أجيال وأجيال نتج ذلك المزيج المتسامح الذي وفر لمجتمع دارفور القبلي إمكانية التعايش وفق قيم وتقاليد وأعراف تعارفت عليها هذه المجموعات العرقية المتعددة. ويذكر أهل دارفور أنه في الصراع الذي نشب بين الرزيقات والمعالية ١٩٦٩م لم يحدث أن تكاتفت قبائل (العطاوه)

كالمسيريه مع الرزيقات وهم ينتمون إلي الجد الواحد وهو (عطية) كما لم تشترك مجموعات فزاره كالزيادية مثلا مع المعالية وهم مجموعة واحدة و حتى الصراع الذي نشب بين السلامات و التعايشة ١٩٨٠م لم يتم فيه أي مناصرة لأي من الجانبين. يذكر في هذا الجانب أن الهبانية هم الأقرب إلى التعايشة لأنهم يلتقون في جدهم حماد ويطلق على كل القبائل العربية في دارفور وكردفان الذين يلتقون في هذا الجد اسم الحيماد وهو ما زال الاسم الغالب للقبائل التي بقيت منذ الهجرات الأولى حول بحيرة شاد ويذكر وفي أثناء هذا الصراع أن مجموعة السلامات والتي استقرت في دار الهبانية وهي قريبة جدا من دار التعايشة قررت هذه المجموعة عدم الاشتراك مع أهلهم السلامات ضد التعايشة وقد كان لهذا الموقف بالغ الأثر في نفوس الهبانية.

ولكن هذا العرف ورغم الحكمة البالغة فيه ألا أنه انهار في صراعات السنوات الأخيرة و لعل ذلك ظهر جليا في الصراع الذي انفجر عام ١٩٨٨م بين الفور وبعض القبائل العربية في شمال دارفور في البداية ولكنه بدأ يتطور حتى شمل عددا كبيرا من القبائل العربية في الشمال والجنوب.

بدأ الصراع محدودا جدا بين بعض القبائل العربية بشمال دارفور (الابالـه) وبعض قطاعات الفور في مناطق شمال جبل مره ولكن تطور سريعا بتدخل القطاعات (المسيسة) في مدن دارفور و(مثقفي دارفور) في الخرطوم وبدأت الآثار في أجهزة الإعلام خاصة صحف بالخرطوم لتزكي أوار الحرب حتى شملت كل قطاعات قبيلة الفور من جانب وكل قطاعات القبائل العربية من جانب آخر و التي شملت كلا من:

١- المحاميد شمال دارفور ٢- المهارية شمال دارفور
٣- العريقات شمال دارفور ٤- العطفيات شمال دارفور
٤- بني حسين شمال دارفور ٦- المهادي شمال دارفور
٧- بني هلبة جنوب دارفور ٨- المسيرية جنوب دارفور

٩- الرزيقات جنوب دارفور ١٠- التعالبة جنوب دارفور

١١- الحوطية جنوب دارفور ١٢- الصعدة جنوب دارفور

١٣- السلامات جنوب دارفور ١٤- ترجم جنوب دارفور

١٥- عطرية جنوب دارفور ١٦- أولاد عيد غرب دارفور

١٧- أولاد جنوب غرب دارفور ١٨- الأسرة جنوب دارفور

١٩- مسيرية جبل جنوب دارفور ٢٠- الزبلات شمال دارفور

٢١- خزام جنوب دارفور ٢٢- الشرفة جنوب دارفور

٢٣- مساليت جنوب دارفور ٢٤- تنجر جنوب دارفور

وهكذا بدأ الصراع المسلح محدودا في منطقة شمال جبل مره بسابا ثم كبكابية ثم كل مناطق الفور ثم كل دارفور وفي كل الأنحاء عدا ديار القبائل التي أشرت إليها في أعلاه وفي مؤتمر الصلح الذي عقد في الفاشر من ١٥إبريل إلي ٨ يوليو ١٩٨٩ تبودلت الاتهامات بين الفرقاء فالفور صبوا جام غضبهم على (التجمع العربي) والعرب صبوا جام غضبهم في جبهة نهضة دارفور و هكذا و لأول مرة في مجتمع دارفور ظهر الاستقطاب العرقي بصورة جلية بين سكان دارفور وتمت الإطاحة بأعراف وتقاليد التعايش السلمي والوفاق الذي كان سائدا في العلاقات القبلية ومن هنا فقط خرجت حركة بولاد المشهورة عام ١٩٩٣م وهي في تقديري شهدت قمة الصراع العرقي بين أهل دارفور.

أما الآن فقد بدأت دوائر الاستقطاب العرقي تمتد شمالا. وقد وقع في يدي منشور في نوفمبر من العام الماضي بالخرطوم جاء فيه في باب المشاكل القبلية في غرب السودان (يجرنا الحديث عن النظام العالمي الجديد بعد تفتيت الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة علي دول العالم إلي الوضع في السودان وهو كما ذكرنا دولة ذات اهتمام بالنسبة للولايات المتحدة حيث أنها ترى ولحفظ التوازن في أفريقيا والدول العربية لابد أن يبقي دوله أفريقية

علمانية ضعيفة تخضع للقرار الأمريكي وهذا لا يتأتي إلا بإضعاف العنصر العربي الإسلامي في السودان لذلك ومنذ فترة نراها تشجع الثورية في العنصر الزنجي وقد سبقتها بريطانيا من خلال دول الكمنولث إلى ذلك. وما الحركات التي ظهرت بعد استقلال عام ١٩٥٦م إلا إشارات ضوئية ساخنة لهذا العمل. فما معني أن تقوم حركة سوني عام ١٩٦٤[٢١] علي أيادي الزنج فقط في دارفور؟ وما معني أن تقوم حركة أبناء البجة فقط دون غيرهم من أبناء الشرق المنحدرين من أصول عربية كالرشايده والبطاحين وغيرهم؟ وما معني أن تقوم منظمات جبال النوبة و ما معني أن تقوم الحرب أصلا في جنوب السودان ولو كان الظلم الذي وقع من الخرطوم فأن هذا الظلم قد وقع أيضا علي أقاليم أخرى كالأوسط و كردفان ودارفور فلماذا لا تدعم هذه الأقاليم وتساند ضد الحكومات في الخرطوم؟

فالفطرة مبنية أصلا علي أن أفريقيا للأفريقيين وليرجع العرب الدخلاء إلي جزيرتهم جزيرة العرب بل ويرفض الأفارقة المتزمتون بشدة أن تكون شهادة الميلاد والجنسية منذ دخول العرب السودان، فدارفور كإقليم من أقاليم السودان يزخر بالتنوع القبلي كان ولا زال مصب اهتمام الدول الأجنبية حيث ترى فيه خطورة كبيرة لمد سيطرتها وأن الحكمة الإلهية وحدها وضعت الحزام العربي وسط مجموعات بشرية زنجية عظيمة كان يمكن أن تفعل الأفاعيل إن لم تجد هذا الحزام العربي القوي[٢٢] ! ! وهكذا بدأ (مثقفو) الخرطوم في تبني الأيدولوجية الشعوبية وهو أمر يدعو للعجب والهلاك في بلد كالسودان وهكذا أيضا دائرة الاستقطاب العرقي تتداح من دارفور لتشمل كل السودان.

الهوامش

(١) هناك نظرية الآن بأن هناك مجموعة من السلاطين الفور سبقت السلطان سليمان سلونقا وهي مجموعة السلاطين الذين جاءوا بعد السلطان شـــاو دورشيت الذي انتقلت السلطة بعده من قبيلة التنجر إلي قبيلة الفور واشهر هؤلاء دالي وتسنام وكوروادق جاء ذلك في كتاب *ممالك السودان* لاوفاهي واسبولندق ١٩٧٤م ص ١٢٠.

(٢) جاء في *مخطوطة المقدوم شريف أدم* مقدوم الشمال أن عدد الحـــروب التي شارك فيها في عهد السلطان علي دينار شملت كل من القبائل التالية (١) البديات (٢) القمر (٣) التاما (٤) الزغاوه كبي (٥) البرقو (٦٩) التامـه مرة أخرى (٧) الفزان كما أن السلطان علي دينار قد حارب كـل مـن الرزيقات وبني هلبه والخ. وهذه المخطوطة لم تنشر وهي بحوزة أسـرة المقدوم بمدينة كتم بمحافظة شمال دارفور.

(٣) سلاطين باشا، *كتاب السيف والنار* ١٩٦٩م الطبعـــة الثانيـــة، الترجمـة الإنجليزية (ص ٨٤-٨٥).

(٤) موسى المبارك، *تاريخ دارفور السياسي* ١٨٨٢-١٨٩٨م .دار الطباعـــة جامعة الخرطوم (ص ١١٢-١١٣-١١٤).

(٥) ترمز كلمة (أم كواك) عند أهل دارفور إلي الفوضى الضاربـــة وتفشـي الحروب واختلاط الحابل بالنابل.

(٦) من مفتشي المراكز الإنجليز الذين عرفوا بالصرامة التي شارفت الطغيان كل من المستر مور بمركز كتم والمستر بوستيد بمركز غـــرب دارفـور بزالنجي وقد طبق علي هذين المركزين قانون المناطق المقفولة ١٩٢٢م.

(٧) المفاهيم التي أدخلت في عهد مايو (١٩٦٩-١٩٨٥م) هي الاستغناء الكامل عن نظام الإدارة الأهلية القبلية والاستعاضة عنه بمؤسسات الحكم الشعبي المحلي ووحدات لجان تطوير القرى ووحدات لجان الاتحاد الاشـــتراكي

التنظيم السياسي الوحيد وفق منظور تحالف قوى الشعب العاملة. أما في النظام القضائي فقد تم إنشاء ما كان يطلق عليه بالمحاكم الشعبية بـدلا من المحاكم الأهلية التي كان يتولاها زعماء الإدارة الأهلية في محاكمهم. أما في مجال الديار القبلية فقد جاء قانون تسجيل الأراضي ١٩٧١م الذي أكد فيه كل الأراضي غير المسجلة بجمهورية السودان إلـى الحكومـة السودانية بما في ذلك الديار القبلية بدارفور. أضعف هذا القانون مفهـوم الدار، ولهذا بدأت الفوضى في إدارة الأراضي القبلية والتي أصبحت اليوم أكبر مسببات الصراع القبلي.

(٨) يلاحظ أن أكبر محاولة جادة لمعالجة الأمر هي انعقـاد مؤتمـر الأمـن الشامل والتعايش السلمي بدارفور والذي انعقد في ديسمبر ١٩٩٧م بمدينة نيالا إلا أن المؤتمر انتهى إلي خيبة أمل كبيرة حينما تحول في أيامـه الأخيرة إلي مظاهرة سياسية يراد من ورائها الكسب السياسي.

(٩) تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المـالي ١٩٩٧م لولايـات دارفـور *(ملفات وزارة المالية بغرب دارفور)*.

(١٠) تقرير الأداء المالي والاقتصادي ١٩٩٧ لولاية غرب دارفور.

(١١) *تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المالي* ١٩٩٧م لمحليات محافظة الجنينة.

(١٢) ***تقرير الأداء المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لمحافظة كلبس.***

(١٣) ***تقرير المالي والاقتصادي لمحافظة هبيلة للعام المالي ١٩٩٧م.***

(١٤) ***تقرير المالي والاقتصادي للعام المالي ١٩٩٧م لولاية جنوب دارفور.***

(١٥) تقع محافظة وادي صالح بعيده نسـبيا مـن مواقـع الصـراع القبلـي (مساليت عراب) الأمر الذي أدي إلي تحسن نسبي فـي أداء محلياتـها بعكس محافظة الجنينة والتي هي في قلب الصراع وأن كثيرا من القرى

القريبة جدا من رئاسة المحافظة بمدينة الجنينة قد تم حرقها في أحداث مارس ١٩٩٨م ومنها قرى ازرنى عيش بره والخ.

(١٦) في هذه الورقة تم التركيز علي ولاية غرب دارفور باعتبار أنها الولاية التي يدور فيها الصراع القبلي العنيف الآن بين العرب والمساليت.

(١٧) جرت العادة في مؤتمرات الصلح القبلي أن تقدر لجنة الأجاويد دية الشخص القتيل وفي الغالب تكون أقل بكثير من الدية الشرعية ويبدو أن هناك أعرافا محلية بين هذه القبائل يتم الرجوع إليها كسوابق ولكن في هذا المؤتمر وصت لجنة الديات أن تكون أي جريمة قتل أو جراح ترتكب مستقبلا بين هذه القبائل وفق النصاب الشرعي وقدره مائة رأس من الإبل وألا تقبل الدية النقدية مطلقا وفي هذا محاولة من اللجنة للردع مستقبلا.

(١٨) لاحظت هذا في المناسبات علي منصب أمين النظام السياسي بجنوب دارفور وقد كانت الحملة السياسية للاختيار قبلية في معظمها وكذلك في الوظائف القيادية في المجلس الولائي.

(١٩) أن أحد قيادات الاورناق لقبيلة المساليت(الشيخ يوسف) موجود بالخرطوم وهو رجل مستنير ومتفقه في الدين وهو يمارس نفوذا قويا جدا.

(٢٠) يوسف تكنه مجلة الحكم الشعبي المحلي ١٩٧٤م مقال تحت عنوان Dar Masalit Social Institutions.

(٢١) سوني حركة راديكالية قامت في دارفور ١٩٦٤م وكان لها جناح عسكري من أبناء دارفور من جنود القيادة الغربية وقتها وكانت تؤمن بالكفاح المسلح بعكس جبهة نهضة دارفور .وللحقيقة والتاريخ كانت الحركة تضم مجموعة من أبناء العرب العسكريين وليست حكرا علي أبناء (الزنج) كما جاء في المنشور وقبرت هذه المنظمة ولم تعش طويلا وقد حاربها أبناء دارفور من المثقفين الذين كانوا أعضاء بجبهة نهضة دارفور التي كانت تؤمن بالنضال السياسي السلمي.

(٢٢) يتعرض المنشور أيضا بهجوم سافر علي الزغاوه والنجاحات التي حققوها في مجالي التجارة والتعليم وكذلك يهاجم الفور وزعيمهم دريج وسكسونيا السفلي التي تدعمهم كما قال ويقيني أنها الفتنه وأشك أن يكون كاتب هذا المنشور من دارفور للمغالطات والأخطاء التي جاءت به.

من تبعات الصراع القبلي

حسن إبراهيم على فضل

مقدمـــة:

الصراعات القبلية ليست بالظاهرة الجديدة فهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية التي أساسها القبيلة، وهكذا فهي متكررة ودائما ما تنشأ بسبب المرعى والماء أو إتلاف المزارع في المناطق المستقرة. بمعنى آخـــر أن تضــارب المصالح هو الأساس في الصراع وعموما فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية تعمل منفردة أو مجتمعة في زيادة الصراع واستمراره من خلال تعدد الأجندة عند مديري الصراعات القبلية وهم دائما قلة ويســـتغلون الصدفة في بعض الأحيان لتأجيج الصراع وزيادة حدته.

تحاول هذه الورقة تناول التبعات التي تسببها الصراعات القبلية نحـو التبعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي أشرنا إليها في بدايـة هذه المقدمة وعليه فإن الورقة ستتحدث عن بعض هذه التبعات وقد اعتمـدت على المشاهدات والملاحظات وما كتب في شأن الصراع القبلي. وفي تقديري فإن أمر التبعات يحتاج إلى دراسات عميقة وتحليل اتجاهات تلك التراكمــات وما يمكن أن تؤول إليه طبيعة تطور الصراعات القبلية في السودان.

بعض تبعات الصراع القبلي:

تكمن بعض تبعات الصراع القبلي في عوامل كثيرة فقد تكون إدارية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو بيئية وستحاول الورقة تنــاول تلـك التبعات بشيء من التفصيل كما يلي:

(١) التبعات الإدارية:

إن من أكبر التبعات التي صاحبت الصراع بين أبناء بطـــون قبيلـة المسيرية الحمر بولاية كردفان (الفلايتة والعجايرة) في عام ١٩٩٣م والتي راح ضحيتها المئات من أبناء بطون تلك القبيلة. عقب مؤتمر الصلح في الضعين بولاية جنوب دار فور في أغسطس ١٩٩٣م وأصدر المؤتمر توصيته بتقصير الظل الإداري وتوسيع قاعدة المشاركة في ظل التوسع السكاني لتلك القبيلـــة. يبدو أن هذه التوصية أخذت في الاعتبار إعلان السودان كدولة تحكم بالنظام الفدرالي ومن ثم زيادة مشاركة المواطنين في الحكم في السنوات الثلاث كما أن التوصية قد اهتدت بالزيادة الكبيرة التي حدثت للتركيبـــة الإداريـة فـي السودان فنجد أن النظام الإداري قد تغيرت ملامحه منذ عـــام ١٩٥٤ وحتـى ١٩٨٩ حيث كان السودان يحكم من خلال أقاليم ومديريات ومجالس محليـــة إلى أن أصبحت السلطة في مستويات ثلاثة وهي المستوى الاتحادي والولائي والمحلي وأصبح السودان يحكم من خلال ٢٦ ولاية و٩٨ محافظة و٤٩٣ وحدة محلية بعد إعادة تقسيم الولايات في عام ١٩٩٣م كما جاء ذلك موضحاً فـــي الجدول رقم (١):

جدول (١): النظام الإداري في السودان حتى عام ١٩٨٩م مقارنة بإعادة تقسيم الولايات ١٩٩٣

العام	الأقاليم -الولايات	المديريات-المحافظات	المجالس-المحليات
١٩٨٩م	٩	١٨	٣٢٨
١٩٩٣	٢٦	٩٨	٤٩٣
الزيادة كنسبة مئوية	%١٦٦, ٧	١٤٤,٤	%٥٠،٣

***المصدر**: عبد الصمد، ١٩٩٠، دليل الحكم الاتحادي، ١٩٩٥

وقد عزا بعض المسئولين تفجر الموقف إلى ضعف بعض قيادات الإدارة وبعدها عن موقع الأحداث. وعليه فإن الوالي بغرب كردفان قد أصدر قراراً بتفتيت بعض النظارات لعدد من الإمارات حيث جاء مصطلح الإمارات في كردفان قبل التفتيت كأحد مداخل تأصيل المسميات وهو غير متداول من قبل في كردفان في مجال الإدارة الأهلية وزُيدت الإمارات بنسبة ٣٤٠% كما في الجدول (٢).

جدول (٢): الإمارات قبل وبعد التفتيت في ولاية غرب كردفان

إسم النظارة	المسيرية	الحمر	الدينكا	المجموع	النسبة
العدد قبل التفتيت	٣	١	١	٥	٣٤٠%
العدد بعد التفتيت	١٣	١	٣	١٧	

*المصدر :ديوان الحكم الاتحادي ، تقرير عن تفتيت النظارات، ١٩٩٧م.

تجدر الإشارة إلى أن نظارات المسيرية الثلاث هي: (١) المسيرية الزرق والتي تاريخياً زعيمها حريكة عز الدين؛ (٢) المسيرية الحمر (الفلايتة) زعيمها عبد المنعم موسى الشوين؛ (٣) المسيرية الحمر (العجايرة) زعيمها على نمر الجلة. تفتيت النظارات في كردفان كان له مردودات إيجابية من حيث زيادة المشاركة الفاعلة لأداء رجالات الإدارة الأهلية. إلا أنه قد صاحبته بعض السلبيات أيضاً من حيث عدم إخضاعه لأي دراسة خاصةً في شأن قبول القاعدة واختيار الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي بين أفراد القبيلة حتى مسمى الأمارة والذي وجد قبولاً نوعاً ما في ولايات كردفان كان سبباً للنزاع في ولاية غرب دار فور. هذا بالإضافة إلى أن تنقل الدستوريين من ولاية إلى أخرى أعطى مجالاً لنقل التجارب وخاصة في شأن بعض القرارات الإدارية والتي يعتقد الدستوري أنها تأتي بنفس النتائج في كل مكان وهو لا يدري بأنه في ظل حكم فدرالي يؤمن بالتطور الذاتي ويعترف بالميزة النسبية

لكل ولاية باعتبار إن الاختلافات والتباينات الثقافية والعرفية والمدنية والإدارية هي أسباب تبني هذا الحكم وبالتالي فإنه لا يوجد نموذج إداري يمكن أن ينسحب على كل المسميات الإدارية في ولايات السودان قاطبة فلماذا تبع استخدام مصطلحي إمارات وأمراء في ولاية غرب دار فور لمجرد قبولها في غرب كردفان؟ أن استخدام مصطلحي إمارة وأمير الذي يعد من أكبر تبعات الصراع القبلي في ولاية غرب كردفان الذي أشرنا إليه سابقاً قد أدى إلى صراع آخر ولهذا يكون هو السبب الأول لصراع المساليت والعرب.

(١-١) الصراع بين العرب والمساليت:

كانت القبائل العربية تعيش في سلام ووئام مع قبيلة المساليت منذ وقت بعيد .ولكن وقعت بعض الأحداث المؤسفة في الآونة الأخيرة مثل حادث نوري (١٩٧٠-١٩٨٩) وأنديتا سنة ١٩٩٠م ولكن هذه الأحداث انتهت في مهدها ولم تنتقل إلى أي مكان آخر. وتم علاجها حسب الأعراف والتقاليد السائدة بين العرب والمساليت ولم تخلف أي آثار سالبة.

لكن مؤخراً وبعد تنظيم الإدارة الأهلية أظهر المساليت العداء السافر تجاه إخوانهم العرب، ودربوا لذلك المليشيات واستعانوا بالمعارضة التشادية التي ينتمي لها أحد قيادات قبيلة المساليت، وتوجد معسكراتها بجبال السريرة وأيون وجميزة وأنقرما ويصلها الدعم والتموين باستمرار باسم هيئة شوري المساليت.

الإمارات التي أُبتدعت بهذه الولاية والتي أصدر والي ولاية غرب دار فور السابق قراراً يؤسس بموجبه نظاماً للإدارة الأهلية بهذه الولاية تحت اسم الأمارات، منح بموجبه سلطات وصلاحيات مرتبطة بملكية الأرض كما أن أكبر القبائل لم تكن تملك تلك الحقوق أصلاً مما أدى لسوء الفهم بين المساليت والوالي السابق من جهة وبين المساليت والقبائل العربية من جهة أخرى.

بيد أن الوالي السابق لولاية غرب دار فور في إصداره لقرار تكوين إمارات عربية في دار المساليت يدافع بأنه اعتمد على مقررات وموجهات مؤتمر النظام الأهلي الذي أنعقد في العاصمة الاتحادية وبأنه استند وبالتحديد على الفقرة التي تنص على ضرورة تفعيل وتطوير وتقوية الإدارة الأهلية بالسودان. فكان اجتهاد والي ولاية شمال دار فور على سبيل المثال في تفسيره لتلك الفقرة هو تقوية الإدارة الأهلية بولايته بالعدة والعتاد وزيادة الحرس ورفع المرتبات والمكافآت لزعماء الإدارة الأهلية بولاية غرب دار فور دون المساس بالهياكل الأساسية والحقوق المكتسبة. إلا أنه ومن سوء طالع هذه الولاية والمحافظة خاصة قد قدم إليها والي ومحافظ كانا يعملان في ولاية غرب كردفان حاولا نقل نظام الأمارات في غرب كردفان إلى غرب دارفور.

قصدنا من هذا تسليط الضوء علي تبعات فكرة التفتيت والتي قد تكون ناجحة في ولاية غرب كردفان إلا إنها قد أعطت نتيجة سالبة في غرب دار فور مازالت آثارها عالقة بالأذهان حتى بعد تمريرها من قبل المؤتمرين من القبيلتين في مؤتمر للصلح عقد في الجنينة عام ١٩٩٦م.

هذا الإفراز الإداري الكبير دعا ديوان الحكم الاتحادي بتكوين لجنة من العلماء وأهل الدراية لدراسة الآثار السالبة والموجبة لمثل هذه القرارات والتي بدأت في جمع المعلومات الأولية لهذا الأمر. تجدر الإشارة هنا بأن هناك تعليقات كثيرة لعل أطرفها تعليق السلطان بحر الدين سلطان المساليت. عندما تحدث معه الوالي بهذا الشأن واقترح عليه مسمى أمير أمراء رد عليه السلطان بأن أمير الأمراء ابنه الكبير فكل أبناء السلاطين أمراء وبالتالي فهو لا يمكن أن يكني بكنية ابنه الأكبر. ويبدو في هذه دلالة واضحة بأن أي عمل في إطار الموروث لا بد أن ينظر إليه بدقة ودراسة عميقة ومعرفة بالعادات والتقاليد والخلفيات التاريخية لتلك المناطق وإشراك أكبر قطاع في الفكرة حتى تخرج بثمرة نافعة وتزيد من الولاء والمنفعة الإدارية وليس العكس.

(٢) التبعات الاجتماعية

(٢-١) النزوح:

النزوح واحد من تبعات الصراع القبلي ففي بداية التسعينات عندما انفجر الصراع بين بعض القبائل العربية والفور كان طول شارع الإسفلت من زالنجي إلى نيالا ممتلئا بالشيوخ والعجزة والمرضى والنساء والأطفال متجهين إلى المدن الكبيرة. وبالطبع فإنهم غالبا ما يستقرون في أطراف المدن حيث انعدام المأوى الصحي وخدمات التعليم والصحة. أما الأطفال فتظهر عليهم علامات سوء ونقص التغذية مما يزيد من نسبة وفيات الأطفال بل أن نزوح هؤلاء النازحين يشكل ضغطا وعبئا كبيرا على تلك المدن في الخدمات الضرورية. والأهم من ذلك فإن فرص هؤلاء ستكون قليلة في مواصلة تعليمهم أو إيجاد عمل في المدينة حيث أن أغلبهم كان يمتهن الزراعة والرعي. هذا الوضع يدفعهم للدخول في قطاع الأعمال الهامشية بل أن أعلى نسبة من النساء اللائى يبعن الشاي في مدينة نيالا على سبيل المثال من هؤلاء النازحين من ويلات الحروب. كما أن هناك مهن أخرى تؤثر في السلوك القويم يقمن بأدائها. الغريب في الأمر أن هذه التبعات السالبة قلما تجد حظها من النقاش أثناء مؤتمرات الصلح، كما أن التوصيات لا تهتم بهؤلاء النازحين، فكل لجان الأجاويد تناقش أمر الموتى لمعالجة الديات والبهائم التي سرقت والمزارع التي حرقت ولكن النازح يصبح مواطنا من الدرجة الثانية في المدينة أو القرية التي نزح إليها وعليه أن يدير أمره بنفسه.

(٢-٢) التعليم:

من أكبر ويلات الحروب القبلية في السابق والحاضر التأثير الذي يحدث لسير التعليم والذي قد يعد طوق نجاة للخروج من النعرات القبلية

والعصبيات الجهوية. هنا لا بد أن نستشهد بالتبعات التي سببها الصراع بين بعض قبائل العرب والفور منذ عام ١٩٨٨م وقد عاصرت جزءا منه عندما كنت أعمل في مشروع جبل مرة حيث نجد في كثير من القرى والفرقان عددا كبيرا من مدارس الأساس لم ينجح أحد من تلاميذها. بل أن بعض المدارس مثل مدرسة دانكوج الابتدائية للبنات وهي قرية تبعد حوالي ٣٩ كيلومتر من مدينة زالنجي لم تجلس تلميذاتها للامتحان طوال فترة الصراع منذ ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. ومن أكثر المشاهدات إثارة أن طالبة قد أنجبت طفلها الأول وهي في الصف السادس وعندما سألتها واحدة من المعلمات أجابت بأنها دخلت المدرسة في السن المقررة إلا أن عدم مقدرة المدرسة إكمال مقررات من الجلوس للامتحان لأسباب النزاع المسلح أدى إلى تفكير أهلها في زواجها فأنجبت طفلها الأول ولم تدخل المدرسة المتوسطة بعد. هذا أدى إلى زيادة نسبة الأمية في دار فور عامة وغرب دار فور بصفة خاصة إذ نجد أنها تحظى بأعلى نسبة أمية في التعداد السكاني الأخير لسنة ١٩٩٣م بل الغريب في الأمر عندما تم التعداد السكاني الأخير لولاية غرب دار فور لم يدون واحد من حملة الشهادات فوق الجامعية أثناء ذلك التعداد وقد يرجع ذلك لعدم الاستقرار الأمني نتيجة للحروب القبلية في تلك الولاية الغنية بمواردها البشرية والطبيعية.

(٣-٢) الصحة:

أنعكس الصراع سلبا على الأوضاع الصحية في المناطق المتأثرة بالحروب القبلية وأدى إلى ترديها والضغط على خدمات المرافق الصحية المتاحة والتي تعمل بصورة دائمة لمعالجة حالات النزلات المعوية والحميات وإجراء العمليات هذا بالإضافة إلى أن الطبيب يداوم البقاء في غرفة العملية لاستقبال جرحى الصراعات، بل نجد أن المستشفى كلها تكون في حالة طوارئ لاستقبال أولئك الجرحى.*

(٤-٢) انتشار السلاح:

أصبح الحصول على السلاح أمرا ميسورا حتى عند صغار السن فقد إنعدمت الثقة بين كثير من القبائل والأجهزة الأمنية في أن تحميها، وبدأت القبائل تعمل على امتلاك السلاح نسبة لسهولة الحصول عليه بل هناك تدريبات منتظمة داخل معسكرات تقيمها القبائل ويشرف عليها نفر من أبنائها الذين تركوا العمل في القوات النظامية. كما أن النهب المسلح أصبح مصاحبا للصراع القبلي ويتم بطريقة منظمة ومخططة حيث ينشط في ظل الصراع القبلي كإفراز طبيعي من الصعب فيه معرفة هوية مرتكبي النهب لأنهم يتنكرون ويقيمون في الخلاء. ومن ثم أصبح النهب أثناء الحروب وبعدها سمة من سمات الصراعات القبلية فإذا نهبت قبيلة من القبائل فإن ذلك يشير إلى أنها نهبت بسبب حربها مع القبيلة الأخرى وهكذا يكون النهب المسلح سببا في المزيد من الحروب. وكثيرا ما تتربص عصابات النهب المسلح بأفراد من القبيلة التي تعاديها فتوقع بها خسائر فادحة.

أصبح حمل السلاح دلالة على الفروسية والشجاعة فنجد أن الحكامة (وهي المرأة التي تؤلف وتنشد أشعار الحرب) تغني للشخص حامل السلاح وتقول: (*العنده كلاش يعيش ببلاش*) (*وساعتين في أم قوزين أفضل من اغتراب سنتين*). وأصبح النهاب من ذوي المكانة الاجتماعية الخاصة حيث كان في السابق تحديدا في فترة الستينات وبداية السبعينات من المنبوذين. وقد شمل خطاب الرزيقات في مؤتمر صلحهم مع الزغاوة بأن الزغاوة ضالعون في أعمال النهب المسلح، الأمر الذي أنكره الزغاوة. كما أن المساليت أيضا ألصقوا تهمة النهب المسلح بالعناصر العربية التي حاربتهم وذلك في مؤتمر الصلح بينهم في عام ١٩٩٦م.

(٣) التبعات النفسية:

للصراع القبلي إفرازات نفسية نتيجة للشعور بعدم الأمان. ففي مدينة واو عندما اشتد الصراع بين قبائل الفراتيت من جهة والدينكا من جهة أخرى وحتى بعد حسم الصراع في ١٩٩٣م لم يطمئن أحد في أن يتنقل من حي الفراتيت إلى حي الدينكا. فقسمت مدينة واو بأكملها إلى جزئين ولا أحد يتجرأ للدخول إلى الجزء الآخر حيث يعتقد كل فرد بأنه سيتعرض للموت. إلا أن بعض الإجراءات التي تمت من قبل حكومة الولاية والجيش نحو إنارة الطرق والسماح بالحركة وسحب النقاط الأمنية من داخل المدينة أعادت الحياة إلى طبيعتها وكسرت حاجز الخوف. وأكبر التراكمات النفسية الباقية والتي تزداد دائما بحدة الصراع ووجوده هي الكراهية والحقد وعدم الثقة بين الأطراف ومهما بذل من جهد في هذا الأمر فإن الآثار السالبة من الصعوبة بمكان أن تزول كليا. فالطفل الذي قتل والده ينمو وأمه توغر صدره على قتلة أبيه كما أن تحقير الآخرين يمثل أحد الإفرازات التي كثيرا ما تؤدي إلى انفجار الصراع من جديد.

أن لكل من الفور أو القبائل العربية أسلوبه في تحقير الآخر، فمن الأمثلة الشائعة في دار فور قول أحد أبنائهم وهو يشكو لصديقه معاملة والده له فيرد عليه الصديق قائلا: (*أبوك دا هو أبوك إذا كان فرد برضه أبوك*) فيدخل ثالث في حوار فيقول (*كان عربي برضه أبوك*) وهي دلالة على أن الفرد أفضل من العربي. هذه من التراكمات النفسية والتي يعتقد الكثيرين بأنها قد تقع في دائرة المزاح رغم أنها قد تكون عميقة الأثر والمعنى. ففي بعض القبائل العربية يستخف صغارها بأطفال قبيلة الفور قائلين: (ود فور أمك بقرة وأبوك تور، أمك غرة وأبوك جبل مرة، الرسول(ص) لعنكم ألف مرة) هذا استهتار واستخفاف بهذا الطفل الفوراوي فهو في نظر هذا الساخر غبي لا يعرف شيئا ما دام أمه بقرة وأبوه ثور.

هذه التراكمات النفسية تتوارث مع الأجيال وهي قديمة ولكـــن فـــي الغالب ما تنفجر في يوم ما مادام كل طرف لا يحترم الطرف الآخر ويعتبر نفسه أفضل منه فيلجأ إلى حسم الأفضلية بالسلاح.

أما عدم الثقة فهي من أكبر التبعات النفسية بحيث لا يدوم السـلام والتعايش لاعتقاد كل طرف بأن هناك أجنده خفية عند الطرف الآخر وهـذه مشكلة السودان كله. فالشمال والجنوب بينهما مشكلة عدم الثقة وهكذا القبـائل المتصارعة تزداد بينها الفجوة يوما بعد يوم وتبدأ في الانكماش والتمحور حول نفسها حيث تتطور النزاعات القبلية المحدودة إلى عداء عرقي قد يتجاوز إطار الإقليم والولاية إلى التصنيف العرقي الكبير الذي ظل السودان يعاني منه منذ نيله لاستقلاله السياسي.

(٤) التبعات الاقتصادية:

غالبا ما يكون الصراع القبلي نتيجة للتنافس على الموارد التي هـي في الغالب السند المباشر للثروة التي تمتلكها القبائل بمختلف طبيعة حياتـهم. فنجد أن المزارع لا بد من أن يجد الأرض التي يتوفر فيها الماء والصالحة للزراعة وكذا الراعي لا بد أن يجد الماء والمرعى الوفير. كل من المـزارع والراعي ينتفع بإنتاج غيره فنجد أن الأسواق الأكثر حيوية في ولايـات دار فور هي تلك الأسواق التي يتم عبرها الاختلاط بين الرعاة والمزارعين فنجد أن غالبية التجار من المزارعين وغالبية الرعاة هم الأكثر شراء لتلك السـلع وعليه فإن هذه الأسواق تكون أكثر انتعاشا وفائدة للذين يأتون إليها. وعندمـا يحدث أي صراع فإنها تزول وينتقل تبادل السلع إلى مكان آخر فيظهر سوق جديد يكون أكثر نشاطا وتبادلا للسلع. فمثلا كان سوق (كوجا) الـذي يبعد حوالي ٤٠ كيلومتر شرق مدينة زالنجي، من أكثر الأسواق انتعاشا ويأتي إليه الناس من كل مكان إلا أنه قد توقف عن نشاطه تماما بعد صـراع الفـور وبعض القبائل العربية وحدث انتقال من أقصى الشرق إلى أقصى الجنـوب

الغربي في مدينة زالنجي إلى سوق آخر يدعى (تربج) لأنه أكثر أمنا وهذا دليل واضح على أن الانتعاش الاقتصادي من أركانه الأساسية الأمن.

بل أن من أكبر التبعات ظهور طبقات معدمة فجأة بسبب إشعال الحرائق. فعلى سبيل المثال في الفترة من ٢/٢٢ حتى ١٩٩٨/٣/٢٢ جاء في الإحصائيات من وزارة الشئون الاجتماعية والثقافية بولاية غرب دار فور أن عدد القرى المحروقة كان ٦٩ قرية وعدد الأسر المشردة حوالي ٤٢٧٨ أسرة وكانت في محليات عيش برة، كرينك ومورني أما المحاصيل المحروقة والحيوانات المفقودة فقد كانت كما بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): خسائر المساليت من الحيوانات والمحاصيل في النزاع بينهم وبعض القبائل العربية

الحيوانات		المحاصيل	
الحيوانات	العدد	المحصول	الكمية بالجوالات
الجمال	٢١	دخن/ذرة	٢٣٢١٠
البقر	٥٧	الفول السوداني	١٥٤٧٩
الخيول	٢	اللوبيا	٣٠١٤
الحمير	٤٠	البامية الجافة	٦١٨
الماعز	٢٦٥		
الضأن	١٠٠		

* المصدر :وزارة الشئون الثقافية والاجتماعية بولاية غرب دارفور ١٩٩٨م.

هذا بشأن المزارعين المستقرين وهناك طبقة من الميسورين من الرعاة يجدون أنفسهم فاقدين لماشيتهم نتيجة للحروب. وبالمقابل يظهر أغنياء الحرب وهم قطاع الطرق ومعتادي النهب المسلح وتجار السلاح الذين يزداد عددهم يوما بعد يوم خاصة في المدن الكبيرة مثل الجنينة ونيالا والفاشر. الجدير بالذكر أن الذخيرة قد تخرج في بعض الأحيان من العاصمة المثلثة حيث تجد طريقها إلى مناطق الصراع القبلي. فعندما تكثر المشاكل القبلية في

أطراف السودان تنشط عمليات تهريب السلاح إلى تلك المناطق مما يشجع على زيادة أعمال النهب المسلح والذي يجعل للسلاح سوقا رائجة.

ونتيجة للاضطراب الأمني يتوقف تزويد المشاريع التنموية. فقد كان مشروع جبل مرة للتنمية الريفية يعمل بدعم من السوق الأوربية المشتركة وعندما اندلع الصراع بين القبائل العربية والفور صدر قرار بإيقاف نشاطه. وحتى العاملين بتلك المشاريع قد تأثروا من تبعات الحروب القبلية. فقد قتل أحد الموظفين العاملين بمشروع جبل مرة بعد أن استهدفته عناصر مسلحة. وعلى العموم فإن الإنفاق على التنمية يتحول إلى إنفاق على الأجهزة الأمنية للسيطرة علي الأوضاع المضطربة. وقد جاء في خطاب المساليت ما يلي:

"أن المجهودات التي تبذلها الحكومة في هذه الولاية في كل المجالات تتعثر من حين لآخر بسبب المهددات الأمنية المتراكمة التي ظلت ولاية دار فور الكبرى تعاني منها قبل المرسوم الدستوري العاشر الذي تم بموجبه تقسيم الولاية إلى ثلاث ولايات إلا أنه قد تفاقمت تلك المشاكل الأمنية في ولاية غرب دار فور بصورة مطردة في الأونة الأخيرة جعلتنا نشك ونشعر بألم شديد وكأن هناك أيدي خفية تعمل على عرقلة مسار التنمية الذي أنتظم الولاية".

وعموما فإن الخوف من تبعات الصراع القبلي على التنمية لا يتوقف عند هذا الحد فقد نادى أبناء محافظات وادي صالح وزالنجي وجبل مرة بقيام ولاية وسط دار فور في منابر كثيرة منها مؤتمر الأمن الشامل الذي عقد في مدينة نيالا في ١٩٩٧م وفي العاصمة الاتحادية وكان تبرير ذلك أنهم أبناء المحافظات الثلاث لا يودون تبديد الأموال في الحفاظ علي الأمن، وأنه قد آن الأوان لتكوين ولاية خاصة بهم تعني بالتنمية وليس الأمن. إلا أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا باستتباب الأمن في سائر الولايات لأن الاضطراب الأمني في ولاية يؤثر على بقية الولايات.

(٥) التبعات السياسية:

الملاحظ أن الصراعات القبلية لها آثارها السلبية على حاضر ومستقبل الولاية السياسي. إن إقليم أن دار فور ومنذ الستينات ظل يمثل كتلة ضغط على الحكومة المركزية شأنه شأن الأطراف الأخرى من السودان. فمنذ قيام الحكم الإقليمي في عام ١٩٨٠ حيث ذكر الأستاذ تكنة بأن الحملات الانتخابية للحاكم قد تمخضت عن تصنيف المواطنين إلى كتل سياسية متناحرة، حيث ظهرت الكتل العرقية والقبلية في الإقليم مثل (فور - عرب - قمر - فلاتة- زغاوة) لكن الأمر لم يقف عند ذاك الحد فقد أتهم العرب الفور صراحة بالتقول على السلطة وخاصة الحاكم دريج في ذلك الزمان عند حكومته الثانية واتهامه بتقريب وتسليح الفور. كذلك ظهرت مصطلحات جديدة في دار فور مثل دار فور للفور ودينكا فور والتجمع العربي ودولة الزغاوة الكبرى وكتلة العرب ضد كتلة الزرقة وبدأت الصراعات القبلية المحلية تأخذ شكل تكتلي جديد وتحالفات قبلية لم تعهدها دار فور كما أن الأحزاب السياسية اتهمت بدعم هذه الكتل كالاتهامات المتبادلة بين العرب والفور بأن الحزب الديمقراطي يدعم الفور وحزب الأمة يدعم العرب بالمال والسلاح. وظهرت مصطلحات جديدة للتنظيمات العسكرية القبلية مثل مليشيات الفور، الزغاوة، المساليت ومصطلح (الجنجويد) ويعني جيم وجواد مصطلح كمليشيات للعرب. وزاد الاتهام ارتباط هذه القبائل بالصراع على المستوى القومي. على سبيل المثال فقد اتهمت قبيلة الفور بدعمها لحركة بولاد كما أن المساليت متهمين بأن لهم علاقات بالمعارضة الخارجية. وما يخشى هو أن يتطور الصراع القبلي إلى تجمعات قبلية وكتل لمجموعات عرقية تتعدى حدود الولاية. عند النظر في خطاب المساليت أمام القبائل العربية في الصراع الدائر بينهم نجدهم يرون أن الصراع هو صراع عرقي وعنصري شامل:

"رأى العرب توحيد أنفسهم في جسم يسمى بالتجمع العربي ذي أهداف ومرامي وخطط مريبة يعمل في الخفاء لتحقيق أهداف عنصرية لم يتم اكتشافها إلا في عهد الحكم الإقليمي السابق حيث اكتشفت قبائل دارفور الكبيرة (الفور، الزغاوة والمساليت) بأن لذلك التجمع ثغرات تؤدي إلى اضطراب الأمن وتفكك الكيانات المستقرة من ذي قبل وعلى التو قد دخل العرب في حروبات طويلة مع القبائل المستقرة بداية بالزغاوة والفور والآن المساليت بهدف تفكيك التركيبة الاجتماعية لهذه القبائل ومحاربة العناصر الأصلية ذات العنصر الزنجي". لهذه دعوة لتقوية العنصرية وزيادة التحالفات باسم الزنجية أو السامية أو الحامية وهي تنذر بخطر ليس على وحدة ولايات دار فور بصفة خاصة بل السودان بصفة عامة.

(٦) التبعات البيئية

للحروب بصورة عامة آثارها المدمرة على البيئة حيث تقود إلى تبديد الموارد وعدم صيانتها. وبالرغم من أن التنافس على الموارد الطبيعية من أسباب الصراع في السودان إلا أن الصراع القبلي تكون له تبعات متنوعة. فالغابات والمراعي تكون عرضة للحرائق المتعمدة نتيجة لإطلاق النار أثناء الحرب مما يدمر الغطاء النباتي ويحيل الأرض إلى رماد وصحراء جرداء بالتالي يزيد من تنافس القبائل على المراعي. ونتيجة للصراع القبلي تنشأ كثير من القرى على المسارات وتعمل على قفلها مما ينتج عنه زيادة الضغط على مسارات أخرى أو تأجيج الصراع ثانيا ونقله إلى مكان آخر. كما أن قطع الأشجار والحشائش بغرض استخدامها لإعادة بناء القرى التي دمرت أثناء الحروب يؤدي إلى المزيد من الضغط على الموارد البيئية. الجدير بالذكر أن سلوكيات بعض القبائل الرعوية عندما ينتقلون إلى بيئات مختلفة قد يؤدى إلى حدوث صراع قبلي. فرعاة الإبل عندما يرحلون إلى المناطق الجنوبية ذات

الغطاء النباتي الكثيف يقومون بقطع الأشجار الكبيرة العالية مثل الحراز لأن الإبل لا تستطيع الوصول إليها. هذا السلوك يعتبر مستفزا للقبائل المستقرة مما قد يؤدي إلى إشعال فتيل الصراع القبلي. إن الدمار البيئي الذي يأتي نتيجة للصراعات القبلية يقود إلى الإخلال بالتوازن البيئي مما يصعب معه التحكم في الموارد البيئية وإعادة صيانتها والمحافظة عليها.

خاتمة:

هذه الورقة عبارة عن تلخيص لبعض التبعات التي تنشأ نتيجة للصراع القبلي وقد ركزت بصفة خاصة على التبعات الإدارية والاجتماعية والبيئية والسياسية والنفسية. اعتمدت هذه الورقة على المشاهدات والملاحظات الشخصية وخطابات الاتهام والدفاع للقبائل المتصارعة. كما حاولت الورقة تتبع الآثار السالبة لتلك الصراعات وختاما يمكن القول أن التنمية الاجتماعية المنشودة في ظل حكم فدرالي يؤمن بالتطور الذاتي ويزيل كثيرا من الغبن الاجتماعي والسياسي هو المخرج الوحيد من هذه الصراعات.

المراجع

(١) *التعداد السكاني* (تعداد جمهورية السودان) مصلحة الإحصاء، ١٩٩٣م.

(٢) *توصيات وقرارات مؤتمر الصلح بين العجايرة والفلايتة*: ولاية جنوب دار فور ، ١٩٩٣م.

(٣) *توصيات وقرارات مؤتمر الأمن الشامل*: ولاية جنوب دارفور، نيالا، ١٩٩٧م.

(٤) *تقرير عن تفتيت النظارات*: ديوان الحكم الاتحادي ، ١٩٩٧.

(٥) *تقرير وزارة الشئون الثقافية والاجتماعية*: ولاية غرب دارفور، ١٩٩٨م.

(٦) *دليل الحكم الاتحادي*: الطبعة الثانية ديوان الحكم الاتحادي، ١٩٩٠م.

(٧) الهادي عبد الصمد: *السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي*، ص٢٥٠، ١٩٩٠م.

(٨) *مؤتمر الصلح القبلي بين بعض القبائل العربية والمساليت*، خطاب القبائل العربية، ١٩٩٦م.

(٩) *مؤتمر الصلح القبلي بين بعض القبائل العربية والمساليت*، خطاب قبيلة المساليت، ١٩٩٦م.

(١٠) يوسف سليمان تكنة: *تجربة الحكم الإقليمي والقبيلة بدار فور*، الخرطوم ، ١٩٨٤.

آلية فض النزاعات في الإسلام

بروفيسور خالد سر الختم

قال تعالي: ﴿ **فإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلي أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ۞ إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون** ﴾ [الحجرات: ٩-١٠].

أمر الله سبحانه وتعالي المسلمين أن ينشئوا آليات فض النزاع كلما نشأ بين المؤمنين نزاع. كان الأمر توفيقيا لا يقبل التأويل أو الانصراف عنه أو البحث عن وسيلة وآليات أخرى تحل محله والمؤمن الحق يعرف تماما أنه عند نشوب خلاف أدي لاقتتال أو عراك حتى وإن كان بالأيدي ولم يكن دمويا فلابد له من السعي لإيجاد آلية فض ذلك النزاع.

قال تعالي: ﴿**وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضي الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم** ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

إذا فقيام آلية فض النزاع أمر رباني، والطاعة فيها عبادة، الانشغال عنها بغيرها معصية هذا الأمر في حد ذاته يؤكد أن الدين الإسلامي ليس كما يتصوره كثير من المفكرين الغربيين بمعاني التعنت واللامعقولية والانفصال عن الواقع كما يرون ذلك في نظرتهم لمعاني الثيلوجي Theology والدقماتيزم Dogmatism والدكتور ينز Doctrines والأيدلوجي Ideology وغيرها من المعاني. والمعاني الإسلامية للدين في الحياة تعني الحيلولة بين الناس والفساد والتهلكة والصراعات الدموية التي تنشأ بسبب الجدل والعراك والخصومات والشقاق، علما بأن هذه درجات في الخلاف.

مرجعية فض النزاعات عند المسلمين

من أصعب مراحل فض النزاعات الإحالة إلي مرجعية يرتضيها الفرقاء. ويحتدم الصدام دائما بين الفرقاء ويتفاقم ويفقد الناس الكثير قبل أن يصلوا إلي مرحلة ارتضاء بنود يتفقون عليها وتكون مرجعيتهم للجلوس لفض النزاع. هذه المرحلة الصعبة جعل الله تخطيها عند الفرقاء المسلمين يتم عند استكمالهم الاعتصام بالله والإخلاص في ذلك. عندما يتوجهون جميعا إليه.

قال تعالي: ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم علي شفاء حفرة من النار فأنقذكم منها، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون**﴾ [آل عمران: ١٠٣]. قال تعالي: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلي الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم والآخر ذلك خير وأحسن تأويلا**﴾ [النساء: ٥٩].

إن المرجعية للمسلمين والمؤمنين في الخصومات والنزاعات ينبغي أن تكون لله ورسوله مطلقا وحتى طاعة أولي الأمر لم تكن مطلقة لأولي الأمر بل أنها مشروطة بطاعة الله ورسوله، فإن انسلخ أولي الأمر من طاعة الله ورسوله أو حادوا عنها فليس للناس والفرقاء طاعة لهم عليهم. قال تعالي: ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالي: ﴿ **من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولي فما أرسلناك عليهم حفيظا** ﴾ [النساء: ٨٠].

يحاول غير المسلمين أن يجعلوا للصلح مرجعية يعدونها بأنفسهم عن طريق المفاوضات والحلول الوسطي. وكثير منهم تعجبهم مواقفهم وأقوالهم يردونها أن تكون المرجعية والقول الفصل في حسم النزاعات. والله سبحانه وتعالي يقول في هذا الشأن ﴿ **ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله علي ما في قلبه وهو ألد الخصام ۞ وإذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك**

الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ۞ وإذا قيل له أتق الله أخذته العــزة بــالإثم فحسبه جنهم ولبئس المهاد ۞ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضــات الله والله رؤوف بالعباد ۞ يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في الســلم كافـة ولا تتبعـوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فـأعلموا أن الله عزيز حكيم ﴾ [البقرة: ٢٠٤-٢٠٩]. والذي يتفكر في هذه الآيات يعلـم أن المرجعية التي ينبغي أن يركن لها هو خالصة لله وحـده، لا نكـوص عنـها ولا ينبغي البحث عن سواها لأنها عادلة وصالحـة لحسم الخصومـات والنزاعـات ومشاكل البشر.

رأي ابن خلدون في أن الاعتصام يزيد قوة الدولة

إن الإخلاص لله في العقيدة والاعتصام به واتباع متهاجه وشرعته تقـوي وتوحد الأمة وتمنع عنها التشرذم والتفكك والتحلل والضعف بعكس عدمه في الأمـة أو في ضعفه فيها. يقول ابن خلدون في أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملـك أصلها الدين، أما من نبوة أو دعوة حق. وذلك لأن الملك يحصل بالتغلب، والتغلـب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء علي المطالبة وجمع القلوب وتأليفها إنما يكـون بمعونة من الله في إقامة دينه. قال تعالي: ﴿ **لو أنفقت ما في الأرض جميعـا مـا ألفت بين قلوبهم** ﴾ وسره أن القلوب إذا تداعت إلي أهواء الباطل والميل إلي الدنيـا حصل التنافس وفشا الخلاف. وإذا انصرفت إلي الحق ورفضت الدنيا وأقبلت إلـي الله اتحدت وجهتها فذهب التنافس وقل الخلاف وحسن التعاون والتعـاضد واتسـع نطاق الكلمة لذلك، فعظمت الدولة إنشاء الله.(١)

ويقول ابن خلدون: إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة علي قـوة العصبية التي كانت لها من عددها. والسبب في ذلك كما قدمناه أن الصبغة الدينيـة تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلي الحق فإذا حصل الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شئ لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهـم

وهم مستميتون عليه. وأهل الدولة التي هم طالبوها وإن كانوا اضعافهم فأغراضهم متباينة بالباطل وتخاذلهم تقية الموت حاصل فلا يقاومنهم وإن كانوا أكثر منهم بل يغلبون عليهم ويعاجلونهم العناء بما فيهم من الترف والذل.(٢)

الأمر بالخير في فض النزاعات

إن المعاني المكتملة للدين الإسلامي تؤكد وحدة الأمة الإسلامية وأنها مبنية علي الأخوة الصادقة. وأن الفرقاء والمصلحون مأمورون بالمسارعة إلي الخير لحسم الخلافات. هذه الظاهرة الاجتماعية التي تأصلت في نفوس المسلمين حتى إنك لتراهم يسعون لفض النزاعات في الطرقات عند بوادر أي اختلاف مبعثها الجدل أو الحوادث المختلفة. إنك لتشاهد الناس في الطرقات يتجمهرون عند حادثة مرور أو شجار فيشتركون في تلطيف الجو وتهيين الأمر بغية حسم الخلاف. هذه الظاهرة الاجتماعية هي نتاج الاتباع والطاعة لأمر الله تعالي في قوله﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلي الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون ۞ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب أليم** ﴾ [آل عمران: ١٠٤-١٠٥].

فهذه الآيات تشتمل علي معاني الأمر بقيام آليات حسم الخلافات وفض النزاعات. فالعدد القليل الذي يقوم بهذه المهمة يتحلي من الخلق والنبل والمحبة والرغبة في السلام أن جعلهم الله تبارك وتعالي أمة يفئ إليها الآخرون بفضل مساعيهم وجهودهم الكريمة، ومن ثم وصفهم بالفلاح أو المفلحين لمجرد بذلهم الجهد وتحليهم بالرغبة لحسم الخصومات. وكره الله سبحانه وتعالي للناس حالات التفرق والاختلاف بعد معرفة الحق المبين. ثم إن الله تبارك وتعالي ليعد من بعد ذلك المخالفين والرافضين عذاب أليم.

من آليات فض النزاعات في الفكر الإداري الغربي

ظاهرة التطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح بين الناس تنعدم في مجتمعات غير المسلمين، وبخاصة في المجتمع الغربي. ولأهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح بين الناس. وفق بعض المفكرين في الغرب في إيجاد علم من العلوم يسعى به القادة والإداريون في المؤسسات لرأب الصدع والإصلاح ومن ذلك مادة Organizational Development الإصلاح المؤسسي في علوم الإدارة في أمريكا. فيري المفكرون أنه لا بد من وجود وسطاء ينظرون في مشاكل المؤسسات النابعة من الخلافات الشخصية ويسعون بين الفرقاء لرأب الصدع الناتج عنها وتلطيف الأجواء المرتبطة بسلوك العاملين. وأصبحت هذه المادة من مواد الاستشارات في العلاقات الصناعية لها أهميتها القصوى في الإنتاج وزيادته كما وكيفا. هذا بجانب ابتداع مواد علمية أخرى في الأمن الصناعي والاقتصادي وإدارة الأعمال تعني بالمفاوضات الصناعية وبخاصة بين أرباب العمل والمستخدمين. ومواد المفوضات الصناعية من أقدم مواد الإدارة ارتبطت بالعمل والإنسان. ولكن من أغني الفترات التاريخية بأدبياتها كانت بعد الثورة الصناعية في أوروبا حيث انتشرت نقابات واتحادات العاملين والذين كانوا يختارون مفاوضين عنهم مع أصحاب العمل لتحديد الأجور وحقوق العاملين في الراحة لفترات محددة خلال العمل وفي إجازاتهم وعطلاتهم السنوية والموسمية والدينية [كعطلات رأس السنة وغيرها].

ثم ازدهرت أدبيات الخلاف والتفاوض في الأوساط الدبلوماسية وعقب الحروب المحلية والإقليمية والعالمية مما هو غني عن التصدي له بالشرح والتفصيل. ولكن من أشهر الأدبيات الحديثة في هذا المجال أدبيات فض النزاعات ومعالجتها، ولهذه أفكار واستراتيجيات لمعالجة الصراع وفض المنازعات. فالإستراتيجية الأولى تعرف بتجنب الصراعات إما بالإهمال والسكون عن عواصف الخصم، أو الفصل الجسدي الفعلي بين الفرقاء. والاستراتيجية الثانية

تعرف بالتهدئة، وهي إما بالتخفيف من أهمية نقاط الخلاف والتركيز علي ما يمكن أن يتفق عليه، أو بطريقة التسويات. أما الاستراتيجية الثالثة فهي سياسة العصي الغليظة وهي التلويح بالعنف أو باستعماله، ثم الاستراتيجية الرابعة وهي استراتيجية شمسون الجبار وهي استراتيجية المواجهة. وقد تكون المواجهة علي مائدة المفاوضات وهي من آليات الحوار.

هذه السياسات هي أساليب وطرق لحسم الخلافات، والطرق والأساليب والنظم والإجراءات كلها مشاعة الاستعمال وسط كل الناس باختلاف أديانهم وألوانهم وثقافاتهم وأماكنهم وأزمنتهم.

أدبيات فض النزاعات في الإسلام

تعتبر أدبيات فض النزاعات جزءا من أدبيات السياسة الشرعية لحماية الدولة. ومبررات قيام الدولة هي حماية الدين وسياسة الدنيا بما يرضي الشارع عز وجل. ومن آليات فض النزاعات الاحتساب والمحتسبين والقائمين علي رد المظالم، وأصحاب العمال أو ما عرف حديثا بالمفتش العام -أو الأمبودزمان- وجميعها تعتبر أيضا من آليات الإدارة والرقابة، وتأتي تحت مضمون السياسة الرعية أو الإدارة بالمفهوم الحديث.

الإدارة والسياسة الشرعية

يعرف المقريزي السياسة بقوله: ساس الأمر يسوسه سياسة بمعني قام به، وهو سائس من قوم ساسة وسوس - وسوسه القوم- جعلوه يسوسهم.

أهداف السياسة الشرعية

والسياسة الشرعية هو كل فعل موافق لمقاصد الشرع العامة، وعامل علي تحقيق غاياته، بحيث يكون معه الناي أقرب إلي الصلاح وأبعد عن الفساد، وأول

شروطها، الحزم في المراقبة، والعدل في الجزاء، والسرعة في التطبيق والمساواة بين الحاكم والمحكوم. إذا فأدب التفاوض والحوار وفض النزاعات هو جزء من السياسة الشرعية.

وأهداف السياسة الشرعية وغاياتها تنحصر في جلب المصالح ودرء المفاسد والعمل الفعلي علي إصلاحهم وتقويمهم جميعا، ولا يتم إلي بتعميم سياسة الإسلام علي البيوت والأسواق والأندية والدواوين والمحاكم والشركات والمعامل والموانئ ومصالح الرصد وغيرها، قال عمير بن سعد - والي حمص في خلافة عمر - :لا يزال الإسلام منيعا ما أشتد السلطان، وليست الشدة شدة السلطان قتلا بالسيف أو ضربا بالسوط، لكن قضاء بالحق وأخذا بالعدل. وما دامت السياسة الشرعية بهذا المفهوم وبهذه الأهداف فإننا لا تجد خلافا بين علماء الأمة الإسلامية في وجوب العمل بها، والاعتماد عليها في إصلاح الأسر والمجتمعات والشعوب، وفي هذا المعني يقول القرافي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن فرحون وغيرهم ما حاصله: السياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرع يحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم، وترد أهل الفساد [٣]. وقال أبو الوفاء بن عقيل في الفنون: جري في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية.

الفرد الواحد كآلية لفض النزاعات وحسم الخصومات

ليس بالضرورة أن تكون آلية فض النزاعات مجموعة أو تنظيما كبيرا. بل أن التنظيم في المفهوم الإداري قد يكون محوره شخصا واحدا فقط. كصاحب الدكان أو البائع المتجول أو الثابت في مكان معين. كذلك آلية فض النزاعات قد تكون متمثلة في شخص واحد له القدرات والتأثير علي الغير ما يجعله صالحا لحل المشاكل بين المتخاصمين، كذلك كان رأي رسول الله ﷺ في الحسن ابن علي، فلقد ثبت أن النبي ﷺ خطب يوما ومعه علي المنبر الحسن بن علي، فجعل ينظر إليه

مرة وإلي الناس أخرى، ويقول: " **إن ابني هذا سيد ولعل الله تعالي أن يصلح بـــه بين فئتين عظيمتين من المسلمين**" [أخرجه الإمام النسائي]. فكان كما قال رسول الله ﷺ أصلح الله به بين أهل الشام وأهل العراق بعد الحرب الطويلـــة والواقعـــات المهولة (٤).

وذكر سعيد بن جبير: أن الأوس والخزرج كان بينــــهما قتـــال بالسـيف والنصال، فأنزل الله تعالي هذه الآية، فأمر بالصلح بينهما. وقال السدي كان رجـــل من الأنصار يقال له عمران، كانت له امرأة تدعي أم زيد، لا يدخل عليها أحد مــن أهلها، وأن المرأة بعثت إلي أهلها فجاء قومها وأنزلوها لينطلقوا بها، وإن الرجـــل كان قد خرج، فاستعان أهل الرجل فجاء بنو عمه ليحولوا بين المرأة وبيــن أهلــها فتدافعوا أو اجتلدوا بالنعال، فنزلت الآية. فبعث إليهم الرسول ﷺ، وأصلـــح بينــهم وفاءوا إلي أمر الله. (٥) هذا وقد كان عبدالله بن عباس ﷺ ممثلا لعلـــي بـــن أبـــي طالب في حواره مع الخوارج، ولقد استطاع عبدالله بن عباس ﷺ من إقناع أكـــثر من ألفين خارجا من ستة آلاف وردهم لعلي بعد أن كانوا عليه.

الاثنان كآلية لفض النزاعات

إن أشهر اثنين في فض النزاعات عرفهما أدب الحوار لفض النزاعات في الإسلام وكانا يشكلان آلية لذلك، هما أبو موسى الأشعري من طرف علي بن أبـــي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه، وعمرو بن العاص مـــن طـــرف معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. إذ أن النزاع بين علي ومعاوية كان ملحمة تاريخية معروفة وكان ممثليهما وما دار بينهما معروفا أيضا ولا نود أن نسترســـل هنا أكثر.

الجماعة كآلية لفض النزاعات وحسم الخصومات

لقد اشتهرت في أدب الخلاف في الإسلام مناظرة عبدالله بن عباس ﷺ مـــع الخوارج. فقد جادله جماعة منهم، وهذا مثال لمجادلة الجماعة كجماعـــة يمثلـــون

طرفا في النزاع. فعن عبدالله بن المبارك قال: حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا سماك الحنفي، قال: سمعت ابن عباس يقول: قال لي علي: لا تقاتلوهم[أي الخوارج] حتى يخرجوا فإنهم سيخرجون. قال قلت: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة فإني أريد أن أدخل عليهم فاسمع من كلامهم، فقال: اخشى عليكم منهم، قال [أي عبد لله بن عباس] وكنت رجلا حسن الخلق لا أوذي أحدا. قال: فلبست أحسن منهم، قال: فلبست أحسن ما يكون من الثياب اليمنية، وترجلت ثم دخلت عليهم وهم قائلون [أي نائمون بالقيلولة]: فقالوا لي ما هذا اللباس ؟ فتلوت عليهم القرآن ﴿ **قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق**﴾ [الأعراف: ٣٢]. وقلت ولقد رأيت رسول الله يلبس أحسن ما يكون من اليمنية، فقالوا: لا بأس فما جاء بك؟ قلت أتيتكم من عند صاحبي، وهم ابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه،وأصحاب رسول الله ﷺ أعلم بالوحي منكم وفيهم نزل القرآن، أبلغكم عنهم، وأبلغهم عنكم فما الذي نقمتم ؟ فقال بعضهم ناهيا: إياكم والكلام معه،إن قريشا قوم خصمون، قال الله عز وجل﴿ **بل هم قوم خصمون**﴾ [الزخرف:٥٨] ، وقال بعضهم كلموه، فانتحي لي منهم رجلان أو ثلاثة، فقالوا:إن شئت تكلمت،وإن شئت تكلمنا، فقلت:بل تكلموا، فقالوا:ثلاث نقمناهن عليه:جعل الحكم إلي الرجال، وقال الله ﴿ **إن الحكم إلا لله** ﴾ [الأنعام:٥٧،يوسف:٦٧]. فقلت: قد جعل الله الحكم من أمره إلي الرجال في ربع درهم، في الأردب وفي المرأة وزوجها : ﴿ **فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها** ﴾ [النساء : ٣٥] . فالحكم في رجل وامرأته أفضل، أم الحكم في الأمة يرجع بها ويحقن دماؤها، ويلم شعثها ؟ قالوا نعم. قالوا: وأخري مجانفة أن يكون أمير المؤمنين، فأمير الكافرين هو. فقلت لهم أرأيتم إن قرأت لكم من كتاب الله عليكم ، وجئتكم به من سنة رسول الله ﷺ أترجعون ؟ قالوا : نعم. قلت: قد سمعتم أو أراه قد بلغكم أنه لما كان يوم الحديبية ، جاء سهيل بن عمرو إلي رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ لعلي : "**أكتب ... هذا ما صالح عليه محمد** ﷺ "(٦). فقالوا : لو نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك . فقال رسول الله ﷺ

لعلي :"**امح يا علي**" ، أفخرجت من هذه ؟ قالوا: نعم ...... وكلما جئتم بشيء من ذلك أقول أفخرجت منها ؟ فيقولون: نعم ، قال فخرج منهم ألفان وبقي ستة آلف(٧).

وكان هذا يشكل حوارا بين جماعة الخوارج كجماعة وبين ممثل سيدنا علي ﷺ. وقد سجل القرآن الكريم حوار جماعة الكفر من سدنة الأصنام مع سيدنا إبراهيم عليه السلام فكان واحدا وكانوا جماعة علي الطرف الآخر. وكذلك كان الحال بين السحرة وسيدنا موسى عليه السلام، وكذلك كان الحال بين قوم نوح وسيدنا نوح، وقوم لوط وسيدنا لوط، وقوم تبع مع تبع، وأصحاب الأيكة مع سيدنا شعيب، وقوم يونس مع سيدنا يونس. فكان الكفر يمثلون جماعة واحدة في مواجهة رسول كريم ،حتى جاء سيدنا محمد فختم الرسالات وقد جادلته قريش واليهود والنصارى وجادلت قريشا وكبراؤهم عبدالمطلب وأبا طالب. قال ابن اسحق: أو من مشي منهم. فقالوا: يا أبا طالب ، إن ابن أخيك قد سب آلهتنا، وعاب ديننا، وسفه أحلامنا، وضلل آباءنا، فأما أن تكفه عنا، وأما أن تخلي بيننا وبينه، فإنك علي مثل ما نحن عليه من خلافه، فنكفيكه. فقال: لهم أبو طالب قولا رفيقا وردهم رد جميلا ، فانصرفوا عنه (٨) .

خاتمة وخلاصة

الإسلام خاتم الديانات أوجب علي المؤمنين والمنتسبين له إنشاء آلية أو آليات لفض المنازعات وحسم الخصومات ودرئها قبل استفحالها. ولا يتأتى للناس هذا الحسم إلا إذا كانوا يعتقدون في الله ويؤمنون به ويجعلونه مرجعهم. وهم عندئذ يقتربون به من الحلول المرضية فليس بين الفرقاء منتصر ومهزوم بل اخوة فاء بعضهم إلي بعض وتركوا الخصام. والدين عنصر قوة لدرء المشاكل والخصومات وحلها وحسمها إن أطلت برأسها. في الفكر الإسلامي نجد أدبيات فض المنازعات ضمن أدبيات الإدارة والسياسة الشرعية التي تدعوا إلي الصلاح وتنفر عن الفساد لأن شروطها الحزم في المراقبة والعدل في الجزاء والسرعة في التطبيق والمساواة

بين الأطراف المختلفة. والآلية تنظيم قد يأخذ شكل الفرد الواحد، والاثنين والثلاثـــة أو الجماعة. والآلية كتنظيم تسعى بالناس لحل المشاكل وتصلح بين المتخاصمين.

إذا فأدب الخلاف والحوار وآليات فض النزاعات وحسم الخلافات والتـــي هي نابعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهي جزء من الدين الإســـلامي والحياة لا يفترقان واقعا وفكرا. فالإسلام دين معاملة وتعايش وسلام والتي يرتضي فيها الناس أو يرتضوا تناقضات واختلافات وتباين الواقع بين رخاوة وشدة وحـرب وسلام وخوف وأمن وسعادة وشقاء، لأنه الواقع ولأنها الحياة ولله الأمر مـن قبـل ومن بعد.

الهـــــوامش

(١) ابن خلدون ، *المقدمة*، الفصل الرابع من الكتاب الأول ، دار إحيـــاء الـــتراث العربي، بيروت، لبنان، ص ١٥٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٥٨.

(٣) الدكتور محمد شريف الرحموني، أهداف السياسة الشـــرعية، ***مجلــة الأمـــة***، العدد السادس والثلاثون، السنة الثالثة، قطـــر، ذو الحجـــة ١٤٠٣؟ أيلـــول سبتمبر ١٩٨٣م، رأي ابن القيم في إعلام الموقعيـــن، ص ٥ بنفـــس النـــص تقريبا.

(٤) ***مختصر ابن كثير*** للصابوني، شرح الآية ١٠ من سورة الحجرات.

(٥) المرجع السابق، نفس الآية.

(٦) شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعـــروف بـــابن القيـــم، ***إعـــلام الموقعين عن رب العالمين***، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م، الجـــزء الأول، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٨) محمد الملك بن هشام المعافري، *السيرة النبوية*، تحقيق أحمد حجازي الســـقا، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة رمضان ١٣٩٩ ؟ يوليـــو ١٩٧٩م، الجزء الأول، ص ١٦٠.

المراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، ***المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتـــدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عـــاصرهم مـــن ذوي الســـلطان الأكبر***، دار التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٣) أبي محمد عبدالملك بن هشام المعافري، *السيرة النبوية*، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة رمضان ١٣٩٩ ؟ يوليو ١٩٧٩م، الجزء الأول.
(٤) محمد علي الصابوني، *مختصر تفسير ابن كثير*، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م، المجلد الثالث.
(٥) د. محمد شريف الرحموني، أهداف السياسة الشرعية، *مجلة الأمة*، العدد السادس والثلاثون، السنة الثالثة، قطر، ذو الحجة ١٤٠٣هـ، سبتمبر ١٩٨٣م.
(٦) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، *أعلام الموقعين عن رب العلمين*، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، لبنان ١٩٧٣م، الجزء الأول.

حول النزاع القبلي في دارفور:

أسبابه ومؤتمرات فض النزاعات وآليات تنفيذ القرارات

اللواء (شرطة) الطيب عبد الرحمن مختار

مقدمـــة

قبل الخوض في موضوع هذا التقرير لا بد من إلقاء الضوء وإعطاء خلفية عن الصراعات القبلية ومسبباتها في السودان. هذا التقرير يركز علـــى بعض مؤتمرات الصلح التي عقدت لبعض هذه النزاعات، وفشل العديد مـــن هذه المؤتمرات الشيء الذي جعل الصراع يتجدد مرة أخرى.

الصراعات جعلت الدولة تقوم بتشكيل آلية تنفيذية لكل نزاع من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الصلح الخاص بالنزاع المعني. هذا بالإضافة إلى أن التقرير يلقي الضوء على الصراعات القبلية التي دارت وتدور فـــي الجزء الغربي من السودان وخاصة دار فور إذ أن الصراعات في هذا الإقليم تمثل أكثر من ٨٠% من الصراعات القبلية في السودان.

أن من أبرز الحقائق التاريخية ذات الأثر العميق على موضوع هذه الورقة هي أن بعض أقاليم السودان قد أدخلت في الإطار السياسي للســـودان الحديث في وقت متأخر كثيرا عن الأقاليم الأخرى. فإقليم دار فور مثلا ألحق بالسودان بعد حوالي عقدين من استقرار الوضع في يد الاستعمار الإنجليـزي- المصري أو ما عرف بالحكم الثنائي ولاعتبارات أمنية متعلقة بالوضع الحدودي لهذه الأقاليم في مجالين مختلفين من مناطق النفوذ الأوربي فقد قضى الحكـم الثنائي جل وقته في تأمين هذه الحدود "١٩٣٨" وفي تنظيم الإدارة المحلية حتى عام ١٩٥١-١٩٥٢م وبهذا يمكننا القول بأنه لم تكن هناك فرصة متاحة لتنمية الموارد الطبيعية في أقاليم دار فور من قبل الحكم المركزي.

فبينما دخلت مشاريع قومية كبرى مثل مشروع الجزيرة وسط السودان ومشاريع الزراعة الآلية شرقه ووسطه وبالتالي تغيرت الأنماط الإنتاجية وعلاقتها، بقي إقليم دار فور كما كان تحكمه أنماط الإنتاج التقليدية الموروثة منذ القدم من زراعة معيشية ورعي قد تجاوزت حتى على الأرض المورد الطبيعي الوحيد الذي أعطى ومازال يعطي في إطار سياسي قبلي تحكمه الأعراف والتقاليد المختلفة باختلاف القبائل.

وحتى تتضح الصورة أكثر فإن إقليم دار فور يقع في الجزء الغربي من البلاد بين خطي عرض ٩-٢٠ درجة شمالا وخطي طول ٢١-٢٧ شرقا مساحته ٥١٠ ألف كيلومتر مربع تمثل ١/٥ مساحة السودان يبلغ عدد سكانه حوالي الخمسة مليون نسمة وتعيش في هذا الإقليم حوالي تسعين قبيلة وهم خليط من عناصر عربية وأخرى غير عربية تختلف عاداتها ولهجاتها وتقاليدها وطرق كسب عيشها فنجد مثلا في الجزء الشمالي من دار فور تعيش قبائل الفور والتنجر والزيادية والزغاوة والبديات وعرب الرزيقات الشمالية والبرتي والميدوب وبني حسين وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم.

أما في الجزء الجنوبي من دار فور فتعيش قبائل الفور والهبانية والرزيقات والبني هلبة والتعايشة والزغاوة والمسيرية والداجو والمعاليا والبرقو والترجم والمساليت والقمر والفلاتة والتاما وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم. وفي الجزء الغربي من دار فور تعيش قبائل المساليت والقمر والفور والزغاوة والتاما والكيرا والبرقو وبعض من القبائل العربية واللازنق والبديات. أما في شرق ووسط دار فور فتعيش قبائل البرتي والزيادية والزغاوة والكنجارا والهوارة والمسبعات والتنجر والفور والكيرا وقبائل أخرى بعض منها صغير الحجم.

وبالرغم من كبر مساحة دار فور والعدد الكبير من القبائل التي تسكن هذا الإقليم، فلم يكن هناك اتجاه لتخطيط إقليمي متكامل لتنمية الموارد الطبيعية

وتحديد علاقتها بالمجموعات التي تستغلها والحالة هذه لم تكن هنالك تنمية بالمعنى الواضح بدار فور حيث انحصر جهد السلطة في إقامة مشاريع خدمية لا تربطها سياسة واضحة وقد كانت لبعض هذه المشاريع آثار ضارة بالبيئة المحلية نتيجة لتركيز الثروة الحيوانية على مساحات محددة "مثل مشاريع المياه" هذا من جانب. أما على الصعيد الاجتماعي فقد زادت تلك المشروعات من حدة التنافس القبلي وبالتالي رفعت معدلات الاحتكاك الضار بالأمن نتيجة لتركيز مجموعات قبلية مختلفة في حيز جغرافي واحد.

أما على الصعيد السياسي المحلي فإن النظام القبلي كان مبنياً على أساس أن لكل قبيلة حدوداً جغرافية بعينها وبالتالي قيادة سياسية وبناء للسلطة هرمي الشكل يتم فيه اتخاذ القرار داخل القبيلة وإدارة العلاقات الخارجية بالقبائل الأخرى. ففي سنوات الجفاف مثلاً تتم الاتصالات بين قيادات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية وغيرهم وتتم هجرة الجماعات بأسس معروفة، وقد كان لمثل هذه الأعراف أثراً حميداً على علاقات القبائل بعضها البعض حيث يتم امتصاص أغلب الآثار السلبية لتحركات القبائل، ولما كان هذا كله يتم في إطار الإدارة الأهلية وما تحكمها من الأعراف والتقاليد الموروثة، فإن تزامن حل الإدارة الأهلية وتصفيتها مع التقدم السريع لجبهة الساحل الأفريقي الجاف والذي صاحبته هجرات سكانية كثيفة خلقت من الظروف المواتية للاحتكاك القبلي ما هو فوق طاقة الإداري والتنفيذي للدولة في التعامل معها، وبالتالي كثرت معدلات وقوع النزاعات والاصطدام الدموي بين القبائل تنافساً على رقعة الموارد الطبيعية التي انكمشت بفعل عوامل كثيرة على رأسها تقدم جبهة الساحل الأفريقي والذي عكسه سرعة تقدم الصحراء أو ما سمي بالتصحر في العقدين الأخيرين.

دارفور والدول المجاورة

فإذا شكلت عوامل عدم وجود التنمية وتقدم جبهة الساحل الأفريقي وما صحبته من مظاهر اهتزاز قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة للجفاف والتصحر وكذلك غياب السلطة السياسية القبلية ظروفاً موضوعية للتنافس القبلي على ما تبقت من الموارد، فأن الموقع الجغرافي لدار فور قد عقد الوضع أكثر.

تحاد دار فور ثلاث دول هي ليبيا في الشمال وتشاد في الغرب وأفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي ويقع أغلب دار فور في حزام بيئي عرف منذ القدم بتحركات سكانية كثيفة وهجرات بشرية بعيدة المدى. ذلك هو حزام السافنا الذي يمتد من القرن الأفريقي إلى مصب نهر السنغال في المحيط الأطلسي قبالة الساحل الغربي لأفريقيا. ففي هذا الحزام تحركت المجموعات الرعوية من غرب أفريقيا "الأمبررو مثلاً" والحجاج الذين عبروا أفريقيا عرضاً إلى السودان منذ عصور قديمة.

ولما كان السودان يشكل منطقة الاستقرار مقارنة بالأنظمة التي تقع في هذا الحزام فقد وفدت إليه الكثير من الجماعات وفي ظل الظروف التي سادت في المنطقة خلال الثلاثين سنة الأخيرة نزح الكثير من الوافدين إلى دار فور حيث استقر منهم البعض في معسكرات اللاجئين والبعض الآخر تم استيعابهم في الكيانات القبلية المشتركة التي احتفظت بطابعها الثقافي المتميز.

النزاعات القبلية وأسبابها

الصراعات والنزاعات القبلية متواترة بدار فور ولها العديد من الأسباب بعضها ظهرت حديثاً والبعض منها أسبابه عامة وقديمة نذكر بعضاً منها في الآتي

(أ) المشاكل التي ظهرت حديثاً

١-التنافس على السلطة

يعتبر هذا من أخطر الأسباب الحديثة وذلك للجوء القبائل للعنف واستخدام ما يشبه الحرب المنظمة في تسليحها وتكتيكاتها لتهجر القبائل الأخرى بقوة السلاح لاستغلال مراعيها ومزارعها والاستيلاء على ثروتها من حيوانات وخلافها لإضعافها.

٢- التنافس السياسي

لجوء القبائل الكبرى للفوز في الانتخابات أياً كان نوعها مجالس أحياء، محليات، محافظات، ولائية،أو انتخابات عامة.

٣- إضعاف القبائل المنافسة:

ويتم ذلك باللجوء لشراء مصادر المياه التي هي عصب الحياة بدار فور والتحكم فيها مثل شراء الدوانكي والآبار وأحياناً يتم ذلك في قلب أراضي القبائل المنافسة.

٤- عدم الالتزام بتنفيذ توصيات ومقررات مؤتمرات الصلح والاتفاقيات المبرمة بين القبائل:

معظم مؤتمرات الصلح التي عُقدت لم تكن هنالك جهة محددة لمتابعة تنفيذ توصياتها ومقرراتها، لجنة كانت أو آلية مما جعل الصراع يتجدد مرة أخرى وبعد فترات وجيزة من انتهاء تلك المؤتمرات.

الأسباب العامة للنزاعات القبلية

١- غياب الدور الفاعل للإدارة الأهلية منذ أن حلّت في عام ١٩٧١.

٢- التنافس بين القبائل المختلفة حول موارد المياه والمراعي.

٣- النزاع بين الرعاة والمزارعين وتضارب مصالحهم.
٤- النزاع حول الأراضي الزراعية في حدودها مع القبائل.
٥- الاحتكاكات بين الرعاة والمواطنين المقيمين ولاختلاف السلوكيات.
٦- العنصرية والحمية القبلية.
٧- عدم اللجوء للعرف في حل بعض النزاعات القبلية.
٨- المراحيل والمسارات الخاصة بالماشية والتي تمر عبر مناطق زراعية خاصة إذا علمنا أن عرض المرحال هو مائة متر فقط.
٩- كثرة السلاح وانتشاره بين القبائل وسهولة الحصول عليه.
١٠- الصراعات بين الدول المجاورة ولجوء هذه الدول لبعض القبائل لمساندتها ومساندة بعض من معارضي حكومات تلك الدول.
١١- النزاع حول الأراضي المعروفة بما يسمى بالديار أو الحواكير.
١٢- هجرة بعض القبائل إلى مناطق أخرى بسبب الجفاف والتصحر.

الآثار المترتبة على النزاعات القبلية

وكنتاج طبيعي لهذه النزاعات القبلية فقد ظهرت الكثير من السلبيات والآثار الضارة نذكر منها:

١- الهجرة الدائمة من القرى والإقامة في أطراف المدن.
٢- الكساد التجاري.
٣- ظهور العديد من عصابات النهب المسلح.
٤- شغل الدولة في مكافحة النزاعات القبلية مما أنهك مقدرات الدولة والولاية.
٥- ضياع هيبة الدولة وفقدان الثقة بين الدولة والقبائل وبين القبائل فيما بينها.
٦- خطر التدخل الأجنبي بلجوء بعض القبائل لدول الجوار مما يعرض وحدة الدولة للخطر.
٧- الأثر النفسي لنتائج الأحداث بين أبناء القبائل وما يعقبها من نهب وحرق المنازل وقتل للأبرياء.

٨- توقف النشاط العادي للسكان من اقتصاد وتعليم ونشاط اجتماعي.
٩- تفرق بعض القبائل والتهجير القسري لها.
١٠- فقدان الإنسان وثروته الحيوانية وتوقف الزراعة.

مؤتمرات الصلح

وبسبب النزاعات القبلية فقد أقيمت العديد من الاتفاقيات واللقاءات ومؤتمرات الصلح نذكر منها على سبيل المثال التالي:

١- مؤتمر أم قوزين بين الكبابيش والبرتي والكواهلة والميدوب ١٩٣٢م "أم قوزين".
٢- مؤتمر الصلح بين الميدوب والزيادية والكبابيش ١٩٥٧م "المالحة".
٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا ١٩٧٥م "سفاها وعُدل الاسم حالياً إلى سماحة" لم يكتمل المؤتمر بسبب النيران الكثيفة التي وجهت إلى المؤتمرين بكافة الأسلحة من جنوب بحر العرب.
٤- مؤتمر الصلح بين البني هلبة والرزيقات الشمالية ١٩٧٦م "نيالا".
٥- مؤتمر الصلح بين التعايشة والسلامات ١٩٨٠ "نيالا".
٦-مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٠م "الدلنج".
٧- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والدينكا ١٩٨١م "بابنوسة".
٨- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والكواهلة والزيادية والبرتي والميدوب ١٩٨٢م "مليط".
٩- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٧م "نيالا".
١٠- مؤتمر الصلح بين البني هلبة والرزيقات الشمالية ١٩٨٢م "نيالا".
١١- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والبرتي والزيادية ١٩٨٤م "أم كدادة".
١٢- مؤتمر الصلح بين القمر والفلاتة ١٩٨٧م "نيالا".
١٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية ١٩٨٤م "نيالا".

١٤- مؤتمر مليط الثاني بين الكبابيش والكواهلة والزيادية والبرتي والميدوب ١٩٨٧م "مليط".

١٥- مؤتمر الصلح بين الشرتاي آدم أحمداي والبديات ١٩٨٩م "كبكابية".

١٦- مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية ١٩٨٩م "الفاشر".

١٧- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والقمر ١٩٩٠م "الفاشر".

١٨- مؤتمر الصلح بين الزغاوة كبي وكبقا وقلا والقمر ١٩٩٠م "الجنينة".

١٩- مؤتمر الصلح بين البرقو والرزيقات ١٩٩٠م "نيالا".

٢٠- مؤتمر الصلح بين التعايشة والقمر ١٩٩١م "نيالا".

٢١- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والمعاليا ١٩٩١م "الضعين".

٢٢- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والميما والبرقد ١٩٩١م "الفاشر".

٢٣- مؤتمر الصلح بين الزغاوة دار قلا وبني حسين ١٩٩١م "كبكابية".

٢٤- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والبرقد ١٩٩١م "نيالا".

٢٥- مؤتمر الصلح بين الفور والترجم ١٩٩١م "نيالا".

٢٦- مؤتمر الصلح بين الزغاوة والعرب ١٩٩٤م "كتم".

٢٧- مؤتمر الصلح بين الزغاوة السودانية والزغاوة التشاديين ١٩٩٦م "باهاي بتشاد".

٢٨- مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب ١٩٩٦م "الجنينة".

٢٩- مؤتمر الصلح بين الكبابيش والميدوب ١٩٩٧م "الفاشر".

٣٠- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة ١٩٩٧م "الضعين".

آليات التصدي للنزاع القبلي

هذه الآليات يتم تشكيلها عادة عقب الانتهاء من مؤتمرات الصلح ويوكل للآلية مهمة تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر الصلح ويحدد القرار

الخاص بتشكيل كل آلية مهام واختصاص عمل الآلية والحدود الجغرافية التي تعمل فيها والمدة المحددة لعمل الآلية.

وإذا نظرنا إلى كل مؤتمرات الصلح التي عُقدت والتي أشرنا إليـــها والبالغ عددها أكثر من ثلاثين مؤتمراً نجد ان ثلاثة منها فقط تم تشكيل آلية للتصدي للنزاع الذي من أجله عقد ذلك المؤتمر ولمتابعة توصيات وقـرارات المؤتمر وهذه الثلاثة مؤتمرات هي:

١- مؤتمر الصلح القبلي بين العرب والزغاوة بشمال دار فور وقد تم تشكيل هذه الآلية بقرار جمهوري صادر من السيد رئيس الجمهورية تولى بموجبه العميد حقوقي حاتم الوسيلة نائب والي شمال دار فور آنذاك رئاسة الآلية.

٢- مؤتمر الصلح بين المساليت والعرب بالجنينة ١٩٩٦م وقد قام بتشكيل هذه الآلية السيد والي ولاية غرب دار فور وأسند رئاستها للسيد جعفر عبـــد الحكم محافظ محافظة الجنينة ونسبة لضعف تشكيل هذه الآلية فإنـــها لـم تستطع أن تؤدي أي مهمة من مهامها مما جعل الوضع ينفجر والصـراع يتجدد بصورة أسوأ مما كان عليه من قبل.

٣- مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة ١٩٩٧م بالضعين وقد تم تشـكيل الآلية بالقرار الجمهوري رقم ١٣٨ الصادر من السيد رئيس الجمهورية في مايو ١٩٩٧م وقد أسندت لي شخصياً بموجب ذلك القرار رئاسة الآلية وقد قطع العمل في هذه الآلية شوطاً بعيداً واستطعنا أن ننفذ أكثر مـــن ٧٠% مما هو مطلوب تنفيذه خاصة في تحصيل الديات والتعويضـــات وفتـح المراحيل وتأمين مسارات الماشية وحفظ الأمن وفتح عدد من نقاط الشرطة والقوات المسلحة وتأمين موارد المياه.

هام واختصاصات آليات التصدي للنزاع القبلي

بالإضافة إلى أن اختصاصات أو مسئوليات الآلية يحددها قرار تشكيل الآلية إلا أن هنالك مسئوليات عامة تتولاها آليات التصدي للنزاعات القبلية وتقع ضمن اختصاصاتها الآتي:

١- الاهتمام بنشر الوعي الديني والثقافي لكسر حدة التعصب القبلي والموروثات الضارة بالمجتمع.

٢- دعم الأجهزة الأمنية حتى تتمكن من أداء دورها في بسط هيبة الدولة بين المواطنين.

٣- المساعدة والتنسيق مع الجهات الأخرى في جمع السلاح من المواطنين خاصة بعد أن انتشر السلاح الفتاك بكميات كبيرة في أيدي المواطنين وأصبح يشكل خطراً أمنياً دائماً.

٤- مكافحة النهب المسلح والتصدي لعصابات النهب المسلح والقضاء عليها بعد أن أصبحت هذه الظاهرة خطراً يهدد حياة المواطنين ويعيق كل مشاريع التنمية بالمنطقة ولا بدّ أن تكون هنالك آلية ولغة موحدة لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة على كافة المستويات.

٥- إنشاء نقاط رقابة مزودة بأجهزة اتصال ونقل حديثة في المناطق التي كانت مسرحاً للصراعات القبلية.

٦- فتح نقاط شرطة جديدة بإمكانات واسعة بالقرى الكبيرة.

٧- التعاون مع الإدارة الأهلية وتوثيق الثقة بينها وبين الحكومة حتى تتمكن من أداء واجباتها بالصورة المطلوبة.

٨- المساهمة الفاعلة في إعادة تعمير وتأهيل المؤسسات التي خربتها الأحداث الناتجة عن الصراعات القبلية من مرافق مياه وصحة ومدارس وخدمات عامة.

٩- تكوين لجان مشتركة من القبائل التي كانت طرفاً في الصـــراع القبلـــي للطواف علي كل المواطنين لبث الوعي فيهم وتبصيرهم بواجباتهم والالتزام بكل ما تصدره آلية تنفيذ فض النزاع من قرارات.

١٠- استلام الأقساط المقررة من الديات والتعويضات والإشراف علي توزيعها إلي مستحقيها.

١١- تأمين حركة مسارات الرحل و العمل علي فتح كل المراحيـــل تحـــت ضمانات أمنية قوية في المرعي والشرب حتى نهاية ســداد الأقســاط الخاصة بالديات والتعويضات.

١٢- العمل علي بث روح التعايش السلمي وسط المواطنين بالمنطقة.

١٣- تكثيف الجانب الإعلامي بكل أجهزة الإعلام بالقرارات التي تصدر من الآلية و المراحل التي تم تنفيذها.

١٤- يقع علي عاتق الآلية المبادرة والتمسك بزمام الأمور وبسط الســلطة وهيبتها.

خاتمــة

لقد وضح من الدراسات التي أجريت و كل مؤتمرات الصلح التـــي عقدت أن الأرض أو الديار أو الحواكير هـــي السبب الرئيســي فـــي كـــل الصراعات القبلية التي حدثت بدارفور وأن هذه الحواكير تدار حسب العرف السائد في القبيلة ولا تستطيع القبيلة أن تتنازل عن شبر مـــن هـــذه الديـــار بحدودها المعروفة مهما كلفها ذلك لارتباط القبيلة التاريخي بـــالأرض التـــي تتوارثها أباً عن جد ارتباطاً خاصة بالإدارة الأهلية التي تدير وترعي شئون القبيلة وقد أصبحت الأرض بهذا المفهوم تشكل نوعا من أنواع الإقطاع. نسبة للشعور بالتدهور الأمني بدارفور لدي المواطنين فقد أصبحت القبائل تخطـــط لحماية أفرادها و ديارها بصورة جماعية منظمة فأصبحت تنشى صناديق لجمع المال لشراء السلاح وتوفيره للفرد المقاتل للقبيلة وقد قاد ذلك لتكوين مليشيات

قبلية مدربة علي فنون القتال والدفاع وقد قطعت بعض القبائل شوطا بعيدا في تدريب وتسليح بعض أفرادها وقد صاحب هذا الاتجاه ظهور نعرات عرقية وتجمعات قبلية، لا يخفي علينا أن هذه الظاهرة خطيرة وخطورتها تنبع من أي احتكاك قد يحدث بين قبيلة وأخرى سواء كان بسبب الأرض أو مصادر المياه أو النزاع الذي يحدث بين المزارعين والرعاة وعندئذ سيصبح من الصعوبة ضبط ما قد يحدث كما تصعب السيطرة علي نزوات الشباب المسلح من عقلاء القبائل إذا أبرموا أمراً ضد أمن الغير.

الحلول المقترحة

حتى تتمكن آليات التصدي للنزاع القبلي من القيام بدورها بكل كفاءة وحتى نضمن استقراراً أمنياً بكل ربوع دار فور نقترح الأتي:

أ /على الصعيد الخارجي

١- إعادة تقييم التواجد الأجنبي في دار فور بحيث يتم ذلك وفق قوانين الهجرة والجنسية وفق الأعراف الدولية.

٢- أن تعمل الدولة على ضبط الحركة في الحدود مع الجيران ومنع الاختراقات واستباحة الأراضي السودانية ومنع جعلها معبراً لتحقيق أغراض غير مشروعة.

٣- تنشيط عمل اللجان المشتركة بين السودان والدول المجاورة.

٤- العمل على إعادة اللاجئين السودانيين الذين اضطرتهم الصراعات القبلية الأخيرة من اللجوء إلى تشاد حتى لا يستغل وضعهم الراهن بواسطة بعض الدول والمنظمات الأجنبية.

ب /على الصعيد الداخلي

١- توفير عربات مناسبة وجاهزة على الدوام لآليات فض النزاع القبلي وتزويدها بأجهزة لاسلكية لسرعة الاتصال بكل المحطات في منطقة الحدث.

٢- تعزيز النقاط الحدودية ووضع قوات دفاعية بالنقاط الحدودية الخالية وتزويد تلك النقاط بأجهزة لا سلكية للاتصال ببعضها لقفل كل المخارج المحتملة من وإلى السودان.

٣- قيام مؤتمرات بين زعماء العشائر بالمناطق الحدودية بدار فور برصفائهم بالدول المجاورة.

٤- إعادة الثقة في الإدارة الأهلية ومنحها كافة السلطات والصلاحيات الإدارية والقانونية لما لها من دور فعال في استتباب الأمن مع إعادة النظر في بعض قادة الإدارة الأهلية الذين ثبت ضعفهم في السيطرة على قبائلهم وتورطهم بل وضلوعهم في الصراعات القبلية الأخيرة.

٥- قيام حملة قومية لنزع كل السلاح غير المرخص من أيدي المواطنين بدار فور.

٦- تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح خاصة الجانب المتعلق منها بالدولة والخاص بإنشاء نقاط شرطة ومدارس وموارد مياه ومرافق خدم

ختاماً لا بدّ أن ننوه إلى أن معالجة الأوضاع الأمنية الراهنة لدار فور تتطلب قبل أي شئ آخر تضافر الجهود الرسمية والشعبية بصورة فعالة ولا بدّ من توفر الرغبة والنية لدي الصادقين المخلصين من كل الأطراف حتى يعود الاستقرار والأمن في دار فور إلى سابق عهده ليتفرغ الجميع للقضايا الأخرى الخاصة بالتنمية والإنتاج بعد أن أصبحت الصراعات القبلية عبارة عن برميل بارود ينتظر أيسر الشرر لينفجر على بنيه.

دور الشرطة في منع واحتواء الاقتتال(تقرير)

اللواء شرطة/ محمد الفضل عبد الكريم

مقدمة: مفهوم المنع والاحتواء

يقصد بالمنع تلك الإجراءات الشرطية التي تؤدي إلي تجنب وقوع القتال بين الجماعات القبلية ويقصد بالاحتواء تلك الإجراءات التي تتخذها الشرطة تجاه الحدث فيؤدي إلي السيطرة علي الأوضاع وإقامة الطمأنينة والنظام العام والسكينة العامة(Public tranquility) ومن بعد القصاص والردع العام.

للشرطة دور (Role) في الدولة الحديثة فهي الجهاز المنوط به تنفيذ القوانين (enforcement force law) وهي تستمد تلك الوظيفة من:

(أ) الشرع

قال تعالي: (**الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور...**).

- قال تعالي: (وإن طآفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما **فإن بغت إحداهما علي الأخري فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلي أمر الله ...**).

(ب) الدستور

المادة (١٢٣) من دستور السودان لسنة ١٩٩٨ تقرأ كالآتي: (قوات الشرطة قوات نظامية التكوين مهمتها خدمة أمن الوطن والمواطنين ومكافحة الجريمة وحماية الأموال ودرء الكوارث والحفاظ علي أخلاق المجتمع وآدابه والنظام العام).

(ج) قانون الشرطة

تقول المادة (١٠) من قانون الشرطة لعام ١٩٩٩ ١٠(أ)

(١) منع الجريمة واكتشاف ما يقع منها.

(٢) الحفاظ علي الأخلاق الفاضلة والآداب والنظام العام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحسبة العامة.

(٣) القيام بأي إجراءات أو تحريات جنائية لأحكام قانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون أخر ساري المفعول.

(٤) القيام بأعمال البحث الجنائي الفني والأدلة الجنائية وفقاً للقانون.

(٥) المحافظة علي أمن الوطن والمواطنين وسلامة الأنفس والأموال والأعراض.

(٦) المحافظة علي المال العام أو المفقود أو المضبوط أو المستولي عليه أو التصرف فيه وفقاً للقانون.

(٧) مباشرة واتخاذ الإجراءات والتدابير لوقاية وحماية الأنفس والممتلكات والمرافق والمنشآت العامة من الأخطار والكوارث والحريق وكافة أعمال الحماية المدنية.

(٨) توعية الجمهور بالمعلومات والوسائل التي تساعد علي مكافحة الجريمة وتنفيذ واجبات الشرطة بما يحقق إشراك الجمهور في معاونة قوات الشرطة وتدعيمها.

(٩) تنفيذ الأحكام القضائية وأي أحكام أو قرارات قانونية من سلطة ذات اختصاص.

وتقول أيضاً المادة ١٠(ب) من قانون الشرطة لسنة ١٩٩٩ تكون للشرطي في سبيل تنفيذ الواجبات والالتزامات الواردة في هذا القانون السلطات الآتية وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون أخر ساري المفعول:-

(١) الإيقاف والمطاردة والقبض. (٢) إغلاق الطرق والأماكن والمحال العامة.

(٣) الاستجواب والتحري والمراقبة. (٤) التفتيش والضبط والتحريز.

(٥) ضبط الأسلحة والمواد الخطرة. (٦) أخذ التعهدات والضمانات.

(٧) إصدار التكليف بالحضور. (٨) طلب العون من أي شخص لمنع أو ضبط أي جريمة.

ولأجل تنفيذ الواجبات والالتزامات الملقاة علي عاتق الشرطة تقول المادة ١٠ (ج):

يحق للشرطي إستخدام القوة المناسبة.

والشرطة السودانية تجاوزت المهام الشرطية التقليدية مستندة في ذلك إلي الفقرة الواردة في الدستور السوداني ألا وهي إن: (مهمتها خدمة الوطن والمواطنين) فتقوم اليوم بالمهام التالية:

- عمليات عسكرية مثل مكافحة التمرد المسلح والنهب المسلح والتهريب المسلح والعمل المسلح والمخدرات.
- تشارك القوات المسلحة في عمليات الدفاع عن الدولة في إطار دعم السلام ولها مواقف مشهودة في كرنكو عبدالله في بجبال النوبة ١٩٨٨ وشولا (الرائد/ الفاتح عبدالسلام شرق الاستوائية في ١٩٩٤) وشلاتين (النقيب/ سكرتير مالية بالبحر الأحمر في ١٩٩٤).
- تمارس سلطات وواجبات الدولة في غياب الدولة.

التكييف القانوني لدور الشرطة في منع الاحتراب

(أ) الضبطية القضائية:

إن كلاً من الشرع والدستور والقانون قد أعطي الشرطة وظيفة قضائية تتمثل في مراعاة تصرفات الناس لتتفق مع القانون وفي حالة الانحراف عن

السلوك القويم (Deviance In Social Conduct) يتدخل القانون ويلزم الشرطة بتنفيذ القانون بشكل واضح ومرتب من مرحلة التحريك والإجراءات مروراً بمرحلة الفصل في الدعوى الجنائية وإنتهاءا بمرحلة تنفيذ الأحكام. لذلك فإن الشرطة جهاز شبه قضائي(Quasi- Judicial) وتظهر هذه الصفة في مرحلة ما بعد الاقتتال بإجراءات وفق السلطات الواردة في القانون.

(ب) الضبطية الإدارية

هنا الشرطة تلبس جلباب السلطات لإقامة الأمن والنظام العام وتتخذ إجراءات متنوعة منها الرقابة والمتابعة والتكليف بالحضور وضبط الأدوات والأسلحة والاستيقاف والقبض والتفتيش وكتابة التعهد وحتى بالمواجهة بالقوة العسكرية الضاربة (Compact Action). فالشرطة يد الدولة في مكافحة الجريمة وإظهار شوكتها وهيبتها. فهي جزء فعال من السلطة التنفيذية علي عاتقها تقع المسئولية يوم لا مسئول في الدولة(At times of Chaos) .

الشرطة لا تؤخذ علي حين غرة وتواجه بالأحداث بين ليلة وضحاها ولكنها تتابع الأحداث في طور وميض النار وتتحسب لها بالتدخل وتستعمل إجراءات المنع التي يمكن حصرها في الآتي:

أولاً: وسائل الرصد

هناك أجهزة للرصد باستقرائها تعرف الحالة الأمنية في المنطقة وفي مقدمة هذه التقارير الواردة من حكمدارات نقاط الشرطة المنتشرة في المنطقة. فالحضور الشرطي في الدولة السودانية يغطي كل المساحات التي يوجد فيها الإنسان وهذا الحضور يرصد النشاط والسلوك الإجتماعي ويراقب الخروج عن النمط المعتاد في المنطقة وتصل هذه التقارير لرئاسة النقاط والأقسام كمفردات تشكل صورة الموقف العام لطبيعة الأحداث المرتقبة. إضافة للتقارير الواردة من نقاط وأقسام الشرطة، هناك رجال المباحث (Service Intelligence) الذين

يجوبون المنطقة طولياً وعرضياً يتخللون مجتمعات بمستوياتها المختلفة ونشاطاتها المتباينة فيرصدون ويكتبون ويحللون مجموعة من الظواهر مثل:

هجرة الأسر: (أي الأطفال والنساء وكبار السن)

بعض القبائل لا تتدخل في قتال والأسر موجودة في وسطها وأموالها من إبل وأبقار وضأن في مرمي نيران العدو وتحسباً لذلك وخوفاً من وقوع الأسر في يد العدو يتم تهجير الأسر إلي مناطق بعيدة من مسرح القتال، فهذه الهجرة الجماعية للمال والأسر دليل التحضير للمعركة.

شراء معينات الحرب:

الاحتياجات في الحروب الأهلية تتمثل في السلاح والذخائر والتعيينات ووسائل النقل كالجمال والحمير وهذه الأشياء يمكن رصدها كشراء الخيول من الأسواق بأعداد كبيرة أو إرتفاع أسعارها بشكل مفاجئ أو التنازل من سكر التموين في المنطقة أو استخدام العائدات في مشاريع غير مرئية كشراء الذخائر والأسلحة.

تدفق المقاتلين:

الوصول للمنطقة لأعداد من أبناء القبيلة من الذين في سن القتال تاركين وظائفهم كالجنود والطلاب في غير الإجازات وفي تجمعات مريبة تدل علي وجود حالة استعداد في وسط القبيلة.

ثانياً: إجراءات المنع

(أ) الإجراءات الإدارية :

الشرطة كجزء من السلطة التنفيذية في الدولة تستعمل ما توفر لها من سلطات إدارية بعد تقييمها للوضع العام ووصولاً إلي رأي قاطع بأن هناك نوايا للقتال باتت وشيكة التنفيذ ما لم تتدخل الدولة كسلطة عامة عليها تجنيب البلاد من البلاء والفتنة. فعليها رفع الأمر للجان الأمن في المحلية إلي

المحافظة إلي الولاية أو إلي وزارة الداخلية، وعليها أيضاً تجهيز نفسها بإعداد أسباب القوة لمواجهة الفتنة. بعد هذا الطور تنتقل إلي أطراف المشكلة فتدعو الأعيان الممثلين في النظام الأهلي وممثليهم في البرلمانات الولائية والقومية وكل الناشطين في القبيلة. فيتم إخطارهم ويطلب منهم الامتناع عن الفتنة وإيقاف الاستعدادات والتحرك نحو معالجة الإشكال بالطرق السلمية ووضع كل الناشطين في قيادة القبيلة كرؤساء اللجان في المراقبة والمتابعة والمساءلة الإدارية كإيقاف المشايخ والعمد من العمل أو إلزامهم بتوفير المعلومات والسعي في جمع الأسلحة وكشف القائمين بالفتنة وسط القبيلة ومروجي الشائعات فيها.

(ب) الإجراءات القانونية:

هي الإجراءات التي تستند في مرجعيتها إلي القانون وإن عدم الالتزام به يدخل الفرد في مساءلة جنائية تبدأ بالتكليف بالحضور والاستيقاف والقبض والتفتيش وتحديد الإقامة والوضع تحت مراقبة الشرطة ومنع التحرك والانتقال من منطقة إلي أخرى. وهذه الإجراءات السند في ممارستها القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. فمخالفة هذه الإجراءات تضع الشخص متهماً بموجب القانون ويقدم للمحاكمة.

نتائج إجراءات المنع

النتائج الإيجابية:

هذه الإجراءات الإدارية والقانونية التي تقوم بها الشرط قبل حدوث الاقتتال القبلي تؤدي إلي نتائج طيبة تتوصل فيها الأطراف إلي حلول لمشاكلهم بالصلح أو الاتفاق علي نهج يرضي الطرفين وهذه غالباً ما تحل ٩٠% من المشاكل بين القبائل وتنجح فيها الشرطة لمعرفتها لسير الأحداث قبل وقوعها. ولكن الفتنة قد تصل إلي مرحلة لا يعالجها إلا القتال والفتنة التي لا تبقي ولا تذر. مثل هذه

النجاح في العمل الشرطي غير مرئي للناس ولا تعرف المناطق الأخرى ما يحدث في مكان ما طالما أن الفتنة لم يعيشوها ولم تتناولها أجهزة الإعلام العام.

النتائج السالبة

قد لا تؤدي هذه الإجراءات السلطانية إلي النتائج المرجوة وهي منع الأطراف من الصراع المسلح والإحتراب، فتقع الكارثة. والشرطة السودانية في كثير من الحالات تمنع الكارثة تكون بذلت أقصي ما يمكن من الاحتياط والتدخل وفعل المستحيل ورغم ذلك قد تقع الفتنة بشكل فظيع ومحزن. ويمكننا أن نمثل لهذه النتائج السالبة بحادثين:-

الحادث الأول:

حادث بابنوسة حيث دخل طرفا النزاع وهما الدينكا أبيي مع المسيرية الحمر في قتال قبلي في مناطق المصيف علي بحر العرب في ديسمبر ١٩٦٥م. هذا القتال نتج عنه حرق لقري المسيرية في مناطق أبيي والدمبلوية والشقي ونفوق للأبقار بأعداد كبيرة. وصلت هذه الأخبار إلي مناطق الأهل في بابنوسة والمجلد والفولة. فقامت بهجوم علي الدينكا الموجودين في تلك المناطق كأقليات ضعيفة تحتاج إلي حماية الدولة. تدخلت الشرطة وقامت بواجبها خير قيام. وجمعت الدينكا في المركز وقامت الشرطة بالحماية المسلحة ولكن الجموع الغاضبة في هياجها قامت بحرق المركز بما فيه من المحتجزين.

الحادث الثاني:

حدث في عام ١٩٨٦م وهو هجوم التمرد علي قري الرزيقات التي كانت تمضي فصل الصيف علي ضفاف بحر العرب. تم في هذا الهجوم قتل النساء والأطفال والأبقار، ووصلت الأخبار إلي الأهل في الضعين ومدن الرزيقات الأخرى وقام فرسان الرزيقات إلي مواقع الأحداث وأشيع في المنطقة أن

الرزيقات بصدد الانتقام. تحسباً لذلك قامت الشرطة بجمع الدينكا في مدينة الضعين ووضعهم في قطار ووجهت سائقه بالذهاب بهم إلي نيالا عاصمة المحافظة علهم يجدون فيها الأمن إلي حين معالجة الأمر ولكن بعض الفرسان لحقوا بالقطار وأضرموا فيه النيران مما أدي إلي موت مجموعات كبيرة من الدنيكا حرقاً.

ثالثاً: إجراءات الاحتواء

إيقاف الاقتتال

عندما يكون هناك قتال بين طرفين فإن المهمة الأولي للدولة ممثلة في الشرطة هي إيقاف هذا القتال. وللوصول لهذه الغاية فإنها تتبع عدة طرق فتبدأ بالتي هي أحسن: الطريق الدبلوماسي. فيتم الاتصال بعقلاء القوم للتدخل وإيقاف القتال أي قادة الطرفين والحكماء من القبائل الأخرى للتدخل واقناع الطرفين للجنوح إلي السلم.

المرحلة التالية هي مرحلة إظهار السلطة العامة بإجراءات سلطانية في مقدمتها البحث عن السلاح وسط المسلحين وعن مخابئ السلاح وتعقب القادة العسكريين وتجريد القبيلة من السلاح وكل معينات الحرب كجمع الخيول ووضع الحراسة علي التعيينات وغيرها من مدخلات الحرب.

المرحلة الأخيرة هي المرحلة التي تستعمل فيها القوة لإيقاف القتال كآخر دواء وهو أشبه بالكي بالنار. تدخل الدولة بقوة عسكرية تستعمل القوة (الضرب في المليان) لكل فرد في حالة قتال يرفض التعليمات بالتسليم أو إيقاف القتال وتبدأ الإجراءات عند وصول القوة بضرب الصفارة والتوجيه بإيقاف الضرب مع تركيز القوة العسكرية في وضع الضرب وتكون التعليمات بإطلاق النار علي الهواء فوق رؤوس المقاتلين أو ضرب فروع الأشجار لتتساقط أوراقها عليهم فيدركون أن هناك قوة ثالثة بتسليح أكثر، وتعليمات بإيقاف الحرب فينتشر خبر وصول القوة

بضرب الصفارة والتوجيه بإيقاف الضرب مع تركيز القوة العسكرية في وضع الضرب فتصدر الهمهمات: (أنفروا يا عيال الحكومة ما جات)!

التعامل الإداري لنتائج القتال

عندما تصمت قعقعة السيوف وتخمد نيران الحرب تبقى المهمة الأولى للشرطة هي إسعاف الجرحي وعلاج المصابين حفاظاً علي أرواحهم فيتم البحث عن المصابين في الأدغال والكهوف ومدهم بأسباب الحياة من الدواء والغذاء وتأمينهم من أعداءهم الذين يبحثون عنهم للقضاء عليهم خاصة إذا كانوا من علية القوم (نوارة القبيلة) التي تتغنى الحكامات بهم.

والمهمة التالية بعد الإسعاف هي إبعاد الطرفين حتى لا يكون هناك صدام أخر وهذا الإبعاد في بعض المناطق يعرف بمسميات مختلفة فهو يعرف بالصف عند المسيرية الحمر وذلك لأن المسيرية ينقسمون في بلادهم إلي مسارات من الشمال إلي الجنوب من القوز إلي البحر وهي خمسة مسارات فالطرف المعتدي يحول من مساره إلي مسار آخر ولا يعود إلي مساره القديم إلا بعد الصلح ومعالجة الإشكال القائم.

أيضاً هناك مهمة للشرطة يجب أن تعمل لها ألف حساب وهو منع وصول المقاتلين من المناطق الأخرى. وهؤلاء المقاتلين قد يكونون من المناصرين أو يكونون من أبناء القبيلة الذين فاتتهم فرصة تسجيل بطولة ومدح الحكامات والهدايين فينتهزونها فرصة لاظهار البطولة والشجاعة. فعلي الشرطة منع الحضور إلي المنطقة وتعمل نقاط ارتكاز وتفتيش القادمين إليها من أبنائها في محطات السكة حديد ومواقف اللواري والبصات وموارد المياه للقادمين بالدواب.

للشرطة مهمة أخرى بعد إيقاف القتال وهي مهمة إنسانية تتمثل في جمع الأسر التي تفرقت حتى لا يكون هناك فصل بين أفراد الأسرة الواحدة خاصة الأطفال والنساء الذين يفرون إلي الغابات ومناطق الاختفاء الآمن. وقد يحدث أن يكون طرف من الأطراف أخذ السبايا والقصر وتم توزيعهم وسط القبيلة. وهؤلاء

النازحون يحتاجون إلي العثور عليهم وإعادتهم إلي مناطقهم ولم شمل الأسرة وتوفير الغذاء المناسب لهم والدواء والتأمين علي حياتهم فيحتاجون إلي كل الخدمات الإنسانية مع تعليم وصحة ومأوي وعلاج وأمن.

التعامل القضائي مع نتائج القتال

بعد إيقاف القتال لابد من دخول الدولة ممثلة في جهاز الشرطة كطرف أساسي في إخضاع الأطراف للقانون ويجد كل فرد ما يستحقه من العقاب وذلك بفتح البلاغات ضد كل المشتركين في الجريمة من الطرفين واعتقالهم وتوجيه الاتهام لهم واستجوابهم بتلك الصفة. وهذا العمل الجنائي القضائي يحتاج إلي جمع البيانات ضد الأطراف بحيث يكون هناك مجموعتان من أطراف الصراع: متهمين وشهود في مواجهة الآخرين، يساعدون في الوصول إلي بيانات تدين الطرف الأخر وإجراءات مواجهة بينهم وجمع المعروضات والأسلحة المستعملة في القتال ومحاولة تحديد صاحب كل سلاح والمتعلقات في المعروض من الدم والبصمات وتحديد صاحب المتعلق.

وفي كل مشاجرة أو قتال قبلي هناك الضحايا من الطرفين وعلي الشرطة تسجيل البلاغات بالقتلي وأسماءهم والمفقودين والمال المستولي عليه ومقداره وصاحبه وإرجاع المال للطرف المعني ومعرفة ذلك بالوشم. والمنازل والمتاجر والمزارع وكمية المال التالف فيه أو مقدار المنهوب منه. هذه الخسارات تدخل في تحديد التعويضات من الطرف الأخر.

السيطرة علي الوضع

بعد التدخل والسيطرة علي الوضع واختفاء المشتركين في القتال لابد للشرطة من مراقبة الوضع مراقبة دقيقة برجال المباحث وحكمدارات النقاط ورجال الإدارة الأهلية الذين يتعاونون مع الشرطة لإقامة النظام العام والسكينة وعلي الشرطة إستخدام كل الوسائل الفعالة في معرفة ما يجري وسط القبيلة.

من الوسائل التي تستخدمها الشرطة في إظهار وجود الدولة القادرة علي استتباب الأمن والأمان هو ما يعرف بعرض القوة (Show of force) وذلك العرض يكون عن طريق إرسال قوات مسلحة راكبة أو راجلة في مناطق التجمعات، الأسواق وموارد المياه وفي القري والبوادي بأعداد كبيرة تقدم العون للمحتاج و(العين الحمراء) للذي لا يرعوى وإظهار وجود السلطة العامة الجادة.

رابعاً: النتائج

الردع القانوني

واجب الدولة أن تقتص من الذي يرتكبون الجرائم ويعتدون علي الحق العام في الطمأنينة والسكينة بإجراءات قانونية لكل من اشترك في القتال وساهم بشكل ما في حدوث الفتنة بإنزال العقوبة علي الجناة من طرفي الصراع وتكون الدولة أرسلت إشارة إلي جميع القبائل بأنها تكون عرضة لهذا العقاب. هذا هو المقصود بالردع العام لذلك كان لزاماً علي الدولة أن تسعي بكل ما أوتيت من قوة للقبض علي الجناة وتقديمهم إلي المحاكمة. إذا تم الصلح بين القبائل فإن هذا الصلح لا يلغي الاتهام الجنائي ولكن عندئذ يراعي تخفيف العقوبة. هذا المفهوم راسخ عند الشرطة لذا تعمل منذ البداية للوصول إلي الشركاء في الفتنة ودور كل فرد من المتهمين في الصراع والقتال والوصول إلي ما يثبت اشتراكهم بالبينة القانونية حتى لا تتكرر الأحداث وتتحمل القبائل نتائج أفعالها.

الصلح

قال تعالي: (**فالصلح خير**)

قال تعالي: (**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما علي الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلي أمر الله**).

تلعب الشرطة دوراً أساسياً في كل إجراءات الصلح بدءاً بتحديد القتلى والمصابين والخسائر في الأموال ويتم الحصول عليها من دفاتر الشرطة ومن

يوميات التحقيق والتحري. سير إجراءات الصلح في الخط المؤدي إلى الاتفاق ترعاه الشرطة وتحدد الجهات التي تعمل لعرقلة الصلح حتى يكون القائمون على الصلح في وضع معرفة الأطراف على حقيقتهم والخلفيات التي ينطلقون منها والمقاصد التي يرمون إليها وتحسب لكل طارئ ووضع البدائل في خط السير. أيضاً الشرطة تمد مؤتمر الصلح بالمعلومة الصحيحة في حالة الخلاف في الواقعة أو أمر تشابه عليهم أو مرجع تاريخي للأحداث أو صحة اتفاق سابق.

آلية تنفيذ الصلح

عندما يتم الصلح فالحاجة تدعو إلي إيجاد جهاز لتنفيذ ما يتفق عليه من بنود الصلح. هذا الجهاز يسمي بآلية التنفيذ وتتكون من الشرطة والسلطات المحلية ومن طرفي النزاع. هذه الآلية لها سلطات إدارية وقانونية تستطيع باستخدامها إنجاز ما يوكل لها من مهام. وقد أثبتت التجارب أن تكون هذه الآلية برئاسة شخصية دستورية مستندة إلي سلطة رئاسية تعطيها البعد السيادي الذي يمكنها من تجاوز العقبات (الحواجز) المحلية وعندما يثبت عدم فاعلية التنفيذ تعود الدولة إلي مصدر القوة لإيجاد الدفع المناسب للانطلاق إلي الأمام وإعادة الأمور إلي نصابها. كمثال لتلك الآلية نذكر آلية الصلح بين الرزيقات والزغاوة في الضعين برئاسة السيد/ اللواء الطيب عبدالرحمن مختار والتي أثبتت الفاعلية والاقتدار في تنفيذ بنود الصلح بين القبيلتين والعيش في سلام.

خامساً: التوصيات

بعد هذا العرض لدور الشرطة السودانية في منع واحتواء الاقتتال القبلي وبع استعراض صلاحيات الشرطة القانونية والإدارية المهام التي تقوم بها اليوم في السودان بعد أن تجاوز المهام التقليدية للشرطة في العالم يجدر بنا أن نقترح تمكينها بأسباب القوة التي نلخصها في الآتي:

(١) القانون الجنائي الحالي كبل قائد قوة الشرطة التي تكون في الميدان منطقة الأحداث من استخدام القوة الواجبة دون الرجوع إلي سلطة قضائية لإعطاء الإذن المسبق. وعليه نري من الضرورة بمكان منح القوة والسلطة التقديرية في استعمال القوة الضرورية لإيقاف القتال.

(٢) التحرك بقدر الأحداث يحتاج إلي معينات من وسائل الاتصال والانتقال والسلاح والدفاتر ووقود وتعيينات ... إلخ، وهذه دون إمكانيات الولايات بتوفيرها لابد أن تكون من الاحتياطي القومي في الدولة وليس علي القدرات المحدودة المتاحة للولايات والمحليات.

(٣) النظام الأهلي قديماً كانت له سلطاته القضائية والإدارية. كان جهازاً فاعلاً في استتباب أمن القبائل ولكنه ضعف الآن ولا بد من إعادة تقويته وتوفير أسباب القوة له ليقوم بدورة المعتاد.

(٤) إن جهاز تنفيذ اتفاقيات الصلح إذا كانت تحت قيادة دستورية يكون فاعلاً قادراً علي تجاوز سلبيات الإدارة الولائية. لذا نوصي أن يتولي المركز كل آليات تنفيذ الصلح للمشاكل التي تحصل بين القبائل الكبيرة في السودان وتعين لها رئيساً يحظى بوضع دستور مركزي فلا يضعف أمام المواطنين أو المؤسسات الولائية.

المراجـــــــــــــع

١- دستور السودان لسنة ١٩٩٨م.
٢- القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م.
٣- قانون الشرطة لسنة ١٩٩٩م.
٤- تجارب شخصية في مواقع الأحداث.

صراع القبلي

وآلية حل مشاكل الأسر المتضررة في إقليم دارفور

الطيب إبراهيم وادي

مقدمـــة

تعد ظاهرة الصراع العرقي والقبلي من التحديات التي تواجه العديد مـــن الدول الأفريقية النامية و تتباين هذه الظاهرة من حيث حدتها من تنافس سلمى حـول مصادر القوة إلى صراع مسلح بين المجموعات في الدولة الواحدة . لا تكاد العيـن تخطئ الصراع القبلي المسلح في العديد من الدول نحو الصومال، روانـدا، ليبريـا والسودان. تتمثل خطورة الصراع المسلح في التبعيات الاقتصادية والاجتماعية التـي يجرها الصراع مثل النزوح والتشرد وتدمير البيئة الطبيعية.

أدي انتشار هذه الظاهرة في القارة الأفريقية إلى ربـط صـوره Image أفريقيا بالكوارث الإقتصادية والاجتماعية. الشيء الذي يؤكد فشل أحـلام التطـور والتقدم والتنمية في معظم دول القارة علي الرغم من أن معظم دولها نالت استقلالها السياسي منذ منتصف القرن الماضي. فضلاً عن أن إلى أن الحكومـات الوطنيـة المتعاقبة فشلت في المحافظة على التماسك الاجتماعي وتبنى إستراتيجية لتحقيـق الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية دعـك عـن تحقيـق التقـدم الاجتمـاعي والاقتصادي .

من المثير للسخرية أن الحنين للاستعمار وطرح أفكار استعمارية جديدة لم تكن مثار حديث وسط العامة بل بعض المفكرين نادى بعودة الاستعمار فيما يسمى بـــ "الاستعمار الذاتي" عن طريق القوى الأفريقية الكبرى(١). هذا التفكير السياسـي المتطرف جاء كرد فعل للإحباط الذي يعانى منه الرجل الأفريقي نتيجة لفشله فـي حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منها معظم دول القارة .

بالرغم من الموجات الثقافية الغربية المصاحبة للاستعمار كانت مدعومة بمبرر التحديث والتطور إلا أن الإرث الإفريقي العرقي والقبلي ظل من غير تغيير كبير على المستوى التحتي، ليس هذا فحسب بل تم توظيف هذا الإرث لخدمة المشروع الاستعماري كما كان حادثا في السياسة الاستعمارية في السودان والتي كانت تقوم على الحكم غير المباشر لتسهيل عمليات الاستغلال الإقتصادى معتمدة في ذلك على القبضة الحديدية(٢).

تحاول هذه الورقة مناقشة الصراع القبلي في دارفور من خلال إلغاء الضوء على تبعات هذا الصراع على المجتمعات والأسر المتضررة وتتناول الورقة أيضا محاولات حل مشكلات الأسر المتضررة من ذلك الصراع .

القبيلة في السودان

السودان عبارة عن نتاج لثقافات وقوميات وقبائل ولغات وبيئات متعددة . هذا التعدد والتنوع نلمسه من خلال ٥١٨ قبيلة ممثلة في إثنيات مختلفة ٣٦% عرب في الوسط والشمال ٢٠% زنوج في لجنوب ٩٥% فور في أقصى الغرب و ٦% بجه في الشرق و ٢١% نوبيون في أقصى الشمال و٥% حاميون في أقصى الجنوب(٣). وبهذا يمكن القول أن السودان نتاج لتاريخ طويل من التكوينات القبلية والعرقية ، كما أن الوعي القبلي ظل متجزئا وسط المجموعات السودانية المختلفة ويزداد بروزا وحدة كلما اتجهنا نحو الأطراف وابتعدنا من المدن الكبرى.

والقبلية في السودان ليس بالضرورة مجموعة بدائية تدين بالولاء لزعيمها وفى بداية سلم التطور الإنساني ولكنها قد تكون عبارة عن وحدة إجتماعية ثقافية أو إقليمية يجمع بينها الإحساس بالانتماء والهوية الواحدة. من هذا الأساس يمكن القول إن الحديث عن سودان متجانس اجتماعيا وثقافيا يجب أن يؤخذ بكثير من التحفظ إلا من الناحية الإدارية والسياسية(٤).

يرزح السودان تحت وطأة التنافس والصراع القبلي لدرجة أن إقليم دارفور وضع تحت الأحكام العرفية. الجدير بالذكر أن حدة الصراع القبلي في السودان يختلف من إقليم لآخر ، ولكن إقليم دارفور أكثر الأقاليم تأثرا بالصراع القبلي يليه كردفان والأقاليم الجنوبية دارفور باعتبارها من المجتمعات التقليدية حيث يقوم الانتماء فيها على الأساس القبلية ، هذا بالإضافة إلى أن الإقليم تاريخيا هو نتاج لإرث قبلي وعرقي منذ سلطنات الفور والمساليت والداجو . كما أن ضم دارفور للسودان تم بعد ثمانية عشر عاما من بداية الحكم الثنائي(٥). أشرنا إلى أن إقليم دارفور يمثل الإقليم الأكثر تطرفا من حيث حدة وانتشار الصراع القبلي المسلح الشيء الذي انعكس على تطور المقدرات المادية والبشرية للمجموعات البشرية المختلفة والنزوع نحو الاستقطاب القائم على القبلية والعرق.

أسباب الصراع القبلي

يمثل المجتمع الريفي السوداني حوالي ٧٥% من مجمل السكان حيث تسود أنماط الحياة القبلية التقليدية وتمثل القبيلة الوحدة الإجتماعية آلتي ينتمي إليها الفرد(٦). يتميز السودان كدولة نامية بالداء الاقتصادي الضعيف ورداءة وسائل المواصلات والاتصال . وهذا الشيء نتج عنه العزلة بين أقاليمه وضعف التفاعل الإقتصادى والاجتماعي مما أدى إلى غياب التنمية الإقليمية المتوازنة وضعف وانعدام النظام المدني. فضلا عن أن السودان من دول الساحل الأفريقي التي تأثرت كثيرا بالكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر منذ الستينات من القرن الماضي. تأتي خطورة هذه الكوارث الطبيعية من أنها أدت إلى تدهور مريع في الموارد الطبيعية والتي تعتمد عليها المجتمعات الريفية في معيشتها. يعتبر إقليم دارفور، كردفان، البحر الأحمر، النيل الأبيض من أكثر المناطق تأثرا بهذه الكوارث. بعبارة أخرى أن التدهور البيئي في تلك الأقاليم ممثل في إنتشار مظاهر الصحراء Desert-like conditions، زوال الغطاء النباتي ، قلة الأمطار، وتدهور

إمكانية الأرض الإنتاجية أدت إلى تأثر النظم الإقتصادية والاجتماعية الموروثة في تلك المجتمعات.

ساهمت كل هذه المعضلات التي تعاني منها المجتمعات السودانية بدرجة كبيرة إلى إثارة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. الصراع القبلي باعتباره أحد المشاكل التي يعاني منها إقليم دارفور هناك العديد من الآراء والأطروحات حول أسباب هذا الصراع يمكن تلخيصها في الآتي:

(i) التنوع العرقي والقبلي والثقافي.

(ii) التنافس حول الموارد الطبيعية.

(iii) التنافس الإداري والسياسي.

(iv) التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

(v) تدخل المركز في الشئون القبلية.

(vi) بعض العوامل الخارجية.

بما أن إقليم دارفور يتميز بالتباين العرقي والقبلي ولهذا فإن العديد من الباحثون يعزون أسباب الصراع القبلي إلى هذا التباين والتعدد في القبائل والثقافات[٧]. حيث يشير هؤلاء الباحثين إلى أن التباين والتعدد القبلي والعرقي يمثل أرضية صالحة لنمو الإختلافات والتعصب والإحساس بالتفوق العرقي والقبلي مما يعوق التفاعل والانصهار الاجتماعي والثقافي بين المجموعات القبلية المختلفة وبالتالي يكون المناخ الاجتماعي مهيئا لظهور الصراع والاقتتال. يعتمد الاقتصاد في دارفور بشكل أساسي على القطاع التقليدي من رعاة ومزارعين ويعتمد كليا على الموارد الطبيعية المتاحة. في العقود الأخيرة ونتيجة للصعوبات البيئية التي واجهها الإقليم من جفاف وتصحر بالإضافة للزيادة المضطردة في الإنسان والحيوان زاد الضغط على موارد البيئة الطبيعية المحدودة واشتدت حدة التنافس حولها. هذا بالإضافة إلى العلاقة التقليدية الموروثة بين الإنسان والأرض القائمة على الارتباط بين الدار والقبيلة الذي يعد سبباً رئيسياً في معظم الصراعات القبلية.

فهناك العديد من الصراعات القبلية المسلحة اندلعت بسبب التنافس لتغول الموارد الطبيعية نتيجة لتغول بعض المجموعات القبلية على مصادر موارد وأرض قبائل أخرى نحو الصراع بين العرب والفور ١٩٨٩ والصراعات الموسمية التي تحدث بين القبائل العربية في دارفور وكردفان والدينكا في بحر الغزال[٨]. هنا لابد من الإشارة إلى أن الصراعات القبلية في دارفور زادت بصورة كبيرة في فترات شح الموارد الطبيعية "١٩٦٠-١٩٩٠" وفي هذه الفترة كانت دارفور تعاني من جفاف وتصحر شديدين.

من جانب آخر فإن التنافس الإداري والسياسي في الإقليم قد يكون سببا لنشوب العديد من الصراعات. كما هو معلوم الإرث التاريخي والقبلي أعطى لكل قبيلة أرضاً محددة تعرف بالدار كما أشرنا سابقا. أعطي الإرث القبيلة صاحبة الدار الحق في السيادة ولعب الدور السياسي والإداري على دارها وإستخدام الموارد الموجودة عليها. هناك عديد من المجموعات القبلية هاجرت لمناطق أخرى أي لديار قبائل أخرى. هذه الهجرات حدثت منذ قرون بسبب الحروبات أو البحث عن الموارد الطبيعية. الإرث القبلي المتعارف عليه لا يعطى الحق لهذه المجموعات المهاجرة أو القادمين الجدد في امتلاك هذه الأرض أو حتى لعب أي دور إداري أو سياسي. مما أدي إلي صراعات وحروبات اندلعت بسبب مطالبة بعض القبائل بحق إداري أو سياسي في ديار غيرها مثل الصراع بين المعاليا والرزيقات ١٩٦٨ والصراع بين العرب والمساليت ١٩٩٧.

هناك بعض الباحثين أشاروا إلى أن التغيرات الإجتماعية والاقتصادية وسط تلك المجموعات التقليدية في العقود الأخيرة أدت إلى خلق بزرة الصراعات بين المجموعات القبلية المختلفة . هذه التغيرات متمثلة في مفاهيم ووسائل الحداثة مثل التعليم، وسائل الاتصال وغيرها. هذه المفاهيم والوسائل التي انتشرت وسط تلك المجموعات التقليدية بصورة غير منظمة ومخططة أدت إلى اهتزاز وتهديد النظم التقليدية المتوارثة والمتجزئة وسط المجموعات التقليدية الريفية[٩]. الصراع

بين أنصار النظم التقليدية المتوارثة ومقتضيات الحداثة والتي تتجه نحو تفكيك هذه النظم ألقت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى العديد من التوترات بين المجموعات القبلية المختلفة.

ومن جانب آخر فإن تدخل حكومة المركز في الشئون الإدارية والسياسية للقبائل يؤدى إلى خلق صراعات مسلحة بينها. على سبيل المثال أدي قرار إلغاء الإدارة الأهلية بهدف الحداثة في ١٩٧١ إلى ضعف الإدارة الأهلية وسط القبائل. هذا القرار لم يؤدى فقط إلى تقليص دور الإدارة الأهلية وسط المجموعات القبلية فقط بل فتح الباب للعديد من الصراعات المسلحة بين القبائل والتي كان يمكن أن تحل في ظل وجود تلك الإدارات[١٠].

أن تدخل المركز في الشئون القبلية قد يأخذ أشكالا عديدة مثل خلق بعض المناصب الإدارية أو تعيين أفراد لإدارة شئون القبيلة. أحيانا قد يتهم المركز بمساندة أو دعم بعض القبائل ضد الأخرى وهذا يكون بغرض كسب الدعم السياسي للمركز أو بغرض فرض أيدلوجية سياسية محدده[١١].

أما العامل الخارجي فقد أضاف أبعادا جديدا وذلك في أنه خلق مناخا ملائما للصراعات القبلية في إقليم دارفور. وعلى سبيل المثال لإقليم دارفور تحده ثلاث دول هي ليبيا تشاد وأفريقيا الوسطى. فأن أي صراع يحدث في تلك الدول يكون له تأثير مباشر على الإقليم مثل الصراع التشادي -التشادي والصراع الليبي - التشادي . هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من قبائل تلك الدول تدخل الإقليم مما يؤدى إلى حدوث احتكاكات بينها وبين القبائل في دارفور[١٢]. كما أن هناك حوالي ٢٤ قبيلة حدودية مشتركة بين دارفور – وتشاد Inter boarder tribes وهذه القبائل تعبر الحدود جيئة وذهابا[١٣].

كل هذه العوامل والمعضلات مجتمعة أدت إلى خلق حالة من التوتر والصراع بين المجموعات المختلفة في الإقليم. وكما أن مناخ التنافس والنزاع في دارفور جعل الإقليم سوق رائجة لتجارة السلاح وانتشار ثقافة الحرب .

الأسر المتضررة

لم تقتصر آثار الحروب القبلية على دارفور على تدمير وتخريب البيئة والمقدرات الإقتصادية بل تتعداها إلى الأضرار بالبيئة الإجتماعية لدرجة إنها تهدد استقرار تلك المجتمعات. يمكن ملاحظة تدمير البيئة الإجتماعية بصورة جلية من خلال مئات الأرواح التي تزهق نتيجة للعنف القبلي هذا بالإضافة للصعوبات الإقتصادية والاجتماعية التي سببتها تلك الحروب وسط المجموعات المتصارعة. للإلمام بآثار الصراع القبلي على البنية الإجتماعية على وجه العموم والأسر على وجه الخصوص لابد من إلقاء الضوء على البيئة الإجتماعية وسط المجتمعات القبلية في دارفور. دارفور فهي كغيرها من المجتمعات السودانية التقليدية يلعب وجود الموارد الطبيعية والخلفية الثقافية دورا أساسيا في توزيع السكان في الإقليم. تعتبر القرية نموذج الاستيطان السائد وهي ليست فقط مجموعة من الأسر يعيشون في موقع واحد ولكنها عبارة عن مجموعات من الأسر الممتدة تربط بينهما صلات وشائج إجتماعية وإقتصادية (١٤). أما المدن الرئيسية في دارفور مثل (كتم، نيالا، الضعين، الفاشر) فهي تلعب دوراً إدارياً واقتصادياً هاماً الشيء الذي جعلها ليست مقصورة على مجموعة عرقية أو قبلية بعينها ولكنها توليفة من القبائل تعيش فيها في تفاعل وتجانس تام.

نجد أن القبائل الكبرى في دارفور تمتلك ما يسمي بالدار وهي عبارة عن أرض مملوكة لتلك القبائل والأفراد القبلية صاحبة الدار لهم الحق في التمتع بموارد وامتلاك الأرض داخل الدار. هذا الحق لا يمنع مجموعات من قبائل أخري في مشاركة القبيلة صاحبة الدار والإقامة داخل دار القبائل الأخري ولكن ليس لهم الحق في إمتلاك أي أرض. هذه العلاقة التي تربط بين الدار وحق إمتلاك الأرض أدت إلي نشوء العديد من الصراعات بين القبائل.

تقوم البنية الاجتماعية في السودان علي وجه العموم ودارفور علي وجه الخصوص علي الأسرة ثم الأسرة الممتدة والقبيلة. والأسرة عبارة عن نواة أو وحدة اجتماعية متماسكة وعلي أساسها تنظم الحقوق والواجبات بين الأفراد. هوية الفرد في تلك المجتمعات التقليدية تقوم علي انتمائه لأسرته وفيها يتم تنشئته ويكتسب المعارف ويتشرب بعادات وتقاليد وقيم المجتمع من حوله. عملية التنشئة تبدأ منذ الطفولة وتمتد طول حياة الفرد ومن خلالها تنتقل القيم الاجتماعية من جيل لآخر. في هذه المجتمعات القبلية تلعب كل المؤسسات الاجتماعية فيها دوراً أساسياً في المحافظة علي استمرارية تلك القيم الاجتماعية وليجرؤ أحد علي تجاوز وانتقاد تلك القيم الاجتماعية. ولهذا نجد القبيلة عبارة عن وحدة إجتماعية متجانسة في أوقات السلم والحرب وفي هذا المجتمع الأبوي نجد أن الرجال تقع علي عاتقهم الدعم والمساعدة لأسرهم أولاً والعشيرة ثم القبيلة كما هم مسئولون عن الدفاع وحماية القبيلة في حالة الاعتداء. في هذا النظام القبلي التقليدي إن الرابطة العشائرية تمل الوسيلة الأهم التي توفر للأسر والأفراد الدعم الاقتصادي والمساندة الاجتماعية وهي الآلية التي تحافظ علي التماسك الاجتماعي والاقتصادي وسط تلك المجموعات القبلية. تأثر تلك المجموعات بالتدهور البيئي وانعدام التنمية والصعوبات الاقتصادية في العقود الأخيرة أدي إلي اختلال البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأثر هذا النظام العشائري الذي كان يشكل الدعامة والضمان الاجتماعي والاقتصادي لأفراد القبيلة والأسر.

بما أن المجموعات المتحاربة تستهدف المقدرات الاقتصادية والبشرية للمجموعة الأخري فإن الحروب القبلية في دارفور أضافت بعداً مأساوياً جديداً هذا بالإضافة للمشاكل التي أشرنا إليها سابقاً. يتمثل ذلك في أن العديد من الأسر فقدت عائلها بسبب تلك الحروب الشيء الذي انعكس علي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وعلي مستوي مستقبل تطور تلك الأسر.

عدد القتلى في بعض الصراعات المسلحة في دارفور

الفترة	المجموعات	عدد القتلى
١٩٦٥	الرزيقات – المعاليا	١٠٥
١٩٨٦	العرب – الفور	١٣٥٧
١٩٩٦	العرب – المساليت	٢١٨
١٩٩٧	الرزيقات – الزغاوة	٢٨١
١٩٩٧	مساليت – عرب	٢٠٨

المصدر: ملفات مؤتمر الصلح

يوضح الجدول أعلاه الأعداد الكبيرة للقتلى التي تسقط نتيجة للحروب القبلية. ومن المؤسف حقا أن كل القتلى من الرجال البالغين الذين يعولون الأسر الشيء الذي انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المتضررة. الجدير بالذكر أن مشاكل الأسر المتضررة والتي فقدت عائليها بلغت حدا فشلت فيه كل الآليات المحلية في حل المعضلات التي تعانيها تلك الأسر وخاصة الأفراد الذين يحتاجون للرعاية نحو الأطفال والنساء وكبار السن. على سبيل المثال يمكن أن نورد مثالا لبعض الأسر التي وقع الضرر عليها نتيجة لصراعهم مع الرزيقات.

العدد	الفئات المتضررة
١٣٧	أطفال فقدوا آباءهم
٩١٢	أطفال تركوا مدارسهم
١٧٣	أسر أصبحت معدمة كلية
٩٠٦	أفراد فقدوا ممتلكاتهم وصاروا فقراء

المصدر : عبدالله وداي، عسلاية، الضعين ١٩٩٨.

بالرغم من أن الجدول أعلاه يوضح الأسر المتضررة وسط الزغاوة فقط أما المجموعة الأخرى فقط فشل الباحث في كعرفة الأسر المتضررة لعدم رضاهم عن توضيح حجم الضرر وسط الأسر. هذا بالإضافة إلى أن الجدول يعكس جانبا من المأساة التي جاءت نتيجة للاقتتال القبلي والتي يمكن أجمالها في التحولات الآتية :

أ/ **التشرد:** عند اندلاع أي حرب قبلية العديد من الأسر تجبر على مغادرة ديارها نتيجة للعنف وانعدام الأمن وبالتالي يصبحون بلا مأوى. فالعديد من هؤلاء يتجهون صوب المدن الكبرى الأكثر أمنا.

ب/ **الصعوبات الإقتصادية:** العديد من الأسر يفقدون ممتلكاتهم وثرواتهم من أراضي زراعية، حيوانات ، محاصيل ومباني نتيجة للحروب أو عند هجرتهم لمناطق أخرى وبالتالي تتفشى وسط هذه الأسر ظاهرة الفقر والبطالة.

ج/ **التفكك الأسرى:** نجد أن فقدان الأسر لعوائلها ووسائل كسب العيش وهجرتها من موطنها يقود للتفكك الأسرى نتيجة للصعوبات الإقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

د/ **تغيير وظائف النوع:** بما أن المجتمع القبلي في دارفور مجتمع أبوي بحيث يقوم الرجال بالأدوار الأساسية من الدعم الإقتصادى واتخاذ القرار فيما يختص بشئون الأسرة فإن فقدان العوائل يقود إلي انقلاب في البنية الوظيفية الموروثة للنوع وسط الأسر يجعل النساء والأطفال مسئولون عن إعاشة أسرهم وذلك في محاولة لإيجاد وسائل للتغلب على مشاكل أسرهم .

هـ/ **الآثار النفسية السالبة:** وكما هو معلوم فإن الحرب عموما والهجرة القسرية للأسر والأفراد لها آثار نفسية سالبة تنعكس على نفوس الأفراد.

مجالس الصلح

إن معالجة الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية التي تأتى نتيجة للصراع القبلي لابد أن تتم من خلال تقييم آلية حل النزاع القبلي على وجه العموم حل مشاكل الأسر المتضررة على وجه الخصوص. الآلية التقليدية لحل الصراع القبلي في السودان هي مجالس الصلح وهى ما يعرف محليا في دارفور بالأجاويد ومجلس الصلح هو عبارة عن مجموعة مختارة من الوسطاء وزعماء من قبائل محايدة وممثلين من الحكومة المركزية والمحلية وممثلين للمجموعات المتصارعة. ومجلس الصلح هو آلية لصنع السلام تقع على عاتقه وضع حد للنزاع وعادة ما يكون مدعوم من الحكومة المركزية .

يسعى مؤتمر الصلح إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- وقف إطلاق النار والفصل بين المجموعات المتصارعة .

٢- تفعيل إجراءات الأمن والمراقبة .

٣- الحوار حول حل أسباب الصراع .

٤- تقييم حجم الضرر الواقع على كل مجموعة وتحديد التعويضات.

٥- جمع التعويضات والديات للأسر المتضررة .

الجدير بالذكر أنه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) هناك حوالي ستة وعشرون مجلس صلح عقد في دارفور لحل الصراعات القبلية بمعدل ثلاثة مجالس في كل سنتين الشيء الذي يعكس عمق وكثرة المشاكل القبلية في هذا الإقليم. من جانب آخر قد يقفز إلى الذهن سؤال عن أهمية وفاعلية هذه المؤثرات في حل الصراع القبلي حلا جزريا. حقيقة أن مؤتمرات الصلح تنجح في وضع حدا للاقتتال ولكنها في معظم الأحيان تفشل في اجتثاث جذور وأسباب المشاكل القبلية، وبعض الأحيان يندلع الاقتتال أثناء أو بعد عقد مؤتمر الصلح[١٥].

أسباب فشل مؤتمرات الصلح في حل معضلة الإحتراب القبلي يرجع أولا لطبيعة أسباب الحروب القبلية والأسباب الأخرى ترجع إلى آلية تنفيذ القرارات في هذه المؤتمرات. أن مؤتمرات الصلح تعقد بهدف وقف الحرب بين طرف النزاع وليس معالجة أسباب النزاع معالجة جذرية. الجدير بالذكر أن جذور الصراع في غاية التعقيد وبالغة الحساسية وتمس الإرث الثقافي والتاريخي لكثير من قبائل دارفور نحو ملكية الأرض "الدار" وإدارة الموارد الطبيعية داخل هذه الأرض مثل الماء والكلأ والأرض.

أما فيما يختص بآلية تنفيذ القرارات في مؤتمرات الصلح فنلاحظ أولاً: أن عامل الزمن مهم جدا في تنفيذ بنود الاتفاق. في كثير من الأحيان أن الديات والتعويضات المقررة في مؤتمر الصلح في الغالب تدفع للأسر المتضررة بعد وقت طويل وبالأقساط. على سبيل المثال ففي النزاع بين العرب والفور دفعت الديات بعد ثلاث سنوات من مؤتمر الصلح(١٦)، أما الديات المقررة في الصراع بين الرزيقات -الزغاوة فلم يدفع كلها حتى الآن(١٧).

الملاحظة الثانية هي ضعف وعدم فاعلية وسائل الاتصال في توصيل بنود الاتفاق بين أفراد المجموعات المصارعة .

ثالثاً: عدم وجود آلية متابعة صارمة لمتابعة تنفيذ القرارات وحرص مجلس الصلح على وقف الاقتتال أكثر من تنفيذ بنود الصلح المقرر في المؤتمر.

رابعاً: ضعف الإدارات الأهلية في السيطرة على أفراد المجموعات المتصارعة وتنفيذ قرارات مؤتمر الصلح. كل هذه الأسباب لها تأثير مباشر أو غير مباشر في فشل مؤتمرات الصلح في نزع فتيل الصراعات القبلية في دارفور. من أهم أسباب فشل مؤتمرات الصلح هو نظام التعويضات المعمول به لتعويض الأسر المتضررة من جراء الصراع القبلي. هذا النظام يعرف بنظام الديات والتعويضات يقرر لأولئك الذين فقدوا بعض أفراد أسرهم وممتلكاتهم كما هو معلوم أن الدية هي

تشريع ديني للتعويض لمن فقدوا نتيجة للقتل الخطأ أو الحروب وقيمتها تعادل "مائة ناقة".

تقرر في مؤتمر جوقين عام ١٩٢٢ أن تكون قيمة الدية ما يعادل "٣٠" بقرة وزيدت قيمتها في مؤتمر أبوصلعه لتصبح "٧٠" عام ١٩٤٢[١٨]. لكن اليوم نجد أن قيمة الدية المدفوعة لأهل القتيل لا تقل فقط عن قيمة الدية الشرعية بل تقل كثيرا حتى عن القيمة المقررة في مؤتمر جوقين "٣٠ بقرة". هذا بالإضافة إلى أن الدية اليوم تدفع في أقساط وبعد سنين طويلة كما أشرنا سابقا. إن كثرة الصراعات والحروب القبلية التي تنجم عنها مئات القتلى والجرحى فضلا عن النقصان المضطرد في قيمة الدية الشيء الذي أدى إلى فقدان الدية هدفها في تحقيق الردع للجاني أو مساعدة أولئك الذين تضرروا من الحرب . وفى هذا الإطار أشار التجانى مصطفى:

> تحت ضغوط عديدة فإن المجموعات المتحاربة تجبر علي التوقيع علي معاهدة في مؤتمر صلح حيث يتم فيه دفع الديات والتعويضات بأقساط لكل مجموعة.
>
> إن مؤتمر الصلح هذا والذي يتم إعداده بواسطة الوسطاء "الأجاويد" لا يضع اعتباراً لحجم الضرر الحقيقي الواقع علي الأسر التي فقدت بعض أقاربها كما أنه لا يعاقب الجاني الحقيقي. ولهذا فأن مؤتمر الصلح لا يزيل الظلم والمرارة من نفوس هذه الأسر ولذلك نجدهم يتحينون الفرص للثأر من المجموعة الأخرى [١٩]

قيمة الديات في الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) فى دارفور

الفترة	المجموعات المتحاربة	قيمة دية الرجل بالجنيه السوداني
١٩٨٧	قمر – فلاته	٣,٠٠٠
١٩٨٩	فور – عرب	٨,٠٠٠
١٩٩١	قمر – تعايشه	٣٠,٠٠٠
١٩٩٧	زغاوة – رزيقات	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٩٨	مساليت – عرب	٥٠٠,٠٠

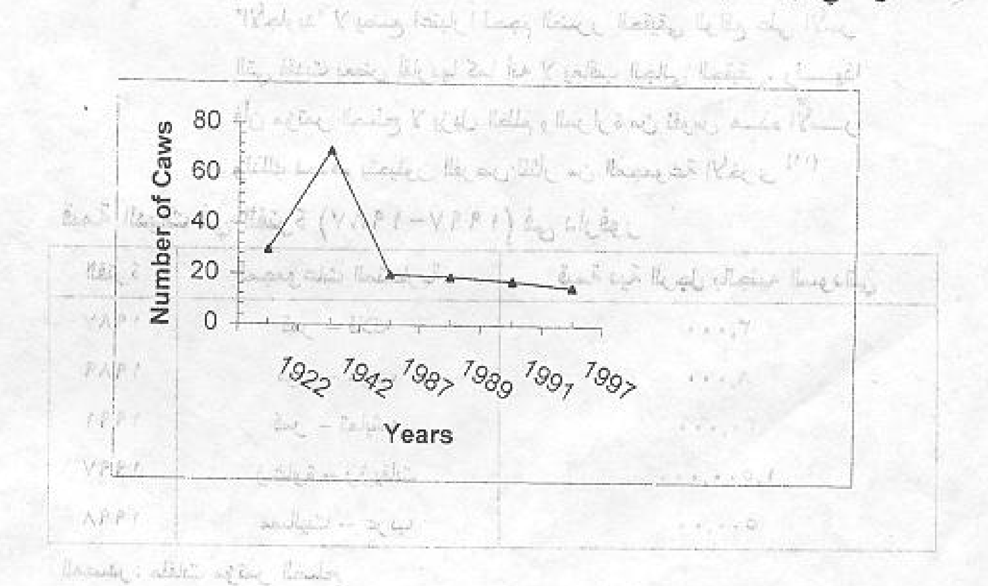
المصدر: ملفات مؤتمر الصلح

التناقص المستمر في قيمة الدية ترجع لعدة أسباب منها

أولاً: كثرة الصراعات والحروب القبلية في دارفور في العقود الأخيرة وعلى سبيل المثال هناك إحدى عشر حرب قبلية دموية في الفترة ((١٩٨٠-١٩٩٧)) وبالتالي كلما كثرت الحروب كثر عدد المفقودين أو القتلى وكلما زاد عدد القتلى قلت قيمة الدية لعدم قدرة المجموعات المتصارعة في دفع قيمة أعلى للدية .

ثانياً: استخدام تقنيات الحرب الحديثة من أسلحة متطورة يؤدى لحصد الكثير من الأرواح وخسائر فادحة في الممتلكات .

ثالثاً: تأثر دارفور في العقود الأخيرة بالكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر أدى إلى تأثر الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها مجتمعات وقبائل دارفور في معاشها الشيء الذي انعكس على مصادر دخلها من محاصيل وحيوانات . هذا الشيء أثر على تقدير القبائل لقيمة الدية ومراعاةً لظروف تلك المجتمعات . الظلم الواقع على الأسر المتضررة نتيجة لفقدانها عائلها أو أفرادها وقلة التعويض المدفوع لهم ثم التعبير عنه من خلال المثل القائل "المكتول أبوك والدية عليك"[٢٠] التناقص المضطرد في قيمة الدية يمكن ملاحظته من خلال الرسم الآتي :



الخاتمـــة

الصراعات القبلية في دارفور ليس فقط تمثيل تهديد دائم للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات في هذا الإقليم ولكن أيضا تمتد لتؤثر مستقبل التنمية الإقتصادية والاجتماعية والأمن في السودان وهذا لابد من حل لجذور تلك النزاعات .

هنا لابد من الإشارة إلي أن الحديث عن الاختلاف والتنوع القبلي والثقافي والعرقي كأحد الأسباب الرئيسية للصراعات القبلية لابد أن تنظر إليه بتحفظ، وعلى العكس من ذلك بعض الصراعات اندلعت بين قبائل تنحدر من إرث ثقافي وعرقي واحد.

هناك عناصر مشتركة ومتداخلة في كل الصراعات القبلية التي اندلعت في دارفور مع وجود خصوصية لكل صراع. وهي عناصر إجتماعية وإقتصادية وسياسية متداخلة ومتجزرة ليس فقط في إقليم دارفور ولكنها تميز كل المجتمعات التقليدية في السودان. هذه العناصر يجب أن تؤخذ في الحسبان باعتبارها تمثل الفتيل الذي يشعل نار الصراع القبلي كما أنها تميز المجتمع القبلي في دارفور على وجه العموم وهى:

- الملكية القبلية للأرض، مما يعنى أن الأرض تملكها القبيلة وليس الدولة .
- غياب النظام المدني الجامع مع حدة التباين الثقافي الأثنى والقبلي .
- إنتشار مظاهر التخلف الإقتصادى وسيادة النظم الاقتصادية التقليدية في مجتمع دارفور المعتمدة على الموارد الطبيعية التي يعتبر امتلاكها وسيلة من وسائل القوة والسلطة والسيادة .
- التدهور البيئي واضمحلال الموارد الطبيعية مما يؤدى إلى تنافس ونتازع حاد حول المتاح من الموارد الطبيعية.

حقيقة أن غياب نظام سياسي مؤسسي لإدارة هذه العناصر البالغة الحساسية بصورة عادلة وسلمية يكون عاملا أساسيا في نشوء وتطور الصراع

القبلي. نظام سياسي يستوعب كل التباين القبلي والعرقي ويزيل هواجس المجموعات المختلفة وخوفها حول مستقبلها ويضمن لها التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويساعدها على التقدم والتطور. هذا بالإضافة إلى بناء الحس القومي والوحدوي وتشجيع ثقافة السلام وسط مختلف المجموعات القبلية.

لحل مشاكل المجموعات التي تضررت من جراء الحروب القبلية لابد لنا من تقييم دور وفاعلية مؤتمرات الصلح باعتبارها الآلية الوحيدة المتاحة والتي من خلالها تتم معالجة الحروب القبلية. وفي هذه المؤتمرات لابد من الاتجاه نحو حل جذور أسباب الصراع حتى لا تتكرر هذه الصراعات كما لابد من التقييم الموضوعي والعادل لمشاكل المجموعات المتضررة لتحقيق مبدأ العدالة والردع وتقليل فرص الثأر . هذا يتم من خلال تطوير وتقوية هذه الآلية فإن المؤتمرات لا تعدو أكثر من آلية لوقف إطلاق النار ولأجل قصير .

الهوامش

(1)Mazrui, Ali, "Self-Colonization in Search of Pax African" in *International Herald Tribune, 1995.*

(2) Sharma, B. Sc., ***Politics of Triblism in Africa Today,*** University of Delhi, 1973.

(3) Deng, Francis "Myth and Reality in Sudanese Idntify" in F. D. Dng (ed) ***The Search for Peace and Unity in the Sudan,*** Washington, 1987.

(٤) عبد الجواد جمال، *الصراع حول مستقبل السودان*، السياسة الدولية العدد رقم ( ) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٨.

(5) Mac Michael, H.A., ***A History of Arabs in the Sudan,*** Vol.I Frank Cass and Co. LMD, London 1967.

(6) United Nation,***World statistics Pocket Book,*** Dept. for Economic and Social Information and Policy Analysis, New York, 1997.

(٧) مني أيوب، ***مؤتمر الصلح حول الصراع بين العرب والفور، رسالة ماجستير،*** معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، جامعة – الخرطوم، ١٩٩١.

(8) Doornbos, Marlin, and A.M. Abd Ghafr (et als), ***Beyond Conflict in the Horn,*** The Institute of Social Studies, The Hauge, 1992.

(9) Lenner, Daail, ***The Passing of Traditional Society:*** Modernizing The Middle East, The Free Press, New York, 1964.

(١٠) منصور الجلة، ***مقابلة حول دور الإدارة الأهلية في حل الصراعات القبليــة في السودان***، معهد الإفريقية والأسيوية، ١٩٩٨.

(١١) نازك الطيب رباح، *دور الحكومة المركزيـــة والإدارة الأهليـــة فـــي حـــل الصراعات القبلية في دارفور*، رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٨.

(١٢) نعيم علي، *الصراع القبلي بين المعاليا والرزيقات*، رسالة ماجستير، شـــعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ١٩٧٨.

(١٣) الطيب عبدالرحمن مختار، *مقابلة حول آلية فض النزاعات بيـــن الزغـــاوة والرزيقات*، الخرطوم نوفمبر ١٩٩٨.

(14) Sammani M.O., ***Baseline Survey of Darfur Region***, Ministry of Finance Khartoum, 1987.

(١٥) مني أيوب، *مصدر سابق*.

(١٦) *المصدر السابق*.

(١٧) الطيب عبدالرحمن، *مصدر سابق*.

(١٨) النور داوود، *مرشد الديانات عند قبائل جنوب دارفور*، ١٩٩٨.

(١٩) التجاني مصطفي، أسباب الصراعات القبلية فـــي دارفـــور وأســـباب فشـــل مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في *مؤتمر الأمن الشامل والتعايش الســـلمي لولايات دارفور* الذي عقد بمدينة ينالا، ١٩٩٧.

(٢٠) النور داوود، *مصدر سابق*.